PRINCETON UNIVERSITY LIBRARIES
32101 021670268

Princeton University Library

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

Rashād, Ibrāhīm

وزارة المعارف العمومية

---

al-Taʿāwun al-zirāʿī

كتاب
التعاون الزراعى

تأليف

ابراهيم رشاد

دكتور فى الفلسفة من جامعة إرلندا
أستاذ فى الآداب من جامعة كمبردج
بكلوريوس فى العلوم من جامعة برستول
حائز لدبلوم الزراعة العليا من كليتى سيرنسستر و واى
مفتش أوّل قسم التعاون بوزارة الزراعة
مدرّس علم الاقتصاد الزراعى بمدرسة الزراعة العليا

(حقوق الطبع محفوظة للوزارة)

المطبعة الأميرية بالقاهرة
١٩٢٦

2274
.35605
.389
.1926

V.1

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY
PAIR
32101 021670268

14-65

the experience of
Irish workers upon
these problems brings,
through you, any good
to your people, all you
have met in this house
will rejoice with you.

Yours sincerely
Horace Plunkett

(تتمة صورة خطاب السير هوريس پلانكت)

THE PLUNKETT HOUSE,
DUBLIN.

10th August 1922

Dear Dr Rashad

A line to bid you
adieu and to wish you
the success in your
public work which
your earnest study
of Irish problems
surely deserves. If

(صورة خطاب من السير هوريس بلانكت)

ترجمة خطاب السير هوريس پلانكت

"زعيم التعاون الزراعى فى إرلندا"

پلانكت هاوس
دبلن

١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢

عزيزى الدكتور رشاد

كلمة أودعك بها داعيا لك فى عملك بين قومك بالنجاح الذى يستوجبه حقا فرط جدك فى درس المسائل الارلندية . واذا كانت تجاريب العاملين الارلنديين فى هذه المسائل تعود من طريقك بالخير على بلادك فاعلم أن كل من عرفتهم فى هذه الدار سيفرحون معك و يغتبطون ما

المخلص

هوريس پلانكت

مقدمة الكتاب

بقلم

السير هوريس پلانكت

عزيزى الدكتور رشاد

سألتنى أن أكتب ما يعن لى لينشر فى بلادك مع كتابك الذى وضعته فى التعاون الزراعى ، وكل رجائك أن يستنير به كل من يعنيهم الرقى الزراعى فى مصر اليوم . وأنا لا أشك فى أنك قد وفقت الى وضع كتابك على النحو الذى أرتاح له . فقد تبين لى من كتابك السابق الذى وضعته بالانجليزية وسميته "مصرى فى إرلندا"(١) أن المصرى الذى يعيش فى بلادنا لا بد أن يجد وجوه شبه حقيقية بين أحوال بلاده و بلادنا ، ولابد أن يصل الى النتيجة التى وصلت اليها أنا منذ ثلاثين سنة وثبتت لى صحتها بالاختبار والممارسة ، تلك هى قولك : إن الفلاح الصغير الذى يعدّ فى مصر و إرلندا الشغل الشاغل للبلاد والركن الركين الذى يعتمد عليه ، لا سبيل الى مساعدته المساعدة المثمرة الا بتمكينه من الاستعانة بنفسه على حاجاته ، وذلك لا يكون الا بالنظام التعاونى . ولا شك عندى أن كتابك الجديد فى التعاون يسرى فيه روح يسرع معه إيمان القارئ بما جاء فيه ، فقد تبين لى من تصفحه الذى اشتركنا فيه معا يوم زرتنا زيارتك الأخيرة ، ومن درسى على انفراد للملخص الذى تركته بين يدىّ ، ثم من تلاوتى ترجمة المذكرة (٢) النفيسة التى وضعتها إجمالا عن التعاون فى مصر وضمنتها المنهج الذى تقترح اتباعه فى بلادك لنشر هذا النظام الاقتصادى الاجتماعى ، تبين لى من كل ذلك أن الخطة التى تراها كفيلة لتحقيق ما سميته "تجديد البناء القروى"(٣) ، هى نفس الخطة التى لم أفتر يوما عن ترويجها والدعوة اليها ، وهى التى أرجو أن أراها معمولا بها على الوجه الأكمل فى البلاد التى ولدت فيها بعد أن ظهرت قيمتها فى كثير من البلاد والأقطار . وأن الأمل ليملأ قلبى بنجاح مشروعك فى مصر إذا صادف عناية بتحقيقه لما يلوح لى من إمكان تطبيق هذه الخطة فى أى قطر تنشأ فيه مسألة الحياة الريفية و يطلب معالجتها .

*
* *

مسألة الحياة الريفية (٤)

يكاد لا يوجد اليوم قطر فى الدنيا لم تؤثر حالته الصناعية فى مسألة الحياة الريفية فتجعلها قاسية شديدة الوطأة . ولا يسعنى إلا أن أسائل نفسى هل قدّر صديق قبل أن يقدم على عمله أن عليه أن يجاهد و يقاتل ما يرى فى أهل الريف من جهل لمرامى المشروع وشدة تأثرهم بجاذبية المدن لهم . فان كان الأمر كذلك فنصيحتى لك أن تسير على القاعدة الثلاثية الأركان التى وضعناها لأنفسنا

---

(١) "An Egyptian in Ireland" طبع فى سنة ١٩٢٠

(٢) مذكرة رفعت الى وزارة الزراعة فى سنة ١٩٢٢ عن الأحوال الراهنة لجماعات التعاون فى مصر ، مصحوبة باقتراحات عن تطوراتها المستقبلة .

(٣) Rural Reconstruction. (٤) The Problem of Rural Life.

فى إرلندا وشاهدت بعينك تأثيرها . وهذه القاعدة هى أن تمكن الزارع من تحسين زراعته ، وتيسير تعامله ، وترغيد معيشته[1] . أما الركن الأول فتحقيقه من أعمال الحكومة لأن واجبها أن تعلم الفلاح صنعته كما تعلم غيره حرفته . ولا شك أن الأموال التى تنفقها الحكومة فى سبيل هذا التعليم عائدة بالخير والبركة على الشعب بأكمله . وتنحصر معونة الحكومة فى أن تكون هناك مصلحة من عملها تهيئة الفلاح لاتقان الصنعة التى عليها مدار تغذية الشعب . أما الركن الثانى وهو "تيسير التعامل" فهو حقا من عمل الأفراد لا الحكومة ، غير أنه لما كان نجاح التعليم الزراعى الفنى الذى تقوم به الحكومة لا يتم إلا بجعل الفلاح قادرا على القيام بمعاملاته التجارية على قواعد اقتصادية متينة كى يتسنى له جنى ثمار أتعابه كاملة ، وجب أن تمد الحكومة يد المساعدة للجماعة التى تتطوع لتنظيم الفلاحين فى سبيل ذلك . وخير وسيلة للمعونة المالية هى منح إعانة للجماعة المنظمة تكون مقاديرها بنسبة ما يصل الى صندوقها من المبالغ التى تكتتب بها جماعات الفلاحين التى تنظمها هذه الجماعة الكبرى . حقا ان الحكومة لا تستطيع أن تعمل هذا العمل دون أن تثير عليها زوابع المعارضة فيرميها الناس بأنها تعنى بفئة خاصة هى صغار الفلاحين ، فتنفق من أموالها ما تؤثرها به على غيرها من جماعات الشعب وهم كثير ، فان منهم صنوفا كثيرة من الوسطاء الذين يشتغلون عادة بين المنتج والمستهلك . ولكن الشخص المعنى الذى نريد أن ننفعه هو فى الغالب من شدة الفقر وفرط الجهل بحيث لا يجد فى نفسه من القدرة أو من الرغبة ما يحمله على بذل شئ كثير فى سبيل تدربه على وسائل القيام بمعاملاته التجارية .

عند هذا الحد — حد منح اعانات للجماعة المنظمة — يقف عمل الحكومة فى سبيل المعونة المالية ، لأن الهيئة المنظمة يجب أن تكون سائرة على خطة التعاون الحرة ، وبث هذا الروح لا يؤمن عليه فى أيدى موظفين رسميين بل يجب أن يتولاه أنصار مطلقون ذوو غيرة على عملهم .

أما فيما يختص بالركن الثالث وهو "ترغيد المعيشة" فليس للحكومة فى الأمر شأن مباشر . وفى اعتقادى أن هذا الركن أهم الثلاثة ، لأننا لا يكفينا أن نكون قد درّبنا الزراع تدريبا تاما حتى أصبحوا على علم تام بأرضهم وخبرة واسعة بأسواقهم وصاروا يتقنون فلاحتهم و يعملون يدا واحدة فى الانتاج وفى البيع والشراء ، بل يجب أن نضمن بقاءهم فى تلك الأرض بقاء يدفعهم اليه حبهم لها وتعلقهم بترابها . أما اذا ترك الأمر كما هو الآن فالنتيجة المحتمة تعاقب الهجرة الى الحواضر[2] فيخلو الريف من أحسن أهله ، وفى هذا الشر كله . فالواجب اذن أن يعمل لبقائهم فى بلادهم بطريقة ناجعة . ولن يكون استعمال القوة معهم سبيلا الى ذلك ، فانما يقول بهذا من يعوزهم حسن السياسة فلم يقدروا عواقب الأمر قبل وقوعه ، حتى اذا فاجأتهم الشدائد على غير انتظار عمدوا الى أخذ الأمر بالقوة ، ونحن لا نريد أن نواجه الأمر العصيب والشدائد يوما ما فنلتجئ الى الشدة ، بل نود أن نعمل من اليوم على اتقاء المحذور ، والأمر فى يدنا منذ الان .

---

(١) "Better Farming, Better Business, Better Life"

(٢) Rural Exodus.

غير خاف أن الفلاحين لا يتركون قراهم إلا لأن البنادر تلوح فى نظرهم أجمل وألطف وأجمع لمسرات الحياة وأدعى الى السعادة . ولا عبرة بما تتضمنه قصائد الشعر الريفى[1] من التشبيب بالريف والتغنى بجماله ومافى المزارع من سحر وفتنة ، فانما ينظم هذه القصائد شعراء لم يعيشوا فى الريف ولم يعرفوا رأى أهله ، ولا يقرأ أشعارهم ويفتتن بموضوعها الا صنف خاص من الزراع همه من الزراعة مجرد التسلى بها والتمتع بالطبيعة من آن لآن ، لا احترافها والارتزاق منها . أما الرجل الذى مهنته الدائمة هى الزراعة فيرى غير رأى هؤلاء الشعراء ، فهو على حق حينئذ اذا طلب أن تتوافر له فى مكانه الملاهى والمسرات التى يستطيبها اذا أريد منه أن يبقى حيث هو[2] . وغرضى بل غرض كل تعاونى زراعىّ فكر فى الموضوع وبحثه والتمس دواء للحالة ، ينحصر فى إيجاد مدنية غير المدنية السائدة الآن ، تلك هى المدنية الريفيـة[3] . وذلك لاعتقادى أن المدنية لن تكون آمنة ثابتة حتى يكون أساسها شاملا الريف وأهله . أما اذا هى بقيت محبوسة فى المدن يخالطها كثير من عناصر الضعف ويحهلها السواد الأعظم من الشعب فانها تبقى عرضة للزوال ، إذ لا سبب يدعو أولئك الذين لا ينالون منها الا القليل الى التضحية بأنفسهم فى سبيلها والبقاء بمعزل عنها فى الحقول والمزارع يزرعون لأهل المدن ويقلعون ويطعمونهم ويسقون ، وهم عالمون أنهم محرومون من الطيبـات التى يرونها فى المدن . وقد رأينا كيف كان الفلاح الروسى ينظر الى ذلك . أما اذا أشركوا فى هـذه المدنية وأخذوا من طيباتها ، فانهم يعملون من تلقاء أنفسهم لصونها من أسباب التداعى ، ويوسعون نطاقها ، ويخففون عنها عبء العيوب التى تتضمنها الديموقراطية الحديثـة ، تلك العيوب المركزة فى المدن التى تشهد بأن خيرات البـلاد العميمة يتمتع بها أقلية ممتازة من الشعب دون السواد الأعظم منه . وعنـدى أن فى جهل الناس بالمدنية الحقيقية خطرا محققا على المدنية الحاضرة سيؤدى حتما الى قلبها ، لأن تقدم الديموقراطية والمدنية تقدما مطردا مأمون العواقب يتطلب جمهورا زراعيا قويا فى عدده ونوعه . قال ارستاليس "كلمـا غلب فى بلد من البلاد عدد صـغار الزراع وأصحاب الثروة الضئيلة ، كان القانون هو الرائد للحكومة فى أعمالها" . وهذا القول يصدق علينا فى العصر الحالى كما صدق على غيرنا فى العصور الخوالى ما

المخلص

هوريس بلانكت

---

(١) Pastorals.

(٢) هـذا الموضوع قد وفاه حقه السير هوريس بلانكت فى كتابه "مسألة الحيـاة الريفية فى الولايات المتحدة" "The Rural Life Problem in The United States"

(٣) للفيلسوف جورج رسل كتاب اسمه "الكيان القومى" "The National Being" وهو خير ما كتب فى موضوع "المدنية الريفية" "Rural Civilisation" . وإنا نوصى القراء بانعام النظر فى هذا الكتاب القيم .

فهرس كتاب التعاون الزراعى

تأليف الدكتور ابراهيم رشاد

صفحة

خطاب من السير هوريس پلانكت زعيم التعاون الزراعى فى إرلندا ... ... (هـ)

مقدمة الكتاب بقلم السير هوريس پلانكت... ... ... (ط)

محتويات الكتاب ... ... (س)

تمهيد ١

الفصل الأول — الاشتراك الاختيارى فى إنجلترا... ... ... ٤١

« الثانى — التعاون الزراعى فى إرلندا — بواعثه وتاريخه ٥٨

« الثالث — التعاون الزراعى فى إرلندا — أصوله ومراميه ٦٧

« الرابع — جماعة التنظيم الزراعى الارلندية — تاريخها ونظامها وأعمالها ٧٤

« الخامس — جماعات الزبدة ٨٤

« السادس — الجماعات الزراعية ٩١

« السابع — الاقراض التعاونى فى ألمانيا ٩٩

« الثامن — جماعات الاقراض التعاونية الارلندية... ... ... ١٤٤

« التاسع — جماعات البيض والدجاج — جماعات تربية النحل — جماعات الكتان ١٥١

« العاشر — جماعات اللحوم — جماعات صيد الأسماك... ... ... ١٥٨

« الحادى عشر — مصارف الرهن العقارى التعاونية و جماعات الفلاحة التعاونية ١٦٥

« الثانى عشر — الجماعات التعاونية للاتجار بالجملة ١٧٥

« الثالث عشر — دور المرأة الارلندية الريفية فى الحركة التعاونية ١٨١

« الرابع عشر — النتائج الاقتصادية ١٨٦

« الخامس عشر — النتائج الاجتماعية ١٩٢

كلمة ختامية ١٩٧

بيان الصور

مقابل صفحة

١ — عمر بك لطفى "زعيم التعاون فى مصر" ٤

٢ — السلطان حسين كامل "أبو الفلاح" ٦

٣ — روبرت أوين "أبو التعاون" ٥٠

٤ — زعماء الاشتراكيين المسيحيين ٥٢

٥ — جماعة من روّاد روتشديل ٥٤

٦ — السير هوريس بلانكت "زعيم التعاون الزراعى فى إرلندا" ٦٠

٧ — چورچ رسل "الفيلسوف الاقتصادى الاجتماعى الارلندى الملقب بنبى المدنية القروية" ٦٤

٨ — شولز... ... ... ١٠٠

٩ — رايفايزن ١٠٤

١٠ — هاس... ... ... ١١٠

محتويات الكتاب

تمهيد

(صفحات ١ — ٤٠)

المدنية العصرية ليست مدنية غربية بل هى مدنية عالمية — اشتراك المدنيات السابقة فى تكوين المدنية الحاضرة — قسط أسلافنا فى ذلك وما يرجى أن يكون لنا ولأبنائنا فى ترقيتها وتهذيبها — التعاون وتأثيره فى حالة الشعوب الاقتصادية والاجتماعية — خطتنا فى نشر هذا المبدأ — اتخاذ ارلندا مثلا أعلى للتعاون الزراعى — وضع الكتاب على أساس التعاون فى ارلندا ، وتضمينه التعاون فى انجلترا وألمانيا ومصر ، وأسباب ذلك — التعاون فى مصر — تاريخه — عمر لطفى — الأمير حسين — اتفاقهما على المبادئ التعاونية وتسيير العمل — قيام عمر لطفى بنشر الدعوة وانشاء الجماعات — اهتمام الأمير حسين بالتشريع التعاونى — استدعاؤه اخصائيا فرنسيا للاستئناس برأيه — وضع الجمعية الزراعية الخديوية قانونا للتعاون فى سنة ١٩١٢ — اهمال الحكومة هـذا القانون — قانون الخمسة أفدنة الصادر فى سنة ١٩١٣ — اقفال الحكومة بهذا القانون باب الاقتراض فى وجه الفلاح الصغير دون أن تفتح له بابا غيره — اجماع الأمة على مطالبة الحكومة بسن قانون للتعاون الزراعى كوسيلة للحصول على ما يكونون فى حاجة اليه من المال فضلا عن مزاياه الأخرى — وضع الحكومة مشروعا لذلك فى سنة ١٩١٤ — الجمعية التشريعية وتعيين لجنة خاصة لفحصه — مناقشات الجمعية فيه — موقف سعد باشا زغلول حيال المشروع فى الجمعية — رفض الجمعية اقرار اللجنة على أكثر تعديلاتها — أسباب ذلك — بعض العاملين فى الحركة التعاونية : أحمد بك لطفى ، عبد الرحمن بك الرافعى ، صادق بك حنين — وقوف العمل بقانون التعاون بنشوب الحرب العظمى — الحرب العظمى وما أدخلت من روح جديدة فى الشعوب — نصيب مصر من هذه الروح — العمل للاستقلال الاقتصادى يسير الى جانب العمل للاستقلال السياسى فى الأمم الجادّة فى عملها — انشاء المجلس الاقتصادى — وضعه قانونا جديدا للتعاون الزراعى فى سنة ١٩٢٣ — اتخاذ قانون سنة ١٩١٤ أساسا لذلك — تمشى القانون الجديد مع ذلك مع الروح الجديدة التى شملت الشعب وحكومته — نص القانون — نص المذكرة التفسيرية — نقد القانون — الانتشار الكاذب للجماعات التعاونية عقب وضع قانون سنة ١٩١٤ — زوالها وبقاء المنشآت المستقرة على القواعد الصحيحة — عيوب جماعاتنا التعاونية ومناقصها — انتفاء وجود جماعة تنظيمية رشيدة على رأس هذه الجماعات أدّى الى ظهور هذه العيوب فيها — موقفنا الآن إزاء حركتنا التعاونية بعد صدور قانون التعاون الجديد — ضرورة تضافر الحكومة والشعب فى العمل وانسحابها تدرجا — كلمة شكر .

الفصل الاوّل

الاشتراك الاختيارى فى انجلترا

(صفحات ٤١ — ٥٧)

التعاون ونشأته — فضل التضامن فى العمل فى تحرير التيوتون من الامبراطورية الرومانية — الجماعات الاختيارية وأثرها فى تكوين خلق الشعب الانجليزى منذ القرن السابع — طوائف الأمن — الطوائف الدينية الاجتماعية — الطوائف التجارية الصناعية — جماعات الاخاء — الجماعات التعاونية — نقابات العمال — أثر تقلبات الاشتراك الاختيارى فى الشعوب الأوروبية — انقلاب النظام الصناعى — شمول نظام الصناعة المنزلى أوروبا الى منتصف القرن الثامن عشر — ابتداء الانقلاب بتحسين آلات النسيج تحسينا متواليا — استكشاف قوى البخار وأثره فى تعجيل هذا الانقلاب — الاهتمام بطرق المواصلات البرية والبحرية — اختراع السكك الحديدية — نظام المعامل — اشتراك الممولين فى تنشيط الحركة الصناعية — انشاء نظام المصارف —

انتشار التجارة – انقلاب النظام الزراعى – تأثير الانقلاب الصناعى فى المزارع والقرى – نتيجة ادخال حاصلات زراعية جديدة على انجلترا – استحداث الآلات الزراعية – استكشاف فوائد الأسمدة – استنباط دورات جديدة للزراعة تكثر من محصولات الأراضى وتعددها – تقسيم المزارع والمراعى الى حقول محوطة بسياجات ، وأثر ذلك فى الفلاحة – تقدم الزراعة عموما – سوء تأثير الانقلابين الصناعى والزراعى فى العامل والفلاح – محاولة الحكومة سن قوانين لخفيف آلامهما وعجزها عن المداواة – عمل أولى الرأى من رجال الشعب على انشاء نظم تعاونية عادت على الشعب بنعمة كبرى – النهضة الأولى للحركة التعاونية – روبرت أوين ، تاريخه وأعماله ونجاحه – درس أوين لمعاصريه – جالياته الزراعية الصناعية – تلاميذه وأنصاره ، وانشاؤهم ما سموه "حوانيت الاتحاد" – اخفاق ذلك وسببه – قيام ثورة المطالب واخمادها – الاشتراكية المسيحية واخفاقها – مابقى فى نفوس الشعب من وراء كل هذه المجهودات – النهضة الثانية للحركة التعاونية – أساس النهضة الأولى التعاون فى الانتاج وأساس الثانية فى الاستهلاك – روّاد روتشديل ، مقاصدهم التعاونية وسر تقدمهم – اعتبارهم هم وجماعتهم الحجر الأساسى فى بناء النظام التعاونى بمعناه العلمى الحاضر – اقتداء الناس بهم داخل البلاد وخارجها وانتشار الجماعات التعاونية فى انحاء العالم أثر ذلك – انشاء جماعة تعاونية للاتجار بالجملة فى منشستر ومثلها فى جلاسجو – أغراضهما وأعمالها ونظام ادارتيهما وأثرهما فى توطيد دعائم الحركة – الاتحاد التعاونى ، أغراضه وأعماله ونظامه – دور المرأة الانجليزية فى الحركة التعاونية – جماعات مشاطرة رأس المال ، غرضها ، ضيق نطاقها ، سبب قلة عددها – المشكلة العظمى بين التعاونيين بسبب اختلاف وجهة النظر بين انتاجية واستهلاكية – اشتغال قادة الرأى منهم فى إيجاد حل يوفق بين مصالح الفريقين – انتشار التعاون فى البلاد المتمدنة على الاساس الانجليزى وأخذه طريقا يناسب طبيعة كل بلد نزل به مع المحافظة على مبادئه الأساسية .

الفصل الثانى

التعاون الزراعى فى ارلندا : بواعثه وتاريخه

(صفحات ٥٨ – ٦٦)

بلوغ التعاون الزراعى فى ارلندا والدانيمارك مالم يبلغه فى غيرها من الأقطار – وجه أفضلية درس هذا النظام فى إرلندا – سوء الحالة التى كانت عليها ارلندا من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية قبل دخول التعاون الزراعى فيها – شيوع الأراضى بين القبائل الارلندية فى العصور الماضية – احتلال الانجليز ارلندا فى القرن الثالث عشر واغتصابهم أملاك الارلنديين – المصائب التى توالت على الفلاح الارلندى منذ ذلك العهد – تأثير ذلك فى عدد السكان وفى الزراعة – نزوع الأهالى الى الثورات واضطراب الأمن – عدم يأس الأهالى من رجوع أرض آبائهم الى حوزتهم واستمرار مطالبتهم بذلك – محاولة الحكومة تسكين الحال بسن قانون ابتياع الأراضى فى سنة ١٩٠٣ وفتحها اعتمادا ماليا كبيرا لذلك – صيرورة معظم أراضى ارلندا بذلك ملكا لأهلها – حالة الزراعة والزراع أثناء تلك المحن – عدم كفاية حيازة الأراضى لاصلاح الحال – أسباب ذلك – مقارنة حالة الزراعة فى ارلندا والدانيمارك عند بدء الحركة التعاونية الارلندية – السير هوريس بلانكت ودعوته الى التعاون – إشراكه الارستوقراطية والدين فى شخص اللورد منتيجل والأب فنلى فى العمل معه ، وذلك لاجتذاب العناصر الفعالة فى الأمة – اتخاذه الدانيمارك قدوة ومثالا – اكتسابه روبرت اندرسن وجورج رسل للحركة – الصعوبات التى لاقوها – دعامتا العمل السلبيتين : عدم التدخل فى السياسة وعدم التعرض للأديان – شروعهم فى العمل بتأسيس معمل للزبدة – انتشار الجماعات التعاونية فى البلاد – انشاء بلانكت جماعة التنظيم الزراعى الارلندية – انشاء الحكومة لمصلحة التعليم الزراعى الفنى ومجلس الأراضى المكتظة وأعمال هذه الهيئات .

الفصل الثالث

التعاون الزراعى فى إرلندا : أصوله ومراميه

(صفحات ٦٧ — ٧٣)

التعاون ونظرياته — سهولة تطبيق هذه النظريات — اعتماد الشعب على نفسه ونهوضه للعمل على المبدأ التعاونى — سبب تأخر الزراع الارلنديين عن الأخذ بتعاليم رواد وتشديل حوالى نصف قرن — مقارنة حاجة الزراع والصناع للتعاون — وقوف الفلاح الارلندى بين الطريق التجارى والطريق التعاونى — تعريف الجماعة التعاونية — اختلاف التعاون عن الاشتراكية والرأسمالية — مقارنة جماعاته بالجماعات الخيرية ، وجماعات الأخاء ، ونقابات العمال — الفضائل الأقتصادية والاجتماعية للتعاليم التعاونية — التعاون والتنافس — التعاون وتوزيع الثروة بين الأهالى توزيعا متناسبا .

الفصل الرابع

جماعة التنظيم الزراعى الارلندية

(صفحات ٧٤ — ٨٣)

الاصول الأربعة التى بنيت عليها أول جماعة تعاونية فى ارلندا — اتساع نطاق الجماعات والشعور بضرورة وجود جماعة رئيسية عليا — تأليف هذه الجماعة — العراقيل التى صادفتها فى طريقها — ماليتها — ادارتها — أعمالها : (١) التربية وبث الدعوة (٢) التنظيم والتعليم العملى (٣) مراجعة الحسابات والتفتيش (٤) تمثيل الزراع المنظمين تنظيما تعاونيا أمام القضاء والمدافعة عن مصالحهم فى الميدان السياسى — بيت پلانكت مركز الجماعة التنظيمية — دار الكتب التعاونية — مجلة " الاقتصادى الارلندى " الفصلية — مجلة " الدوار الارلندى " الأسبوعية — فضل بيت پلانكت فى بث روح حياة جديدة فى جسم ارلندا القروى — أثر ذلك فى اضعاف تيار المهاجرة الى أمريكا — انشاء جماعة تنظيمية أخرى فى شمال ارلندا بسبب انفصاله عن الجنوب فى الحكم السياسى مع بقاء تمام الصلة بين المتعاونين .

الفصل الخامس

جماعات الزبدة

(صفحات ٨٤ — ٩٠)

كساد تجارة الزبدة فى ارلندا قبل التعاون — العوامل الفنية والاقتصادية فى ذلك — محاولة الاصلاح بالاقتداء بالدانيماركيين فى صناعة الزبدة وتجارتها — مجهودات هوريس پلانكت — انشاء أول معمل تعاونى — رأس المال المسهم — رأس المال المقترض بضمانة أعضاء لجان الادارة ، عيوب ذلك وطريقة تلافيها — نفقات انشاء المعامل المركزية والمساعدة — مقدار اللبن اللازم لنوعى المعامل — ادارة المعامل — الطريقة المتبعة فى دفع ثمن اللبن — كيفية توزيع "الربح" — رد "الفرز" لأصحاب اللبن — الاصلاحات التى لا تزال هذه الحركة فى حاجة اليها — تأليف جماعات لاختبار الأبقار من حيث مقدار حلبها وما فيه من المواد الدهنية — أسباب اضطراب سعر الزبدة الارلندية وثبات الدانيماركية فى السوق الانجليزية — تغيير نظام تغذية الأبقار كعلاج لذلك باتباع نظام زراعى جديد ذى دورة خاصة — اهتمام التعاونيين بالفكرة الجديدة وتسهيل تحقيقها بواسطة جماعاتهم — مواضع الضعف فى صناعة الزبدة الارلندية وتجارتها — تعدد أصناف الزبدة واشتداد التنافس بين معاملها فى البيع — علاج هذين الضعفين — معاكسة التجار لمعامل التعاون — مقاومة ذلك بوضع قانون لالزام العضو ببيع اللبن الى المعمل التعاونى — الأعمال الثانوية التى تقوم بها بعض المعامل فى مصلحة الأعضاء والزراعة — احصاء عن معامل الزبدة التعاونية من سنة ١٩١٠ — ١٩٢٠

الفصل السادس

الجماعات الزراعية

(صفحات ٩١ – ٩٨)

الغرض من انشاء هذه الجماعات – الفلاح صانع بضائع زراعية – حرمانه من امتيازات يتمتع بها الصناع – تجار القرى الذين يلازمون الفلاح لاستغلاله – اضطرار الفلاح الى معاملة هؤلاء التجار وضرر ذلك – انقاذه من ذلك بواسطة التعاون – مزايا التعاون – تولى معامل الزبدة عمل الجماعات الزراعية فى أول الأمر – اختصاص الجماعات الزراعية بعد ذلك بهذا العمل – تقارب نظامها ونظام معامل الزبدة – حالة الجماعات فى أول أمرها وقيامها مقام الوسيط فقط فى المواسم الزراعية – ترقيها وتناولها أعمالا مختلفة طول السنة – دخولها فى مضاربيع حاصلات الأعضاء – وعورة هذا المسلك – الصعوبات القائمة فى الطريق – العوامل الخلقية التى يتغلب بها عليها – فشل الجماعات التى أخذت بالبيع من أول وجودها – أوفقية الاكتفاء بموضوع التوريد أولا – توريد حاجات الأعضاء الزراعية والمنزلية – اقتصار الجماعات فى أول الأمر على توريد الحاجات الزراعية – تناولها توريد الحاجات المنزلية فيما بعد – العقبات التى صادفتها فى تدرجها – وسائل البيوت التجارية فى معاكسة الجماعات قصد فضها – اشتراط الحكومة على الجماعة التنظيمية أن لا تنظم الا جماعات زراعية لا دخل لها فى توريد الحاجات المنزلية – رفع هذا الشرط بانقلاب الحكومة – تأثيره فى تكثير أعضاء الجماعات وزيادة تجارتها – قيامها بشراء العدد والآلات الزراعية لتأجيرها للأعضاء وأثر ذلك فى جعل كثير من المراعى حقولا زراعية – أفضلية الجماعة المتعددة الأعمال وأسبابها – احصاء عن الجماعات الزراعية .

الفصل السابع

الأقراض التعاونى فى المانيا

(صفحات ٩٩ – ١٤٣)

اقتباس النظام التعاونى الصناعى وتطبيقه على الزراع – اختلاف ظروف الأقطار الزراعية ونبوغ كل منها فى موضوع خاص بسبب ذلك – امتياز المانيا بموضوع الأقراض التعاونى وصيرورتها مثلا أعلى فيه – غاية التعاون فى الأقراض – مجهودات شولزورايفايزن – مصارف شولزأى مصارف الشعب ، نظامها ، رأس مالها المادى والأدبى ، المسئولية فيها – ارتفاع ثمن أسهمها وسببه – شروط الإقراض وضمانته – قيامها على أصول أدبية أكثر مما هى مادية – اشتراط الشرف وحسن الذكر فى العضوية – مزايا هذه المصارف على المصارف العادية – المقارنة بين المصرف التعاونى وغيره من موارد الأقراض – أساسا المصارف التعاونية – نظام رايفايزن – حاجة الزراع الى النظم التعاونية فى الأقراض أكثر منها لدى الصناع – أسباب ذلك – المصاعب التى يلاقيها الفلاح اذا التجأ الى المصارف العادية – تلافيها على يد رايفايزن – غرضا هذه المصارف – وجهتاها المادية والأدبية – نتائج هذا النظام – نبذة عن قرية انهاوسن فى المانيا قبل المصرف التعاونى الذى أنشىء فيها وبعده – سر النجاح فى نظام مصارف رايفايزن – قلة الرأس مال المادى – أسباب ذلك – المسئولية المطلقة كرأس مال أدبى – الضوابط والقيود الواقية من خطر المسئولية المطلقة – هاس ووجوه خلافه مع نظام رايفايزن – كيفية الحصول على المال اللازم لهذه المصارف – وظيفتها كصناديق توفير – الودائع كمقياس حقيقى لعلو كعب الشعب فى الاقتصاد – أسباب ذلك – وجوه تصريف الأموال التى فى خزائن المصارف – نوعان لنقل ملكية الأراضى على يد هذه المصارف – العمل على ايجاد مال احتياطى – الاحتياطى غير قابل للتجزئة – اهتمام رايفايزن بتكوينه – تقسيم هذا المال الى احتياطى حقيقى ومال الأساس – تضييق منطقة العمل – مزاياه – الاهتمام بانتقاء الأعضاء – للاقراض شروط يجب أن تراعى –

الضمان اللازم للاقراض — التحرى عن حالة العضو المقترض ومراقبته فى تصرفه فى القرض — تسهيل طرق التسديد مع التشديد فى دفع الأقساط فى مواعيدها — الديموقراطية فى إدارة المصارف — الهيئات التى تتولى إدارة الأعمال — لجنة الادارة — تمثيل مختلف العناصر الجوهرية فيها — عدم تعاطيهم أجرا والسبب فى ذلك — أهم أعمالها — رئيس اللجنة ، واجباته — السكرتير ، واجباته — مجلس المراقبة ، واجباته — الجمعية العمومية ، اختصاصاتها — التفتيش ونظامه — وجه أفضلية التفتيش بواسطة الاتحادات — مهمة المفتشين الرسمية وغير الرسمية — الاتحادات وواجباتها — المرتبة العليا فى نظم التعاون فى الاقراض — تكوين هيئات عليا للتعاون — خلاف بين هاس ورايفايزن أدى الى انقسام التعاونيين الألمانيين الى قسمين وانفراد كل فريق منهما باتحاد عام — أهم نقط الخلاف — المصارف التعاونية المركزية : مصرف رايفايزن ، مصرف الحكومة ، مصرف هاس ، نظامها وأعمالها — الحلقات الثلاث فى سلسلة الأقراض التعاونى — ضرورة التحاق الجماعة التعاونية بثلاث هيئات مركزية — الاتحادات التعاونية المحلية والاتحادات التعاونية العامة — اختلاف رايفايزن وهاس حول المركزية واللامركزية فى نظام هذه الاتحادات — الاتحادات المحلية واتحادا رايفايزن وهاس العامان ، أغراضها ونظامها وادارتها وأعمالها .

الفصل الثامن

جماعات الأقراض التعاونية الارلندية

(صفحات ١٤٤ — ١٥٠)

اختلاف الرأى التعاونى فى وجوب بدء التعاون فى أى قطر على أساس المصارف التعاونية — عدم جعل المصارف أساسا للحركة فى ارلندا — تأسيس المصارف القروية الارلندية على مبدأ رايفايزن — موارد هذه المصارف — نقد هذه الموارد — احصاء عن المصارف وعدد أعضائها ومجموع رأس مالها وعدد القروض التى أعطتها ومقدارها فى السنين العشر الأخيرة — عدم تقدم هذه المصارف وأسباب ذلك — الخلل فى المصارف الارلندية وسببه — استمرار الحاجة الى المصارف بالرغم من تناقص حركتها — حالة قرية تمبلكرون قبل دخول التعاون فيها وبعده — باتريك جالاهار ، نشأته وعمله .

الفصل التاسع

جماعات البيض والدجاج — جماعات تربية النحل — جماعات الكتان

(صفحات ١٥١ — ١٥٧)

الأعمال الرئيسية للفلاح والغير الرئيسية .

جماعات البيض والدجاج :

حالة تربية الدجاج وانتاج البيض قبل دخول التعاون فى البلاد — أسباب التأخر — دخول جماعة التنظيم الزراعى فى تنظيم هذا العمل — أساليب الاصلاح .

جماعات تربية النحل :

إهمال تربية النحل — أسباب تأخر تجارة العسل مع الاحتياج اليها — تنظيم هذا العمل على القواعد التعاونية — الفوائد التى عادت من وراء ذلك — استصواب فض جماعات تربية النحل وضم أعمالها الى الجماعات المتعددة الأعمال .

جماعات الكتان :

شهرة شمالى ارلندا بصناعة التيل — تأثر هذه الصناعة منذ ربع قرن بنقصان زراعة الكتان فى البلاد — انحطاط أسعار الكتان وعوامل ذلك — اهتمام قادة التعاون ورجال الحكومة باصلاح الحال — نشأة جماعات الكتان التعاونية وأعمالها — تولى مصلحة الزراعة مهمة تحسين زراعة الكتان — ارسالها بعثة الى بلجيكا وهولندا للاستنارة ، أثر ذلك — نشر زراعة الكتان فى أنحاء ارلندا على يد التعاون — اقتراح الجماعة التنظيمية ادماج جماعات الكتان فى الجماعات ذات الأعمال المتعددة بسبب اضطرار تلك الجماعات الى الوقوف عن العمل جزأ كبيرا من السنة .

الفصل العاشر

جماعات اللحوم — جماعات صيد الأسماك

(صفحات ١٥٨ — ١٦٤)

جماعات اللحوم :

أهمية تجارة اللحوم فى ارلندا الزراعية — سبب تأجيل تنظيمها على المبادئ التعاونية وتقديم سواها عليها — سوء حالة هذه التجارة قبل دخول التعاون عليها — الاجحاف الذى كان يصيب الفلاحين وانفراد التجار والزراع الأجانب بالربح الوافر — حرمان ارلندا بسبب تصديرها أحياء الماشية من وجود الصناعات المتصلة بذبح الملايين منها فى ارلندا اتصالا مباشرا أو غير مباشر — بدء تنظيم هذه التجارة على المبادئ التعاونية — ارسال مندوبين لدراسة نظام المذابح وتجارة اللحوم فى أمريكا — فتح أول معمل تعاونى فى سنة ١٩٠٩ — الصعوبات التى لاقوها فى المبدأ — مقاومتها ونجاح المعمل — صيرورة هذا المعمل مثلا يحتذى عليه فلاحو الأصقاع الأخرى من إرلندا — ما يتوقع عمله فى المستقبل القريب .

جماعات صيد الأسماك :

نبذة تاريخية عن أهل السواحل الغربية — اشتغالهم بصيد الأسماك — أسباب عدم تنظيم هذا المرتزق — تاريخ الحركة التعاونية فى هذه التجارة — انشاء "جماعة التعاون لصيد السمك لجزر اران" فى سنة ١٩١٥ — اعمالها وسر تقدمها — صيرورتها مثلا يقتدى به سائر أهل الساحل الغربى .

الفصل الحادى عشر

مصارف الرهن العقارى التعاونية وجماعات الفلاحة التعاونية

(صفحات ١٦٥ — ١٧٤)

الاقراض فى الزراعة — نوعا الأقراض : الطويل الأجل والقصير الأجل — حاجة الزراعة الى رأس مال مبدئى ورأس مال شغّال — محاسن الرهن العقارى أى الطويل الأجل ومساويه — الشروط الصالحة لهذا الرهن — أسباب اتجاه أنظار أصحاب الأملاك فى المانيا الى ايجاد جماعات تعاونية خاصة بذلك — فضل الألمان فى نشأة هذه الفكرة — تاريخ هذه الحركة — انشاء مصارف الرهن العقارى التعاونية المسماة "لاند شافتن" فى ألمانيا — وصفها — عضويتها — اصدارها سندات مالية مضمونة برهن أملاك الأعضاء الزراعية للحصول على المال اللازم لها — مبلغ ثقة الناس بهذه السندات — أسباب ذلك — استهلاك القروض — تعامل المصارف بالسندات لا بالنقد — عدم انتشار هذه المصارف انتشار مصارف رايفايزن وأسبابه — اقتباس ارلندا نظام هذه المصارف وتطبيقها على حياتها الزراعية — بواعث ذلك — اعلان الحكم الجمهورى

فى البلاد فى سنة ١٩١٨ — انشاؤه "مصرف الأراضى الأهلى" على نظام مصارف اللاند شافتن الألمانية — أغراض هذا المصرف — وجوه الاختلاف بينه وبين مصارف اللاند شافتن — التعاون فى الفلاحة — تضامن جماعات الفلاحة التعاونية والمصرف ونظام التعامل بينهما — اشتراك الحكومة الجمهورية فى رأس مال المصرف بشرائها أسهما فيه — اضطراب الأحوال السياسية فى البلاد حال دون اصدار المصرف سندات مالية كما هو الحال فى مثله فى ألمانيا — استنباطه طريقا آخر للحصول على المال — طريقة انشاء جماعات الفلاحة وعلاقتها بالمصرف — المهمتان القوميتان اللتان قام المصرف بتحقيقهما .

الفصل الثانى عشر

الجماعات التعاونية للاتجار بالجملة

(صفحات ١٧٥ — ١٨٠)

بعد تعدّد الجماعات التعاونية تبدو الحاجة الى وجود جماعة عامة للاتجار معها بالجملة — أسباب ذلك — الجماعة التعاونية الوكيلة الارلندية — الجماعة الزراعية الارلندية للاتجار بالجملة ، تاريخها وتطوّراتها — نظام ادارتها — وعورة أخذ هذه الجماعة فى مبدأ عملها بالبيع التعاونى والصدمة التى لاقتها — انصرافها فيما بعد الى التوريد التعاونى خطوة خطوة — وقوفها على مطالب مختلف الجماعات ومقاديرها كان سببا فى استتباب نجاحها — عودتها باطمئنان الى البيع التعاونى — التزاحم بين الجماعتين وتفوق الجماعة "العامة" على "الوكيلة" تفوقا ينذرها بالزوال — اتساع أعمال الجماعة "العامة" وجعلها أقساما اثنى عشر تتناول الحاجات الزراعية والمنزلية جميعها — انضمام جماعات التعاون الصناعى فى عضويتها — تأثير ذلك فى تقريب وجهتى نظر المنتجين والمستهلكين داخل الحركة التعاونيه .

الفصل الثالث عشر

دور المرأة الارلندية الريفية فى الحركة التعاونية

(صفحات ١٨١ — ١٨٥)

اشتراك المرأة فى العمل واختصاصها بتعهد الركن الثالث من مبدأ التعاون فى ارلندا الزراعية الا وهو "ترغيد المعيشة" — انشاؤها جماعة "نساء ارلندا المتحدات" — مقصد هذه الجماعة أن توقظ فى نفس المرأة الارلندية شعورها بالمسئولية فى رفع المستوى القومى ، وتنير لها طريق العمل — المركز العام لهذه الجماعة فى العاصمة وفروعه فى الأقاليم — أعمال كل منهما وعلاقه هذه بتلك — المنظمات والمعلمات والممرضات — اقبال أنصار النهضة الاجتماعية اجمالا على تعضيد هذه الجماعة — تمويل هذه الحركة — تفصيل أعمالها وتقسيمها الى ثلاثة أقسام : عملها فى الزراعة ومايتبعها من الصناعات الريفية ، عملها فى المعيشة المنزلية ، عملها فى الحياة الفكرية والاجتماعية — يد السيدات العاليات فى هداية هذه الحركة — تأثير ذلك فى حياتهن وحياة القرويات .

الفصل الرابع عشر

النتائج الاقتصادية

(صفحات ١٨٦ — ١٩١)

دبيب الروح القومية فى جسم إرلندا — القوانين التى كان لها الأثر الفعال فى تحسين الحالة الاقتصادية : (١) قوانين الأراضى (٢) قوانين العملة فى المزارع (٣) قانون مجلس الجهات المكتظة (٤) قانون مصلحة الزراعة والتعليم الفنى — عدم كفاية مجهود الحكومة لاستكمال الاصلاح اذا لم يقم الشعب بواجبه ويعمل مستقلا — الاستدلال باحصائيات الجماعات التعاونية المختلفة جملة على ما جنت إرلندا من المزايا الاقتصادية على يد التعاون — عدم اقتصار ذلك على الأعضاء وتعديه الى

الأهالى اجمالا وسببه – قصور الاحصاءات عن تمام الالمام بقدر الخدمات الاقتصادية للحركة – المزايا الاقتصادية التى جناها الفلاح من وراء التعاون بصفته منتجا ومستهلكا – تساوى الفلاح الصغير والكبير فى الانتفاع بهذه المزايا – مسألة الأجير فى المزارع والتعاون – استثارة التعاون للقوى الطبيعية الكامنة فى نفوس الشعب وتوجيهها فيما أعدت له – سبق الرقى الاقتصادى الرقى الاجتماعى فى الشعوب الجادة فى نهضتها .

الفصل الخامس عشر

النتائج الاجتماعية

(صفحات ١٩٢ – ١٩٦)

للحركة التعاونية وجهة اجتماعية بجانب الوجهة الاقتصادية – قصور أى اصلاح عن الكمال اذا أهمل العنصر الانسانى وانماء كامل خلقه – حلول التعاون محل الواسطة بين كل الهيئات العاملة لرقى الزراعة وبين الفلاح نفسه – الجماعات التعاونية من الفلاح بمثابة صاحب ومرشد ومدافع – تهيئة التعاون للفلاح لتنمية استعداده فيما يتعلق بعلاقاته بالأعمال التجارية والمالية – الفلاح كزارع وتاجر – التعاون وتعليم الفلاحين واجباتهم المدنية على أتمها – التعاون وازع نفسانى عن الرذيلة – التعاون مبعث روح الحياة الاجتماعية الحقة – جمع شمل المختلفين فى العقيدة والسياسة تحت لواء واحد بفضل التعاون – تجميله الحياة القروية للفلاحين بوسائل الترويح وبواعث الاهتمام بها وأثر ذلك فى تقليل الهجرة – المأمول فى التعاون تحقيق المدنية الفاضلة التى لم يزل العلم والأدب يدعوان اليها .

كلمة ختامية

(صفحات ١٩٧ – ٢٢٠)

الوجوه الظاهرة فى الحركة التعاونية الارلندية وتطبيقها على حالتنا فى مصر : (١) "التعاون فى الاستهلاك" – مستقر الجماعات التعاونية فى مصر عند تعدّد أعمالها ، سبب ذلك – (٢) "التعاون فى الانتاج" – تطبيق ذلك على القطن ، امكان السير فيه على ثلاث درجات : الدرجة الأولى ، اعداد القطن للسوق اعدادا تعاونيا ، الدرجة الثانية ، انشاء محالج تعاونية ، مزايا ذلك وما يعقبه من صناعة منتجات ثانوية ، الدرجة الثالثة ، امكان انشاء معامل غزل ونسيج تعاونية ، مغنم الزراعيين والصناع المتعاونين من وراء ذلك – امكان وجود مراحل أخرى بعد ذلك فى ميدان البيع التعاونى – سهولة تطبيق مثل هذا العمل على زراعة الكتان وصناعة التيل – خطر اتكالنا على القطن وحده ووجوب تعدّد موارد الثروة عندنا ، أسباب ذلك – زراعة الدخان وصناعة السجاير وتنظيمها على الخطط التعاونية – الرأسمالية ملة واحدة – وجوب الحرص ونحن على أبواب الاستقلال الاقتصادى على أن نجعل الثروة فى يد الشعب نفسه – كفالة التعاون بتحقيق هذه الغاية – مثل من شرور الرأسمالية فى أوروبا ومحاولة المذاهب الحديثة تخفيفها أو تغييرها أو قلبها – حجتا المعارضين والقائلين ببناء حياتنا الاقتصادية من الآن على أساس التعاون – (٣) "التعاون فى الاقراض" – الأسباب التى دعت الى تأخر منشآت الاقراض فى إرلندا ومن أهمها عدم وجود مصرف تعاونى مركزى للجماعات – أهمية مسألة الأقراض لدى جميع المنشآت التعاونية فى مصر – معونة الحكومة للتعاون – مذهب القائلين بمعونة الحكومة – مذهب القائلين بالمعونة الذاتية – المساعدة التشريعية – المساعدة المالية – المساعدة التنظيمية – مركزنا فى مصر حيال هذا الموضوع – تنظيم الحكومة للتعاون فى مصر – التوفيق بين مذهبى معونة الحكومة والمعونة الذاتية – اقراض الحكومة للتعاون عن طريق مصرف مصرى – الاقراض بفائدة معتدلة وبشروط مناسبة – إقراض الجماعات بنسبة معينة لمجموع ما لديها من المال – التعامل تحت اشراف وزارة الزراعة – الضمان هو المسئولية – (٤) "التعاون فى بيع الحاصلات" – البيع التعاونى أصعب

اشكال المجهود التعاونى — البيع التعاونى لا يكون تاما حتى تتولى جماعة مركزية بيع منتجات الجماعات الفردية — قطع ارلندا مع فرط مجهودها نصف الطريق — القطن المصرى والبيع التعاونى — استحالة هذا فى الوقت الحاضر ، سببه — التعاون من النظم التى لا تؤتى ثمرها المرجو الا بعد زمن طويل تتشبع النفوس فيه بمبادئه العالية وهى تعمل بها — المبادئ التعاونية لم توضع لرفع أثمان الحاصلات الزراعية فحسب ولكن نشر روحها وتعاليمها فى مصر كفيل بانجاح ما يخطط لذلك من الوسائل المختلفة — نصيحة لدعاة التعاون فى مصر ألا يفكروا الآن فى دخول البيع التعاونى — صواب اتقان التوريد التعاونى قبل كل شىء — (٥) "الاتجار التعاونى بالجملة" — اذا تعددت الجماعات التعاونية شعرت بالحاجة الى ايجاد هيئة تجارية عامة لها — فى مصر لم يحن الوقت لانشائها — بابان مفتوحان لسد الحاجة العاجلة — الجمعية الزراعية السلطانية ، محاسن اختيارها وعيوبه — وزارة الزراعة ، محاسن اختيارها وعيوبه — أفضلية الباب الثانى — (٦) "معونة الحكومة والمعونة الذاتية" — التعاون حركة اقتصادية اجتماعية قائمة على المجهود الاختيارى المشترك للشعب — الحكومة تعين التعاون تبعا للظروف — مركزنا حيال ذلك فى مصر — صواب الاستعانة بالحكومة فى أول الأمر — لمعونة الحكومة شكلان مادى ومعنوى — اقتراح انشاء الحكومة مصرفا أهليا كمصرف الأراضى الأهلى الارلندى مهمته تدبير المال لجماعات فلاحة تعاونية لاستعمار الأراضى البور — يد الحكومة كوسيلة معنوية فى تنظيم الحركة التعاونية عندنا — (٧) "الوجهة الاجتماعية للحركة" — اهمال المتعاونين الوجه الاجتماعى من الحركة التعاونية وسببه — اخفاق الجماعات التعاونية فى مهمتها اذا هى لم تجعل غرضها الاسمى خلق نمط راق من أعضائها — لن يغنى كمال الحياة الاقتصادية فى مصر من أمرها الاجتماعى شيئا — (٨) "مكان المرأة من الحركة" — ضرورة اشراك المرأة فى الأعمال القومية — المرأة المصرية فى النهضة الحاضرة واهتضام حقها الاجتماعى والسياسى — ضرورة ان يتاح للمرأة المصرية فرصة لاثبات قيمتها والاهتداء بنفسها الى العمل الذى يجب أن تقوم به فى الحياة العامة — كيان نهضتنا الحاضرة مستمد من أوروبا ، وعلى هذا الأساس سيكون قيام حياتنا القومية المقبلة — وجوب ادراك هذه الحقيقة من الآن ، واعداد العدة لذلك — المرأة عندنا وعندهم — لا يتوقف مستقبل الأمة على شىء توقفه على بيوت أفراد الشعب والمرأة ملكتها — ضرورة أن يكون للمرأة وجهة قومية فى أعمالها — رجاء أن لا يسد طريق العمل فى ميدان التعاون فى وجه المرأة المصرية — لا يكمل النظام التعاونى حتى يكون للمرأة دور فيه — الهيئات النسوية التعاونية فى أوروبا وأمريكا — الفلاّحة المصرية وصلاحيتها للعمل فى هذا الميدان — خطة السير — نتيجة تعاونها فى حياتها وحياة الأمة — تشييد نظام اجتماعى سام فى مصر على أساس التعليم الالزامى والتعاون الاختيارى .

تمهيـــد

إن اليوم الذى أستطيع فيه أن أضع عن التعاون فى مصر كتابا ، كما أضع الآن عنه فى أوروبا ، ليوم اغتباط وسعادة ، لأنه اليوم الذى تكون فيه بلادى قد أخذت فعلا فى انتهاج الطريق الذى يؤدى بها الى رفاهية أهلها إقتصاديا واجتماعيا ، على أن ذلك اليوم لابد آت ولو بعد سنين يبذل الشعب فى أثنائها من المجهودات ما ينتظر من أمة عريقة فى المدنية ، أثقلتها أعباء العصور وأضعفتها متاعب الحياة ، ولكن روحها التى تستمدها من روح الله ، وايمانها بما أودع أهلها من حكمة وعظة ، لايزالان قويين ثابتين ، لم يزعزعهما مامر عليها من الشدائد ، ولم يضعفهما ما أصابها من المحن .

أجل إن هذه الروح وهذا الايمان من أسرار الحق ، ولابد أن يظهرا يوما ما ، بعد مايمهد لهما الطريق وتتاح الفرص . فهما أشبه بجذوة نار حية غمرها الرماد ، ثم سفت الريح عليها الرمال ، فاذا ما هبت الريح على أكوامها مرة أخرى ، فأزالت هذا وذاك ، وحملت اليها وقودا فيما حملت ، شبت النار وأضاءت ماحولها وانتفع الناس بها .

هذا هو موقفنا فى الوقت الحاضر . فقد أيقظت كياننا القومى ريح الحرية ، وأنعش شعورنا الشعبى نسيم الاستقلال ، وجاءت المدنية الغربية تعمل فينا ونعمل فيها مثل ما عملت جذوة النار فى الوقود وعمل فيها .

على أن هذه المدنية ليست فى الحقيقة مدنية غربية ، بل هى مدنية عالمية ، فكيانها ولئن حياتها مبنيان على مدنيات عديدة شرقية وغربية ، ذابت فامتزج بعضها ببعض امتزاج الألوان وتماوجت نورا ، فهى والحالة هذه خلاصة ما وصل اليه النوع الانسانى من الحضارة . واذ كانت لبلادنا مدنيات باهرة بفضل ما أحدثه الفراعنة والعرب ، وما تركوه فى هذه المدنية الحاضرة من الأثر ، فان لنا حقا فى الاقتباس منها كما لسوانا من أبناء الأمم ذوات المدنيات البارزة كالأشوريين والصينيين والهنود واليونان والرومان الذين وضعوا أوضاعا ثابتة الدعائم قوية الأركان ، بنت عليها أوروبا الحديثة المدنية العالمية ، مستكملة بما أبدعته عقول رجالها من علوم وفنون وآداب .

بيد أن هذه المدنية ليست غاية ما قد يدركه النوع الانسانى من الرقى ، لأنه لايزال يغير فيها ويضيف اليها ، ويمحصها ، ويقربها من أوج الكمال .

وقد كان النوع الانسانى فى العصور الخالية يسير فى سبيل الرقى بفضل مجهودات لا اتصال بينها ، كان يقوم بها شعوب مختلفة فى أوقات متباينة ، فترتفع بذلك أمة وتحط أخرى ، ويقوم جنس ويقعد آخر . أما الآن فيختلف الحال عنه فى تلك العصور ، لأن النوع الانسانى قد استطاع أن يتغلب على صعوبات جمة من حسية ومعنوية تغلبا قرب الأجناس المختلفة بعضها من بعض ، وأحدث بينها تعارفا ومصالح مشتركة ، وأبدع نظاما ديموقراطية فى الحكم يعمل الجميع اليوم على أساسها ، فكأن الوقت

قد حان ليدرك العالم أن النوع الانسانى أسرة واحدة ، كلما ارتقى أعضاؤها ، ارتفع مستواها ، وكلما تعاونوا على ذلك وكان الكل يدا واحدة ، أسرعت خطاها نحو الغرض الأسمى ألا وهو " الكمال فى الحياة" .

نعم مضى الوقت الذى تظهر فيه مدنية وتختفى أخرى ، وصح أن قوام المدنية المقبلة هو المدنية الأوروبية الحاضرة . وكما أن كثيرا من الأمم الشرقية والغربية كوّن هذه المدنية وجعلها عالمية ، فان كثيرا منها سيهذبها ويلطفها ويعلى من قدرها ويرفع من شأنها . وكما أنه كان لآبائنا يد فى وضع الأساس فسيكون كذلك للأبناء يد فى تقوية البناء الذى شيد عليه وتوسيع نطاقه وزيادة بهائه وجماله .

وإنى لألفت نظر القارئ الى انتشار هذه المدنية الأوروبية فى أنحاء العالم ، والأخذ بها فيما يستعمر من البلاد الجديدة مثل أمريكا الشمالية والجنوبية واستراليا وجنوب أفريقيا ، وكذا فيما ينهض من البلاد القديمة كاليابان والصين وتركيا ومصر . وانه ليس فى انتحال هذه المدنية ضياع لقومية الأمم ، فان أمامنا أمريكا واليابان خير مثال يبرهن لنا على أن هذه المدنية انما هى وضع ثابت يتقدّم على خطته جميع الأمم ، وكل أمة وشأنها فى اختيار الطرق التى تظهر فيها شخصيتها وتحقق بها غايتها . مثلهم فى ذلك مثل فرقة موسيقية واحده مكوّنة من أفراد يتناول كل منهم آلة مختلفة فى النوع والتركيب والصوت ، والكل يوقعون دورا واحدا على نظام متقن ، متوافق الأصول ، متناسب النغمات ، فهو مطرب شجى .

كما أنى ألفت نظر القارئ الى الفائدة المزدوجة التى ينالها كل من الشرق والغرب ، وهما يعملان معا على رفعة المدنية العالمية . فالغرب مكتتب بعلومه ومادته والشرق بمذاهبه وفلسفته ، كلاهما مكمل للآخر .

قلت فيما سبق أن اليوم الذى أسطر فيه وصف ما يشيده الشعب المصرى من النظم التعاونية التى تعود على البلاد وأهلها بالخير والبركة ، لهو عندى يوم سعيد ، جدير بالكاتب أن يدّخر له قلمه . ولكن علينا قبل ذلك واجب أجل وأخطر ، علينا جميعا أن يعمل كل مافى وسعه لتقريب ذلك اليوم . لينهض رجال الشعب ، ولتجدّ الصحافة ، ولتشجع الحكومة ، وليعمل الاقتصاديون والاجتماعيون ، وليكتب الكتّاب ، كل فى دائرته ، لتشييد هذا البناء التعاونى ، هذا النظام العلمى العملى الذى ما قام فى شعب ، وعمل أفراده بتعاليمه ، إلا حسنت حالتهم الاقتصادية ، وارتفع مستواهم الاجتماعى ، ونحن فى بلادنا أحوج مانكون الى ذلك .

ولقد نظرت حولى فرأيت الصحافة تنشر التعاليم التعاونية ، وتنير الطريق للناس للأخذ بها ، وتشجعهم على ذلك بضرب الأمثلة الأوروبية العديدة التى برهنت على صحة ما تعد به هذه التعاليم من التقدّم الشعبى والرفعة القومية ، ورأيت الحكومة تسن القوانين التى تمهد الطريق لنشر التعاون وتحافظ على مصالح الآخذين بتعاليمه . رأيت خدّام الشعب ورجال الحكومة يتباحثون ويتشاورون

فيما هى أصلح الطرق للعمل معا على جعل التعاون وضعا من أوضاع البلاد الثابتة ليأخذوا بيد الشعب الى الأمام ، ورأيت الشعب بأكمله يريد النهوض . فحركتنى كما حركتهم هذه الروح الجديدة . هذه الروح الطاهرة التى دبت فينا عقب الانقلابات التى أحدثتها الحرب العالمية العظمى ، فقوت قوميتنا وألقت تبعة أنفسنا على كواهلنا وأصبح كل منا يشعر بواجبه فى ترقية نفسه ، وتقدّم بيته ، ورفعة قومه ، والعالم ينظر الينا ويرقبنا قائلا فى نفسه "ترى هل يقوم هذا الشعب بواجبه ويحقق آماله كشعب راق وأمة ناهضة ! " وتساءلت ما الذى أقدر أن أقوم به من العمل على تشييد البناء التعاونى فى بلادنا . فكرت طويلا وبحثت كثيرا عن طريقة لتبصير بلادى بحقيقة التعاون الذى كان ولا يزال منذ ظهوره بأوروبا فى أواسط القرن الماضى عاملا من أقوى عوامل النهوض بالشعوب التى أخذت به ، ووسيلة من أنجع الوسائل فى ترقيتها اقتصاديا واجتماعيا ، فتبين لى أن الاكتفاء بالألمام بالحركة التعاونية فى بلاد متعددة تختلف عنا اختلافا كبيرا ، لن يكون له ما نرجو من الأثر المباشر فى غايتنا ، ولذلك أتجه فكرى الى اختيار شعب معين ، يكون بيننا وبينه وجوه شبه صحيحة ، ويكون التعاون فيه قد خطا خطوات واسعة ، ثم أذكر ما قام به ذلك الشعب ذكرا مفصلا ، وأشرح ما صادفه فى طريق نشر التعاون وتقريره شرحا مسهبا ، حتى تتسنى المقارنة ويسهل الاقتباس ، ويكون ذلك مرجعا فى مصر لكل عامل يتعظ به ويعتبر .

وانى وان كنت قد اخترت إرلندا من بين مختلف الأقطار لبيان مجهودات أبنائها فى تحقيق هذا النظام التعاونى ، فما ذلك إلا لأنها أحد قطرين زراعيين (إرلندا والدانيمارك) أخذا بتعاليمه وطبقاها على حياتهما القومية ، فأخرجا نظاما تعاونيا زراعيا ، صار مثلا أعلى للبلاد الزراعية فى العالم أجمع .

زد على ذلك أن بيننا وبين إرلندا وجوه شبه اجتماعى ، ذلك بأنها مثلنا بلاد ذات مدنية قديمة أخنى الدهر عليها ، واحتلها الانجليز ونصبوا أنفسهم فيها ، وان لم يتمكنوا من قتل روح قوميتها ، بل استمر أبناؤها يعملون مثلنا فى السر والعلن لتحريرها ، والنهوض بها مستقلة راقية ، إلى أن حان الوقت الذى فيه تنسمت البلاد روح الحرية عقب الحرب العظمى .

وإنى وإن كنت وضعت هذا الكتاب عن التعاون فى إرلندا ، فقد خصصت بابين — الأول والسابع — للتعاون فى إنجلترا وفى ألمانيا . وذلك لأن منشأ فكرة التعاون كان فى البلاد الانجليزية ، وعنها أخذتها بلاد كثيرة وعدّلت فى تعاليمها ليتيسر تطبيق نظامها على حياتها القومية ، فأحببت أن أبين الأصل فى هذه الفكرة ، وكيف ترقى خلق المعونة الذاتية فى بلاد الانجليز ، حتى بلغ ما بلغه الآن .

أما ألمانيا فهى مبتدعة التعاون فى الاقراض . أخذ الألمان تعاليم النظام التعاونى الانجليزى ، وطبقوه على أمورهم المالية ، فأخرجوا نظاما تعاونيا ماليا خاصا . وإذ كان نظام جماعات الاقراض التعاونية فى إرلندا وغيرها مبنيا على النظام الألمانى ، فقد وجدت من الضرورى تناول هذا بالأسهاب قبل البحث فى المصارف الارلندية ، مكتفيا فى ذلك بايضاح النقط التى اختلفت فيها هذه عن المصارف الألمانية .

وقد رأيت أن أورد فى هذا "التمهيد" نبذة تاريخية موجزة عن حركتنا التعاونية المصرية ، مبينا نشأتها وتقلبها والتشريع الخاص بها ، وكذا الحالة التى وصلت اليها جماعاتنا التعاونية ، حتى اذا وصل القارئ الى "الكلمة الختامية" من الكتاب ، أمكنه أن يشترك معنا فى التفكير فيما يمكننا استفادته من التجارب الارلندية التى عرفناها من المتعاونين الارلنديين ، وفيما يصح لنا أن نقتبسه من نظمهم ، وفيما نأخذه عنهم ونطبقه بعد التعديل على حياتنا الريفية ، وفيما توحى الينا مجهوداتهم ومنشآتهم التعاونية من الأعمال التى يحسن أن نقوم بها فى بلادنا .

*
* *

التعاون فى مصر

الغاية من جماعات التعاون هو تمكين الفرد من الانتفاع بمجهودات المجموع ، والمجموع بمجهودات الفرد . ولقد وجدت هذه الفكرة فى أوروبا أرضا خصبة فنمت نموا عظيما ، وتعددت أنواع الجماعات التعاونية فى الريف والحضر ، بفضل ما انبث فى الناس من الشعور بمزاياها العظيمة . ولقد ساعد هذا النمو ما وضعته الحكومات من القوانين المسهلة لانتشارها ، وما قدمته لها من المساعدات والمعونة .

حدث هذا فى أوروبا ، ولاحت لنا أنواره ، ونحن على الشاطىء الجنوبى من البحر الذى يفصل بيننا وبين بلاد المدنية والحضارة ، فاستهوت منا رجالا أخذوا يتبينون الحال حتى اقتنعوا بسمو مرامى هذا النظام الحديث وآمنوا به ، فقام من بينهم رجلان أحدهما عصامى والآخر عظامى . فرحل الأول وهو عمر لطفى بك الى إيطاليا فى سنة ١٩٠٩ ليقابل لويجى لوتساتى [١] زعيم التعاون فى تلك البلاد ليقتبس من نوره ويستمد من روحه . ودعا الثانى وهو يومئذ الأمير حسين كامل فى سنة ١٩١٢ رجلا من رجال فرنسا التعاونيين ، هو المسيو جوزيف ريبيه [٢] ليستنير برأيه فى هذه الحركة الجليلة ، وليكون منه مرشد الى خير الطرق لنشر التعاون فى البلاد .

تعاون الزعيم والأمير على التبشير بالدعوة التعاونية ، والعمل على نشرها ، فكان لمجهودات الأول وبلاغته ، وحكمة الثانى ومعونته مع وجوده على رأس الجمعية الزراعية ، أعظم الفضل وأكبر الأثر فى الأخذ بالمبادئ التعاونية فى بلادنا ، والعمل على تحقيق مراميها .

أخذ عمر بك فى تمهيد الطريق منذ عاد من إيطاليا ، ووفق فعلا الى إنشاء بعض جماعات تعاونية فى المدن والقرى ، ونجح الأمير حسين فى حث الجمعية الزراعية على الدخول فى الموضوع بشكل عملى جاد ، والاهتمام بوضع مشروع قانون ولائحة نظام عام لجماعات التعاون الزراعية .

كان الرجلان متفقين تمام الاتفاق على المبادئ التعاونية ، وكيفية تسيير العمل بمقتضاها فى مصر ، على أن كلا منهما قد اختص فى الواقع بجزء منه ، وبذل الجهد فى تحقيق المهمة التى أخذها على

---

(١) Luigi Luzzati (٢) Joseph Ribet

عمر لطفى بك

"زعيم التعاون فى مصر"

عاتقه . وقد كان قيام عمر بك بمهمته يدعو الى الاعجاب ، فانه مع عدم وجود قانون خاص لتأليف الجماعات التعاونية (١) ، لم يتردد فى جهاده ، بل سار تحدوه روحه القوية العالية ، وأخذ يوفق بين قوانين البلاد والقواعد الأساسية للتعاون بقدر الامكان ، حتى تيسر له العمل فى صعوبات قانونية ، ونفذ معظم قواعد هذا النظام فى دائرة القوانين الموجودة . وبهذه الطريقة تمكن من غرس البذور ، ولكنه لسوء الحظ لم يعش بعد ذلك طويلا ، وقضى تاركا التعاون فى عهد الحداثة . أما الأمير فكان جل اهتمامه موجها الى وضع قانون لتأليف الجماعات التعاونية الزراعية وتقديمه للحكومة ، وبذل الجهد لانفاذه . وقد شكلت لجنة لذلك فى الجمعية الزراعية ، ووضعت القانون المطلوب ، ثم قدّمته الى المسيو ريبيه ، فأدخل عليه بعض التعديلات ، وبذلك استفادت البلاد من هذا المجهود قانونا تعاونيا جليلا ، أملته المعرفة التامة بالنظام القضائى المصرى ، وبأخلاق المصريين وعاداتهم ، وهذبته الخبرة بالقوانين فى أهم البلاد الأوروبية . ثم جاءت سنة ١٩١٣ "بقانون خمسة الأفدنة" الذى يقضى بعدم جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية اذا كان صاحبها لا يملك من الأطيان إلا خمسة أفدنة أو أقل ، رغبة فى حماية الملكية الصغيرة . ولكن هذا القانون جعل استدانة هؤلاء الملاك صعبة لانتفاء ضمان الدائن إلا فيما يستغل الزارع من أرضه . وكذلك أقفل الشارع فى وجوه صغار الملاك الزراعيين الباب الذى كانوا يلتجئون اليه عند ما تبدو لهم الحاجة الى اقتراض ما يلزمهم لتثمير ملكيتهم الصغيرة ، وهو مع هذا الاقفال لم يفتح لهم بابا آخر للاقتراض والانتفاع بأرضهم بأقصى ما يستطيعون ، فارتفعت أصوات الشكوى فى كل مكان ، وواصل الصحفيون حملاتهم طالبين إيجاد وسيلة لحل هذه المشكلة الاقتصادية . وخرجوا من ذلك الى الاجماع على مطالبة الحكومة بسن قانون للتعاون الزراعى يسهل على الفلاحين إنشاء جماعات تعاونية بواسطتها يحصلون على ما هم فى حاجة اليه من المال وغيره من الوسائل لاستغلال أملاكهم استغلالا يعود عليهم بأكبر النفع .

وكان المأمول أن تبادر الحكومة الى إصدار القانون الذى أجهدت الجمعية الزراعية نفسها فى وضعه وتقديمه اليها ، ولكن قامت دون ذلك عقبات ، فقد كان المفهوم أن هذا القانون يطلق الحرية للتعاونين ولا يقيدهم ، وفى ذلك ما كان يخشاه بعض ذوى النفوذ الذين كانوا يرون أن تهيمن الحكومة على حركة التعاون . والواقع أن علاقة الحكومة بحركة التعاون كانت يومئذ علاقة المستريب ، فلا بدع أن تقوم العقبات والعراقيل فى سبيل نشر ذلك القانون .

بيد أن المطالبة باصدار تشريع لمساعدة التعاون لم يعتورها شئ من الضعف أو الكلال ، بل استمرت فى الحاح وشدّة حتى رأت الحكومة أخيرا فى سنة ١٩١٤ أن تسن قانونا يؤدى بحسب رأيها الى هذه الغاية . فأعدت مشروع قانون أحالته على الجمعية التشريعية لتبدى رأيها فيه ، فأحالته هذه على لجنة الأشغال والزراعة فيها ، فقامت ببحثه وأدخلت عليه تعديلات هامة ، ثم أعادته للجمعية مع

---

(١) لا سبيل الى نجاح النظام التعاونى فى بلدنا نجاحا مستديما ان لم يوضع لحياطته قانون خاص يكون الغرض منه : (أولا) تحرير جماعات التعاون من قيود القانون العام التى تتنافى مع المبادئ التعاونية (ثانيا) ضمان العمل بهذه المبادئ وعدم الخروج عنها (ثالثا) الاعتراف للجماعات التعاونية بالشخصية المعنوية (رابعا) تسهيل اجراءات انشائها (خامسا) تقرير الضمانات الكفيلة بحسن سيرها (سادسا) حماية مصالحها (سابعا) منحها من الامتيازات ما يساعد على نشرها .

تقرير موضح أسباب هـذه التعديلات ، وبعد الأخذ والرد بين الحكومة والجمعية فى هذا المشروع الخطير استقر الرأى على إحالة المشروع الى اللجنة مرة أخرى لاعادة النظر فيه بعد أن يضم الى اللجنة أعضاء من لجان الحقانية والمعارف والمالية والداخلية .

إجتمعت هذه اللجنة المختلطة وكان على رأسها معالى سعد باشا زغلول وكيل الجمعية ، فقررت فيما عقدته من الجلسات كثيرا من المبادئ العامة التى ينبغى ملاحظتها فى تعديل المشروع ، ثم انتدبت من أعضائها لجنة فرعية لتعديله طبقا لهذه المبادئ . فعقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات واستشارت الاخصائيين وراجعت القوانين الأجنبية . وفى النهاية تبين لها من مجموع الأبحاث التى جرت "أن مشروع الحكومة لايتفق مع الغاية الشريفة التى وضع لها ، ولا يلائم روح العدالة التى تمشت فى النظامات المصرية من عهد بعيد" (١) .

بناء على ذلك عنيت لجنة سعد باشا بادخال التعديلات التى تجعل المشروع متفقا مع الغرض الذى وضع له ، وباضافة الأحكام التى رأت من الضرورى اشتماله عليها . وكذلك خرج مشروع اللجنة بريئا مما أخذ على مشروع الحكومة من النقائص والعيوب ، فرفعته مع تقريرها النهائى الى الجمعية التشريعية حيث استغرقت المناقشة فيه ثلاث جلسات متواليات ، (٢) دافع فيها أعضاء اللجنة عن تعديلاتهم خير دفاع . ولقد كان لسعد باشا فى هـذا المقام مواقف تدعو الى الاعجاب (٣) ، فكان ، بما هو معروف عنه من بعد النظر وسداد الرأى ، يبدى من حكيم الملاحظات وحصيف الآراء مايدل على أنه خير من يعرف حاجات البلاد الحقيقية ويعمل لوضع التشريع الوافى لهذه الحاجات .

كانت الأمة كلها تترقب قبول هذه التعديلات جميعها على يد الجمعية ، ولكن شـد ما خاب رجاؤها على حين غرة ، بسبب ماسرى من الضعف الى نفوس بعض الأعضاء ، فلم تقر الجمعيـة إلا القليل من التعديلات التى أشارت بها اللجنة ، ووافقت الأكثرية على مشروع الحكومة بتعديلات طفيفة لا تكاد تغير شيئا من روحه الأصلية . وهكذا صار قانون سنة ١٩١٤ عبارة عن مجموعة من القواعد القائمة على عدم توفر حسن الظن بالشعب ، وخشية صيرورة الجماعات الزراعية مراكز سياسية تناهض حكومة ذلك العهد ، ولذا جعلت للحكومة سلطة كبيرة فى تكوينها وحلها ، كما جعلت هيمنة الحكومة عليها بالتفتيش والمراقبـة الشديدة أمرا لا مفر منه ، فأصبحت تلك القيود فى الواقع معطلة الى حد كبير لما فى القانون من منافع .

بيد أنه رغما من عدم مساعدة الحكومة لحركة التعاون والتشريع الخاص به مساعدة حقيقية ، لم تعدم الأمة رجالا يأخذون بناصره ويعملون على تذليل الصعاب القائمـة فى سبيله وبذل الجهود الكفيلة بتمهيد الطريق لتأسيس المنشآت التعاونية . ولقد سار هؤلاء الرجال على النهج الذى انتهجه

---

(١) "التقرير المرفوع للجمعية التشريعية من اللجنة المؤلفة لاعادة النظر فى مشروع قانون شركات التعاون الزراعية" صفحة ٨٠١ من "مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول للجمعية التشريعية ١٩١٣ — ١٩١٤" .

(٢) الجلسات الثانية والأربعين والثالثة والأربعين والرابعة والأربعين .

(٣) راجع مضابط هذه الجلسات الثلاثة فى مجموعة المضابط المذكورة صفحات ٧٩٣ — ٨٧٩

السلطان حسين كامل

"أبو الفلاح"

لهم المرحوم عمر بك لطفى ، فحملوا لواء التعاون من بعده ، وكان فى مقدمتهم أحمد بك لطفى الذى أسس "النقابة العامة للتعاون" ، تحقيقا لأمنية الفقيد أخيه وتوحيدا للتعاون بالبلاد ، كما أنه أنشأ عدة منشآت تعاونية . ثم عبدالرحمن بك الرافعى الذى عنى باخراج أول كتاب فى التعاون فى بلادنا [١] ، جاء فيه بشرح الأنظمة التعاونية ومزايا جماعاتها فى مصر وفى أوروبا ، وبحث فيه بوجه خاص الحالة المالية للفلاح المصرى وإصلاح التسليف الزراعى التعاونى ، والذى عمل على تأسيس عدد من الجماعات التعاونية منزلية وزراعية . ثم صادق بك حنين الذى له فضل إدخال علم التعاون الزراعى فى برنامج التعليم الزراعى العالى ، والذى قام بتدريسه تدريسا أصوليا لأول مرة فى مدرسة الزراعة العليا بالجيزة ، ووضع مؤلفا قيما فى التعاون الزراعى [٢] خص بالاسهاب فيه بنوك التعاون ، كما أنه درس حالة الجماعات التعاونية فى مصر دراسة عملية ، ووضع عنها تقريرا وافيا نشرته مجلة مصر الحديثة [٣] فى حينه ، كذلك اهتم بانشاء عدد من الجماعات التعاونية فى الريف .

ولما شبت الحرب العظمى وأوقفت الأعمال ، وقف معها قانون التعاون بخيره وشره ، ولكننا تلقينا دروسا فى الحياة لا يمكن أن ننساها . من هذه الدروس القاسية التى لا قيناها أثناء الحرب وبعده ، أنه لو كان التعاون وضعا من أوضاع البلاد الثابتة لنجا الفلاح وهو منتج ومستهلك من تحكم التجار وظلم المرابين الذين يعبثون به وبمصالحه ويجعلون منه طعمة لمطامعهم . من أجل هذا تيقظت النفوس ، وتبينت لها فوائد التعاون ، فودت أن تأخذ بأسبابه وتعمل به .

هذا ولما كانت الحرب العظمى قد أدخلت روحا جديدة فى الشعوب ، هى الرغبة فى أن يكون كل منها سيدا فى بلاده ، مستقلا فى عمله ، معتمدا على نفسه ، ولما كان لمصر من هذه الروح نصيب كبير ، عملت ما استطاعت لنيل حريتها واستقلالها فى شئونها . واذ كان العمل للاستقلال الاقتصادى يسير الى جانب العمل للاستقلال السياسى فى الأمم الجادة فى حياتها ، ان لم يكن يسبقه ، فقد اتجهت الأفكار الى ضرورة وضع قانون جديد للتعاون الزراعى .

فى ذلك الوقت أنشأت الحكومة "المجلس الاقتصادى" ، وكان من أوائل ما اهتم به هذا المجلس وضع قانون للتعاون الزراعى ، فوكل أمر ذلك الى "لجنته الزراعية" وهذه بعد أن أتمته رفعته لهيئة المجلس مشفوعا بمذكرة تفسيرية لتسويغ القواعد الواردة فيه ، وأقر المجلس هذا المشروع ، ثم قدّمه الى الحكومة ، فصادقت عليه ، وكان ذلك فى شهر يوليه سنة ١٩٢٣

وفى رأينا أن هذا القانون الجديد على علاته [٤] موافق للزراع المصريين على وجه الاجمال ، وأنه وإن كان مبنيا على أساس مشروع ١٩١٤ ، متمش مع الروح الجديدة التى شملت الشعب وحكومته معا ووحدت وجهة نظرهما ، ولذلك انتفت منه الريبة وسوء الظن بالشعب ، وأصبح جديرا أن نعدّه بداية صالحة .

---

(١) "نقابات التعاون الزراعية ، نظامها وتاريخها وثمراتها فى مصر وأوروبا" سنة ١٩١٤

(٢) "التعاون فى الزراعة" سنة ١٩١٧

(٣) L'Egypte Contemporaine صحائف ٢٩٧ — ٣٢٣ من المجلد العاشر لسنة ١٩١٩

(٤) ان بهذا القانون أوجها مفتقرة للتعديل سنتناول أهمها بما يعن لنا من أسباب الاصلاح ، وأملنا عظيم أن تصادف وجهة نظرنا قبولا ، وأن يعدل القانون بما يلائم مصلحة البلاد على أتمها .

وهذا هو نص القانون مشفوعا بالمذكرة التفسيرية وبما عنّ لنا من التعليق على النقط الجوهرية المفتقرة الى التعديل فيه :

قانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩٢٣ [١]

بتقرير الأحكام الخاصة بشركات التعاون الزراعية المصرية

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون المدنى الأهلى وقانون التجارة الأهلى وقانون المرافعات الأهلى وقانون العقوبات الأهلى ؛

وبما أنه من الملائم تشجيع تأليف شركات تعاون زراعية مصرية ووضع الأحكام الخاصة بتكوينها وبادارتها ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزراء المالية والحقانية والزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

الباب الأول — أحكام عامة

مادة ١ — فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون تعدّ شركات تعاون زراعية مصرية الشركات المؤلفة من زارعين مصريين والتى يقصد من تكوينها السهر على ماللشركاء من مصالح زراعية وتحقيقها بالوسائل القائمة على مبدأ التعاون .

مادة ٢ — يجوز أن يكون الغرض من هذه الشركات القيام بجميع ما يتعلق بالزراعة من عمليات البيع والشراء والانتاج والصناعة والتأمين والاقراض والاستقراض .

ولها بنوع خاص :

(١) أن تشترى لحساب الشركة الأسمدة والتقاوى والمواشى والحاصلات الزراعية وأن تشترى الآلات والعدد الزراعية أو أن تستأجرها لكى تبيعها بعد ذلك الى الشركاء أو تؤجرها لهم ؛

(٢) أن تنظم استغلال حاصلات الأرض أو الصناعات الزراعية الأخرى بطريقة الاشتراك ؛

(٣) أن تتكفل بأن تبيع بالجملة أو بالقطاعى ما للشركاء من حاصلات نتجت من الاستغلال أو من الصناعات الزراعية ؛

(٤) أن تتكفل بأعمال الرى والصرف وتطهير الترع وتصليح الأراضى لمصلحة الشركاء ؛

(٥) أن تقبل ودائع الأموال من الشركاء وأن تقرضهم ما يلزمهم من نقود لحاجاتهم الزراعية المحضة .

---

(١) "الوقائع المصرية" العدد ٧٢ لسنة ١٩٢٣

مادة ٣ — لهذه الشركة كذلك أن تعنى بالدفاع عن المصالح الزراعية بصفة عامة و برقيها .

ولكن لا يجوز لها أن تشتغل بالمسائل السياسية أو الدينية أو بتقديم المساعدة أو المعونة بأية وسيلة بالذات أو بالواسطة الى الأحزاب السياسية ، و إلا كان جزاؤها الحل .

مادة ٤ — لا يجوز أن تتناول أعمال هذه الشركات مصالح أفراد غير الشركاء إلا اذا جاء ذلك عن طريق فرعى وفى الحدود التى يعينها نظام الشركة بغرض خدمة مصالح الشركاء على وجه أتم .

مادة ٥ — تشمل كلمة " الزارعين " الواردة فى المادة الأولى من يستغلون أرضا زراعية كملاك أو مستأجرين أو بأية صفة أخرى وكذلك الذين يشتغلون بزراعة الأرض بحكم مهنتهم أو صناعتهم أو يزاولون عملا له ارتباط بالزراعة أو صناعة ذات ارتباط بها كذلك .

مادة ٦ — شركات التعاون الزراعية المصرية المكوّنة طبقا لأحكام هذا القانون تكون لها الشخصية المعنوية ويجوز لها قبول الهبة والوصية والانتفاع بالأوقاف المحبوسة لمنفعتها .

وهى خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية .

مادة ٧ — لا يطلق اسم شركة تعاون زراعية مصرية إلا على الشركات التى يعترف بها هذا القانون .

مادة ٨ — يجب أن تكون لكل شركة تعاون زراعية مصرية تسمية خاصة تعبر عن هذه الصفة وتدل على ما يأتى :

(١) الغرض الأصلى من أعمالها ،

(٢) اسم المدينة أو القرية التى بها مركزها .

ويجب أن لا تتضمن تسمية الشركة اسم أى شخص .

مادة ٩ — يجب أن يذكر اسم الشركة كما هو موضح فى المادة السابقة فى دفاتر الشركة وعقودها ومراسلاتها مشفوعا برقم تسجيلها فى سجل شركات التعاون الزراعية المصرية .

مادة ١٠ — يكون مركز الشركة فى المدينة أو القرية التى تزاول فيها أعمالها .

ولا يجوز أن يكون لها فروع فى أمكنة أخرى إلا اذا كان ذلك لشراء ما تحتاج اليه أو لتصريف حاصلاتها وحاصلات الشركاء .

ولا يجوز أن تؤلف فى قرية واحدة يقل عدد سكانها عن خمسة آلاف نفس أكثر من شركة واحدة لغرض واحد إلا بأذن من وزير الزراعة .

مادة ١١ — تؤلف الشركة من شركاء يختلف عددهم بشرط أن لا يقل عن عشرة أعضاء .

رأس مال الشركة قابل للتغيير . ويجوز أن يتكوّن رأس مالها الأصلى من اشتراكات وأنصبة أو من حصص أو أسهم .

مادة ١٢ — مسئولية الشركاء محدودة فلا تتعدى قيمة الأنصبة والحصص أو الأسهم إلا اذا نص عقد التأسيس أو نظام الشركة على ما يخالف ذلك . وهى على النقيض من ذلك غير محدودة بالنسبة للشركات التى يكون غرضها الأصلى الاعتماد المالى الزراعى .

والشركات ذات المسئولية غير المحدودة يجوز تكوينها بغير رأس مال . ويجب على أية حال أن يزاد على اسمها أن "مسئوليتها غير محدودة" .

الباب الثانى — فى تأسيس الشركات وتسجيلها

مادة ١٣ — الأشخاص الذين يشتركون لأجل تأسيس الشركة تتألف منهم لجنة المؤسسين . ولا يجوز أن تتألف هذه اللجنة من أقل من عشرة أعضاء .

مادة ١٤ — يكون أعضاء لجنة المؤسسين مسئولين بطريق التضامن عما يستلزمه تأليف الشركة من نفقات وعما يتفرع عنه من تعهدات .

فاذا تعذر تكوين الشركة لسبب من الأسباب فليس لهم أى حق فى الرجوع على الذين اكتتبوا باشتراكات أو حصص أو أسهم .

أما اذا تألفت الشركة فانها ترد اليهم ما أنفقوه من مصاريف لتأسيسها وتقيد هذه المصروفات على حساب مصروفات السنة الأولى .

مادة ١٥ — أعضاء لجنة المؤسسين مسئولون بطريق التضامن عن وجود وصحة الاكتتاب الواردة فى عقد التأسيس الابتدائى وعن الأنصبة العينية وعن الهبات الموضحة بذلك العقد وعن القيمة التى قد قدروها للأنصبة المذكورة أو الهبات .

مادة ١٦ — تتولى لجنة المؤسسين تحضير العقد الابتدائى للتأسيس ومشروع نظام الشركة وعمل المساعى اللازمة للحصول على تسجيلها .

مادة ١٧ — يجب أن يشتمل العقد الابتدائى على ما يأتى :

(١) تاريخ ومكان تحريره ؛

(٢) أسماء أعضاء لجنة المؤسسين ومحل اقامتهم وكذلك أسماء المكتتبين الآخرين ومحل اقامتهم ان وجدوا ؛

(٣) اسم الشركة ؛

(٤) مركزها ؛

(٥) الغرض من أعمالها ؛

(٦) مدتها ؛

(٧) قيمة الاشتراكات والقيمة الاسمية لما اكتتب به أو دفع من الحصص أو الأسهم وكذلك قيمة الأنصبة والهبات ان وجدت .

ويحرر عقد التأسيس ومشروع نظام الشركة من نسختين ويجب أن يوقع عليهما بامضاءات أعضاء لجنة المؤسسين أو بأختامهم مع التصديق عليها .

مادة ١٨ — من الضرورى لتأليف الشركة أن يدفع مبلغ أولى لا يقل عن خمسين جنيها . فاذا كانت الشركة من الشركات ذات رأس المال يجب أن لا يكون هذا المبلغ أقل من خمس مجموع رأس المال المكتتب به .

ويودع هذا المبلغ فى خزانة المديرية أو فى بنك توافق عليه وزارة الزراعة ويكون مرخصا له بقبول هذه الوديعة . ويجب أن يبقى المبلغ مودعا الى أن يتم تسجيل الشركة .

مادة ١٩ — ينشأ فى وزارة الزراعة طبقا للقواعد التى تبين فى قرار يصدر من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير المالية :

(١) قسم لتسجيل الشركات والتفتيش عليها ؛

(٢) لجنة استشارية تمد الوزير والقسم المذكور بكل رأى له مساس بتأليف الشركات وبادارة عملها وذلك بحركة التعاون بوجه عام . ويمكن ايجاد فروع لقسم التسجيل فى الأقاليم اذا اقتضى ذلك انتشار حركة التعاون .

وينشأ فى عاصمة كل مديرية أو محافظة طبقا للقواعد التى تبين فى قرار وزارى مجلس من مندوبى الشركات الموجودة فى المديرية أو المحافظة تكون مهمته الاشراف على المصالح المشتركة والدفاع عنها ومدّ الشركات الممثلة فى المجلس بآرائه ونصائحه . وهذا المجلس يرأسه المدير أو المحافظ يعاونه مفتش من قسم التسجيل .

مادة ٢٠ — ترسل لجنة المؤسسين نسخة من عقد التأسيس الابتدائى ومن نظام الشركة الى قسم تسجيل الشركات .

ويقتصر عمل هذا القسم على التثبت من مطابقة هذه العقود لأحكام القانون .

فاذا كانت مطابقة لها ولم يتضح من عقد التأسيس وجود اكتتابات أخرى غير اكتتابات المؤسسين تولى القسم قيد الشركة فى سجل الشركات وشرع فى عملية النشر المنصوص عليها فى المادة الثالثة والعشرين من هذا القانون .

ويبعث قسم التسجيل الى لجنة المؤسسين بشهادة دالة على تسجيل الشركة وعلى نشر العقود المتقدّم ذكرها .

مادة ٢١ — يحصل تسجيل الشركة بأن يسجل فى سجل الشركات وتحت رقم خاص فيه ملخص من نظام الشركة يشمل ما يأتى :

(١) اسم الشركة ومركزها ؛

(٢) غرضها ؛

(٣) مدّتها ؛

(٤) رأس المال المكتتب به ورأس المال المدفوع أو اشارة الى أن الشركة ذات مسئولية غير محدّدة ؛

(٥) القيمة الاسمية للأسهم أو الحصص وقيمة الأنصبة والهبات ان وجدت ؛

(٦) أسماء الشركاء المؤسسين ومحل اقامتهم ؛

(٧) الشروط المقررة فى نظام الشركة بشأن قبول الشركاء أو اخراجهم أو انسحابهم ؛

(٨) عدد أعضاء مجلس الادارة وسلطاتهم وأسماء الأعضاء الأول اذا كانت أسماؤهم واردة فى عقد تأليف الشركة وفى نظامها ؛

(٩) كل بيان آخر يرى قسم التسجيل فائدة من الاشارة اليه فى السجل . وتحفظ نسخة عقد التأسيس ونسخة نظام الشركة فى محفوظات القسم .

مادة ٢٢ — اذا كان رأى القسم أن عقد التأسيس أو نظام الشركة غير مطابقين للقانون فعليه أرسالها للجنة المؤسسين لجعلهما مطابقين لأحكام القانون .

واذا اعتبرت هذه العقود مطابقة للقانون أو عدّلت بحيث جعلت مطابقة له ولكن تبين من عقد التأسيس وجود مكتتبين آخرين فى الشركة فعلى القسم أن يطلب من لجنة المؤسسين عقد اجتماع يحضره كل المكتتبين للتصديق على نظام الشركة .

وفى هذه الحالة لا تسجل الشركة إلا بعد هذا التصديق . ويرسل الى قسم التسجيل محضر عن ذلك ويشار الى هذا المحضر فى عملية النشر المنصوص عليها فى المادة التالية .

مادة ٢٣ — يحصل النشر المنصوص عليه فى المادة العشرين فى نشرة شركات التعاون التى تصدرها وزارة الزراعة ، أو فى الجريدة الرسمية الى أن يتم اصدار هذه النشرة . ويقوم النشر على هذه الصورة مقام كل نشر آخر نص عليه القانون العادى بشأن تأليف الشركات .

ويكون هذا النشر بايراد الملخص المسجل فى سجل الشركات مع بيان رقم قيد الشركة فى السجل المذكور .

وتعدّ الشركة مؤلفة من تاريخ هذا النشر .

مادة ٢٤ — كل ما يطرأ من التعديلات على نظام الشركة يجب تسجيله ونشره طبقا للأحكام السابقة .

ولا يمكن التمسك بهذه التعديلات قبل الغير إلا من تاريخ نشرها .

مادة ٢٥ — تعفى شركات التعاون الزراعية المصرية من كل الرسوم النسبية أو غيرها عن كل عقد خاص بتأسيسها أو بتعديل نظامها .

ويكون التصديق على الامضاءات وكذلك النشر فيما يتعلق بهذه العقود بغير عوض .

الباب الثالث — حقوق الشركاء وواجباتهم

مادة ٢٦ — يجب أن تتوافر فى الشريك الشروط الآتية :

(١) أن يكون عمره ثمانى عشرة سنة كاملة ميلادية على الأقل . أما القاصرون الذين يقل عمرهم عن ثمانى عشرة سنة فيجوز أن ينوب عنهم أوصياؤهم .

(٢) أن يكون زارعا تنطبق عليه أحكام المادة الخامسة ؛

(٣) أن يكون مصرى الجنس ؛

(٤) أن يكون مقيما فى الجهة (المدينة أو القرية) التى تزاول الشركة فيها عملها أو أن يكون فى حيازته أرض واقعة فيها سواء كان ذلك بصفته مالكا أو بصفته مستأجرا أو بأية صفة أخرى ؛

(٥) أن يكون قد خضع للأحكام الموضوعة لنظام الشركة سواء فيما يتعلق بدفع الاشتراكات أو رسوم القبول أو الحصص أو الأسهم أو الاكتتاب بها .

وعلى كل حال لايجوز تعليق القبول على الاكتتاب فى أكثر من سهم واحد .

مادة ٢٧ — لا يجوز أن يقبل كشريك :

(ا) من أشهر افلاسه ؛

(ب) المحجور عليه إلا أن يكون القيم عليه نائبا عنه .

مادة ٢٨ — تفقد صفة الشريك :

(١) باستقالة الشريك أو بوفاته ؛

(٢) باخراجه من عداد الشركاء .

ويكون هذا الاخراج فى الأحوال الآتية :

(١) اذا فقد الشريك شرطا من الشروط المنصوص عليها فى المادة السادسة والعشرين أو اذا وقع فى حالة من حالات فقدان الأهلية المنصوص عليها فى المادة السابعة والعشرين ؛

(٢) اذا لم يسدد ما عليه من ديون للشركة ؛

(٣) اذا أتى أعمالا من طبيعتها أن تلحق بالشركة ضررا جسيما معنويا كان أو حسيا .

مادة ٢٩ — فيما عدا الحالة المنصوص عليها فى المادة الثانية والثلاثين يجب أن تصدق الجمعية على إخراج الشريك طبقا للشروط المقررة فى المادة الخامسة والأربعين .

ليس للشريك المستقيل أو الذى فصل من عداد الشركاء ولا لدائنيه أو ورثة دائنى الشريك المتوفى من حق إلا فى أن يستردوا قيمة ما للشريك من حصص أو أسهم بنسبة رأس المال المدفوع أو بنسبة ما للشركة الموجود فى ختام السنة المالية الجارية طبقا للحساب المصدق عليه من الجمعية وبعد استنزال كل ما عليه من دين للشركة .

وعند تقدير ما للشركة ينبغى أن لا يدخل فى حسابه المال الاحتياطى ولا الديون غير المضمونة ولا الديون التى حل أجلها ولم تدفع .

ولا يرد أى مبلغ اذا كان ما للشركة بعد تقديره طبقا للقواعد السابقة أقل من رأس المال عند تأسيس الشركة .

مادة ٣٠ — يبقى العضو المستقيل أو الذى فصل من عداد الشركاء وكذلك ورثة العضو المتوفى مرتبطين بالتعهدات إزاء الغير مدة سنتين من تاريخ الخروج من الشركة أو الوفاة فيما يتعلق بما أبرمته الشركة من أعمال الى ذلك التاريخ وفى حدود المسئولية المقررة فى نظام الشركة .

مادة ٣١ — لا يجوز لأى شريك أن يمتلك حصصا أو أسهما يزيد مجموع قيمتها على عشر رأس مال الشركة .

ولا يجوز بأية حالة أن يزيد هذا المجموع على مائتى جنيه مصرى .

ولا يجوز أن تكون قيمة الحصص أو الأسهم أقل من جنيه مصرى واحد أو أكثر من أربعة جنيهات مصرية .

وتكون الأسهم دائما اسمية وغير قابلة للتجزئة .

ولا يجوز الحجز عليها إلا بسبب ديون للشركة .

ولا يجوز التنازل عنها بغير موافقة مجلس الادارة .

مادة ٣٢ — لمجلس الادارة أن يفصل من عداد الشركاء كل شريك تأخر فى سداد قيمة حصصه أو أسهمه وذلك بعد مرور شهر على إنذاره بخطاب موصى عليه يرسل بالعنوان الوارد فى عقد الاكتتاب .

ويجوز للشريك فى هذه الحالة أن يستأنف قرار إخراجه من الشركة أمام الجمعية العمومية للشركة .

مادة ٣٣ — اصدار الأسهم غير محدود بعدد فى حالة ما اذا كان نظام الشركة يعلق قبول الشركاء الجدد على الاكتتاب فى الأسهم .

ولا يجوز للشركة أن تصدر أسهما تنقص قيمتها عن القيمة الاسمية للاسهم الأصلية أو تزيد عليها .

الباب الرابع — فى إدارة الشركة

مادة ٣٤ — يتولى ادارة الشركة مجلس تنتخبه الجمعية العمومية من الشركاء طبقا لأحكام نظام الشركة .

ويختار المجلس من أعضائه رئيسا يمثل الشركة .

ولا يتقاضى عضو مجلس الادارة أجرا على عمله .

مادة ٣٥ — ليس أعضاء مجلس الادارة مسئولين شخصيا عن أعمال الشركة التى يجرونها فى حدود توكيلهم .

ولكنهم مسئولون عن القيام بهذا التوكيل و بصفة عامة عن التعهدات التى يفرضها عليهم القانون ونظام الشركة .

وهم مسئولون بصفة خاصة عما يأتى :

(١) وجود المبالغ التى دفعها الشركاء وجودا فعليا ؛

(٢) وجود الأرباح التى نص فى الحسابات على توزيعها بين الشركاء حقيقة ؛

(٣) وجود الدفاتر التى نص عليها القانون ومسكها بطريقة نظامية ؛

(٤) تنفيذ قرارات الجمعيات العمومية ؛

فاذا قاموا بأعمال لا تدخل فى عداد الأعمال التى أشار نظام الشركة بأنها من متناول عمل الشركة فعليهم شخصيا مسئوليتها سواء قِبَل الشركة أو قِبَل الغير .

مادة ٣٦ — مجلس الادارة خاضع لرقابة الجمعية العمومية فى كل عمل خاص بادارة الشركة .

مادة ٣٧ — يجب أن يكون لكل شركة مراقب واحد على الأقل مكلف بالاشراف على العمل بنظام الشركة وعلى ادارة الشركة ادارة نظامية .

والجمعية العمومية هى التى تختار المراقبين سواء من الأعضاء أو من غيرهم ولكن ينبغى أن توافق وزارة المالية على هذا الاختيار .

مادة ٣٨ — يجوز أن ينص نظام الشركة على أن تعين الجمعية العمومية لجنة مراقبة ينتخب أعضاؤها من الشركاء .

والغرض من هذه اللجنة الاشراف على أن تجرى أعمال الشركة بطريقة نظامية وحماية مصالح الأعضاء .

مادة ٣٩ — القضايا التى يراد اقامتها لمصلحة الشركة ضدّ مجلس الادارة أو ضدّ أحد أعضائه ينبغى أن تقررها الجمعية العمومية وأن يباشرها المراقبون أو لجنة المراقبة باسم الشركة .

يجوز لكل شريك أن يبلغ المراقبين أو لجنة المراقبة ما يبدو له من أعمال مجلس الادارة أو من أعمال أحد أعضائه مخالفا للقانون أو لنظام الشركة أو ضارا بمصالح الشركة بوجه من الوجوه وللمراقبين كما للجنة المراقبة الحق فى دعوة جمعية عمومية غير عادية للبت فى هـذه الطلبات كلما بدا أنها خطيرة أو أنها تدعو الى العجلة . وتكون دعوة الجمعية العمومية واجبة عليهم اذا طلب اليهم ذلك عدد من من الشركاء يبلغ ثلث المجموع الكلى . فان أبو دعوتها كان لهذا الجمع من الشركاء الحق فى رفع الخصومة الى القضاء رأسا باسمه ولمصلحة الشركة .

مادة ٤٠ — يجب على كل شركة أن يكون لديهـا ، غير الدفاتر التجارية المنصوص عليها فى المـادة الحادية عشرة والمواد التى تليها من قانون التجاره الأهلى ، الدفاتر المبينة بعد وهى :

(١) دفتر الشركاء وتبين فيه أسماؤهم وصناعاتهم ومحل اقامتهم وتاريخ قبولهم واستقالتهم أو وفاتهم أو فصلهم من عداد الشركاء وكذلك حساب المبالغ التى دفعوها أو سحبوها ؛

(٢) دفتر الأسهم أو الحصص ويبين فيه عددها وأرقامها وتوزيعها بين الشركاء وكل ما طرأ عليها من إلغاء أو نقل ؛

(٣) دفتر محاضر جلسات مجلس الادارة ؛

(٤) دفتر محاضر جلسات الجمعيات العمومية .

مادة ٤١ — قبل بدء العمل فى دفتر اليوميـة ودفتر الجرد والدفاتر الأخرى التى نص عليها فى المـادة السابقة يجب أن تمر وأن تعلم كل صحيفة منها بعلامة قسم تسجيل الشركات أو بعلامة موظف من موظفى المحافظة أو المديرية يندبه القسم المذكور خصيصا للقيام بهذا العمل .

لا يتقاضى أى رسم على اتمـام هذه الاجراءات .

وفى نهاية كل سنة مالية للشركة يجب أن يؤشر على الدفاتر والسجلات المذكورة من ذلك القسم أو الموظف عقب آخر صحيفة مكتوبة .

ولكل انسان حق الاطلاع بغير مقابل على دفتر الشركاء ودفتر الأسهم والحصص كما يجوز له أن يأخذ صورة أو ملخصا منه بمصاريف على طرفه .

مادة ٤٢ — على الشركة أن ترسل سنويا فى ختام السنة المـالية الى قسم التسجيل :

(١) صورة من الحساب الختامى السنوى ومن حساب الأرباح والخسائر مشفوعة بالتقارير المقدّمة من أعضاء مجلس الادارة ومن المراقبين وبمحضر الجمعية العمومية العادية التى اعتمدت الحسابات المذكورة ؛

(٢) كشفا بحركة الشركاء أثناء السنة مبينا به من انضم الى الشركة ومن خرج منهـا من طريق الاستقالة أو الفصل من عداد الشركاء أو الوفاة .

ويجب على الشركة كذلك أن تبعث الى ذلك القسم بصورة من كل محضر من محاضر الجمعيات غير العادية فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقادها وأن تقدّم له فى أى وقت جميع البيانات التى يطلبها منها بشأن ادارة الشركة .

ولمفتشى القسم المذكور على الدوام الحق فى أن يطلعوا على الدفاتر وأوراق الحسابات الخاصة بالشركة وفى أن يفتشوا على مكاتب الشركة ومخازنها وورشها ومصانعها .

وفوق ذلك يجب على الشركات ذات المسئولية غير المحدودة أن ترسل الى القسم فى ختام كل سنة مالية كشفا بأسماء الشركاء جميعا وعناوينهم وتواريخ قبولهم فى الشركة أو خروجهم منها .

والصور والكشوفات والبيانات المشار اليها فى هذه المادة ينبغى أن يكون مصدقا عليها من الرئيس والمراقب بمطابقتها للأصل .

الباب الخامس — فى الجمعيات العمومية وفى حسابات الشركة

مادة ٤٣ — يجب أن تنعقد الجمعية العمومية العادية للشركة مرة على الاقل فى كل سنة فى خلال الثلاثة الشهور التى تلى ختام السنة المالية وذلك للتصديق على الحسابات السنوية وعلى تقارير مجلس الادارة والمراقبين وعند الاقتضاء لتعيين أعضاء مجلس الادارة والمراقبين واستبدالهم طبقا لأحكام نظام الشركة .

مادة ٤٤ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى المادة الخامسة والأربعين التالية تكون الجمعية العمومية مكوّنة تكوينا صحيحا متى حضر اجتماعها نصف الشركاء بأنفسهم أو بطريق الانابة .

فاذا لم يبلغ المجتمعون هذا العدد بناء على الدعوة الأولى تكون الجمعية العمومية التى تعقد بدعوة ثانية فى خلال الثلاثين يوما التالية مكوّنة تكوينا صحيحا مهما يكن عدد الشركاء الحاضرين أو الممثلين فيها .

وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات وعند الانقسام يكون صوت من يرأس الاجتماع مرجحا .

وليس لكل شريك إلا صوت واحد مهما يكن عدد ما يملك من حصص أو أسهم .

ويجوز للشركاء الغائبين أن ينيبوا عنهم شركاء آخرين . على أنه لايجوز لأحد أن ينوب عن أكثر من شريك واحد .

ولايجوز لأعضاء مجلس الادارة أن يعطوا أصواتهم فى المفاوضات الخاصة باعتماد حسابات الشركة أو بالأمور المتعلقة بمسئوليتهم .

مادة ٤٥ — لأجل اصدار قرار فى أمر من الأمور المبينة بعد لا بدّ فى الاجتماع الأول من حضور ثلاثة أرباع الشركاء ومن الحصول على أصوات نصف الأعضاء الحاضرين أو الممثلين . وهذه الأمور هى :

(١) حل الجمعية قبل الأجل المفروض لها فى النظام أو اطالة الأجل المذكور ؛

(٢) انضمام الشركة الى شركة أخرى ؛

(٣) فصل أحد الشركاء ؛

(٤) تعديل الغرض من الشركة أو ادخال أى تعديل آخر على نظام الشركة .

فاذا لم يتكامل هذا العدد فى الجمعية أو لم يحصل القرار على عدد الأصوات المتقدّم ذكره فيجوز للجمعية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين بأنفسهم أو بطريق الانابة أن تصدر قرارا مؤقتا وفى هذه الحالة تدعى الجمعية العمومية مرة أخرى الى الانعقاد ويذكر فى الدعوة بيان القرارات المؤقتة الصادرة فى الاجتماع الأوّل وهذه القرارات تصبح نهائية واجبة التنفيذ متى أيدتها الجمعية العمومية فى انعقادها الجديد وحضر اجتماعها ثلث الشركاء على الأقل .

مادة ٤٦ — يجب على مجلس الادارة فى نهاية السنة المالية أن يضع حسابات الشركة ويختمها بحيث تشمل :

(١) الحساب الختامى للسنة المنتهية ؛

(٢) حساب الأرباح والخسائر .

ويجب أن يعرض الحساب الختامى وحساب الأرباح والخسائر مشفوعين بالمستندات المثبتة لهما على المراقب لفحصهما قبل انعقاد الجمعية العمومية التى ستصدّق عليهما بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويبقى الحساب الختامى وحساب الأرباح والخسائر وتقرير المراقب متى تم وضعه فى مركز الشركة مدّة الثمانية الأيام على الأقل التى تسبق انعقاد الجمعية العمومية وتظل كذلك الى أن يتم التصديق . ولكل شريك حق فحصها .

مادة ٤٧ — اذا تبقى شئ بعد سدّ كل النفقات ووفاء كل الالتزامات كان هذا الباقى ربحا صافيا للشركة يوزع على الوجه الآتى :

يؤخذ من الصافى أولا مبلغ للاحتياطى لا يقل عن ٢٥ فى المائة من صافى الأرباح فاذا كانت الشركة من الشركات التى لا رأس مال لها وكانت ذات مسئولية غير محدودة وجب أن لا يقل هذا المبلغ عن ٧٥ فى المائة من صافى الأرباح .

ويجوز تخفيض المبلغ الذى يؤخذ لهذا الغرض الى النصف متى بلغ الاحتياطى نصف رأس مال الشركة المدفوع .

ثم يؤخذ بعد ذلك المبلغ الكافى لأن يدفع للشركاء الذين يملكون حصصا أو أسهما الفائدة التى قرّرها نظام الشركة ويجب أن لا تزيد هذه الفائدة على ٦ فى المائة .

وتحسب هذه الفائدة بنسبة القيمة الاسمية للحصص أو الأسهم بعد استنزال المبالغ التى لم تدفع بعد والباقى بعد ذلك يوزع بين الشركاء بمثابة تجاوز لهم بنسبة الأعمال التى أبرمها كل منهم مع الشركة .

مادة ٤٨ — يتكون المال الاحتياطى للشركة فيما عدا المبلغ المأخوذ له طبقا للمادة السابقة من الموارد الآتية :

(١) ما ينتج مما قد يفرض من رسوم الانضمام الى الشركة ؛

(٢) الهبات التى لم تخصص لغرض معين ؛

(٣) الفوائد والأرباح ومبالغ التجاوز التى لم تطلب فى خلال المدة التى يسقط بعدها حق المطالبة بها .

مادة ٤٩ — اذا نقص مال الاحتياطى الى أقل من ٢٥ فى المائة من رأس مال الشركة يجب أن يسدّ العجز فى السنوات التى تلى السنة التى بلغ النقص فيها ٢٥ فى المائة وذلك قبل كل خصم أو دفع فوائد أو تجاوز .

أما اذا بلغ المال الاحتياطى ضعفى رأس المال المدفوع فيجوز أن تستعمل الموارد التى كانت مخصصة له فى تكوين مال احتياطى غير عادى يجب أن تشترى به سندات من سندات الدين العمومى المصرى .

مادة ٥٠ — يصدر وزير الزراعة بعد الاتفاق مع وزير المالية قرارا يبين فيه القواعد التى يجب اتباعها فى عمليات التسليف للشركاء أو قبول الودائع منهم وكذلك فى عمليات الاستقراض التى تعقدها الشركة .

الباب السادس — فى حل الشركة وتصفيتها

مادة ٥١ — تنتهى الشركة فى الأحوال الآتية :

(١) اذا انقضت المدة المقررة لها وهذا إلا اذا أطيلت المدة المذكورة ؛

(٢) اذا تمت الأعمال المعينة التى أسست الشركة من أجلها أو حدث من العقبات أثناء العمل ما يجعل اتمامها من الأمور المتعذرة ؛

(٣) اذا ضاع كل أو بعض رأس مال الشركة بحيث يصبح الاستمرار فى العمل مستحيلا أو داعيا الى الخسارة الا اذا قررت الجمعية العمومية اصدار أسهم جديدة للاستعاضة عن المبلغ الضائع ؛

(٤) اذا نقص عدد الشركاء الى أقل من عشرة ؛

(٥) اذا انضمت الشركة الى شركة أخرى من شركات التعاون الزراعى ؛

(٦) اذا صدر قرار من الجمعية العمومية طبقا للشروط المنصوص عليها فى المادة الخامسة والأربعين .

مادة ٥٢ — يمكن حل الشركة بحكم من المحاكم فى الأحوال الآتية :

(أولا) اذا خالفت حكم الفقرة الثانية من المادة الثالثة ؛

(ثانيا) اذا ثبت أنه من المتعذر أن تثابر الشركة على عملها بالنظام سواء لاضطراب أعمالها اضطرابا مستمرا أو لتكرر إخلالها بالمبادئ الأساسية للتعاون أو لخروجها عن القواعد التى قررها القانون أو نظام الشركة أو لحدوث منازعات بين الشركاء أو لأى سبب خطير آخر ؛

(ثالثا) اذا ثبت أنها فى حالة اعسار بسبب تكرر إخلالها بتعهداتها .

مادة ٥٣ — فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة الحادية والخمسين يصدر قرار الحل من الجمعية العمومية . وللشركاء أن يلجأوا الى المحكمة اذا امتنعت الجمعية عن إصدار القرار الذى يفرضه القانون .

أما فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة الثانية والخمسين فان المحاكم هى التى تصدر مباشرة الحكم بالحل .

مادة ٥٤ — يكون رفع الدعوى لطلب الحكم بأن الشركة منحلة أو لطلب الحكم بحلها من حق وزير الزراعة فى جميع الأحوال . ويباشر الوزير هذا الحق بواسطة مدير قسم التسجيل والمراقبة .

وللشركاء كذلك هذا الحق فى الحدود المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة التاسعة والثلاثين وتملك النيابة العمومية هذا الحق فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة الثانية والخمسين ويملكه دائنو الشركة فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة الثانية والخمسين .

مادة ٥٥ — القضايا الخاصة بحل الشركة تكون من اختصاص المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها مركز الشركة إلا اذا كان مجموع ما للشركة المراد تصفيتها وما عليها أقل من ١٥٠ جنيها ففى هذه الحالة يجوز أن يصدر الحكم بالحل من قاضى المحكمة الجزئية التى يقع مركز الشركة فى دائرتها .

مادة ٥٦ — فى حالة حل الشركة حلا اختياريا تعين الجمعية العمومية مصفيا واحدا أو عدة مصفين وتحدد سلطاتهم وأجرهم عند الاقتضاء .

يجب أن يصدر هذا القرار على الوجه المبين فى المادة الخامسة والأربعين وأن يبلغ الى قسم التسجيل والمراقبة لنشره فى الجريدة المعينة لنشر نظام هذه الشركات .

وتتبع هذه الطريقة فى جميع الأحوال التى تدعو فيها الضرورة الى استبدال أحد المصفين أو أكثر من واحد منهم .

مادة ٥٧ — على المصفين أن يشرعوا بلا إبطاء فى تصفية ما للشركة وما عليها . ومتى نشر تعيين المصفين انتهت مهمة أعضاء مجلس الادارة على أنه يجب عليهم مع ذلك أن يعاونوا فى التصفية اذا طلب اليهم ذلك .

ويجب أن يقصر المصفون عملهم على إنهاء أعمال الشركة التى بدئ بها من قبل وأن يمتنعوا عن الشروع فى أعمال جديدة . وكذلك يجب أن يدوّنوا بانتظام فى دفاتر الشركة حسابات التصفية .

مادة ٥٨ — متى انتهت التصفية يضع المصفون حسابها الختامى ويقدمونه للمراقبين لأجل التصديق عليه . ويبلغ هذا الحساب ملحقا به تقرير المراقبين الى قسم التسجيل والمراقبة لنشرهما فى الجريدة المعدّة لنشر نظام هذه الشركات .

مادة ٥٩ — يجوز للشركاء فى خلال الثلاثين يوما التالية لنشر حساب التصفية أن يطعنوا فى هذا الحساب أمام المحكمة المنصوص عليها فى المادة الخامسة والخمسين .

وتضم جميع الطعون معا ليصدر فيها حكم واحد يسرى على جميع الشركاء ومتى صدر الحكم المذكور يجب على المصفّين ابلاغه الى قسم التسجيل والمراقبة لنشر ملخصه فى الجريدة المعدّة لنشر نظام الشركات .

مادة ٦٠ — اذا لم تقدّم طعون أو متى صدر حكم نهائى فى الطعون المقدّمة فعلى المصفّين أن يشرعوا فى توزيع المال الناتج من التصفية .

ولا يجوز أن يوزع على الشركاء أكثر من القيمة الاسمية لأسهمهم أو حصصهم أو اشتراكاتهم .

أما الباقى فيدفع لوزارة الزراعة لكى توزعه بين شركات التعاون الزراعية الموجودة فى المديرية والتى تكون عينت فى نظام الشركة أو فى قرار الجمعية العمومية الصادر بحل الشركة فاذا لم يكن هناك نص وزع المبلغ على الهيئات التى تعمل لمصلحة الزراعة والتى تبين فى قرار وزارى .

ومتى تم التوزيع يبعث المصفون بحساب التوزيع ودفاتر الشركة الى قسم التسجيل والمراقبة لحفظها به .

مادة ٦١ — يسقط الحق فى مقاضاة أعضاء مجلس ادارة الشركة بسبب ادارتهم بانقضاء ثلاث سنوات من التاريخ الذى نشر فيه تعيين المصفين .

ويسقط الحق فى كل قضية ضدّ المصفين بسبب التصفية وفى كل قضية ضدّ الشركاء بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ نشر حسابات التصفية أو من نشر الحكم النهائى الصادر بشأن هذه الحسابات .

مادة ٦٢ — فى أحوال التصفية الاجبارية وهى الأحوال المنصوص عليها فى المادة الثانية والخمسين تتولى المحكمة تعيين المصفّين ولها أن تعزلهم فى أى وقت وتحدّد المحكمة سلطة أولئك المصفّين .

ويكون المصفّون خاضعين لرقابة المحكمة أو لرقابة القاضى الذى تندبه .

الباب السابع — أحكام خاصة بالعقوبات

مادة ٦٣ — يعاقب بغرامة لا تجاوز مائة جنيه مصرى بغير إخلال بتوقيع عقوبة أشدّ حيث يقضى بذلك قانون العقوبات :

المؤسسون وأعضاء مجلس الادارة والمديرون والمراقبون وأعضاء لجنة المراقبة والمصفّون الذين تعمدوا فى أعمالهم أو حساباتهم أو تقاريرهم المبلغة سواء الى قسم التسجيل والمراقبة أو الى الجمعيات العمومية أو الى المحكمة ايراد وقائع أو أرقام كاذبة عن حالة الشركة أو تعمدوا إخفاء أو ستر كل أو بعض الوقائع المتعلقة بهذه الحالة ؛

أعضاء مجلس الادارة والمديرون الذين تعمدوا توزيع فوائد أو مبالغ تجاوز على الشركاء لم تؤخذ من الأرباح الحقيقية للشركة عند عدم وجود حساب ختامى أو على خلاف ما ورد فى الحساب الختامى أو طبقا لحساب ختامى وضع بطريق التدليس ؛

أعضاء مجلس الادارة الذين أصدروا حصصا أو أسهما بقيمة تقل عن قيمتها الاسمية أو تزيد عليها ؛

أعضاء مجلس الادارة والمديرون الذين أقرضوا أو سلفوا مالا أو أجروا عمليات ايداع نقود أو تأمين أو خصم على غير الوجه المبين فى القرارات الوزارية المنصوص عليها فى المادة الخمسين .

المصفون الذين وزعوا على الشركاء كل موجودات الشركة على خلاف ما يقضى به حكم المادة الستين .

مادة ٦٤ — فى حالة تصفية الشركة تصفية اجبارية بسبب الاعسار يجازى أعضاء مجلس الادارة والمديرون بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٢٨٦ من قانون العقوبات الأهلى اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها فى المادتين ٢٨٥ و ٢٨٩ من القانون المذكور .

وكذلك يعاقبون فى الحالة عينها بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٢٩١ من ذلك القانون اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها فى المادة ٢٨٧ (الفقرتين ثانيا وثالثا) وفى المادة ٢٨٨ (الفقرات أولا وثانيا وثالثا ورابعا) وفى المادة ٢٩٠ .

مادة ٦٥ — أعضاء مجالس الادارة والمديرون فى شركة أو مشروع ما يعاقبون بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات مصرية اذا أطلقوا اسم شركة تعاون زراعية مصرية على الشركة أو المشروع الذى يتولون ادارته أو استغلاله سواء فى مكاتبتهم التجارية أو يفطاتهم أو فى أى اعلان أو غيره مما ينشر على الجمهور .

الباب الأخير — أحكام ختامية ومؤقتة

مادة ٦٦ — اذا أرادت شركات التعاون الزراعية الموجودة الآن أن يسرى عليها هذا القانون يجب عليها فى بحر ستة شهور من تاريخ صدوره أن تنقح نظامها لجعله مطابقا لأحكامه وأن تقوم باجراءات التسجيل التى نص عليها فيه .

مادة ٦٧ — على وزراء المالية والحقانية والزراعة كل منهم فيما يخصه أن يقوموا بتنفيذ هذا القانون و يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

وعلى وزير الزراعة بنوع خاص اصدار ما يقتضيه هذا التنفيذ من القرارات واللوائح ٤

صدر بسراى المنتزه فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٤١ (٥ يوليه سنة ١٩٢٣)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

يحيى ابراهيم

وزير الزراعة	وزير الحقانية	وزير المالية
فوزى المطيعى	أحمد ذو الفقار	محب

مذكرة تفسيرية رسمية

بأسباب مشروع القانون الخاص بتنظيم شركات تعاون زراعية فى مصر

صادقت الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤ على مشروع هذا القانون ومن المعروف أن الحكومة أعدت نصه الأول اجابة لما كان يبديه لورد كتشنر من عظيم العطف على المزارعين وهذا ما حدا لأن تضع النص مختصرا وعلى وجه السرعة . كان المشروع موضع مناقشات طويلة فى الجمعية التشريعية نشأ عنها أن أدخل عليه كثير من التعديل المهم وكانت مهمة اللجنة مقصورة على :

(ا) مراجعة شكل أحكام المشروع لتجعله أكثر ترتيبا ودقة ووضوحا .

(ب) اقتراح بعض تعديلات لاتمس المبادئ الأساسية التى قررتها الجمعية التشريعية .

(ج) اضافة بعض القواعد الجديدة الخاصة ببعض نقط لم تتناول الجمعية التشريعية مناقشتها .

وأهم تعديل تقترحه اللجنة نقل قسم تسجيل الشركات والنشر عنها من المحاكم الى مكتب فنى ينشأ فى وزارة الزراعة .

وكان مشروع الحكومة يجعل الشركات خاضعة لتصريح وزارة المالية .

فرفضت الجمعية التشريعية هـذا النظام واكتفت بأن قررت أن تسجل الشركات فى المحاكم الجزئية التابعة لها .

الا أن التشريع الحديث كله قد أغفل هذا النوع من التسجيل بحسب ما ينجم عنه من مضار عديدة عملية لأنه من الصعب جدا على المحاكم أن تشرع فى اجراء ما يقتضيه هذا العمل من تحقيقات دقيقة لها صفة فنية وأن تعنى بمسك سجل الشركات .

فى بلد كمصر ليس له تشريع خاص بالشركات ولا خبرة واسعة بهذه الأمور ولا تزال فيه حركة التعاون فى طور التكوين بحيث أنها لا تستطيع الرقى الا بمعونة الحكومة من المحتم أن يلحق قسم التسجيل بالادارة لأن هذه ضرورة .

ترى اللجنة أن وزارة الزراعة وحدها تستطيع وسط هذه الظروف أن تقوم بالمهمة الملقاة عليها من حيث ارشاد الشركات وبذل النصيحة لها فى العمليات الأولية الخاصة بتكوينها والتصديق على نظامها وهى العمليات التى يتوقف عليها النصيب الأكبر من نجاحها ومراقبتها ومعونتها فى سبيل الرقى والانتشار وهى التى يمكنها بصفة أعم أن تسير بحركة التعاون فى طريق صالحة مثمرة نافعة لمصالح البلاد الاقتصادية .

لم يخف على اللجنة أن توحيد التسجيل فى وزارة الزراعة قد ينشأ عنه ابطاء فى تكوين الشركات ولكن يرد على هذا الاعتراض بالمثل الايطالى الذى يقول : « من مشى على مهل عاش سليما وعمرا طويلا » والذى يهم بنوع خاص أن تكون الشركات الأولى منظمة تنظيما قويا معتنى به . اذ سيدفع ما تلاقيه من نجاح الى أن تؤسس بسرعة شركات أخرى كما أن فشلها قد يكون سببا فى القضاء على فكرة التعاون . ومع ذلك فقد نص القانون فى مادة ١٩ على نقل قسم التسجيل الى المديريات عند ما تقوى حركة التعاون .

من المفهوم جيدا أن إلحاق قسم التسجيل ليس معناه الرجوع الى نظام التصريح القديم وعلى ذلك فقد نص صراحة (مادة ٢٠) على أن مهمة قسم التسجيل مقصورة على النظر فيما اذا كان عقد التأسيس الابتدائى ونظام الشركة مطابقين للقانون ورأت اللجنة كذلك أن من الضرورى ادخال بعض التصحيح والتدقيق فيما يختص بالشركات التى لم تحدد مسئوليتها .

يؤخذ من المشروع أن جميع الشركات التى تؤلف بلا رأس مال تكون أبدا مسئوليتها غير محددة (مادة ٤ فقرة ٢) ووضع لهذه الشركات نظام قاس بنوع خاص . تضاف رسوم القبول جميعها الى أموال الاحتياطى (مادة ٨ فقرة ١) وتخصص جميع الأرباح للاحتياطى ماعدا ١٠٪ يمكن أن تستعمل فى عمل منه منفعة عامة للمنطقة .

ومن البديهى أن نظام القواعد هـذا أساسه سوء تفاهم بشأن ما لشركات التعاون من طبيعة خاصة اقتصادية وقضائية لأن الأصل فيها أن يكون رأس مالها قابلا للتغيير ومعنى هذا أنه ليس لهذه الشركات من غرض الا خدمة ما للشركاء من مصالح زراعيـة بطريق الاشتراك وعلى ذلك فهى لا تحتاج الا الى رأس مال يتناسب والمصالح المذكورة أى أنه من الممكن على ذلك أن يكون رأس المـال زهيدا عند البدء فى العمل ثم يتغير باستمرار وفاقا لعدد الشركاء .

ومن البديهى أن لن تستطيع شركة تعاون لهـا صفة جدية أن تتألف بدون أن يتوفر لديها من المـال ما يكفى على الأقل لسد نفقات التأسيس الأولى مهما تكن هذه النفقات ضئيلة .

فاذا صح اعتبار هذا المـال الأول كرأس مال فيترتب على ذلك أن القاعدة الواردة فى الفقرة ٢ من المـادة ٤ من مشروع القانون تصبح خلوا من المعنى . واذا لم يكن الأمر كذلك ، أى اذا فرض على الشركة ، تفاديا من تعريض مسئولية أعضائها غير المحدودة ، أن يتوافر لديها من المـال ما لا يفى بالنفقات الأولى وحدها بل يتناول رقى الشركة واتساع أعمالها جميعها ، فقد تكون هذه ضربة على حركة التعاون واقتلاعا لجذورها ، اذ قد دلت التجارب العديدة فى الواقع أن الشركاء فى التعاون يتفادون من أن يرتبطوا بطريقة غير محدودة أى أن يعرضوا مالهم اليوم وما سيكون لهم غدا من ثروة اللهم الا فى ظروف خاصة وشكل خاص من أشكال التعاون .

وعلى ذلك فاللجنة تقترح :

(١) يجب أن لا تتألف أى شركة للتعاون الا اذا كان لديها مال أولى لا يقل عن ٥٠ جنيها (مادة ١٦) .

(٢) يجب أن لا تفرض المسئولية غير المحددة على الشركاء بل يجب أن يكون الأمر على النقيض من ذلك بحيث تصبح الشركة المحدودة المسئولية هى مثال الشركات (راجع مادة ١٢) وزيادة على ذلك فان مشروع الجمعية التشريعية ولو أنه بحث فى امكان انشاء شركات تعاون مالية قوامها مسئولية الشركاء بطريق التضامن مسئولية غير محدودة الا أنه لم ير الوقت مناسبا لأن يضع نظاما خاصا لهذه الشركات .

(٣) يجب أن لا يحتم على أعضاء الشركات المحدودة المسئولية أن يكونوا مسئولين بطريق التضامن عن التعهدات التى ارتبطت بها الشركة كما قضت بذلك أحكام الفقرة ٤ من المـادة ٤ من المشروع لأن تحديد المسئولية يبعد المسئولية بطريق التضامن .

(٤) يجب أن ينص صراحة على أن ما يلزم لتأسيس الشركة من رأس المـال بأطلق معانى الكلمة لايجوز أن يكون مقصورا على الحصص أو الاسهم بل تدخل فيه كذلك الاشتراكات والأنصبة (مادة ١١) .

(٥) يجب أن لايحرم كلية الشركاء فى شركات غير محدودة المسئولية من كل اشتراك فى الارباح ذلك مع تحتيم أن يخصص ٧٥ فى المـائة من تلك الارباح للاحتياطى (مادة ٤٥) .

ومن التعديلات التى ليست لهـا أهمية عامة يمكن الاشارة الى :

(١) تحريم انشاء أكثر من شركة واحدة ترمى الى غرض واحد فى نفس القرية الا بتصريح من وزارة الزراعة (مادة ١٠ فقرة ٣) .

(٢) نقص الميعاد الذى تبقى فيه مسئولية العضو القديم أو مسئولية ورثة العضو المتوفى معلقة بسبب أعمال الشركة التى تمت قبل خروج هذا العضو أو وفاته من خمس سنوات الى سنتين ونقصه الى ٣ سنوات فى حالة تصفية الشركة .

(٣) رفع الحد الادنى لقيمة الحصص والاسهم الى جنيه أما الحد الادنى للاشتراكات فيبقى بلا قيد (مادة ٣١) .

(٤) تحديد مقدار الاسهم التى يملكها كل عضو بمعنى أن هـذا المقدار لا يجب أن يزيد على عشر رأس المـال بل يكون حده الأقصى مبلغ ٢٠٠ جنيه (مادة ٣١) .

(٥) نقص الحد الادنى للنصيب من الأرباح الذى يضاف الى الاحتياطى من ٥٠ الى ٢٥ فى المـائة (مادة ٤٥) مع نقص الحد الادنى الى ٥٠ فى المـائة من رأس المـال (المـادة نفسها) ولكن مع تحتيم الاستمرار على دفع نصيب قدره ١٢½ فى المـائة للاحتياطى ومن المحتم كذلك وجوب تكوين الاحتياطى قبل توزيع أى فوائد أو ارباح أو جوائز اذا اتضح أنه هبط تدريجيا الى أقل من ٢٥ فى المـائة من رأس مال الشركة (مادة ٤٧) .

(٦) تخصيص الأموال المتوفرة بعد تصفية الشركة لمصلحة حركة التعاون بدلا من الأعمال التى لهـا صفة النفع العام والنص على أن يدفع الشركاء مبالغ حدها الأقصى يعدل ضـعف ما حصصهم وأسهمهم من قيمة (مادة ٥٨)

(٧) حذف النص المقيد للحرية الذى كان يقضى بان تحل شركة التعـاون بقرار من مجلس الوزراء وذلك بتفويض أمر الحل كسائر الامور الأخرى الى عدالة الحاكم (مادة ٥٠ رقم ١) .

الأمر مفوض للمجلس الاقتصادى ليبدى رأيه فى هـذه التعديلات التى لاتمس ما فى المشروع من قواعد ومبادئ أساسـية والتى أدخلت احتذاء لمثـال التشريع الأجنبى واخذا بمـا لاعضاء اللجنة من الخبرة بهذا الأمر .

الا أن اللجنة اعتقدت واجبا عليهـا أن تضيف الى المشروع بضع قواعد أخرى تعتبرها ضرورية لكى يكون للشركات أساس مستكمل من النظام .

فهى ترى بنوع خاص أن مصر بخلاف البلاد الاخرى ليس لهـا تشريع عام فى مسألة الشركات لان القانون المدنى الأهلى لا يتضمن الا بعض مبـادئ عامة عن الشركات المدنية ويقتصر القانون التجارى على تنظيم بعض الاجراءات الخـاصة بتأليف الشركات التجارية .

فاذا أهمل سد هذا النقص الأخير فيما يتعلق بشركات التعاون فقد تنشأ عن ذلك حتما مناقشات ومنازعات وأغلاط أو إفراط فى الادارة يكون من أثرها المساس بحسن رقى شركات التعاون بل وبوجودها نفسه كما أن مساعدة الحكومة ومعونتها ستصدمهما مصاعب لايمكن تذليلها .

أخذت هـذه القواعد التكميلية إما من التشريع الأجنبى وإما من الأحكام التى تجرى عليها الشركات المساهمة فى مصر على أثر قرارات مجلس الورزاء وآراء قسم قضايا الحكومة ثم عدلت بحيث أصبحت بطبيعتها ملائمة لما يحيط شركات التعاون من ظروف خاصة تشير الى ما يأتى :

(١) القواعد الخاصة بمجلس المراقبة (مواد ١٢ الى ١٦) .

(٢) تفصيل ما يتضمنه عقد التأسيس (مادة ١٧) وما يشمله نظام الشركة الذى سينشر (مادة ٣١) .

(٣) الشروط التى تتوافر فى الشريك .

(٤) القواعد الخاصة بمسئولية أعضاء مجلس الادارة ومراقبة جمعية الشركاء العمومية (مادة ٣٥ ومادة ٣٦) .

(٥) ايجاد المراقبين (مادة ٣٧) .

(٦) نظام العدد القانونى الأدنى فى الجمعيات العمومية العادية وغير العادية (المواد من ٤١ الى ٤٤).

(٧) تنظيم الأحوال التى تنتهى فيها الشركة أو يجب فيها حلها من طريق القضاء (المواد ٤٩ الى ٣٥) .

(٨) تنظيم عمليات التصفية (المواد من ٥٣ الى ٦٠) .

(٩) أحكام تأديبية أوسع وأدق (المواد من ٦١ الى ٦٣) .

ونعيد القول بان هـذه القواعد لاتقضى بأى تعديل فى المبادئ التى صادقت عليها الجمعية التشريعية التى ربما قبلتها لو أن الحكومة عنيت بعرضها عليها .

نلح مرة أخرى فى الاشارة الى ما لحركة التعاون فى مصر من مستقبل معلق على التجارب الأولى كما أن الشركات التى لايوضع لها نظام كامل أو واف يقضى عليها بالفشل رغم مايظهره الشركاء من حسن الادارة والرغبة فى التضحية .

فنحن على ثقة تامة بأن المجلس الاقتصادى حين يتعمق فى مناقشة النصوص التى نتشرف برفعها اليه سيخرج قانونا يكون فيه الأساس المتين لتعاون زراعى يليق بمصر الحديثة .

نقد القانون

حول تسمية المنشآت التعاونية

أطلق على المنشآت التعاونية الزراعية التى أنشئت فى أوائل الحركة التعاونية فى مصر اسم "نقابات". وهذه التسمية تعريب عن اللفظ الفرنسى (١) . على أن كلمة "نقابة" انما يعنى بها اتحاد أفراد ذوى حرفة واحدة وتكوين هيئة منهم للدفاع عن مصالحهم المشتركة والعمل على تقدم حرفتهم ، فهى والحالة هذه مجرد اتحاد حرفى (٢) ، كما فى نقابة المحامين والأطباء والصحفيين وغيرهم . وقد أخطأ الفرنسيون فى تسمية منشآتهم التعاونية باسم نقابات وكان ذلك لأسباب تاريخية (٣) .

تنبه كتاب المصريين لخطأ هذه التسمية فعملوا على محوها وأخذوا يستخدمون بدلا منها "شركات تعاونية" وجاء القانون الذى نحن بصدده مؤيدا ذلك والحال ان هذا الاسم خطأ أيضا ، لأن المنشآت التعاونية تختلف عن الشركات (٤) من حيث أن عماد الأولى تضامن الأشخاص وتساندهم ، وغايتها البلوغ بالعضد الى الكمال المادى والأدبى كلما استطيع الى ذلك سبيل . أما الثانية فعمادها المال وغرضها الكسب . ومن ذا يتبين أن فى اطلاق اسم شركات على المنشآت التعاونية تشويها لسمعتها الأدبية واصطباغها بروح تتنافر والمبادئ التعاونية .

من أجل ذلك يحسن تسميتها تسمية صحيحة تتناسب مع طبيعة أعمالها ، وانى أقترح اسم "جماعة تعاونية" (٥) وقد ذكرت "جماعة" بدل "جمعية" لأن الأخيرة تطلق على جملة هيئات متنوعة من دينية وعلمية وأدبية واجتماعية وخيرية وغيرها ، هذا فضلا عن عدم تمام صحتها لغويا .

على أن هناك اعتبارات أخرى تبرر رأينا فى عدم الأخذ باسم نقابة أو شركة أهمها :

(١) فى أغلب البلاد الراقية التى أخذت بالنظام التعاونى تسمى المنشآت التعاونية جماعات وحيث أنه ينتظر أن يكون لمصر فى المستقبل علاقات دولية فى ميدان التعاون ، فيحسن والحالة هذه أن تتبع مصر هذا الاسم المتفق عليه ، سيما وأنه اسم صحيح من الوجهة العلمية ولا يستبعد أن تغير فرانسا التى تأخذ مصر عنها كثيرا تسميتها يوما ما .

---

(١) Syndicates Agricoles.

(٢) يسمونه الانجليز Trade Union.

(٣) حدث سنة ١٨٨٤ انه بينما كان البرلمان الفرنسى منعقدا يبحث قانونا يبيح انشاء "نقابات للعمال" تحمى مصالحهم الصناعية والتجارية ، اذ دخل أحد الأعضاء حينما كان مقدم المشروع يلفظ عبارة "Industriels et commerciaux" فعند سماعه هذه العبارة صاح مضيفا اليها "et agricoles" فلم يتردد مقدم المشروع فى قبولها ، بل أكد للمجلس عدم تعمده حرمان الزراع من مزايا ذلك التشريع .

انه لم يكن يدور بخلد مقدم المشروع ولا معد له ما سيترتب على هذه الاضافة من قيام الزراع بانشاء نقابات زراعية يدخل عليها من التغيير والتبديل ما يحولها عن قصدها ويجعلها فى الواقع جماعات تعاونية . وهذا هو ما حصل فعلا ، وبذا أصبح اسم هذه المنشآت لا ينطبق على نوع عملها .

(٤) Companies.

(٥) Co-operative Society ، ويتبع ذلك تسمية الشريك "عضوا" .

(٢) ينتظر أن تتعدد الشركات الرأسمالية فى مصر فى العهد الجديد كما ينتظر لحركة العمال فى هذا القطر شأن يذكر مما يستتبع انتشار نقابات العمال ، فلتلافى تعارض التسمية يحسن أن يكون للمنشآت التعاونية اسم خاص يختلف عن الشركات الرأسمالية وعن نقابات العمال .

المادة الأولى

تقول هذه المادة إن القصد من تكوين جماعات التعاون هو السهر على ما للأعضاء من مصالح زراعية ، وتحقيقها بالوسائل القائمة على مبدأ التعاون .

قبل أن ننتقد هذا القول ، يجمل بنا أن نذكر تعريفا عاما لجماعات التعاون الزراعية فنقول :

"إنها هيئات يتكوّن كل منها من فلاحى ناحية ما صغارا أم كبارا يشتركون باختيارهم قصد توحيد مجهودهم لتنظيم أمورهم التعاملية تنظيما أساسه الاخاء والمساواة والعدالة ونتيجته عائدة عليهم وعلى قريتهم بالمنفعة المادية والرقى الأدبى" .

فالغرض من تكوين هذه الجماعات اذن هو تحسين حالة الفلاحين الاقتصادية ورفع مستواهم الاجتماعى . فيجب والحالة هذه عدم تقييد عملها بقيود تعرقل تحقيق هذا الغرض المزدوج على أكمل وجه . نعم ان حياة الفلاح حياة زراعية على أتم معناها ، ولكن لحياته أيضا بصفته انسانا وجهة عائلية ذات مطالب اقتصادية واجتماعية تستلزم رعاية وعناية ولا يصح إغفالها . فاذا اقتصر مجهود التعاون على السهر على مصالح أعضائه الزراعية دون سواها كما تشير اليه هذه المادة ، فكأننا فضلا عن إهمالنا الجانب الاجتماعى للتعاون الذى هو أجل جوانبه وأسماها ، قد سمحنا للوسطاء بالتقرب من الفلاح لامداده بما هو فى حاجة اليه من لوازم منزلية من أقمشة وبن وسكر وصابون وشمع وغيرها ، حتى يصبحوا يشاركونه فى رزقه الذى أجهد نفسه فى الحقول والمزارع للحصول عليه مشاركة غير مقيدة .

فنى ابقائنا المادة على أصلها رضاء منا بأن يكون مجهود فلاحنا التعاونى مجهودا ناقصا لا يمس حياته الاجتماعية ، كما لا يمس شطرا ليس بصغير من حياته الاقتصادية . فلتكميل هذا النقص نرى أن تستبدل عبارة "مصالح زراعية" بـ "مصالح اقتصادية اجتماعية" .

المادة الثانية

فى هذه المادة التباس بين "غرض" جماعات التعاون و"عملها" وقد بينا فيما سبق أن غرض هذه الجماعات على اختلاف أنواعها واحد ، وما هو الا تحسين حالة أعضائها اقتصاديا ورفع مستواهم اجتماعيا . أما أعمالها فتتباين ، اذ بعضها يقوم بعمل مفرد قصد تحقيق مهمة خاصة ، كأن تقوم بانشاء معمل ألبان لتوريد الألبان التى تنتجها مواشى الأعضاء الى الأسواق رأسا ، وما يزيد منها تحوله بواسطة عددها وآلاتها الى زبدة وجبنة تباع فى المدن . وكأن تقوم بايجاد مصرف تعاونى يستمد منه الفلاح ما يحتاج اليه من المال قرضا ويودع فيه ما يوفره من المال ، الى غير ذلك من الأعمال التى تقوم بها

الجماعات المختصة بأمر واحد . وبعضها يقوم بأعمال متعددة تتطلبها مصالح الأعضاء مثل توريد ما يلزمهم من الحاجات الزراعية والمنزلية ، وبيعها حاصلاتهم جملة وغير ذلك مما يطلبه الأعضاء ويجيزه القانون .

لذلك نرى وجوب ابدال ما جاء فى أول هذه المادة :

"يجوز أن يكون الغرض من هذه الشركات القيام بجميع" بـ "تحقيقا للغرض المذكور فى المادة الأولى تقوم هذه الجماعات بجميع"

كذلك نقترح تعديل الفقرة الخامسة كما يأتى :

"أن تقبل ودائع الأموال ، وأن تقرض الأعضاء ما يلزمهم من نقود لحاجاتهم ، على أن تكون هذه الحاجات على قدر الامكان زراعية ووجهتها انتاجية" .

لا نرى مانعا من قبول الجماعة ودائع من غير الأعضاء ، لأن فى ذلك فائدة لها من جهة [1] وتشجيعا لهؤلاء على معاملة الجماعة من جهة أخرى ، حتى اذا تبينوا بذلك ما فى الانضمام لعضويتها من فوائد مؤكدة ، لم يلبثوا أن ينضموا اليها مرتاحين فيكسبوا وتكسب الجماعة .

ليس من الحكمة إلزام الجماعة ألا تقرض الأعضاء الا لحاجاتهم الزراعية فقط ، فقد تحدث ظروف يضطر بعض الأعضاء فيها الى مال ، لو لم تسعفهم جماعتهم به لالتجأوا الى اقتراضه من الغير ، وفى ذلك خسارة عليهم من جهة ، لأنهم لن يجدوا من يعاملهم بمثل المعاملة الطيبة التى تعاملهم بها جماعتهم ، ومن جهة أخرى خسارة على الجماعة نفسها لما قد يترتب على التجاء هؤلاء الأعضاء الى الغير من إضعاف فى مقدرتهم على القيام بتعهداتهم نحوها .

فيحسن والحالة هذه أن نوصى بأن تكون الحاجات على قدر الامكان زراعية ، لأنها هى المقصودة بالذات ، ووجهتها انتاجية ، رغبة فى زيادة ضمان مقدرة الفلاح على الدفع تبعا لزيادة قوة انتاجه .

المادة الثامنة

تنص هذه المادة على وجوب ذكر الغرض الأصلى من أعمال الجماعات فى اسمها . وقد بينا فيما سبق أن المقصود بالذكر هنا هو "العمل" لا "الغرض" ولذلك نقترح ابدال "الغرض الأصلى من أعمالها" بـ "نوع عملها اذا كانت من الجماعات ذات العمل المفرد . أما اذا كانت من الجماعات المتعددة الأعمال فيكتفى بوصفها زراعية" . وفى الاكتفاء بوصف الجماعة المتعددة الأعمال بأنها زراعية اختصار وتعميم .

المادة الحادية عشر

فى النظام التعاونى يتكون رأس مال الجماعات الأصلى من ثمن الحصص فقط ، واذا كان هناك اشتراكات دورية ، كما هو الحال فى الجماعات التنظيمية أو أنصبة تحصل من الأعضاء بنسبة مخصوصة ،

---

(١) على كل حال الجماعة تقترض من مصادر خارجية ما يعنيها على قضاء أعمالها .

كما يحصل فى جماعات التأمين على حياة الماشية عند ما تنفق ماشية أحد الأعضاء ، فهذه تعتبر ايرادا للجماعة يصرف منه فى الأبواب التى جمعت من أجلها وما يتبقى يضاف الى مالها الاحتياطى . وهذا المال ليس للأعضاء ملكية له فلا يعتبر والحالة هذه رأس مال بالمعنى الحقيقى .

لذلك نرى تعديل الفقرة الثانية من هذه المادة بما يتفق مع هذا التفسير .

المادة الثانية عشر

بمقتضى هذه المادة تكون الجماعات التى عملها الأصلى الاعتماد المالى ملزمة باتباع المسئولية غير المحدودة . ونحن نرى أن يترك للجماعات نفسها انتقاء نوع المسئولية التى تناسب عملها لأنه قد تؤسس جماعة عملها الأساسى الاعتماد المالى ، ثم تأتى عليها ظروف تقلل من هذا العمل وتكثر من الاتجار . ونحن نعلم أن النوع الأول يستوجب تضييق دائرة العمل والنوع الثانى توسيعها . فاذا حتم القانون اتباع المسئولية غير المحدودة كان هناك غبن على الأعضاء البعيدين عن مركز الجماعة وغير القادرين بطبيعة الحال على الاشراف الدقيق على أعمالها وتصرفات أعضائها ذلك الاشراف الذى يتطلبه نظام المسئولية غير المحدودة .

أضف الى ذلك أنه قد يكون من أهل الريف من لهم فى البلاد القريبة من مزارعهم أملاك غير زراعية لا يرضون أن تكون تحت رحمة المسئولية المطلقة لجماعة زراعية ينتمون اليها . فاذا كان أعضاء مثل هذه الجماعة يرغبون فى كسب عضوية هؤلاء ويفضلون لذلك الأخذ بنظام المسئولية المحدودة لما فى ذلك من المصلحة لهم ، فلا معنى اذن من إلزامهم باتباع غيرها .

أما القول بأن المصرف التعاونى لا يكسب الثقة أو لا يتسنى له الحصول على المال الكافى لتدوير دولاب أعماله الا اذا كانت مسئوليته غير محدودة ، فهو قول ضعيف لا يقره الاختبار والتجربة .

على أنه لا يفوتنا أن نظام المسئولية المحدودة يجيز أن يكون العضو مسئولا عن أضعاف معينة لمقدار ما يكتتب به من الحصص ، ينص عليها فى اللائحة الداخلية (*) للجماعة . وفى ذلك ما يزيد الطمأنينة فى قلوب من يعاملون الجماعة ، ويجعلهم يثقون بمقدرتها على القيام بتعهداتها .

(*) وضعت قوانين التعاون لتقرير المبادئ العامة لجماعاته وفق أصوله أما التفصيلات والتعليمات التى يتطلبها تسيير العمل المنظم فتضعها الجماعات نفسها حسب ما يتفق مع ظروفها المحلية ويتناسب مع مصلحتها الخاصة ، على شرط عدم الاخلال بالمبادئ الأساسية للتعاون وعدم الخروج عن القواعد التى قررتها تلك القوانين وهذه التفصيلات هى ما يسمى باللائحة الداخلية أو النظام الداخلى ، وتعتبر متممة للقانون وتكون أحكامها واجبة الاحترام كاحكام القانون سواء بسواء .

رأت اتحادات التعاون فى أوروبا أن تضع نماذج للوائح الجماعات المختلفة المنتمية اليها تأخذ بها اذا شاءت كما هى ، أو بعد أن تدخل عليها من التعديلات ما تراه أكثر ملائمة لها . والغرض من ذلك ، أولا توفير نفقات الاستفتاء القانونى على الجماعات لوضع لوائحها الى تسير عليها ، ثانيا ارشاد الجماعات الى أحسن وضع لهذه اللوائح ، ثالثا انه فى وضع الاتحادات هذه اللوائح توحيدا لنظام العمل حتى تكون جميع الجماعات التعاونية التى من نوع واحد سائرة على نظام متين موحد ، يحسن اتباعه ويسهل مراقبته .

إزاء كل ما ذكر نرى من سداد الرأى عدم تقييد الجماعات بنوع خاص من المسئولية ، بل يترك الخيار لها على اختلاف أنواعها وتباين أعمالها فى انتقاء نوع المسئولية التى ترى أنها أنسب لظروفها وأوفق لمصلحتها .

المادة التاسعة عشر

نصت هذه المادة على أن تكون تسمية القسم الخاص بالتعاون "قسم تسجيل وتفتيش شركات التعاون الزراعية" . وبما أن مهمة هذا القسم ، الذى وجد ليقوم مقام اتحاد تعاونى عام ، لا تقتصر على التسجيل والتفتيش بل تتعداه الى بث الدعوة التعاونية فى أنحاء الريف ، وكذا مساعدة الزراع على انشاء جماعات التعاون بينهم وتنظيم أعمالها وارشادهم الى طرق تسييرها وبخاصة فى العهد الأول من حياتها ، وكذلك يعمل على نشر التربية التعاونية الصحيحة وتعليم الأهالى أصول التعاون وأنظمته ، فيحسن أن تكون تسمية هذا القسم أعم مما نصت عليه المادة ، وليس أخصر وأعم من أن يسمى "قسم التعاون" . ولا حاجة لاضافة "الزراعى" لأن فى وجوده بوزارة الزراعة دليلا كافيا على وصفه .

كما أننا نشير بتعديل الفقرة الأخيرة من هذه المادة كما يأتى :

"وينشأ فى عاصمة كل مديرية أو محافظة مجلس يتكون أعضاؤه من مندوبين تنتخبهم الجماعات الموجودة فى المديرية أو المحافظة من بين أعضائها ، بحيث يكون لكل جماعة مندوب واحد على الأقل ، واذا زاد عدد الأعضاء عن مائة ، يكون لكل مائة مندوب وتكون مهمة هذا المجلس الاشراف على المصالح المشتركة والدفاع عنها ، وايجاد رابطة بين بعض الجماعات وبعضها الآخر ومدها بآرائه ونصائحه . وهذا المجلس يرأسه مفتش من قسم التعاون" .

نرى ضرورة النص صراحة على أن أعضاء مجلس المندوبين تنتخبهم الجماعات نفسها ، سواء أكان ذلك بمعرفة جمعياتها العمومية أم لجان إدارتها ، حتى يكون التمثيل حقيقيا . وبديهى أن عدد ممثلى كل جماعة يجب أن يتناسب مع عدد أعضائها .

كما اننا نرى من الحكمة اسناد رئاسة هذا المجلس الى مفتش من قسم التعاون ، لأنه أدرى بطبيعة العمل من رجال الادارة ، وأقدر على توجيه نظر التعاونيين الى ما يهمهم أمره ، وكذا على تسيير أعمال المجلس وانجاز مهمته على الوجه المرضى .

المادة العشرون

نرى أنه من مصلحة التعاون والتعاونيين أن تترك حرية التصرف لقسم التعاون فى تسجيل مايراه من الجماعات مستوفيا الشروط الكفيلة بنجاحها ، فلا يكون ملزما بتسجيل كل جماعة تتقدم اليه بمجرد استيفائها الشروط القانونية . لأنه قد تكون الجماعة مطابقة عقودها لأحكام القانون ولكنها فى الحقيقة لم تستوف كل الصفات التى تتطلبها سنة التقدم التعاونى . فاذا تركنا تقرير تسجيل الجماعات

التعاونية فى يد القسم الذى من شأنه الوقوف على كل كبيرة وصغيرة مما يضمن فلاح هذه الجماعات ، نكون قد سلكنا خير السبل . وما دام هناك هيئة عليا يرفع اليها أمر رفض التسجيل ، فلا يخشى اذن من تحكم قسم التعاون فى بعض الجماعات تحكما لا مبرر له .

يقول تعاونيو بلاد الهند إنه لولا هذه الخطة التى أشير بها هنا والتى يعملون بها هناك ، لقامت عندهم منشآت فى ظاهرها تعاونية ولكنها فى حقيقتها شركات رأسمالية غايتها الربح ، وهيئات عضويتها فى الواقع قاصرة على عائلات معينة ، تخدم هذه العائلات باسم التعاون ، وجماعات لم توفق الى وضع الخطط الأساسية الكفيلة بتسيير أعمالها التعاونية على الوجهة المثلى ، كأن لم تحسن اختيار نوع المسئولية التى تتفق مع مصلحتها .

ان غايتنا فى إعطاء قسم التعاون حق رفض تسجيل أى جماعة لأسباب جوهرية يبينها [1] ، هو ايجاد جماعات تعاونية بالمعنى الصحيح ، متين أساسها مضمون نجاحها . لأنه اذا قامت جماعة فى جهة من الجهات على أساس غير وطيد ، أو فى وقت لم تتشبع فيه نفوس الأهالى بالتعاليم التعاونية أو فى وسط غير ناضج لقبول هذه التعاليم والعمل بمقتضاها ، ترتب على ذلك لا مجرد انهيار بنائها بل تشويه سمعة التعاون تشويها ربما كان سببا فى اشراب نفوس القريب والبعيد بالشك فى صلاحية هذا النظام ، وكان ذلك عقبة فى نشر الدعوة اليه . فخير للتعاون وللقائمين بالعمل فيه أن يتحققوا عند انشاء الجماعات لا من مجرد استيفائها الشروط القانونية بل من استيفائها الشروط التعاونية كذلك . وبغير ذلك لا يرجى أن يكون للتعاون فى بلادنا ما نرضاه له من التقدم والرقى .

المادة التاسعة والعشرون

تبيح هذه المادة للعضو المستقيل أو المفصول حق استرداد قيمة حصصه . ونحن نرى فى ذلك موطن ضعف يهدد حياة الجماعات ، اذ قد يلجأ اليه بعض الأعضاء إما طلبا لاسترداد قيمة حصصهم وإما رغبة فى إيقاع أذى بالجماعة لسبب من الأسباب يفضى الى حلها .

ونحن مع تمسكنا بكل ما من شأنه عدم انقاص رأس المال الأصلى لجماعات التعاون ، نرى أنه يحدث أحيانا ما يلزم الجماعة أن ترد لبعض الأعضاء قيمة حصصهم لخروجهم من عضويتها .

فتوفيقا بين هذين الموقفين نشير بأن يعطى للعضو الذى يرغب فى الاستقالة من العضوية أو الذى يفصل منها حق التنازل عن حصصه لعضو آخر أو لعضو جديد ترضى به اللجنة الادارية للجماعة . وبذلك نكون قد أعطينا كل ذى حق حقه وفى نفس الوقت احتفظنا بمناعة مركز الجماعة المالى .

المادتان السابعة والثلاثون والثامنة والثلاثون

تحوم هاتان المادتان حول مراقبة جماعات التعاون مراقبة تكفل حسن سيرها ، ولكن من دواعى الأسف أن القائمين بوضع القانون لم يوفقوا الى الخطة الحكيمة التى تتفق ومبادىء التعاون ومصالح جماعاته .

---

(١) من شأن قسم التعاون بذل الجهد فى ارشاد الجماعة غير الموفقة الى الطريق السوى ، فان اهتدت بهداه كان بها ، والا فهو فى حل من رفض تسجيلها مع تقديم تقرير واف بأسباب هذا الرفض الى وزارة الزراعة .

تشير الأصول التعاونية المتبعة بأن يتولى ادارة الجماعات ثلاث هيئات داخلية هى "لجنة الادارة" و"مجلس المراقبة" و"الجمعية العمومية". ولكل منها اختصاصات سردنا تفصيلها فى الفصل السابع. وفوق هذه الهيئات رقابة خارجية تقوم بها هيئة أعضاؤها ليسوا من أعضاء الجماعة .

جاءت المادة الثامنة والثلاثون وجعلت تكوين "مجلس المراقبة" اختياريا لا إلزاميا كما تقضى التعاليم التعاونية . ونحن لا نرى حكمة فى ذلك ، لأن هذا المجلس له مهمة أساسية لا يستهان بها .

يقول بعضهم إن قرى مصر لا تتحمل تكوين هيئتين اداريتين لجماعاتها التعاونية ونحن نرى أن الجهة التى تأنس فى نفسها الاستعداد الكافى والكفاءة اللازمة لتدوير دولاب أعمال جماعة تعاونية بها ، يتيسر لها تكوين هيئتين أعضاؤهما نحو ثمانية ، وهذا هو الحاصل فى كثير من البلاد شرقية وغربية ، ومع ذلك فان هاتين الهيئتين هما تحت إشراف الجمعية العمومية للجماعة ، وكذا الاتحاد التعاونى المنتمية اليه ، أو ما يقوم مقامه من الهيئات الحكومية كما هو الحال فى مصر والهند ، فلا خوف اذن من أن يضل أحدهما أو كلاهما .

زيادة على ذلك فان لجنة الادارة ليست دائمة بل يتغير بعض أعضائها كل سنة ، وهذا مما يزيد عدد ذوى الكفاءة والخبرة من الأعضاء الذين يصح الانتفاع بهم بوجودهم فى هيئة "مجلس المراقبة".

هذا فضلا عن أن فى وجود "مجلس مراقبة" ينعقد مرة كل ثلاثة أشهر لفحص أعمال لجنة الادارة فحصا أصوليا من إدارية وتعاملية ما يدعو أعضاء هذه اللجنة الى اتقان عملهم وضبط حساباتهم. كما أن هذه الخطة تسهل العمل على الجمعية العمومية عند ما تنعقد لبحث جميع أعمال الجماعة ، اذ تكون لجنة الادارة قد قدمت أعمالها اليها بعد مراجعة مجلس المراقبة إياها . فيكون الطريق ممهدا لتسيير العمل على الوجه المرضى وفى مراقبة المجلس لأعمال لجنة الادارة ما يدخل فى نفوس الأعضاء كثيرا من الارتياح والطمأنينة ، ويوقف أعضاء اللجنة عند حدهم الذى قرره القانون . وعلى كل حال فان وجود هيئتين مثل هاتين مما يعمل على ازدياد عدد العاملين من أعضاء الجماعة ويؤدى الى اتقان العمل .

إزاء هذه الاعتبارات كلها نرى ضرورة النص على وجوب ايجاد مجلس مراقبة لكل جماعة تعاونية .

أما "المراقب" الذى تشير اليه المادة السابعة والثلاثون فمهمته هى مراجعة حسابات الجماعة مراجعة نظامية مرة فى السنة على الأقل . ومراجعة حسابات جماعة تعاونية زراعية يتضمن فى الواقع شيئا من التفتيش وليس فقط فحص الميزانية مع الدفاتر ورفع تقرير بما اذا كانت تدل على استقامة الشئون وتمشيها مع القانون . ذلك ان أعضاء مثل هذه الجماعة عرضة لطروء الظروف السيئة التى قد تمنعهم عن الوفاء بارتباطاتهم ، فان لم يكن المراجع واقفا على تصرفاتهم ، فاهما ظروفهم ومقدرها قدرها ، وفى الوقت نفسه قادرا على فحص الأسباب التى حالت بينهم وبين دفع ديونهم فى مواعيدها ، وعارفا ما اذا كانوا حقيقة أفرغوا قصاراهم فى انجاز ارتباطاتهم حيال جماعتهم بروح تعاونية حقيقية ،

أم هم يلقون اللوم فقط على الأحوال المعاكسة ليؤجلوا الدفع — نقول إنه اذا لم يكن المراجع كل هذا ، فانه يستخف بمراجعته ويخفق فى مهمته .

من هذا يرى أنه لا بد من المراجعة المنطوية على معرفة أصول مراجعة الحسابات وكذا أصول التعاون الزراعى معا . وذلك يتطلب من المراجعين إلماما تاما بالامور الحسابية ومعرفة حقيقية للصبغة الخاصة المصبوغة بها الجماعات المكلفون بمراجعة حساباتها ، وعطفا صادقا على مبادئها . وكل من هذه الصفات ضرورى للمراجع التعاونى لاختلاف عمله عن عمل المراجع العادى للبيوتات الرأسمالية .

لهذا السبب رأينا جماعات التعاون فى أوروبا تفضل أن يكون مراجعو حساباتها مراجعين تعاونيين يعرفون طبيعة الجماعات وعملها كمعرفتهم التفاصيل المالية المختلفة التى تتطلبها مراجعة الحسابات الدقيقة . ولهذا السبب بعينه نشير على أولى الأمر أن يتولى مراجعة حسابات جماعات التعاون مراجعون تعاونيون . وحيث أن قسم التعاون منوط به مهمات بث الدعوة التعاونية وانشاء الجماعات والاشراف عليها وتعليم الأعضاء واجباتهم وتنظيم أعمالهم ، فيصح اضافة مهمة مراجعة الحسابات اليه ليختص بها من يقوم بها خير قيام .

المادة الرابعة والأربعون

بينما تشدد هذه المادة فى ضرورة حضور نسبة عالية من عدد الأعضاء عند الدعوة الأولى للجمعية العمومية ، اذ هى تتهاون لدرجة لا حد لها عند الدعوة الثانية اذ يصح الاجتماع مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين . وهذا تطرف من الجهتين لا نقره . على أنا نرى من الحكمة التوسط بين الأمرين فنجعل حضور ثلث الأعضاء (بدل النصف) محتما سواء فى الدعوة الأولى أو الثانية ، وفى الدعوة الثالثة اذا لم يبلغ العدد النسبة المذكورة يعتبر ذلك سببا لحل الجماعة ، اذ لا رجاء ولا أمل فى جماعة لا يهتم بأمرها أكثر من ثلثى أعضائها . كما أنه يخشى أن ينفرد بمصالحها نفر قليل من الأعضاء يخشى مهما سلمت نياتهم ، أن يستغلوا لمصلحتهم الفردية اسمها التعاونى والامتيازات التى خولتها بصفتها التعاونية ، منتهزين فرصة جمود أكثر الأعضاء وتهاونهم فى أداء واجباتهم التى فرضها عليهم المبدأ الذى تعمل عليه جماعاتهم .

أما مبدأ الانابة فى التصويت فلا نقره مهما كانت الظروف . لأن العمل على هذا المبدأ ضار ، فهو يشجع الأعضاء على التغيب عن حضور الجلسات ، ولا يخفى ما تتيحه هذه الجلسات من الفرص لازدياد رابطة الأعضاء بعضهم ببعض ، وتدربهم على المناقشة ، وتوقيفهم على أعمال الجماعة ، فليس من الحكمة أن يفوتهم حضور هذا الاجتماع خصوصا وأنه لا يعقد الا مرة أو مرتين فى السنة . ويعين موعده عادة فى موسم تكون فيه أعمال المزارع قليلة . وتنتهز فرصة هذا الاجتماع لالقاء محاضرات تزيد من معلومات الأعضاء وتوسع مداركهم . كما أن العضو باعطائه صوته بطريق الانابة إنما يملى إرادته دون أن يستمع المناقشة التى قد تغير رأيه فى الموضوع .

ومع رغبتنا الشديدة فى حضور النسوة من الأعضاء هذه الجلسات لمزايا اجتماعية عديدة ذكرناها فى موضعها ، الا أنه نظرا لعوائدنا القومية لا يتسنى ذلك فى الوقت الحاضر على كل حال . لذلك نحن نستثنى من حكم عدم الانابة الأعضاء النسوة والقصر ونبيح لهم حق التصويت بالانابة على شرط ألا ينوب عضو عن أكثر من واحد .

المادة السابعة والأربعون

تشرح هذه المادة كيفية توزيع صافى أرباح الجماعات . وحيث انها لم تنص على وجوب تخصيص نسبة معينة من هذه الأرباح لتحسين الناحية القائمة فيها الجماعة عموما ولاصلاح التعليم خصوصا ، ولذا لأعمال البر ونشر التعاليم التعاونية وحيث أن وجوب تخصيص جزء من الأرباح لهذه الأعمال أصل أصيل فى المبدأ التعاونى لدرجة أن الاتحادات العامة للتعاون فى أوروبا تحتم على الجماعات المنتسبة اليها التزام هذا الأصل ، لذلك نرى وجوب تعديل هذه المادة بما ينطبق عليه .

*
* *

أما وقد سردنا هذه الخلاصة الوجيزة لحركتنا التعاونية من كل وجوهها ، فلم يبق علينا الا أن نذكر شيئا عما أنشئ فعلا من الجماعات نفسها ، وعن الحالة التى وصلت اليها فى الوقت الحاضر ، ولكن لا يفوتنا قبل المضى فى ذلك أن نشير الى كيفية إنشاء هذه الجماعات فنقول : إنه لما اهتمت الحكومة فى سنة ١٩١٤ بالتعاون الزراعى ووضعت قانونا لذلك ، أخذ الساعون الى الحظوة لديها سواء أكانوا داخلها أم خارجها ينشئون جماعات تعاونية فى أقاليمهم . وانه لمن السخف تلك الفكرة التى كان يعيبها عن التعاون ذلك الفريق الذى يراعى مصلحته الذاتية ، وأكثر سخفا منها تلك الطرق العقيمة التى اتبعها هذا الفريق فى إنشاء هذه الجماعات الأسيفة . ولا حاجة بنا الى القول بأن تلك الجماعات التى أسمت نفسها بالتعاونية ، والتى نجمت كما ينجم "عيش الغراب" (١) على أثر الهمة المفرطة التى بذلها أولئك "الساعون الى الحظوة" ممن كانوا يجهلون مبادئ التعاون وقواعده وأسلوب تسييره كل الجهل ، أقول لاحاجة بنا الى القول بأن تلك الجماعات العديدة انعدمت سريعا ، والواقع أنه لم يعش من الجماعات التعاونية التى ظهرت فى مصر الا ما أنشأه عمر لطفى نفسه ، وما أسسه منذ ذلك العهد أنصاره وأتباعه على قاعدة صحيحة . ولدينا من هذه الجماعات نحو من ستة فى الريف وثلاثة أمثال هذا العدد فى المدن . فأما أولاها ، أى الزراعية ، فلا تكاد تشتغل الا بشراء البذور والعلف والأسمدة لأعضائها ، وأما الأخرى فتقوم بالاتجار فى الحاجات المنزلية لأعضائها من الحضريين . والجماعات التعاونية الزراعية الراهنة جماعات متعددة الأعمال تؤلف فى القرى وبلدان الريف ، لترويد أعضائها بجميع حاجاتهم زراعية ومنزلية ومالية ، ولبيع حاصلاتهم . وأغلب هذه الجماعات تؤدى أعمالها على قاعدة الوساطة ، فهى لا تخزن بضائع ، ولا تتناول دائرة اتجارها غير الأسمدة والبذور والعلف ، التى هى حاجات الزارع الأولية ، وتتلقى الطلبات الزراعية من الأعضاء فى فصول

(١) وهو عشب طفيلى صغير سريع الظهور قصير العمر اسمه بالانجليزية Mushroom

معينة من السنة ؛ وتقوم بشرائها لهم ، وتجارتها فى الحاجات المنزلية ضئيلة جدا ، وقد يرجع هذا الى عدم امتلاك أغلب هذه الجماعات للحوانيت ، وأما عملها المالى فليس بالكثير ، والقروض التى تقرضها ليست بذات بال ، على أنها مقصورة على بضعة أعضاء يتناولونها بصورة غير متناسبة ، ولا يودع الأعضاء الجماعات مالا أبدا . وبذا أصبح التشجيع على التوفير مهملا كل الاهمال فى مصر . أما بيع الحاصلات فأمر غير معروف فيها مطلقا . على أنا سنلم هنا بعيوب هذه الجماعات التعاونية الزراعية ومناقصها بشئ من التفصيل تبصرة وذكرى :

(١) ان أغلبها جماعات عمادها رجل واحد ، فاذا ذهب هذا الرجل الواحد فالجماعة مآلها الانحلال ، ولما كانت هذه هى حالها ، فان الأعضاء لا يعنون بها عناية اجتماعية ، ولا يقومون فى ادارة أعمالها بدور فعلى . وكل ما يعملونه هو أنهم يستخدمونها لمصلحتهم حين يشترون منها بالأجل . أما اجتماعاتها فانه لا يحضرها الا عدد قليل ، وليس للعضو صوت ما فى أعمالها . وقد يقول هذا "الرجل الواحد" أو تقول لجنة الادارة أن لاحيلة فى هذا . ولكن اللوم فى اعتقادى واقع على عاتقهما معا . لأن المفروض فيهما أن يعملا على رفع شأن العضو ؛ وحمله بكل الوسائل الممكنة على أن يكون عضوا حيا فى جماعته . ولقد جرى الأمر فى هذه الجماعات على أن اللجنة تأمر والأعضاء يطيعون . والظاهر أن هؤلاء الأعضاء لا يستطيعون أن يفوهوا بكلمة فى اجتماعاتهم ؛ اما لجهلهم أو لنقص فى شجاعتهم ؛ أو لقلة اكتراثهم بأمر الجماعة .

(٢) ليس رجال اللجنة أنفسهم على خبرة كافية بتعاليم الحركة أو عملها أو مبادئها . وفى أكثر الحالات لا يفوقهم الرئيس ذاته علما . فانهم ليجهلون بسائط أصول الاجتماعات العامة والخطابة ؛ فترى اجتماعاتهم مختلة النظام ؛ ليس لأعمالها برنامج ؛ ولا هى تؤدى من العمل الا قدرا ضئيلا .

(٣) يلوح على بعض الجماعات أنها تتوق الى توسيع المنطقة التى تخدمها ليكون لها غنم الاتجار والى هذا بالتأكيد يرجع عدم ضبط الادارة من جراء اتساع دائرة لجانها .

(٤) كثير من الجماعات تتبع طريقة سقيمة هى رفع ثمن سهومها كلما زاد المال الاحتياطى من عام لآخر . وهذا لا يتفق ومبادئ التعاون ؛ لأنه بمثابة حائل يقوم فى وجه الرجل الصغير .

(٥) هنالك ميل بين من جانب أغلب الجماعات الى رفع أسعار بضاعتها لتنفخ أعضاءها "بعائد" وفير فى النهاية ؛ وفى هذا سبة للجماعة التعاونية ، اذ ينبغى أن لا يتجاوز الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع من العلو ما يكفى لسد النفقات ودفع الاعتمادات المختلفة . ثم يوزع ما بقى بعد ذلك على سبيل "العائد" . ولا يعزب على بالنا أن الجماعة ليست شركة مقصدها المكسب ؛ بل لا يصح أن يتغلب فيها روح الرأسمالية بأى حال من الأحوال .

(٦) يصعب على الأعضاء أن يدركوا أن القيمة الحقيقية للجماعة التعاونية ليست فى عظم رأس مالها بل فى الخدمات الفعلية التى تؤديها لأعضائها — خدمات اقتصادية واجتماعية — ولذلك يتباهى بعض الجماعات بأنها تملك رأس مال كبير ؛ وهذا خطأ بحت ، فان الجماعة المتواضعة ذات رأس المال الصغير قد تفعل لأعضائها خيرا مما تفعله جماعة كبيرة ذات رأس مال جسيم .

(٧) من أعضاء الجماعات من يأخذ بظاهر القول من الأحكام الدينية دون حكمتها ، فهم لا يتبعون سنة الدنيا الاقتصادية ، بدعوى أن الدين ينهى عن التعامل بالربا ، مع أن الربا شئ والفائدة شئ آخر ، كما أن منهم من يدخل السياسة فى عمل كهذا وجهته اقتصادية اجتماعية .

(٨) دائرة العمل فى الجماعات الراهنة محدودة جدا ، فينبغى توسيعها وزيادة حركتها حتى لا تقتصر تجارتها على شراء الأسمدة والعلف والبزور ولاماليتها على أن تدور مرة واحدة فى السنة ، بل يجب أن تكثر من الأصناف التى تتجر فيها لمصلحة الفلاح ، وأن تتبع خطة حكيمة وتسير على نظام محكم فى تثمير أموالها الى الحد الأقصى ، فبدل أن تقتصر دورتها المالية على مرة فى السنة تصير ثلاث أو أربع مرات . وبذا تزداد الفائدة وتعم المنفعة .

(٩) أكثر الجماعات تهمل تشجيع الأعضاء على التعامل بالنقد ، ومع ذلك فانها لا تشدّد فى مطالبة تسديد الديون فى مواعيدها .

(١٠) من الجماعات ما لاتراعى النظرية التعاونية الحكيمة القائلة بعدم الأقراض الا للا غراض الانتاجية ما أمكن ، ولا تجتهد بالتأثير الودى فى تخفيض المبلغ المقترض لغير تلك الأغراض الى أدنى حدّ .

(١١) يرجع السبب فى تسرب الفساد الى الجماعات والتعجيل بخاتمة كثير منها ، الى انتفاء المراجعة القويمة المنتظمة للحسابات ، وعدم التفتيش الدقيق على الأعمال .

(١٢) وأخيرا — وان لم يكن فى التأخير تقليل للأهمية — ان أغلب الجماعات أهمل الجانب التعليمى والأجتماعى للحركة إهمالا سيئا جدا ، والواقع أنه لم يعد يعتبر بعض الاعتبار الا فى جماعة واحدة فقط ، وفى هاته يرجع الفضل الى شخص واحد ذى نفوذ اجتماعى كبير فى قومه .

ولا شك أن خير مقياس لأية جماعة تعمل للتعمير الاجتماعى ، انما هو ما تصنعه للتعليم ، فاذا لم يكن للجماعة ما يحسب لها أكثر من تحسين الحالة المادية لأعضائها ، ولم تكن تعمل على ترقية كفاءتهم وتكوين أخلاقهم ، ورفع مستوى حياتهم الاجتماعية ، فليس لها من الأهمية الحقيقية الا التزر اليسير .

*
* *

هذا هو مركز الحركة التعاونية فى مصر ، وواضح منه أنه لو كانت لها هيئة عامة تقيم مبادئ الحركة ، وتعمل لأغراض تتناول التعليم والتفتيش ، وصيانة المصالح التعاونية ، ووثاقة الصلات بين الجماعات المختلفة ، وتحقق الرقى ، وتكون معها على العموم بمثابة الحارس للروح الحقيقية لحركة التعاون فى مصر ، لانتفى أكثر هذه العيوب . ولقد وجدت مثل هذه الهيئة عام ١٩١٢ ، وكانت القاهرة مركزها العام ، ولكنها مع تأديتها لبعض العمل النافع بادئ الأمر ، كفت عن العمل ، وأصبح لا يعلم من أمرها الا اسمها وهو " النقابة العامة للتعاون " . وقد كانت النية معقودة فى الأصل على أن تعمل هذه "النقابة" بصفة اتحاد عام و جماعة للاتجار بالجملة ومصرف رئيسى فى وقت واحد للجماعات التعاونية

زراعية ومنزلية . وكان أكثر المتبرعين برأس مال هذه "النقابة العامة" ممن يريدون الخير للتعاون فى مصر ، ومن بعض جماعات التعاون الى درجة صغيرة ، وكان دستورها نفسه يجعلها جماعة رأسمالية . وحملة سهومها الذين كانوا وطيدى السلطة والنفوذ فى الادارة ، كانوا يتوقعون من مالهم الذى ثمروه ربحا جزيلا ، على الرغم من غيرتهم على مبادئ التعاون . فكانت النتيجة أن أثر هذا فى تسيير خطة العمل بأكمله ، وجعل "النقابة العامة" هيئة رأسمالية تقريبا . وهذا هو السبب الحقيقى لفشلها ، وعدم استطاعتها أن تكون هيئة منظمة أو هيئة تعاملية . إنها أرادت أن تعمل غير ما كان ينبغى لها ؛ فعملت على أساس غير صالح ، وحاولت أن تنشئ على قاعدة رأسمالية مُركّبة ، اتحادا تعاونيا عاما ، وجماعة تعاونية للاتجار بالجملة ، ومصرفا تعاونيا رئيسيا ، فلا عجب أن ينوء الأساس بذلك البناء المتناقض الذى أقيم عليه .

*
* *

موقفنا الان إزاء حركتنا التعاونية بعد صدور قانون التعاون الجديد موقف صاحب مزرعة جديدة ، نهض فأحاطها بسياج ليحميها من إعتداء المعتدين ، وجعل لها مداخل يأتى منها من لهم شأن بها . فاذا وقف عند ذلك مكتفيا بهذا السياج ، صارت مزرعته بورا يبابا ، لا زرع فيها ولا ثمر ، اللهم إلا الحشائش والأعشاب . أما اذا كان هذا السياج بدء نهضة للعمل ، وانبرى صاحب المزرعة يضع نظاما يسير عليه هو ورجاله ، وأخذ يعمل على تنفيذه بهمة وعزيمة ، فقد صارت المزرعة كلها خيرا وثمرا .

لست من القائلين بأن على الحكومة التى سنت القوانين أن تعمل الباقى ، بل انى أعتقد أن لكل من الحكومة والشعب فى بلادنا قسطا فى العمل التعاونى يجب البدء فيه بغير توان وبنظام يكفل السير الى الأمام فى طمأنية وثقة .

أنى لعلى بينة من أن الحركة التعاونية هى حركة شعبية ، أساسها الاشتراك الاختيارى ومبدؤها المعونة الذاتية ، فلا يصح أن تتخللها مجهودات حكومية ، وانما أنا أيضا على علم من أن شعبنا المصرى حديث عهد بالأنظمة الأقتصادية الأجتماعية ، ولا يتسنى له السير فى هذا الطريق دون أن يؤخذ بيده وان يساعد بالارشاد المنطوى على الحكمة والمقدرة وحسن القصد ، فان سمحت لنفسى بتدخل الحكومة فى ميدان التعاون فى مصر ، فما ذلك الا رغبة منى فى التوفيق بين المبادئ التعاونية الصحيحة و بين الواجب المحتوم على حكومة رشيدة فى شعب قام ليأخذ بأسباب التقدم والرقى ولكنه لايدرى كيف يسير .

غير أنى أرى أن تكون مساعدة الحكومة فى هذا الصدد مساعدة وقتية فقط ، سداها ولحمتها استنهاض الروح الاستقلالى فى الحركة ، على أن تقل تدريجا كلما كبر نصيب الشعب من العمل فيها ، حتى يأتى وقت تصبح فيه الحركة التعاونية فى مصر حركة شعبية بحتة لا دخل للحكومة فيها وعلى ذلك يكون مبدؤنا من الآن هو "التدرج من القوامة الى الاكتفاء الذاتى" .

وإنه لمن الحقائق المرة أن نعترف بأن حركتنا التعاونية العملية لا تتقدم التقدم المتفق مع أمانينا بدون مساعدة الحكومة ومظاهرتها لها مهما وضع من القوانين النافعة وبث من مبادئ التعاون الصحيحة . فالذى يرجى اذن من حكومتنا أن تشمر عن ساعدها ، وتدخل الميدان التعاونى ، ولكن علينا أن نذكر أن لمعونة الحكومة شروطا يجب أن تراعيها ؛ وحدّا يجب الا تتعداه ؛ والا انقلب حسن قصدها وبالا على الحركة ؛ فضعفت الهمم الشعبية ؛ واتكل الجميع على الحكومة وفى ذلك سوء العاقبة .

*
* *

ولا يسعنى قبل ختام هـذا التمهيد الا أن أدون جزيل شكرى لزعيم التعاون فى إرلندا « السير هوريس بلانكت » لما أولانى من العناية والعطف مدة السنتين اللتين قضيتهما فى إرلندا وأنا على اتصال به ، ولما أسداه الى من الفضل فى تمهيد السبل لزيارة جميع المنشآت التعاونية فى إرلندا ، وتقديمه إياى الى رجالها ، ووقوفى بذلك على تفاصيل ذلك النظام الذى وضعه لبلاده هو وأنصاره من كبار رجال الاقتصاد الاجتماعى فى ذلك الشعب الناهض . والواقع أنه بفضل ما غمرنى به من آيات الرعاية قد جعل مدة إقامتى فى بلده الكريم من أسعد أيام حياتى وأجمها فائدة .

ولئن حق لى أن أفخر بشئ فأجل ما أباهى به تلك الكلمة القيمة التى تفضل بها علىّ ذلك المصلح الكبير بجعلها مقدمة لكتابى هـذا بعد ما أطلعته على خطته وملخصه . وقد أثبتُ أيضا صورة عبارة وداع رقيقة من خطه الكريم دليلا على عطف هؤلاء السادة الارلنديين على حركتنا التعاونية المصرية .

وأنى لأنتهز هذه الفرصة فأسدى خالص الشكر لأولئك الأفاضل ، وتلك الهيئات الكريمة ، الذين أمدونى من إرلندا وانجلترا وألمانيا ومصر بالمعلومات والأحصاءات والصور التى لم يكن لى من سبيل الى الحصول عليها لولا فضلهم ومعونتهم .

ولا يفوتنى وقد أتممت هـذا التمهيد وشعرت انى أستمد فيه من روح أستاذى الأعظم ، والفيلسوف الأكبر ، چورچ رسل ، الذى كان له الأثر الحقيق فى صوغ مبادئى على صورتها الاقتصادية الأجتماعية الراهنة ، أن أجعل ختام القول إقرارا له بالفضل العظيم .

أغسطس سنة ١٩٢٣

ابراهيم رشاد

الفصل الأول

الاشتراك الاختيارى فى انجلترا

ينقسم البحث فى هذا الموضوع الى أربعة أقسام :

القسم الأول

نشأة التعاون

التعاون أمر غريزى وجد فى الانسان منذ نشأته ، فليس هو من مبتكرات المدنية والحضارة بل هو أمر طبيعى تدفع اليه الحاجة المشتركة اذ أنه موجود فى كثير من أنواع الحيوان بل النبات ، ولكن الحضارة هى التى وضعت له النظم ، وقد دفع الانسان الى وضعها بدافع الحاجة اليها ، فاسترشد فى ذلك بنور العرفان والتجارب التى أكسبه إياها مرّ الزمان وأعمال السالفين . وهذه المجهودات العظيمة التى بذلها فى الأحقاب الطويلة ولدت له تلك الوسائل التى استخدمها وشيد عليها أساس النظم الحاضرة وكانت من أهم عوامل نجاحه فى جنى ثمار أعماله أضعافا مضاعفة ، وحركت فيه رغبة الاشتراك لتقوية نفسه بانضمامه الى من حوله واقتسام العمل معهم لتتميم مآربه وأورثته كذلك الحنان الطبيعى الذى يجذبه الى الأنس بأهله وعشيرته ، ومشاركتهم فى المنافع الاجتماعية المختلفة .

ابتدأت هذه النظم تتكون فى أوروبا حوالى القرن السابع بعد الميلاد ، فأنشئت فى بلاد شتى جماعات اختيارية[١] عديدة ذات نظم اختلفت باختلاف الأزمنة والأمكنة التى وجدت فيها لتقوم بسد الحاجات المعيشية وتسهل وسائل السعادة . وكان الشعب الانجليزى فى مقدّمة الشعوب التى انتشرت فيها هذه الجماعات انتشارا أحدث أكبر الأثر فى نهضة الشعب ماديا وأدبيا . وهاك ما قاله تشمبرلن[٢] عن ذلك الشعب فى كتابه القيم "أسس القرن التاسع عشر"[٣] "من المؤكد أن التيتون لم يسترجعوا حريتهم التى سلبهم إياها احتكاكهم بالامبراطورية الرومانية إلا باتحاد الأفراد اتحادا متينا وتكوينهم جماعات محكمة . ولولا أن هذه الفضيلة الغريزية فى هذا العنصر دفعته الى التعاون لأصبح مثله مثل المصريين والقرطاجنيين والبيزنطيين أو رعية الخليفة يرسف فى قيود الذل والاستعباد .

. إن الفرد وحده كالذرة الكيماوية ليس لها الا القليل من القوة اللاصقة فاذا بقيت وحدها امتصت واستهلكت . ولكنه بخضوعه لقانون وضعه لنفسه باختياره تحققت له عيشة آمنة راضية وأصبح فى كثير من الأحوال قادرا على تحقيق الأمر الجليل وهو تحرير نفسه تحريرا أدبيا"

---

(١) Voluntary Associations. (٢) H.S. Chamberlain. (٣) Foundations of The Nineteenth Century.

وقال روبنسن[١] صاحب كتاب "روح المشاركة"[٢] « لا نبالغ اذا نحن عزونا الفضل الأكبر فى سعادة الأمة الى ما قامت به الجماعات الاختيارية التى انتشرت فى انجلترا منذ عهد الانجليز السكسونيين » .

بدأت هذه الجماعات حياتها فى تلك البلاد بما يسمونه الطوائف[٣] وهى جماعات ظهرت فى انجلترا فى القرن السابع ثم انتشرت فى أوروبا وكان غرضها تبادل المعونة بين الناس فيما يعود عليهم بالخير والسعادة وقد تطورت هذه الجماعات تطورات عديدة فى مدى سبعة قرون تنوعت أشكالها فى غضونها فأشرق نجم بعضها وأفل نجم البعض تبعا للظروف والحاجة والروح الذى استمدت منه قوتها . أما هذه الأشكال فتنحصر فى ثلاثة رئيسية :

١ — طوائف الأمن[٤] — نشأت هذه الجماعات فى عصر لم يكن الأمن فيه مستتبا بل كانت الأنفس والأموال عرضة للعبث إذ لم تكن القوانين والقضاء قد بلغت مبلغا يفى بالحاجة فجاءت هذه الجماعات ووجهت همها الى إقرار الأمن العام بين الشعب والمحافظة على أموال الناس وأرواحهم فاستولت على السلطة التنفيذية وسنت من القوانين ما رأته رادعا عن العيث والفساد . فكانت تعاقب الجانى وترغمه على دفع الدية أو الغرامة التى يحكم بها عليه . ويمكن اعتبار هذه الجماعات بمثابة الحلقة الأولى من سلسلة تكوين الشرطة المحافظة على الأمن فى الأمم أى البوليس .

٢ — الطوائف الدينية الاجتماعية[٥] — كانت مهمة هذه الجماعات أن يساعد أعضاؤها بعضهم بعضا فى وقت الشدائد . ومن أعمالها القيام بمداواة مرضاهم ومواساة فقرائهم وتعليم أبنائهم ومساعدة حجاجهم على السفر والحفاوة بهم فى غدوهم ورواحهم وإقامة الحفلات الدينية لكبار القديسين وتشييد الكنائس واصلاح الطرق والجسور والتحكيم فيما يقع بينهم فى الخصومات دون الالتجاء الى القضاء وإقامة الشعائر الدينية لدفن الموتى ، الى غير ذلك من الأعمال الخيرية كانشاء الملاجىء للعجزة وذوى العاهات .

٣ — الطوائف الحرفية[٦] وهى نوعان : طوائف التجار وطوائف الصناع .

(ا) طوائف التجار[٧] — بعد أن استتب الأمن فى البلاد وتحسنت الأحوال الاجتماعية جاء عصر الاتجار وأخذت التجارة تسير فى طريق التقدم فاتجهت أنظار التجار الى أن يوحدوا قواهم ويشد بعضهم أزر بعض ليحافظوا على ثمار أعمالهم التجارية . وكان من ذلك أن منعوا الأجانب والغرباء من مزاحمتهم فى أسواقهم إما بمنع نزول البضائع الأجنبية فى الأسواق بتاتا أو بالتضييق على هؤلاء الأجانب بوسائل شتى .

---

(١) M. F. Robinson. (٢) "The Spirit of Association" (٣) Gilds.
(٤) Peace Gilds. (٥) Religious and Social Gilds. (٦) Trade Gilds.
(٧) Merchant Gilds.

وكان من أعمالها التشديد على أعضائها فى أن يصدقوا فى المعاملة وأن يتحلوا بحسن الخلق والنظام فى العمل والوفاء بالوعد واختيار أجود الأصناف ومنع المضاربة فى الأسواق منعا باتا حتى لا تؤدى الى الربح الفاحش برفع الأسعار فى السوق وخفضها . كذلك كان الحث على النظافة من مطالبهم الأساسية . ومن ثبتت عليه مخالفة هذه الأصول التى مبناها شرف التاجر وعزة نفسه وحسن معاشه عوقب بما تراه الجماعة .

وعملت هذه الجماعات كثيرا لمساعدة الفقراء وأصحاب العاهات وقامت بالمحافظة على صحة الناس بوضع قوانين تمنع المصابين بالأمراض المعدية من دخول الأسواق وتحظر إلقاء القاذورات والبقايا فى الطرق الى غير ذلك مما تقوم به المجالس البلدية الآن .

(ب) طوائف الصناع [1] — كانت الصناعة فى القرون الوسطى على حالة البساطة وكثيرا ما كان الشخص الواحد صانعا وتاجرا معا . فلما سارت الصناعة فى طريق التقدم انفصل الأمران واختصت بكل منهما طائفة فقامت هناك جماعات للتجار وأخرى للصناع . وعملت جماعات الصناع على ترقية الصناعات المختلفة وقامت بأعمال شبيهة بما قامت به جماعات التجار السابقة الذكر فكانت تفتش على المصنوعات حتى لا يدخلها غش فى نوعها أو إهمال فى صنعها . ولا تبيح لصانع أن يحترف عملا قبل أن يتم تعلمه وإجادته كما أنها كانت تبث روح الصدق والاخاء وحسن المعاملة وتنشر مبادئ الفضيلة .

مما تقدم يرى أن أعمال هذه الجماعات الثلاث متداخل بعضها فى بعض فانا رأينا أن من أعمال جماعات التجار والصناع بث روح الصدق وحسن المعاملة ونشر الفضيلة . وهذه من أغراض الجماعات الدينية الاجتماعية كما رأينا من أعمال الجماعات الدينية الاجتماعية الفصل فى الخصومات وهذه توجب استتباب الأمن العام الذى كانت ترمى اليه جماعات الأمن الى غير ذلك من الأعمال المتشابهة ولكن المبادئ الرئيسية لكل منها ووجهة النظر فيها كانت متميزة قضت بها الظروف العصرية التى وجدت فيها . وقد كان لهذه الجماعات السلطان الأكبر على الشعب الانجليزى فى القرون الوسطى وكان عملها من أجل الأعمال التى تركت أثرا محسوسا فى نفس الشعب ، كما كانت من أكبر العوامل التى هيأته للوصول الى الدرجة التى هو فيها الآن من المدنية والرقى المادى والأدبى والثبات على الأخلاق التى امتاز بها عن بقية الشعوب فأولته المركز الأسمى بينها . هذه الأخلاق التى أساسها الاعتماد على النفس والقيام بالواجب والاتحاد والعمل قد غرست فى هذا الشعب من تلك القرون وتوارثها الأبناء عن الآباء فكانت سر تقدم الانجليز السكسونيين وعندى أنهم تسيطروا على هذا العالم بقوة أخلاقهم أكثر من سيطرتهم بفطنة عقولهم واذا كانت هناك قوة واحدة تكونت بفضلها هذه الأخلاق الانجليزية فهى قوة الاشتراك الاختيارى التى بعثت منذ أمد بعيد فى قلوب الشعب روح التعاون فى العمل لاعلاء شأن نفسه بنفسه بعزيمة تزيل العقبات وتسهل الصعاب من غير أن تتدخل سلطة ما

(١) Craft Gilds.

فى شؤونه . ولما جاء القرن الثامن عشر شعر الناس بتقدّم فى الحياة من كل وجوهها وما زال الأمر مطردا حتى جاء القرن التاسع عشر فتغير العالم تغيرات عظيمة سيأتى بيانها فى الكلام على الانقلاب الصناعى والزراعى الذى كان من نتائجه قلب كيان الحياة الأجتماعية وترك السواد الأعظم من الشعب سيئ الحالة مهضوم الحقوق .

قبل أن يأتى هذا الانقلاب العظيم بقرون قلائل كانت الجماعات المتقدمة قد أخذت فى الاضمحلال لتغير الظروف واختلاف الحاجات وما دخل فى روحها من الضعف . وبعد أن أتى القرن التاسع عشر بتغيراته التى أدهشت العالم استيقظ الشعب وتنبه الى أن الوقت قد حان لتجديد قواه بعزيمة صادقة وللعمل ثانية بنفسه للمدافعة عن حقوقه والمحافظة على مصالحه وصيانة كرامته وعزة نفسه . فقد كان التيار الجارف قويا جدا وأدرك الشعب أنه اذا لم يهب من رقاده ويقبض على زمام أموره ويضاعف المجهودات التى عملها أسلافه من قبل صار مآله مآل الشعوب الشرقية فى الضعف والفقر والعبودية والاستسلام .

هب هذا الشعب مضاعفا جهوده على أساس الاشتراك الاختيارى الذى أكسبه كثيرا من المزايا المادية والأدبية فى القرون الماضية والذى لولاه ما رفع الشعب الانجليزى رأسه عاليا . وقد أخذت مجهوداته تتجه الى ثلاث وجهات لكل منها غاية معينة ووسيلة لتحقيق هذه الغاية والجميع يسعى وراء غرض سام هو تحسين حالة الطبقتين السفلى والوسطى وهما الأغلبية العظمى من الشعب حتى يتسنى لهما أن يعيشا عيشة مرضية من كل الوجوه .

وهذه الوجهات أسفرت عن ظهور ثلاثة أنواع من المنشآت هى :

١ — جماعات الاخاء [1] — لهذه الجماعات تاريخ قديم وغرضها الأساسى مقاومة المصائب التى تنزل بالانسان كالأمراض والنكبات والشيخوخة والموت ولكنها لم تنظم خطتها ولم تعمل بنشاط الا بعد الانقلاب الصناعى الذى سيأتى الكلام عليه فى مكان آخر . فمن ذلك الحين أخذت تعمل بنظام وضعته للتأمين لأعضائها حتى اذا ما احتاج عضو الى المساعدة بسبب مرض أو طارئ فجائى أو نكبة أصابته أعانته الجماعة فأمدته بما يحتاج اليه من المال الذى اجتمع فى خزائنها مما دفعه الأعضاء حسب نظام التأمين الذى اتفقوا عليه وفى ذلك نجاة للأعضاء من البؤس وملافاة لآثار الرزايا . ولا يخفى مافى هذه الطريقة من بث روح المساعدة المتبادلة بين الأعضاء وقت المحن والشدائد وغرس خلة حب الانسانية فى قلوبهم كما أنها فتحت لهم بابا اقتصاديا لادخارهم من أيام الرخاء مايحتاجون اليه أيام الشدة وبذلك كان لهذه الجماعات صبغة مخالفة لصبغات جماعات الطوائف السابقة فهى لا تعطى صدقة بل تعطى حقا لأعضائها يطالبونها به وقت الحاجة بمقتضى نظام خاص .

---

(١) Friendly Societies.

٢ — الجماعات التعاونية [١] — هذه جماعات ابتدعت وفاق نظام خاص للقيام بضروريات المعاش اليومى بطريقة اقتصادية حديثة تساعد على انتشال الطبقات العاملة من حضيض البؤس والفاقة التى وقعت فيه عقب الانقلاب الصناعى والنهوض بها الى مستوى اقتصادى واجتماعى أرقى من سابقه . وعماد هذا النظام هو الديموقراطية فى الأنتاج وفى الاستهلاك ليتسنى للشعب أن يجنى ثمار تعبه وجهده بطريق المساعدة المتبادلة بين الفرد والمجموع فشعارهم "الفرد للمجموع والمجموع للفرد" الفرد يسعى بغيرة واخلاص لمصلحة المجموع والمجموع يسعى بنفس هذا الروح لمصلحة الفرد . هذا النظام استحدث على أساس الاشتراك الأختيارى الذى بنى على الاعتماد على النفس وأوجب للعامل حقا لا يقل عما لصاحب رأس المال ، لأن كليهما يستخدم بنظام عادل و باجتماعهما تتضاعف الثمرات العائدة على كل منهما . وهذا النظام مع احتفاظه بحرية الأفراد يحتفظ بمبلغ همتهم ونشاطهم وقوة ابتكارهم وكل الثمار المادية والأدبية الناتجة توزع على المجموع بالانصاف التام . "على هذه القاعدة البسيطة" قال أحد أنصار التعاون "انتشرت مبادئ التعاون وطبقت على كل شئ فبعد أن كان المقصود منها تبادل المساعدة والمعونة المادية بين الفرد والجماعة استعملت فى وقاية اليد العاملة من تأثير رؤوس الأموال . وكذلك استعملت فى دفع أضرار المرابين وحماية الناس من غش البضائع ومن تواطئ التجار على رفع أثمان المأكولات واستعملت أيضا فى انماء ثروة الأفراد فأصبحوا يحصلون بفضلها على ثمرة مجهوداتهم الاقتصادية وأصبح التعاون علاجا نافعا لدفع أخطار الفاقة والاجرام ووسيلة لرفع لواء الحرية فى العمل ولم يقتصر على ذلك بل مكن الأمم من انماء ثروتها . فليس التعاون علاجا لحالة سيئة فحسب بل أصبح مرقيا لحالة الناس مبلغا إياهم أسمى درجات الرقى الاقتصادى والاجتماعى" .

٣ — نقابات العمال [٢] — النقابة هى اتحاد أشخاص يحترفون حرفة واحدة و يراد بهذا الاتحاد ضم قواهم وتعزيز مركزهم والمدافعة عن مصالحهم أمام كل معتد من فرد أو جماعة أو حكومة ، والعمل على تنمية هذه المصالح وقد اتخذت النقابات الاضراب عن العمل سلاحا سلميا تلجأ اليه عندما يخيب مسعاها فى نيل طلبات ترى من العدل أن تجاب اليها حتى لا تهتضم حقوق العمال الذين هم السواد الأعظم من الشعب كزيادة أجورهم وانقاص ساعات عملهم الى غير ذلك من المسائل الهامة ذات التأثير الكبير فى حياتهم المادية والأدبية فاذا اتفقوا على الأضراب لأمر ما يصرف لكل عامل ما يكفيه هو وأسرته لمعاشه مدة ذلك الاضراب من خزانة تلك النقابة التى اشتركوا فى تكوينها .

ولا شك أن لهذا النظام مزايا عظيمة فهو قوة تمثل العمال وتدافع عن مصالحهم فضلا عما فيه من بث روح الاتحاد ومد يد المساعدة وقت الحاجة .

---

(١) Co-operative Societies. (٢) Trade Unions.

كل ما قدمنا هو تقلبات الأشتراك الاختيارى من القرن السابع الى وقتنا هذا وقد أدت هذه التقلبات الى خروج الشعب البريطانى وكثير من الشعوب الأوروبيـة الأخرى من ظلمات حياتها الأولى الى حياة زالت فيها الفوارق بين العامة والخاصة من الأمة ، وهذا عكس الحال فى الشعوب الشرقية عموما . ومن أثر هذا النظام فى الشعب الانجليزى تحرره من القيود الاجتماعية والاقتصادية التى كان يرسف فيها وتدربه على العمل بنفسه لنفسه كما أنه هداه الى خير سبل للدافعة عن حقوقه الأدبية والمـادية بقوة يستمدها من المجموع . وما زال يسير سـيرا حثيثا حينا بعد آخر معتمدا على نفسه حتى وصل الى إدارة شؤونه بنفسه فتغير النظام السياسى الذى كان سائدا فى تلك العصور وهو النظام الملكى الاستبدادى وتحول الى النظام الشورى فى الحكم ثم الى تكون الأحزاب من محافظين وأحرار وعمال . فان مرافق الحياة فى كل أمة مشتبك بعضها ببعض فاذا ما تقدم طرف منها أحدث تقدمه تأثيرا بينا فى المرافق الأخرى ولذلك نرى المرافق الرئيسية وهى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يتأثر بعضها بالبعض الآخر ومن أجل ذلك تدرج الاشتراك الاختيارى من اجتماعى الى اقتصادى الى سياسى تبعا للحاجة وللظروف .

القسم الثـانى

انقلاب النظامين الصناعى والزراعى (١)

ظل نظام الصناعة المنزلى(٢) سائدا فى أوروبا الى منتصف القرن الثامن عشر ، فقد كان عماد الصناعة فى كل حرفة فى ذلك الحين معلم أو رئيس(٣) له صبية(٤) يأخذون الصناعة عنه ، والى جانبهم عرفاء(٥) يساعدونه . وكل أولئك يشتغلون فى القرى فى دار ذلك "المعلم" وهى قائمة فى محيط من الأرض تكفى لتغذيتهم ، فكأنهم أسرة واحدة تعمل العمل المشترك لمصلحة الجميع ، فان كانوا غزالين مثلا اشتروا الصوف وصبغوه وغزلوه ونسجوه ثم حملوا بضاعتهم الى الاسواق القريبة المعروفة مطالبها لديهم وباعوها هناك .

وهكذا كانت حيـاة الصناع تجمع بين الهدوء والصحة والقناعة بتلك المعيشة الساذجة فى بيت ذلك المعلم الذى يحنو عليهم حنو الأب الرحيم ، ويخلص لهم تعليمه ويشاركهم فى معاشه وأرباحه حتى إذا تم تعليم تلاميذه انفضوا من حوله ليستقلوا بأعمالهم الصناعية ويقتفوا أثر معلمهم فى تلك الصناعة .

لا شك أن مثل هذه المعيشة لايكون فيهـا كبير فرق بين المعلم و"صبيانه" كما أن رأس المـال الذى يحتاج اليه فى إدارتها لايكون كبيرا . وليس بخاف ما لهذه الحياة الساذجة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية .

---

(١) The Industrial & Agrarian Revolutions. (٢) Domestic System. (٣) Small master-manufacturer. (٤) Apprentices. (٥) Journeymen.

دخل النصف الثانى من القرن الثامن عشر ومعه دور الاختراعات فاخترعت فى لانكشير[١] عدة مخترعات كانت سببا فى قلب كيان هذا النظام الصناعى . بدأت هذه الحركة فى انجلترا فى المقاطعة المذكورة ثم أمتدت منها بسرعة مدهشة حتى عمت العالم التمدين ، فتغيرت معيشة الصناع وانقلب ذلك الهدوء الى الحركة السريعة التى تدرجت حتى وصلت الى مانراه الآن .

وكان من أقوى العوامل فى تغيير هذا النظام مابذله أولئك الصناع من الجهد فى تحسين آلات النسيج تحسينا متواليا قام به واحد أثر آخر حتى وصلوا به الى درجة عالية تقرب من أوج الكمال . على أن الآلات كانت مع كل هذا تدار بالأيدى وفى ذلك من المشقة والبطء ما فيه . حتى قيض الله للصناعة ما تم نقصها وهو استكشاف "وات"[٢] مزايا البخار ، فسلطت على تلك الآلات قوى البخار فكان ذلك المكمل النهائى لذلك التحسين .

عندئذ اشتغلت العدد والآلات بسرعة دهش لها الصناع أنفسهم وكثرت البضائع فأحتيج الى استنباط الحيلة لتوزيعها ، وترتب على ذلك اصلاح الطرق البرية وحفر القنوات البحرية ، ولكن ذلك لم يكن كافيا لنقلها بالسرعة المطلوبة . حتى جاء "استيفنسن"[٣] فاخترع السكك الحديدية فكانت من أهم ماساعد على نقل المصنوعات بسهولة وسرعة .

كل ذلك حصل فى مدى نصف قرن تبدلت فى غضونه حياة لانكشير الصناعية والاجتماعية ، وتبدلت السكينة وبطء الحركة والمعيشة الساذجة والثروة القليلة التى كانت موزعة فى أيدى أولئك القرويين المنتشرين فى أنحاء تلك المقاطعة توزيعا لايكاد يفترق فيه بعضهم عن بعض افتراقا كبيرا . تبدلت الى الضد مما كانت عليه فاحتشد الصناع فى مراكز قليلة حوالى المعامل المشيدة التى يشتغلون فيها ، واتسعت ثروات أصحاب المعامل فأصبح البون بين العامل وصاحب المصنع شاسعا فى جميع مرافق الحياة ، وتغيرت أنظمتهم من حياة قروية بسيطة الى حياة مدنية ذات مظاهر شتى .

هذا التغير العظيم الذى حدث بسرعة فائقة هو مايسمونه "الانقلاب الصناعى"[٤] الذى محا أثر النظام المنزلى ، وأحل محله نظام المعامل الكبرى[٥] ذات العدد والآلات القيمة التى تديرها قوى عظيمة من البخار منحصرة فى قليل من البلدان ذات المراكز الممتازة ، فأصبح لرءوس الأموال المحل الاسمى فى الحياة الصناعية ، واتسعت السوق التى تباع فيها الصادرات من المصنوعات اتساعا لم يكن فى الحسبان .

ولم يكن هذا خاصا بصناعة دون أخرى بل شمل جميع المصنوعات من صوفية وقطنية ومعدنية وجلدية وفخارية وغير ذلك وتعداه الى الصناعات الكثيرة التابعة لها مباشرة أو بالواسطة فتبع رقى صناعة النسيج مثلا تقدم الكيمياء فى اختراع الأصباغ ذات الألوان الثابتة وكذلك لزم عنه العمل على إيجاد

---

(١) Lancashire. (٢) Watt. (٣) Stephenson. (٤) The Industrial Revolution.
(٥) The Factory System.

الأقطان والأصواف الجيدة التى تليق بالأنواع المختلفة من المنسوجات واجتهد الصناع فى التنقيب عن الرسوم التى تحلى بها مصنوعاتهم فاستعاروا من أرباب الفنون الجميلة رسوما طبيعية أو مبتدعة تستملحها الأذواق .

ومما ساعد فى رقى الصناعة اشتراك الممولين والصناع فى تنشيط الحركة الصناعية فقد أمد الممولون أولئك الصناع برءوس أموالهم الكبيرة وأصبح بين رب المصنع وصاحب المال تعامل مستديم ذو نظام خاص مبناه الفائدة المتبادلة بين الطرفين فاقترض الأول من الثانى ما يحتاج اليه فى نظير فائدة يقدمها اليه فسهل ذلك طريق التعامل وكان واسطة فى إيجاد النظام المصرفى البديع الذى استخدمت الأموال بواسطته فى طرق شتى وفتح به الباب لكل مجد مؤتمن ما هر فى العمل . فتيسر له أن يستفيد من تلك الأموال و يضعها فى المشروعات ذات الفائدة الهامة وأمكن التعامل بسهولة بين ذوى المصالح مع تنائى المسافات واستخدمت الأموال حيث ينبغى أن تستخدم .

الى هذا الحد بلغ تشجيع المصارف للصناعة وتبع ذلك انتشار التجارة فى جميع أنحاء العالم واستلزم ذلك تقدم طرق المواصلات الداخلية والخارجية فتعددت شركات السكك الحديدية والأساطيل التجارية ذوات الأموال الطائلة والنظم الدقيقة :

مما تقدّم يرى أن هذا الانقلاب فى النظم الصناعية أخذ أدوارا ثلاثة :

(١) اختراع الآلات .

(٢) استخدام قوة البخار فى تلك الآلات وفى النقل البرى والبحرى .

(٣) استخدام رءوس الأموال العظيمة عن طريق النظام المصرفى فى الصناعة وفى المواصلات .

ذلك هو مجمل تاريخ الانقلاب الصناعى الذى أنتج هذا النظام السائد الآن فى أنحاء العالم الصناعى المتمدين .

بينما كان انقلاب النظام الصناعى يعمل عمله فى بلاد الانجليز خصوصا وفى أوربا عموما اذ بدأ انقلاب يماثله فى النظم الزراعية اسمه "الانقلاب الزراعى"(١) وكان من تأثير الأول فى القرى هجرة سكان الأرياف الى المدن إذ أن انتشار الصناعة والتجارة وما وراء ذلك من الأرباح ومزايا الحياة المدنية جر الى المدن كثيرا من صغار المزارعين والاكارين وجاء ذلك فى وقت راجت فيه المصنوعات الصوفية لدرجة حملت الزارعين على الاهتمام بتربية الأغنام طلبا لصوفها فحوّل كثير من المزارع الى مراعى ولا يخفى ما يترتب على ذلك من الاستغناء عن عدد كبير من الاكارين والتجائهم بالضرورة الى المدن .

كان تأثير كل ذلك بيع كثير من صغار الملاك أملاكهم لكبار الزراع حتى أصبح عدد الملاك عشر ما كان وانفض عدد كبير من القرويين عن الأراضى .

---

(١) The Agrarian Revolution.

بعد ذلك جاء وقت كسدت فيه صناعة الأصواف لاهتمام المصانع بصناعة القطن وكان قد أخذ يحل محل الصوف فى الأهمية وفى نفس الوقت وجد كبار الملاك بابا جديدا لثروة لم تكن فى الحسبان وذلك فى تحويلهم المراعى المشتركة التى كان ينتفع بها من بق من صغار الملاك الى مزدرعات ذات نظام دورى جديد ينتج أنواعا شتى من حاصلات أدخلت على انجلترا فى ذاك الوقت فتقدّم نظام الزراعة وتحسنت الأراضى وكثر نتاجها وكان من لوازم هذا النظام الجديد تقسيم الفضاء الواسع من الأراضى الى غيطان تحاط بسياج ليسهل استخدام الآلات التى ابتكرت فى ذاك الوقت كالمحراث البخارى والمبذرة الحديثة وغيرها مما أغنى عن عدد كبير من الأكارين لسرعتها فى العمل وليتسنى استعمال الطرق العلمية الحديثة كالتسميد بالأسمدة الكيماوية ووضع الأنابيب فى بطن الأرض لصرف المياه واتقان تربية وتسمين قطعان الغنم والأبقار التى اشتدت الحاجة الى لحومها لتغذية الملايين من النفوس المكبة على العمل فى المدن العظيمة الكثيرة. وقد نتج عن ذلك تنظيف الأراضى وتقويتها وتكثير غلتها .

كل هذا مما نبه الزراع الى امتلاك أكثر ما يمكن امتلاكه من الأراضى كى يستطيعوا استخدام الآلات بقليل من النفقات وجلب الأسمدة الكثيرة بالجملة بالأثمان الرخيصة وبيع المحصولات من غلال ومواش بالجملة بأسعار مرتفعة. وكما ساعدت المصارف أصحاب المعامل فى ترقية شئون الصناعة فانها ساعدت هنا فى ترقية الزراعة حتى وصلت الى درجة عالية فى شؤونها العلمية وأمورها العملية .

تأثير الانقلابين الصناعى والزراعى فى العامل والفلاح

لا تنكر الفوائد التى جناها العالم من هذين النظامين الجديدين فى الثروة الناتجة من تلك المجهودات العظيمة إذ الواقع أن الثروات كثرت وتوافرت سبل المعاش الا أن هذا الانقلاب كان سببا فى غبن طائفة كبيرة من الشعب هم جماعة الأجراء فى المعامل والمزارع فقد كان من أكبر الأضرار التى حدثت عقب هذا الانقلاب أن صار كل من العامل والفلاح يجدّ ويكد مع الآلاف مثله ليكسب القليل النزر مع أنهم هم الذين ينتجون الثروة العظيمة لأصحاب المعامل وكبار الفلاحين. كما أن طمع أصحاب المعامل وكبار الملاك وحرصهم على ازدياد مكاسبهم جرأهم على أن يشغلوا مأجوريهم الساعات الطويلة مع انقاص أجورهم بقدر المستطاع .

ومن حيلهم فى ذلك أنهم استخدموا النساء والأطفال لقلة أجورهم ولم يعبأوا بالقواعد الصحية والاجتماعية حتى ضعف النسل وقل تعليم الأطفال لأنهم لم يكونوا يجدون فراغا فى أوقاتهم. وقد زالت الأنفة والعزة من نفوس المأجورين لأنهم أصبحوا لا يشعرون بالطمأنينة على أنفسهم إذ أصبح الملاك وأصحاب المصانع قادرين على أن يفصلوهم عن عملهم فى أى وقت شاؤا كما أن استخدام النساء والاطفال أدّى الى بخس قيمة الرجال وإكثار العاطلين منهم .

كل ذلك جعل نفوس طبقة العمال قلقة مضطربة غير راضية بالحالة السيئة التى وصلوا إليها وأصبحوا ينظرون الى أصحاب الأموال نظرة الحقد والكراهية لأنهم وجدوا الهوّة بينهم و بين هؤلاء سحيقة ولا عجب فان هذا النظام الجديد جعل العامل يشعر بأن حقوقه مهضومة وأنه أصبح فى بؤس مع جدّه وكدّه فى حين يحنى أصحاب الأموال ثمرة هذا التعب والعناء فتزداد ثروتهم على توالى الايام .

ولما رأت الحكومة وأهل الرأى بوادر تلك الحالة السيئة فكروا فى الدواء الذى يخفف آلام هذا الداء العضال فأخذت الحكومة فى سنّ قوانين أتى بعضها بفائدة الا أنها كانت قليلة ومنها ما لم يفد شيئا . أما المجهودات التى قام بها الشعب ورجاله فقد كانت أكثر فائدة وأوفى بالغرض والواقع أن خير المساعدة ماجاء من طريق ذى الحاجة "وما حك جلدك مثل ظفرك" فما ابتدعته أفكار هؤلاء لتحقيق بعض الآمال انشاء نظم تعاونية عادت بنعمة كبرى على الطبقة الدنيا وصغار أهل الطبقة الوسطى .

القسم الثالث

النهضة الأولى للحركة التعاونية

نشأت هذه النهضة فى انجلترا فى الصناعة وكان من أهم البواعث عليها ماوقعت فيه طائفة العمال من الشقاء والبؤس الذى ترتب على تغيير النظام الصناعى السابق الذكر من المنزلى الى المعملى فبذلت تلك الطائفة مجهودات تقى بها أنفسها من هذا السيل الجارف الذى أوشك أن يجتاحها ، وتحمى مصالحها من اعتداء المعتدين وهم أرباب رؤوس الأموال[1] .

لفت ذلك نظر رجل من كبار المصلحين الاجتماعيين فى عصره هو "روبرت أوين"[2] الذى كان مثلا أعلى فى الأعمال الادارية ونموذجا أسمى فى الأمور الاجتماعية .

نشأ هذا الرجل عصاميا لم يتعلم فى صغره مايؤهله لعظائم الأمور ولكن رجاحة عقله وذكاؤه الفطرى بعثا فى نفسه الميل الى قراءة بعض الكتب الاجتماعية الاقتصادية وانتقل فى حداثة سنه من مسقط رأسه فى بلاد "الغال"[3] الى العمل فى انجلترا غلاما بحانوت فى إحدى المدن هناك ولما ناهز التاسعة عشرة كان قد جمع يسيرا من المال أمكنه به أن يبدأ عملا مستقلا ففتح مغزل قطن صغير فى مدينة "مانشستر"[4] ولم يمض عليه إلا زمن قصير حتى جاش بخاطره أن هذا عمل يحتاج الى رأس مال كبير وهو غير ميسور له وقتئذ ، فنفض يديه من هذا العمل وتولى إدارة مغزل كبير ، وقد أمكنه بجده ومقدرته بعد قليل أن ينتقل منه ويكون شريكا فى مغزل مثله وما زال يعمل بجد حتى أصبح مستقلا بمغزل كبير فى إحدى بلاد اسكوتلندا اسمها "نيولانارك"[5] ومن ذلك الحين بدأ تجاربه الأولى فى الاقتصاد العملى وكان مما عمله لذلك أن رفع أجور عماله وقلل ساعات العمل ومنع بتاتا

---

(١) Capitalists. (٢) Robert Owen. (٣) Wales. (٤) Manchester. (٥) New Lanark.

روبرت أوين

"أبو التعاون"

(Robert Owen)

تشغيل الصبية — ذكورا وأناثا — الذين لم يبلغوا العاشرة وكان يعلم هؤلاء ومن دونهم من أولاد عماله تعليما مجانيا ، وهيأ لعماله أسباب الرياضة الأدبية بلا أجر ، وسهل لهم سبل المعيشة وغذاهم بأغذية صحية رخيصة وأسكنهم منازل جامعة للشرائط الصحية مع رخص الأجور .

ولم تقتصر هذه الاصلاحات على العمال بل تعدتهم الى سكان القرية التى كان فيها فعمل لاصلاح أحوال أهلها ماديا وأدبيا .

ان كل جديد فى مبدأ أمره غريب فلا عجب اذا رأينا معاصريه من أصحاب المغازل ومديريها ينظرون اليه نظرة سخرية واستهزاء و يعدونه قليل التجربة حديث العهد بادارة الأعمال العظيمة فلا يلبث أن تنتهى أعماله بالخيبة والفشل فى القريب العاجل ولكنه كان أبعد منهم نظرا وأشد حزما وأدرى بعواقب ما يعمل وما أعظم فرحه حينما أطلع خصومه على نتائج أرباحه فى السنين الأربع الأولى فقد كسب فى هذه المدة ما يزيد على ١٦٠,٠٠٠ جنيه عدا الفوائد التى دفعها لرأس المال وما عاد على معمله من الشهرة و بعد الصيت الى غير ذلك مما برهن على نجاحه الباهر فى تطبيق آرائه تطبيقا عمليا وأظهر لمعاصريه أن خير الوسائل لانماء الثروة هى العناية بالعمال عناية تسهل لهم أسباب المعاش داخل المعمل وخارجه وتقوى صحتهم وترقى عقولهم وتقوّم أخلاقهم فان سعادة صاحب المعمل فى الحقيقة مرتبطة بسعادة العمال فاذا عمل الفريقان متعاونين فى مجهوداتهم عادت نتيجة ذلك عليهم بعظيم الفوائد المشتركة .

لم يقتصر " أوين " فى مجهوداته على من حوله بل فكر فى وضع نظام عام يعود بالخير على المجتمع الانسانى ورأى أن البيئة التى يعيش فيها الانسان من أهم المؤثرات فى تكوين مواهبه فاذا عمل المصلحون وأرباب الأموال والحكومة على تحسينها ومنع ذلك الضرب من التنافس الذى يبخس الناس أشياءهم وإحلال حسن المعونة والمساعدة مكانه ، عاش الجميع عيشة هنيئة .

وللوصول الى تحقيق هذا النظام أخذ هذا المفكر العمرانى والرجل العملى يعمل على انشاء جاليات [١] زراعية صناعية تكون مصادر الثروة فيها من مزرعات ومعامل وغيرها ملكا شائعا بين أفرادها وهذه الجاليات تقوم بجميع حاجات أفرادها فتكفيهم جميع أمورهم المعاشية والتهذيبية — تلك هى نظرة " أوين " التى مات عنها وهى فى المهد فاحتضنها مريدوه وعشاق مذهبه وأخذوا يعملون لنموها وانتشارها فأنشأوا جماعات تعاونية صغيرة فى بلاد متعددة تبتاع الحاجات بالجملة ثم توزعها على أعضائها بالمفرق وما ينتج من الأرباح يوضع فى صناديق الأدخار حتى تتكوّن منها رؤوس أموال يصح أن تستخدم فى انشاء معامل تسد النقص من حاجاتهم وهكذا كلما اجتمع لديهم مقدار من المال استعملوه على هذا المنوال وبمضى الزمن يكون لديهم من المزدرعات والمعامل والمدارس وغيرها ما يكفيهم مآربهم المادية والأدبية . وبهذه الطريقة نجح تلاميذ "أوين" وأنصاره بعض النجاح أولا فأسسوا ما يزيد على ٤٠٠ جماعة تعاونية سموها "حوانيت الاتحاد" [٢] ولكن لم تكن النفوس إذ ذاك مستعدة

---

(١) Communities. (٢) Union Shops.

لأمثال هذه الاصلاحات على الرغم من المجهودات العظيمة التى بذلها رجال التعاون فى ذاك الوقت مثل الدكتور "وليم كنج"(١) الرائد التعاونى لمدينة "برايتون"(٢) فانه هو وغيره نشروا أساليب هذا النظام القويم وحثوا الأهالى على اتباعها . ولقد ضاعت جهود هؤلاء القوم لأن الناس لم يكونوا على علم وتجربة بادارة مثل هذه الأعمال فانتهى الأمر بفشل هذه الجماعات . مضى على ذلك ردح من الزمن رقدت فيه هذه التعاليم حتى قامت ثورة فى انجلترا هى "ثورة المطالب"(٣) التى كان المحرك لها ما وصلت اليه حالة العمال من البؤس والشقاء فى أوائل القرن التاسع عشر إذ ارتفعت أثمان حاجات المعيشة وهبطت الأجور فقدم هؤلاء البائسون شكاوى وتقارير الى الحكومة ضمنوها طلباتهم فرفضت هذه أن تنظر فيها بتاتا وصممت على أن تستعمل القوة لاخماد ذلك الهياج وقامت بينها وبين العمال معارك كادت تؤدى الى سفك الدماء ، وقد أخمدت الحكومة تلك الثورة ولكن اللهيب كان يشتعل فى قلوب طبقة العمال المهضومى الحقوق وزاد الطين بلة ما عاملتهم الحكومة به من القسوة بدلا من الانصاف .

لا شك أن حالة كهذه لا يرضاها المصلحون من الأمة والباحثون فى أخلاق الشعوب . فانهم يعلمون أن ذلك البركان المشتعل فى قلوب طائفة عظيمة من الشعب لا بد أن يأتى عليه يوم ينفجر فيه ، ولا يخفى ما ينشأ عن ذلك من الاضرار بمجموع الأمة ولهذا اجتمع أفراد قلائل من القادة ، أدباء وعلماء واجتماعيين ، اشتهروا فيما بعد باسم "الاشتراكيين المسيحيين"(٤) وفكروا فى الوسائل التى يمكن عملها لارضاء هذا الفريق الكبير الحانق وتوفيقهم الى مايهدئ روعهم ويكفل سعادتهم فاستقر رأيهم على أن يفتح العمال برءوس أموالهم معامل يديرونها بأنفسهم وفيها يصنعون حاجات المعيشة من ملابس وأحذية وغيرها وما ينتج من الأرباح يكون خاصا بهم وبذلك يستقلون بأعمالهم ويزول عنهم استعباد أصحاب الأموال ، وتفك القيود التى كانوا يرسفون فيها ولكن قدر لهذه الفكرة الخيبة والفشل كما فشل أصحاب "أوين" من قبل والسبب فى الفشلين واحد فان الوقت لم يكن قد حان لتطبيق هذه الأفكار التعاونية تطبيقا عمليا فان نفس الشعب وقدرته فى العمل لم تكونا قد استعدتا بعد لأمثال هذا النظم وتنفيذها فعلا فى أمور المعيشة لأن كل إصلاح لا يمكن أن يغرس فى النفوس أو يعمل به حتى تكون النفوس قد أعدت له من قبل وأصبح ممتزجا باللحم والدم وصار عقيدة راسخة واقتنعت النفوس بمراميه وقدرت على تنفيذه ، فكيف يتيسر النهوض بالشعب وهو لم يزل فى حاجة الى تربية اجتماعية أساسها إدراك سر الاتحاد فى العمل وقوة العزيمة والقدرة والمثابرة على اتباع النظم التى تعود على المجموع بالسعادة .

على أن "أوين" وأنصاره "والاشتراكيين المسيحيين" ومن تبعهم ان كانوا قد فشلوا فى تحقيق رغائبهم فانهم نجحوا فى اعداد الشعب وتهيئته لتلقى تعاليم من أتى بعدهم واستن سنتهم من المصلحين الذين كانت إصلاحاتهم هى الأسس التى بنى عليها النظام التعاونى الحالى .

---

(١) Dr. William King. (٢) Brighton. (٣) "Chartist Agitation" (٤) Christian Socialists.

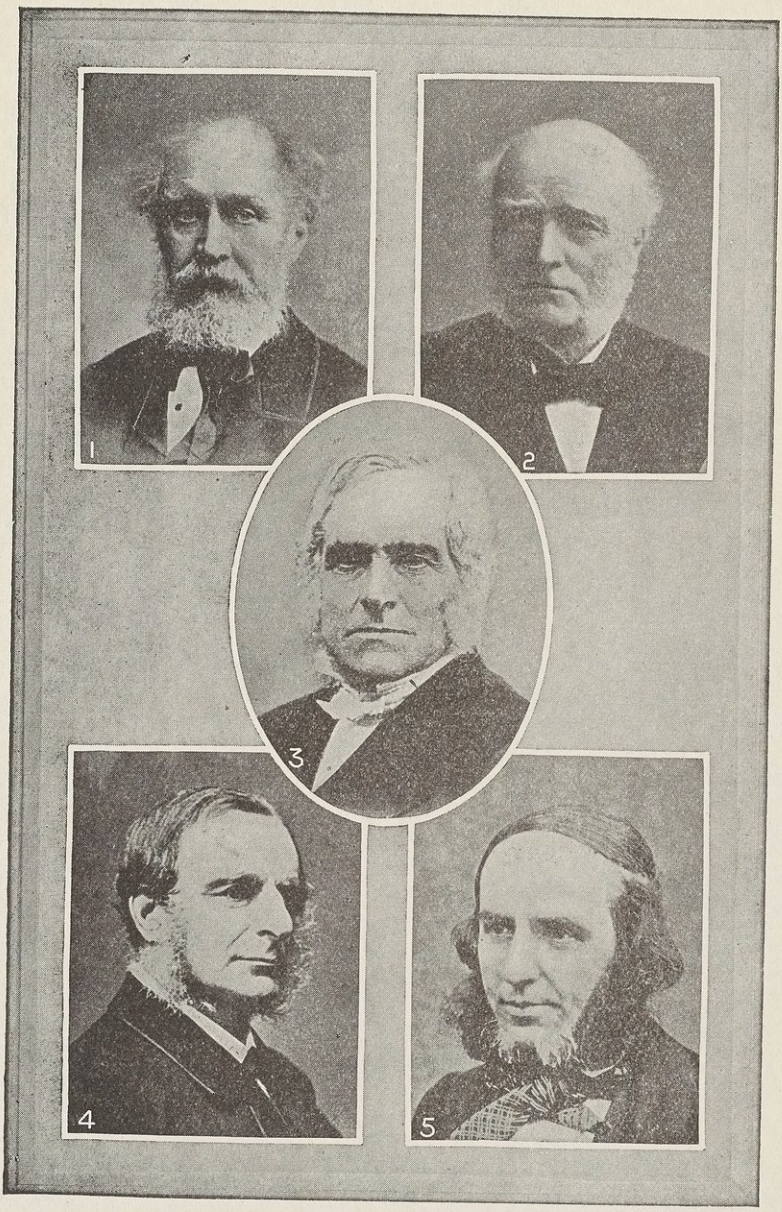

زعماء الاشتراكيين المسيحيين

(Christian Socialists)

1. فانستارت نيل (Vansittart Neale)
2. توماس هيوز (Thomas Hughes)
3. ف . د . موريس (F. D. Maurice)
4. تشارلز كنجزلى (Charles Kingsley)
5. ج . م . لادلو (J. M. Ludlow)

القسم الرابع

النهضة الثانية للحركة التعاونية

كان أساس المجهودات التى بذلت فى النهضة الأولى هو التعاون فى الانتاج وقد انتهى ذلك كما علمنا بالفشل ، ولأجل هذا قرع العمال بابا آخر وهو التعاون فى الاستهلاك ففى سنة ١٨٤٤ (وهى سنة ذات أهمية تاريخية فى حياة التعاون) ابتدأت حركة تعاونية فى بلدة صغيرة تسمى "روتشديل" لا تبعد كثيرا عن مانشستر كانت هى الحجر الأول فى الأساس الذى شيد عليه هذا البناء العظيم للتعاون الحديث .

بدأت هذه الحركة صغيرة على أسلوب غاية فى البساطة إذ اجتمع فى تلك البلدة الصغيرة عدد من النساجين لا يزيد على ثمانية وعشرين شخصا أطلق عليهم فيما بعد اسم "رواد روتشديل[١]" وتفاوضوا فيما بينهم فى طريقة العمل على تحقيق هذه الفكرة ثم قرروا على تأسيس جماعة تعاونية صغيرة غرضها أن تضمن لأعضائها شراء ما يلزم لهم من حاجات المعيشة التى كانت أثمانها فى ذلك الحين غالية وأنواعها رديئة .

لم يكن هذا كل ما يرمون اليه بل كانت مقاصدهم أسمى من ذلك كثيرا ففكروا فى إنشاء معامل تكفيهم مايحتاجون اليه من اللوازم المستهلكة وبناء بيوت يسكنون فيها وانشاء مدارس لتعليم أبنائهم وتربيتهم وشراء الأراضى التى تنتج ما يحتاجون اليه من المواد الغذائية .

اتفقوا على أن يدفع كل عضو من أعضاء الجماعة المذكورة ربع شلن (أكثر بقليل من القرش المصرى) فى الأسبوع حتى اذا ما اكتمل لكل عضو جنيه وأصبح لديهم ثمانية وعشرون جنيها فتحوا حانوتا لهم فى تلك المدينة فكان نواة التعاون فيما بعد فى انجلترا بل العالم أجمع .

هذه الجماعة حققت بعض آمال القائمين بها وان لم تصل الى الغاية القصوى وهى انشاء الجاليات المستقلة التى سبق الكلام فيها فقد قامت بسدّ حاجات الأعضاء الغذائية بثمن رخيص ونوع جيد .

ظلت أعمال هذه الجماعة آخذة فى النمو فلم تقف عند الاتجار بالمفرق بل تعدته الى صناعة كثير مما يحتاج اليه الأعضاء وبنت البيوت والأندية وعملت لتربية أبنائهم اجتماعيا واقتصاديا ، وجعلت لهم من أعمالها فى داخل الحانوت وخارجه مثلا أعلى للكمال العلمى والعملى وما زالت تنمو حتى أصبح حانوتها الأول البسيط بناء فخما عظيم الحركة تباع فيه أصناف شتى من الحاجات وتضاعف عدد أعضائها ونمت تجارتها الى درجة عالية وهاك بيانا عن حركتها فى سنة ١٩٢٠

عدد الأعضاء	رأس المال المسهم	ثمن ما بيع أثناء السنة	الربح الصافى	الاحتياطى [٢]
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٢٥٫١٦٢	٤٥٥٫١٠٠	١٫٠١١٫١٩٧	١١١٫٤٤٧	٢٤٫١١٣

(١) Rochdale Pioneers.

(٢) نقلا عن التقرير السنوى للمؤتمر التعاونى عن سنة ١٩٢١ صفحات ٦١٢ — ٦١٣

"Annual Co-operative Congress Report for the year 1921"

ان سر هذا التقدّم العظيم كان فى الأساس الديمقراطى المتين الذى بنت عليه الجماعة نظامها ، والخطة التى اتبعتها فى معاملاتها . فانها لم تكن تبيع لأعضائها الا نقدا ولا تتجر فى المسكرات ولا تتدخل فى أمور الدين ولا السياسة . وكان من أكبر البواعث على نشر مبادئها الغيرة التى كانت فى نفوس أعضائها المؤسسين ، والحماسة التى ملأت قلوبهم ، والايمان الراسخ والعقيدة الثابتة بأن هذا النظام هو من أهم أركان الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وبث تعاليمه القويمة فى نفوس الشعب . وفوق هذا وذاك الأمل الكبير والثقة التامة بنجاح مجهوداتهم .

وقد يلخص ذلك الأساس الديمقراطى فى النقط الأربع الآتية :

(١) عدم حصر أعضاء الجماعة ورأس مالها فى مقدار معين .

(٢) كل عضو له صوت واحد فقط فى الجمعية العمومية يحضر بنفسه لابدائه .

(٣) لا يجوز لأى عضو أن تكون فى حيازته أسهم يزيد ثمنها على ٢٠٠ جنيه[1] ولا يوزع على رأس المال من الأرباح ما يزيد على ٥ ٪ .

(٤) توزيع الأرباح الباقية على الأعضاء بعد اخراج النفقات يكون بنسبة ما يشتريه كل منهم من الجماعة . وهذه فكرة غاية فى الانصاف وحسن النظام لم يفكر فيها أحد من قبل وكانت من أهم الأسباب التى ساعدت على نمو الحركة التعاونية .

لم يمض على تأسيس هذه الجماعة زمن طويل حتى برهنت على مزايا هذا المبدأ الأعلى برهانا عمليا وأصبح نجاحها مثلا سائرا فسارت فى أعمالها برقى مدهش وبعد أن حصلت على اعتراف القانون لها بأنها جماعة ذات شخصية اتجهت أنظار الناس اليها وصارت نموذجا يقتدى به فتعددت الجماعات وكبرت حركتها وهاك جدولا يدل على ما وصلت اليه لسنة ١٩٢٠ من الانتشار واتساع دائرة العمل .

عدد الجماعات	عدد الأعضاء	رأس المال المسهم والمقترض	ثمن ما بيع أثناء السنة	ربح السنة	المال الاحتياطى
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٥٠١ (٢)	٤٫٥٥٩٫٣١١ (٣)	١١٤٫٥٦٨٫٤٧٥	٤٠٤٫١٤٤٫١٥٠	٢٦٫٩٩٣٫٣٩٦	١٢٫٢٥٧٫٠٧٣

(١) هذا التقييد وضع حتى لا تسنح فرصة لأصحاب الأموال الذين قد يرون فى الجماعات التعاونية وسيلة لتصيد الربح يستخدمون فيها ثروتهم ونفوذهم للسيطرة على أعمال تلك الجماعات ، ولهذا التقييد سبب آخر يهم الحكومة وهو أن لأموال الجماعات التعاونية قانونا يعفيها من ضريبة الدخل (Income Tax) قد يحتمى وراءه أصحاب الأموال فيثمرون أموالهم فيها هربا من الضريبة المذكورة ، ولهذا وضعت الحكومة حدا أقصى لما يمكن أن يشترى العضو من أسهم هذه الجماعات .

(٢) صفحات ٦٧٠ – ٦٧١ (Annual Co-operative Congress Report for the year 1921.)

(٣) هذا الرقم يشير الى عدد الأعضاء ولكننا اذا اعتبرنا أن كل عضو يمثل أسرة واذا اعتبرنا أن الأسرة الانجليزية فى المتوسط تحتوى أربعة أفراد فحينئذ يربو عدد المتعاونين على ثمانية عشر مليون نفس أى ما يزيد على ثلث عدد الأهالى .

روّاد روتشـديل

— الأحياء منهم فى سـنة ١٨٦٥ —

(Rochdale Pioneers)

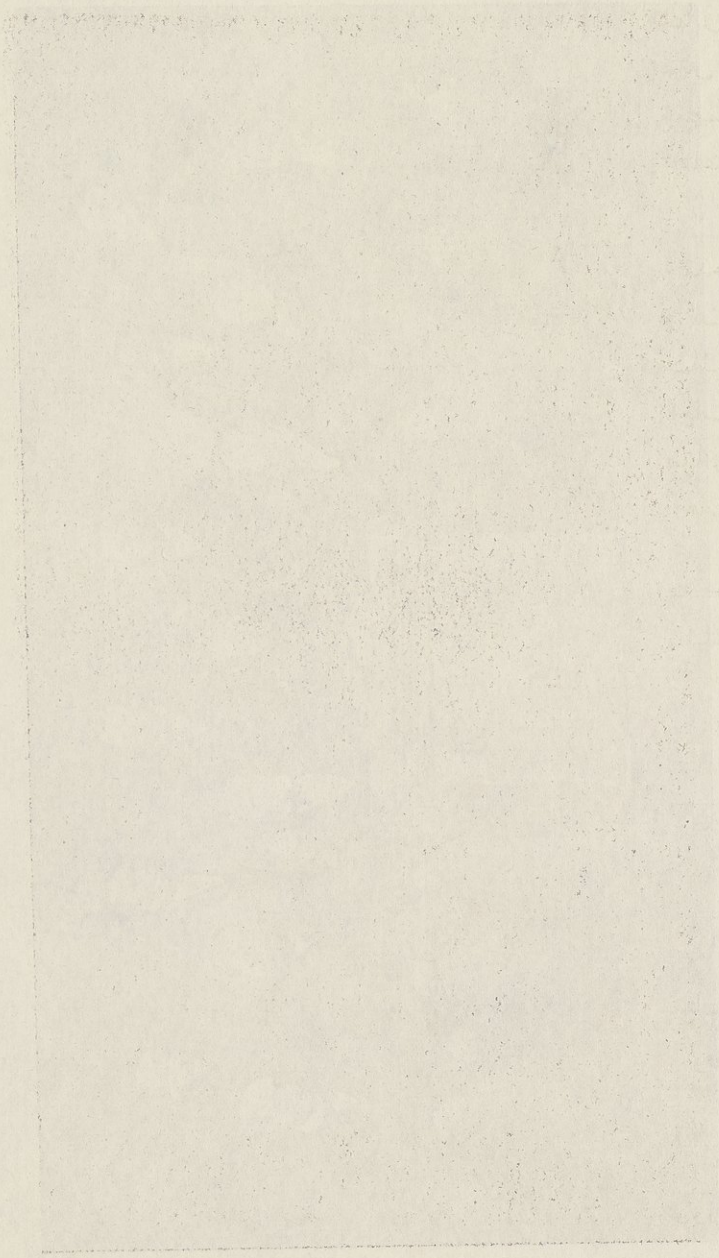

عندئذ شعرت الجماعات فى انجلترا بحاجتها الى جماعة كبرى للاتجار معها "بالجملة" ولتوفر عليها كثيرا من المصروفات والأتعاب ، وما تحصل عليه هذه الجماعة الكبيرة من الربح الصافى يوزع على الجماعات حسب المبدأ التعاونى أى بنسبة معاملة كل جماعة لها وفعلا أنشئت هذه الجماعة فى سنة ١٨٦٣ بمانشستر باسم "الجماعة التعاونية للاتجار بالجملة" (١) وبعدها بخمس سنين أنشئ مثلها فى جلاسجو باستكلنده باسم "الجماعة التعاونية الأسكوتلاندية للاتجار بالجملة" (٢) ومدار أعمال هاتين الجماعتين الكبيرتين أن تمدا الجماعات العديدة المختلفة بما تحتاج اليه سواء كان من صنعهما فى معاملهما أو مما تشتريانه من المصادر القريبة والبعيدة ملاحظا فيه الجودة ورخص الثمن . وربح هاتين الجماعتين يوزع على الجماعات الصغرى حسب النظام الذى ذكر أى بنسبة ما يشتريه كل منها .

إن تدرج أعمال هاتين الجماعتين ونجاحهما فى أعمالها منذ نشأتهما كانا سببا فى تقدم الحركة التعاونية تقدما محسوسا إذ أنشأتا معامل عديدة لغزل القطن وأخرى لعمل الأحذية وأثاث المنازل وصنع السجاير والبسكويت ومعامل للطحن والزبدة والجبن والصابون وحقولا لتربية الماشية وزرع الغلال وأنشأتا كذلك مطابع لنشر المطبوعات الى غير ذلك مما يشمل جميع احتياجات المنازل ومرافق الحياة كما أن للجماعة الانجليزية مخازن عظيمة بعضها فى الجزائر البريطانية وبعضها فى الخارج أهم ماتحويه الشاى والسكر كما أن لها مصرفا وجمعية تأمين وأسطولا تجاريا خاصا بها وهاك جدولا يبين مركز هاتين الجماعتين (٣) .

اسم الجماعة	الأعضاء	رأس المال المسهم والمقترض	ثمن ما بيع أثناء السنة	ربح السنة	المال الأحتياطى
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه (٤)
الجماعة التعاونية الأنكليزية للاتجار بالجملة	١,٢٢٢	١٨,٥٣٠,٥٩٦	١٠٥,٤٣٩,٦٢٨	٥٠٢,٩٦٢	٢,٩٨٧,٩٥١
الجماعة التعاونية الاسكوتلاندية للاتجار بالجملة	٢٧٢	٥,٧٩٥,٨٩٥	٢٩,٥٥٩,٣١٤	٣٩٧,٤٨٩	(٥) ١,٣٧٠,١٩٨

أما إدارة كل من هاتين الجماعتين فهى على نظام دستورى لأن أعضاء كل منهما جماعات تعاونية صغيرة ولكل منهما مجلس ادارة تنتخبه الجماعات المكونة لها وهذان المجلسان يعينان المديرين للعامل والأعمال المختلفة التابعة لها . مما تقدم يرى مبلغ اتساع أعمال هاتين الجماعتين وفضلهما فى شد أزر أعمال الجماعات التعاونية .

الى هنا تم للجسم العامل فى الحركة التعاونية نموه وقوته وبقيت الحاجة الى ايجاد الرأس المفكر الذى يشتغل بكل مايعود على النظام التعاونى بالفائدة ، فشعر الكل يومئذ بضرورة ايجاد اتحاد عام لهم فكان ذلك وسمى "الاتحاد التعاونى" (٦) وهو يمثل المتعاونين ويدافع عن مصالح جماعاتهم ويكون

(١) Co-operative Wholesale Society. (٢) Scottish Co-operative Wholesale Society.
(٣) Annual Co-operative congress Report for the year, 1921. صفحة ١٦
(٤) و (٥) صفحة ٦٧٠ ,, ,, ,, ,, ,, ,,
(٦) Co-operative Union

مصباحا لهم يهتدون بهديه فى أعمالهم ويحول مجرى ذلك التيار الذى كاد يجرفهم تيار النظر الى المادة مجردة عن كل اعتبار أدبى مع أن هذا الأعتبار هو احدى الدعامتين اللتين عليهما معا يشاد صرح التعاون .

وكذلك يعمل الاتحاد لنشر الحركة التعاونية بكل الوسائل الحكيمة فيلقى محاضرات مهيأة بالصور المتحركة المبينة مقدار الأعمال العظيمة لهذه الحركة كما أنه يقوم بتأليف الكتب أو ترجمتها أو طبع كل ما يهم الحركة التعاونية معرفته فقد أنشأ كلية بمنشستر سماها "الكلية التعاونية"(١) يدرس فيها الاقتصاد السياسى والحالة التجارية والصناعية السائدة الآن فى أنحاء العالم ثم تظهر عيوبها وما فيها من نقص ، وبيان كنه الحركة التعاونية لاحلال النظام التعاونى محل النظام السائد الآن المبنى على رءوس الأموال والمنافسة الضالة ويدرس فيها كذلك فن امساك الدفاتر واستعمال الآلة الكاتبة وكيفية إدارة الجماعات التعاونية . ومن أعمال هذا الاتحاد أنه يعقد اجتماعا سنويا فى مدينة كبيرة يختارها ويجعله بمثابة مؤتمر عام(٢) يستمر انعقاده أسبوعا كاملا ، وفيه يلقى رؤساء الحركة ومندوبو الجماعات بيانات عن المسائل التى تهم الحركة التعاونية ثم يقدمون تقريرا سنويا(٣) جامعا لكل صغيرة وكبيرة . وبمناسبة هذا المؤتمر التعاونى يعرض الاتحاد المصنوعات التعاونية المختلفة فى معرض خاص يفتحه للناس مدة الأسبوع الذى يجتمع فيه المؤتمر حتى يتيسر للشعب الوقوف فى بلدة واحدة على تقدم الحركة التعاونية من كل جهاتها . وكما عمل الاتحاد لايجاد كلية تعاونية كذلك نظم برنامجا لمدارس صيفية(٤) متنقلة تجمع بين وسائل السرور والصحة والرياضة البدنية وتعلم المبادئ التعاونية القويمة بقصد تعارف التعاونيين من الجهات المختلفة وتقوية الرابطة بينهم مع تسهيل الوسائل لهم للتمتع بسياحة تجمع بين الرياضة والفائدة العلمية والاقتصاد فى النفقة .

ونفقات هذا الاتحاد العام يحصل عليها من اشتراكات سنوية تدفعها الجماعات التعاونية المنتمية اليه فى أنحاء البلاد وطريقته فى ذلك أن تدفع كل جماعة "بنسين" (ما يقرب من قرش) عن كل عضو من أعضائها . ويحصل فوق ذلك على ربح قليل مما يطبعه من الكتب والمجلات والرسائل ، وبهذه الطريقة وصل دخل هذا الاتحاد العام فى سنة ١٩٢٠ الى نحو ٤٢,٧٦٠ جنيها أما نفقاته فكانت أقل من ذلك بمبلغ ٩٤٠ جنيها تقريبا (٥) وأهم أبواب نفقاته التعليم والقيام بالمؤتمر السنوى العام الذى سبق الكلام عليه وأجور المحال والطبع ومرتبات المستخدمين وأجور الدفاع عن حقوق التعاونيين ومصالحهم ونفقات المجالس المختلفة وبدل السفر وغير ذلك . ويجدر بنا ونحن فى هذا الصدد أن نذكر أنه ليس للحكومة أية يد فى مساعدة الاتحاد مساعدة مالية من أى الوجوه .

ولم تقف المرأة الانجليزية أمام هذه الحركة العظيمة مكتوفة اليدين بل قامت بدورها فيها وهى ترى أن هذا واجب مقدس يفرضه عليها حق الشركة بينها وبين الرجل فى ميدان العمل فأنشأت هيئة عامة لها سمتها "طائفة التعاون النسوية"(٦) .

وهذه الطائفة مستقلة تمام الاستقلال فى شؤونها وغايتها التى ترمى اليها فهى تعمل لنشر الدعوة التعاونية بين طبقات الشعب وخاصة بين النساء ليشاركن الرجال فى القيام بواجب الحياة على المبدأ التعاونى ولا سيما أن تدبير المنازل وشراء لوازمها موكول اليهن ففى استطاعتهن تشجيع هذه الحركة بشراء

---

(١) Co-operative College (٢) Co-operative Congress. (٣) Annual Co-operative. Congress Report. (٤) Co-operative Summer Schools.

(٥) التقرير السنوى للمؤتمر التعاونى عن سنة ١٩٢١ صفحات ١٠٩ — ١١٠

(٦) Women's Co-operative Guild.

كل ما يلزمهن من المحال التعاونية . كما أن لها غرضا أسمى وهو الأخذ بيد المرأة ورفع مستواها الأدبى فى جميع أطوارها سواء أكان ذلك فى البيت أم فى الحانوت أم فى المصنع أم لدى الحكومة إذ لا يخفى أن العمال فى انجلترا من الجنسين ؛ فالنساء هن أدرى بالاصلاحات اللازمة لحالة جنسهن وأعرف بما يعود عليهن بالسعادة من رفع الأجور ، ونقص ساعات العمل ، والدأب على ملاحظة صحتهن فى العمل والاستراضة ، ولفت نظر أولى الأمر الى وضع القوانين التى تقى النساء كل ضرر قد يصيبهن ماديا وأدبيا وكذلك كان من غرض هذه النقابة الدعوة الى عدم حرمان الأطفال من التعليم الذى قد يحول دونه العمل فى المصانع . وقد بذلت جهدها كذلك فى الأخذ بعضد النساء فى الأمور العامة مثل حصولهن على حق التصويت للبرلمان . ولهذه الطائفة فروع كثيرة بلغ عددها فى سنة ١٩٢٠ نحو ٩٣٠ فرعا وعدد أعضائها ٤٧٠٠٠ عضو (١) وإدارة أعمالها موكولة الى ذوات الكفاءة منهن ، وهى لا تقل فى النظام والأهمية عن جماعات الرجال . وهناك فى اسكتلندا وفى إرلندا طائفتان من نوع هذه الطائفة الانجليزية ولكنهما أصغر منها وأعمالها مشابهة لأعمال الطائفة الانجليزية التى تعد أما لها أو أختا كبرى .

بقى علينا قبل ختام هذا الفصل أن نشير الى حركة نشأت ضمن الحركة التعاونية سميت منشآتها بـ" جماعات مشاطرة رأس المال " (٢) وغرضها التضامن فى الانتاج الصناعى قام بها فريق من زعماء الحركة التعاونية حينما رأوا هضم حقوق العمال حتى فى المعامل التعاونية نفسها وترمى هذه الحركة الى تمكين العمال من الاشتراك فى تمويل المعامل التى يشتغلون فيها وكذا فى إدارتها وفى أرباحها . من ذلك يرى أن هذه الجماعات ترعى مصلحة العمال كمنتجين أما الجماعات الأولى فترعاها باعتبارهم مستهلكين .

هذا الانقسام الأخير انقسام التعاونيين الى منتجين ومستهلكين عاق بعض أعمال الحركة التعاونية لاختلاف وجهة النظر بين الفريقين فالأولون يودون أن يحصلوا على أكثر ما يمكن من الأرباح ولكن جماعاتهم بطبيعة الحال ليست منتشرة لسبب أن المنتجين من الشعب انما هم جزء قليل منه أما الآخرون وهم السواد الأعظم فيهمهم شراء لوازمهم بأرخص الأثمان . وهذا الاختلاف يشغل الآن بال زعماء الحركة فهم يفكرون فى حل يوفق بين الغرضين جهد المستطاع .

مما سبق يعلم أن مهد الحركة التعاونية هو البلاد الانجليزية ومنها انتشرت الى البلاد المتمدينة ولكنها تكيفت بكيفيات عديدة تبعا لطبيعة البلاد التى انتقلت اليها . ففى البلاد الزراعية كالدانيمارك وإرلندا كانت وجهتها زراعية وعلى الأخص فى معامل الزبدة وفى المانيا قضت عليهم الظروف أن تكون وجهة العمل فى المصارف التعاونية صناعية وزراعية ومثلها إيطاليا ، وفى فرنسا اشتغلوا فيما سموه هناك بـ" النقابات الزراعية " (٣) وكذا " جماعات الصناع " (٤) أكثر من غيرهما وهكذا كل أمة أخذت لها طريقا فى التعاون يناسب طبيعة بلادها وصبغت الحركة صبغة تناسب حاجات أهلها المعيشية .

---

(١) التقرير السنوى للمؤتمر التعاونى عن سنة ١٩٢١ صفحة ١٨٤

(٢) Copartnership Societies.

(٣) Agricultural Syndicates.

(٤) Workers' Societies

الفصل الثانى

التعاون الزراعى فى إرلندا

بواعثه وتاريخه

من أراد درس التعاون الزراعى إجمالا درسا علميا وعمليا فعليه أن يولى وجهه شطر إحدى المملكتين الزراعيتين الدانيمارك أو إرلندا فقد بلغ هـذا النظام الاقتصادى الاجتماعى فيهما ما لم يبلغه فى غيرهما من الأقطار وتفضل إرلندا الدانيمارك من الوجهة اللغوية فان اللغة السائرة فيها وهى الانجليزية منتشرة فى أنحاء العالم ومن أجل هذا صارت إرلندا قبلة الباحثين من أوروبيين وأمريكيين وشرقيين .

وقبل أن نصل الى فهم روح النظام التعاونى فى إرلندا ونبحث فى سر نهضته ومقدار ما وصل اليه من الرقى هناك يجدر بنا أن نلم بالحالة التى كانت عليها تلك البلاد قبل ذلك .

إن الناظر فى تاريخ إرلندا يرى أن الاضطرابات السياسية بدأت فيها منذ زمن بعيد وكان من العوامل الأساسية فيها النزاع على ملكية الأراضى الزراعية فقد كانت هذه الأراضى فى العصور السالفة ملكا شائعا بين القبائل الارلندية يزرعونها وفاق أصول وقوانين متعارفة بينهم ولكن منذ عهد الاحتلال الانكليزى فى القرن الثالث عشر أخذت الملكية تنتقل تدريجيا الى أيدى كبار الملاك من المحتلين بصورة قهرية فى كثير من الأحيان وقد بقيت تلك الصورة فى صدور أبناء أولئك الارلنديين الأقدمين على تقادم العهد ومضى العصور ولم تنمح من ذاكرتهم تلك الحقوق المقدسة التى كانت لآبائهم على تلك الأراضى . وهـذا التمسك بالحق القديم كان عاملا قويا فى إحداث الاضطرابات الارلندية التى أفضت الى استرجاع حقوقهم المسلوبة وان فى ذلك لعبرة للامم الضعيفة المهضومة الحقوق المغلوبة على أمرها تدفعها الى رفع صوتها طالبة رد حقوقها المغصوبة كاملة بكل ما فيها من قوة وما تستطيع من وسيلة . كما أن فيه مرشدا وناصحا للأمم القوية التى تعتمد على مالها من حول وطول يبصرها بأن الحق يعلو ما دام وراءه مطالب معتصم بالصبر .

ومما زاد فى حنق الألنديين وبث فيهم روح السخط أنهم وجدوا أولئك الملاك الكبار المغتصبين لم ينصفوهم فى المعاملة فقد كانوا يؤجرون لهم الأراضى بباهظ الأجر لمدة غير معينة ولا يحفظون لهم حقا فيما يصلحون منها بل بلغ بهم العسف والظلم الى مدى بعيد فقد كان الفلاح الأرلندى يتوقع أن يطرد فى أى وقت شاء صاحب الأرض دون أن يعطى تعويضا أو يجد له قانونا ينصفه أو قلوبا ترحمه فى حين أنه يجد أولئك الملاك يعيشون عيشة الترف والنعيم فى بلادهم الانكليزية ولا يحضرون

منهـا الى إرلندا الا فى المواسم الزراعية لجنى ثمـار تلك الأملاك وأخذ غلاتها ثم يعودون الى بلادهم ويبقون بها طول العام ينفقون فيها المال الوفير من عرق جبين الفلاح الارلندى المسكين الذى كان يرى بعينيه ثروة بلاده التى أجهد نفسه فى إيجادها تنتقل الى بلاد الانكليز فيتمتعون بها هناك وهو يعانى البؤس والشقاء فى معيشته محزون الفؤاد يغلى مرجل غضبه فى صدره ولا يجد من الحول والقوة ما ينتصف به من خصمه .

وهكذا ظلت حال الفلاح الارلندى الذى كان يعيش عيشة السذاجة حتى جاءت أيام القحط الذى عم إرلندا فى سنتى ١٨٤٦ و١٨٤٧ ففيهما أصيبت البلاد بالجدب فى محصول البطاطس الذى هو عماد غذاء أهلها فساءت حالهم ولم يجدوا من يعينهم على دفع تلك المصايب التى توالت عليهم فلا الملاك بعادلين اذ هم يطردون من أرضهم كل من تأخر عن دفع ما عليـه من الايجار رغم المصائب التى عمت البلاد، ولا الطبيعة راحمة ، ولا الحكومة مبالية بآلامهم ودام هذا الحال زمنا طويلا عانى الفلاح فيه أوجع الآلام وقاسى أشد العذاب من ظلم أصحاب الأملاك واجحاف الحكومة بحقه اذ كلاهما أجنبى ذو مصلحة تنافى مصلحته وهنالك وجد الارلنديون أن أيسر الوسائل للخلاص من هذا الضيم الذى هم فيه أن يرحلوا الى أمريكا تاركين وراءهم وطنا ملؤه الشقاء والتعس وهاك جدولا يبين ما آل اليه عدد السكان منذ ذلك الوقت العصيب مع الموازنة بينه وبين ما وصل اليه عدد سكان بريطانيا وزيادته المطردة .

السـنة (١)	إرلنـــدا	بريطانيـا
١٨٤١	٨,١٧٥,١٢٤	١٨,٥٣٤,٣٣٢
١٨٥١	٦,٥٥٢,٣٨٥	٢٠,٨١٦,٣٥١
١٨٧١	٥,٤١٢,٣٧٧	٢٦,٠٧٢,٢٨٤
١٨٩١	٤,٧٠٤,٧٥٠	٣٣,٠٢٨,١٧٢
١٩١٤ (٢)	٤,٣٨١,٣٩٨	٤١,٧٠٧,٨٥١

إن هذا القحط الذى حل بارلندا وسوء أعمـال كبار الملاك وإهمـال الحكومة إذ ذاك لم يفض الى تقليل عدد السكان تقليلا عظيما فحسب بل أضر بزراعة الأراضى فحول كثيرا منها الى مراع واسعة .

زاد القحط حالة الاستياء لدى الفلاحين وصار العامل القوى فى الاضطرابات السياسية الارلندية التى ثارت من أجل الأراضى الزراعية والعاملين فيهـا فطلبوا من الحكومة إصلاحات عامة فى بلادهم وسن قوانين عادلة للايجار تراعى الانصاف فى تقدير قيمته ومدّته ، كذلك طلبوا أن يعترف لهم بتقدير الاصلاحات التى يعملها الفلاحون فى الأراضى التى يستأجرونها ، الى غير ذلك من المطالب المشروعة . وبعـد أن قامت الحكومة بعمل بعض الاصلاح فى أزمنة مختلفـة لم ير الارلنديون ذلك كافيا لهم

(١) نقلا عن كتاب "قضية الاستقلال الارلندى الاقتصادية" تأليف داريل فيجس ص ٢٥ "The Economic Case for Irish Independence" by Darrell Feggis.

(٢) كان آخر إحصاء لارلندا سنة ١٩١٤ لأن الاضطرابات الأخيرة التى تلت هذا التاريخ لم تسمح بأخذ إحصاءات بعد ذلك .

بل هو قليل من كثير مما يطلبون وأنه ما دام الداء لم يستأصل فلا ينجح العلاج ولا بد من إزالة السبب الأصلى لشكواهم وذلك باستخلاص تلك الأراضى من أيدى هؤلاء الملاك الكبار الأجانب الذين لا يرعون مصلحة الزراعة ولا الزراع فى إرلندا ما داموا يحصلون على غلات أرضهم .

إن حالا كهذه لا شك مؤخرة الفلاحة ومثبطة همم المشتغلين بها ومقللة الثروة الناتجة من الأراضى وحاطة من قيمة المزارع . فلا الفلاح فى هذه الفوضى راض عن معيشته ولا صاحب الملك مطمئن على أملاكه ولا الحكومة نفسها بثابتة الدعائم بل هى أمام اضطرابات وقلق فى مختلف الأوقات . لذلك أجمعت الحكومة أمرها على العمل لنقل ملكية الأراضى الارلندية من أيدى الملاك الكبار من العنصرين الانجليزى والاسكتلندى الى الفلاحين الارلنديين فتدخلت فى الأمر وتوسطت بين ممثلى الفريقين واتفقوا جميعا على طريقة مثلى توصل الى هذه الغاية وبها ينتهى النزاع الذى طال زمنه واستطار شره بينهما .

بعد ذلك أصدرت الحكومة فى سنة ١٩٠٣ قانونها المعروف "بقانون ابتياع الأراضى" (١) وفتحت لذلك اعتمادا قدره ١١٢ مليون جنيه أمدّت منه المستأجرين بالمال اللازم لابتياع ما يزرعون من الأراضى من أصحابها ويكون ذلك دينا عليهم يقومون بوفائه فى دائرة نظام خاص سنته لهم يكفل صيرورة تلك الأراضى فى حيازتهم بعد قليل من السنين ويسهل عليهم دفع الديون التى لها وبهذه الوسيلة صار معظم أراضى ارلندا الآن ملكا لأهلها من الزراع الصغار الذين يبلغ متوسط المساحة لضيعة كل منهم حوالى الخمسة والعشرين فدانا .

ان الناظر الى الأعمال المتباينة التى قامت بها الحكومة فى العصور المختلفة ليأخذه العجب ولا يملك نفسه من الدهشة فقد رأيناها فى وقت ما أمرت بطرد الفلاحين والاستيلاء على أملاكهم بلا شفقة ولا رحمة ثم هى فى وقت آخر رأت من مصلحتها أن تعيد هذه الأملاك اليهم وتحمل خزانتها دفع تلك القروض الباهظة التى أقرضتهم إياها الى مدد طويلة . ولكن الباحث فى شؤون العمران ونواميس الطبيعة يتهى عجبه عند ما يعلم أن تلك السلالات من الارلنديين لم يهدأ لهم روع ولم يطمئن بال حتى استردّوا ذلك التراث المغتصب وأرجعوا ذلك الحق المقدّس وأنزلوا أولئك الغاصبين عن كبرياء مجدهم . ولم يكن ذلك بقوة سيف ولا مدفع بل بقوة الحق الراسخ رسوخ الراسيات من الجبال وتلك العزيمة التى لا تفل فهى التى أنالتهم مقاصدهم باتحادهم وتمسكهم بحقهم على الرغم مما اعترضهم من العوائق وحال دونهم من الحوائل .

حقا ان ذلك لنعم الدرس لمن يطلب لنفسه مجدا ولأمته حقا فطويل الأزمان قصير ومر العذاب حلو وشديد الكوارث رحيق لدى عظام العزائم كبار النفوس ، وما ضاع حق وراءه مطالب .

رب سائل يقول ما ذا كانت حالة الزراعة والزراع أثناء المحن التى سردنا تفصيلها من قبل ؟

---

(١) "Land Purchase Act"

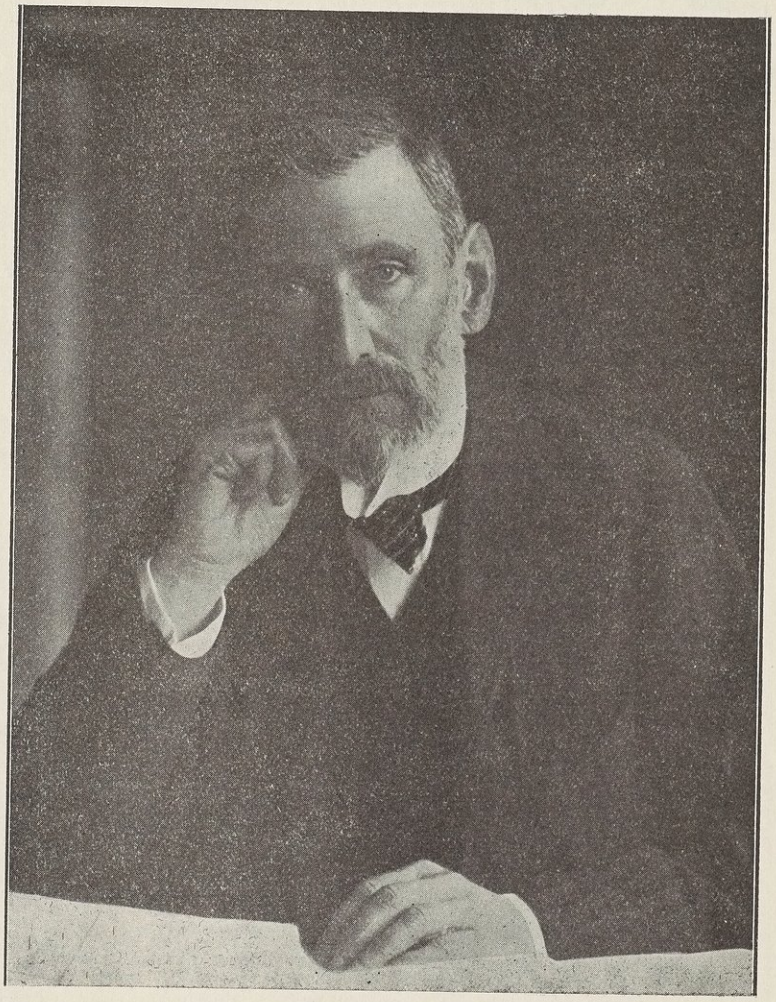

السير هوريس پلانكت

" زعيم التعاون الزراعى فى ارلندا "

(Sir Horace Plunkett)

وجوابنا على ذلك نقول إن الأراضى الجيدة الواسعة كانت ملكا لكبار الملاك من الانكليز ترعاها الماشية وما ينتج منها يكون مغنما لهم يتمتعون به فى بلادهم . وكان الفلاحون الارلنديون مكدسين فى أحقر الأراضى تربة وأصغرها مساحة لا يخرجون منها بعد الجهد الجهيد الا ما يسدّون به رمقهم فكأن الطبيعة أرادت عقاب هؤلاء المساكين لتخاذلهم فى العصور الماضية ، واستسلامهم لمشيئة هؤلاء المغتصبين . فبينما كنت ترى مواشى الأغنياء الأجانب ترعى فى الوديان الخصبة العظيمة اذ بأولئك الأهالى المساكين محتشدون بين سفوح الجبال فى أحط البلاد تربة وأقلها محصولا وأكثرها تعرضا لأفاعيل الطبيعة المختلفة من برد قارس الى زوابع وأمطار . ولا تسل عن حالة الزراعة فى تلك الحقبة الطويلة فانها قد بلغت غاية التأخر والاضمحلال فلم تكن هناك زراعة تذكر ولا فلاحة تسر ولا تجارة فى منتجات الزراعة رابحة ولا حياة قروية هنيئة . ولا عجب فى ذلك فان السعادة لا ترفرف بأجنحتها على قلوب مضطربة واجمة حانقة ترى الحاكم المغتصب القاهر يسومها العسف ويأخذها بالعنف .

بعد أن تحوّلت الحال وأصبح الارلنديون ملاكا لأراضيهم آمنين من ظلم أصحاب الأملاك موقنين بأن كل ما يعملونه من الاصلاح فيها عائد عليهم نفعه ظن كثير من المصلحين أن هذا الانتقال سيكون سببا كافيا لنشاط الفلاح والفلاحة فى إرلندا وأن هزة الفرح والسرور بالملكية ستكون مشجعا قويا يدفعه الى رفع مستوى الزراعة ولكن خاب فألهم ولم يصدقوا فى نبوءتهم اذ مرت أعوام منذ تملك الفلاح الارلندى أرضه التى يعمل فيها وهو لا يزال فى مؤخرة فلاحى البلاد المتمدينة لا قدرة له على مباراتهم فى الأساليب الزراعية ولا على منافستهم فى بيع محصولاته حتى فى أقرب الأسواق منه وخيرها وهى سوق انكلترا .

والناظر فى نواميس العمران لا يعجب لما يرى من تلك الحال لأن الأرلنديين وان كانوا قد صاروا ملاكا لم يزالوا خلوا من المعلومات الفنية التى تلزم الزراعة الحديثة كما أنهم كانوا خلوا من كثير من الفضائل الاجتماعية فان الضغط والاستبداد على مضى السنين الطويلة أفقداهم مزايا الاعتماد على النفس والنشاط والجد فى العمل والتضامن والتعاون والابتكار والاختراع وحب الاستطلاع والبحث فى كل جديد نافع . ولا تثريب عليهم فهم فقراء ماديا وأدبيا فمن العسير عليهم وتلك حالتهم من التأخر والانحطاط فى أعمالهم ونفسيتهم أن يقدموا فيزاحموا الأمم الراقية التى عملت شعوبها وحكوماتها من زمن بعيد، ولا زالت تعمل لما يرقى زراعتها ويعلى قدر فلاحيها ومحاصيلهم فى المعارض والأسواق الزراعية .

لم تغب تلك الأسباب ولا مسبباتها عن فكر بعض المصلحين الارلنديين وفى مقدمتهم "السير هوريس بلانكت" فقد رأى ببعيد نظره وصادق فراسته قبل أن تصمم الحكومة على عملها الآنف الذكر أن يوم الملكية أصبح قاب قوسين أو أدنى وأن سيضع الأرلنديون أيديهم على زمام أراضيهم فان لم يكونوا على استعداد تام للعمل فيها حسب الأصول العلمية والنظم الاقتصادية التى تضمن لهم الانتفاع بخيراتها انتفاعا يعود على المجموع بالرفاهية والسعادة ظلوا فى تدهور زراعى اقتصادى وعاشوا فى انحطاط اجتماعى لا يجديهم نقل ملكية الأراضى شيأ مذكورا . من أجل هذا بدأ يعمل للأخذ بيد الفلاح الارلندى

وارشاده الى أحكم الوسائل التى تهيىء له الخلاص من تلك المشكلة التى لابدّ أن تقف حجر عثرة فى طريقه يومئذ . وقد وفق الى الغاية التى رجاها بعالى همته وكثرة اختباراته وطول صبره وأناته وواسع صدره فقاد الزراع الى الطريق التى تصل بهم الى الاستقلال الاقتصادى .

بدأ "پلانكت" عمله فى إرلندا فى وقت كانت فيه البلاد متأخرة تأخرا عظيما فى شؤونها الزراعية فى حين كانت الممالك الأخرى التى قامت إرلندا تنافسها فى الأسواق قد بلغت الغاية فى التقدم . وقد أقدم على عمله هذا مع علمه بما لبلاد الدانيمارك وهى أكبر منافس لأرلندا فى محاصيلها الزراعية فى الأسواق الانجليزية من التقدم فى جميع المرافق الزراعية علما وعملا فانهم قد وصلوا فى صناعة الزبدة وعمل الجبن وتمليح لحم الخنزير وتحضيره للأسواق غاية محمودة من الاتقان كما استعملوا أحكم الطرق فى تقديم محصولاتهم الزراعية من زبدة وجبن وبيض ودجاج مذبوح محضر ولحم خنزير وغير ذلك الى الأسواق بنظام عام يشترك فيه الشعب كله ومداره الاتحاد فى العمل اتحادا يضمن لهم أكبر الفوائد وعميم النفع .

فبينما الفلاح الدانيماركى يتعاون مع أخيه ويشتغل معه على أحدث النظم وأحكم الأساليب فيصنع الزبدة فى معامل أوجدها تعاونه مع من حوله من الفلاحين ويبيعها فى أروج الأسواق الانجليزية بأعلى الأثمان كان الفلاح الارلندى يعمل منفردا على نظم بالية بائدة فكان كل فى ضيعته يخرج زبدة رديئة النوع مختلفة الجنس واذا باعها تبين التاجر جهل الفلاح وقلة الخبرة منه فاشتراها منه بأبخس الأثمان وجنى من وراء ذلك أرباحا عظيمة استأثر بها دون ذلك الفلاح المسكين . ومما زاد الطين بلة أن التجار لم يقتصروا على ذلك المغنم بل كانوا يبيعون للفلاحين لوازمهم الزراعية من سماد وبزور وعلف وغيرها بأثمان فادحة فكان الفلاح الأرلندى مغلوبا على أمره فى الانتاج وفى البيع وفى الشراء فيشترى المواد الأولية اللازمة له بالمفرق وبثمن عال فلا يجد من التسهيل ما يجده أخوه الصانع (*) فى المدن وهو الذى يشترى بالجملة بثمن يلاحظ فيه أنه صانع . وعند ما يبيع محصولاته يلحقه غبن شبيه بذلك . أما الفلاح الدانيماركى الذى نظم حياته على مبدأ التعاون فكان له الربح الوفير فى هذه الأبواب الثلاثة .

ولما رأى التجار أنهم يضاعفون أرباحهم اذا هم صنعوا الزبدة بأنفسهم فى معامل كبيرة وعرضوها فى الأسواق شرعوا فى انشاء تلك المعامل وتحقق لهم ما كانوا يرجون فجنوا الأرباح الطائلة واحتالوا لذلك فاستهووا منتجى الألبان وثبطوا همم الأهالى عن عمل الزبدة فى بيوتهم بأن أعطوهم أثمانا عالية لألبانهم جنى هؤلاء الأهالى من ورائها مكاسب مؤقتة لم تدم طويلا اذ أن التجار بعد قليل من الزمن أنزلوا سعر اللبن تدريجا حتى رجع الى أصله بعد أن اعتاد الفلاح بيع اللبن واستسهل ذلك عن عمل الزبدة فخسر هو وكسب التاجر والسبب فى تضاعف الأرباح التى حصل عليها التجار من عمل الزبدة فى المعامل أن الزبدة المصنوعة فيها تفضل زبدة الفلاحين كثيرا وتباع بأثمان أعلى للأسباب الآتية :

(*) كلا الاثنين الصانع والزارع منتج فلا معنى لتقديم التسهيلات للأول للحصول على المواد الأولية اللازمة له وحرمان الثانى ذلك الامتياز .

(١) ان التاجر الكبير فى المدن يفضل أن يعامل محلا كبيرا يضمن أن يشترى منه كميات عظيمة من الزبدة فى أوقات معينة ولا يكون ذلك الا فى المعامل .

(٢) ان المعامل شديدة الأهتمام بصنع أحسن زبدة على يد أمهر الصناع بأحدث الطرق العلمية فان معملا ينفق أربابه على إنشائه آلاف الجنيهات لا يقصرون فى انفاق ما يجعله جيد الصنع حسن السمعة .

(٣) ان الطرق العلمية لعمل الزبدة جعلت زبدة المعامل كلها من نوع واحد لا يتغير شكله وطعمه ما بين حين وآخر . وهذا الثبات على نظام واحد كان من أسباب رواج بضائعها فى الأسواق لأن الجمهور كما هو معروف متى تعود شيئا أحب المداومة عليه .

(٤) أضف الى ذلك ما للمعامل من العناية بالنظافة وملاحظة الشرائط الصحية التى يجعل المشترى آمنا من تلوث الزبدة بالأوساخ والجراثيم مع حسن الوضع واتقان اللف ووجود الطابع الخاص وفى هذه ما يعطيها شكلا جذابا ذا رونق يسر الناظرين زد على ذلك قدرة المعامل وتفننها فى الأعلان عن نفسها بشكل يذيع شهرتها وينشر اسمها بين الملأ .

تلك هى أعمال التجار وتلك مكاسبهم فى عمل الزبدة وتجارتها التى بلغ قيمتها فى سنة ١٩٢٠ حوالى الأحد عشر مليون جنيه وليست الزبدة كل ما يذكر فى هذا الموضوع وانما ضربنا المثل بها لشهرة البلاد بصنعها وتصديرها . ونظير ذلك تجارة المواشى فان البلاد تصدر منها فى السنة ما تزيد قيمته على اثنين وأربعين مليون جنيه وهكذا كان الحال فى تجارة الدجاج والبيض اذ تزيد قيمة ما يصدر منهما سنويا على ستة عشر مليون جنيه وتجارة لحم الخنزير المملح يبلغ قيمتها نحو عشرة ملايين جنيه[١] (قيمة مجموع الصادرات سنة ١٩٢٠ بلغت ما يقرب من ٢٠٥ مليون جنيه منها تقريبا ١١٠ مليون ثمن حاصلات زراعية)[٢] .

كل هذه التجارات وغيرها كان أغلبها بأيدى التجار الأجانب الذين يكسبون المكاسب الوافرة فى حين كان الأرلنديون محرومين من التمتع بخيرات بلادهم لعدم وجود نظام اقتصادى فى البلاد يعمل لابقاء الثروة فى يد العاملين على إنتاجها .

ظلت الحال هكذا حتى قيض الله للبلاد من أيقظها من سباتها العميق وأخذ يعمل لخيرها ونادى فى الشعب أن هبوا من غفلتكم واستيقظوا من رقدتكم فانكم فى تأخر فى شؤونكم الاقتصادية وانحطاط فى حياتكم الاجتماعية . ذلك المصلح الكبير هو "السير هوريس بلانكت" السالف الذكر فانه أخذ على عاتقه القيام بهذه المهمة الشاقة وانضم اليه رجلان من خيرة الرجال الذين يهمهم سعادة البلاد

---

(١) نقلا عن تقارير سنة ١٩٢٠ الصادرة من "مصلحة التعليم الزراعى والفنى فى ارلندا" "Department of Agriculture & Technical Instruction for Ireland" عن "تجارة الصادرات والواردات فى الموانى الارلندية" "Trade in Imports & Exports at Irish Ports" .

(٢) لايفوت القارىء أن التقدير المذكور فى الاحصاء عال لمناسبة ارتفاع الأثمان الآن . ولو وازنا بين تقرير سنة ١٩٢٠ و ١٩١٠ لوجدنا النسبة ٣ الى ١

ورقيها وهما "اللورد منتيجل" (١) "والأب فنلي" (٢) وباجتماع هؤلاء الثلاثة تكونت العناصر الكفيلة بنجاح كل مشروع كبير لأنه اجتماع الفكر والجاه والدين على عمل قومى وبعد أن تداولوا فيما بينهم فى أمثل الطرق للبدء بهذه المهمة أجمعوا رأيهم على أن أفضل الوسائل لحفظ ثروة البلاد فى أيدى أهلها والنهوض بهم من كبوتهم هى استعمال الطرق التى جربت فى بلاد سبقتهم شوطا بعيدا وفازت فى مضمار الحياة الزراعية بفضل اتباع النظم التعاونية (٣) وهى الدانيمارك . وقد عرضت لهم صعوبات جمة كان يخيل فى مبدأ الأمر أنه يستحيل اجتيازها ، ولكن تلك النفوس الكبيرة وتلك القلوب المملوءة بالآمال والاخلاص لايتطرق اليها ضعف ولا وهن ، فجمعوا قواهم وأشركوا فى العمل معهم رجلين من صفوة الارلنديين أحدهما وهبه الله حسن الادارة ودقة النظام وهو "روبرت اندرسون" (٤) ، وثانيهما الفيلسوف الاقتصادى الاجتماعى "جورج رسل" ذو الخيال الواسع والأدب الجم والعلم الغزير . هؤلاء الرجال العظام ذللوا تلك الصعوبات العديدة التى منها :

(١) طباع الفلاح الارلندى النافرة من كل جديد ، الآلفة للبقاء على كل قديم ، المستعصية على كل فكرة فى الاصلاح . وهذه حال يشترك فيها جميع فلاحى العالم على درجات متفاوتة بتفاوت رقى الشعوب . ولا عجب اذا نحن رأينا لهذه الأخلاق الشاذة السلطان على نفس الارلندى أكثر من سواه فان تلك الأجيال الطويلة التى رأى فيها الظلم مجسما أمامه من القابضين على زمام أموره صورت فى مخيلته شبحا مخيفا وكانت عاملا قويا فى تمكن تلك الطباع منه واستيلائها على نفسه .

(٢) ان الحالة السياسية المضطربة لا تشجع على العمل لرفع المستوى الاقتصادى فى البلاد وكذلك الحال فى الاختلافات الدينية .

(٣) أضف الى ذلك عاملا قويا وعائقا شديدا يخشى خطره هو مطامع التجار وأصحاب الأغراض السياسية والمصالح المالية .

كل هذه المصاعب استطاع پلانكت وأصحابه أن يذللوها ويحيوا الآمال الميتة ويخدموا البلاد خدمة سيحفظها لهم التاريخ .

---

(١) Lord Monteagle. (٢) Father Finlay.

(٣) ليس هذا أول عهد إرلندا بالمبادىء التعاونية ، فقد سبق أن أتاها "روبرت أوين" فى سنة ١٨٢٢ وبث مبادئه بين الارلنديين وقدم اليهم تعاليمه فى وسط عاصمتهم ؛ وعقب ذلك انشاء "فاندالير" (J. S. Vandaleur) جالية تعاونية زراعية عظيمة فى مزارعه الواسعة ببلدة "رالاهين" فى مديرية "كلير" (Clare) ؛ كان لنجاحها رنة عظيمة (راجع كتاب An Irish Commune; The History of Ralahine. by E. T. Craig)

وفى ذاك الوقت كان يعيش فى مديرية "كورك" (Kork) بارلندا رائد من رواد التعاون اسمه "وليم تومسون" (William Thompson) وهذا أيضا لم يأل جهدا فى نشر المبادىء التعاونية القويمة السائدة فى وقته . أولئك ولا شك تركوا أثرا عظيما فى نفوس الارلنديين فأصبحت أرضا خصبة لما بذره فيها "هوريس پلانكت" من البذور التعاونية بعد ذلك (راجع الفصل الثالث من كتاب The Irish Labour movement. by W. P. Ryan)

(٤) Robert Anderson

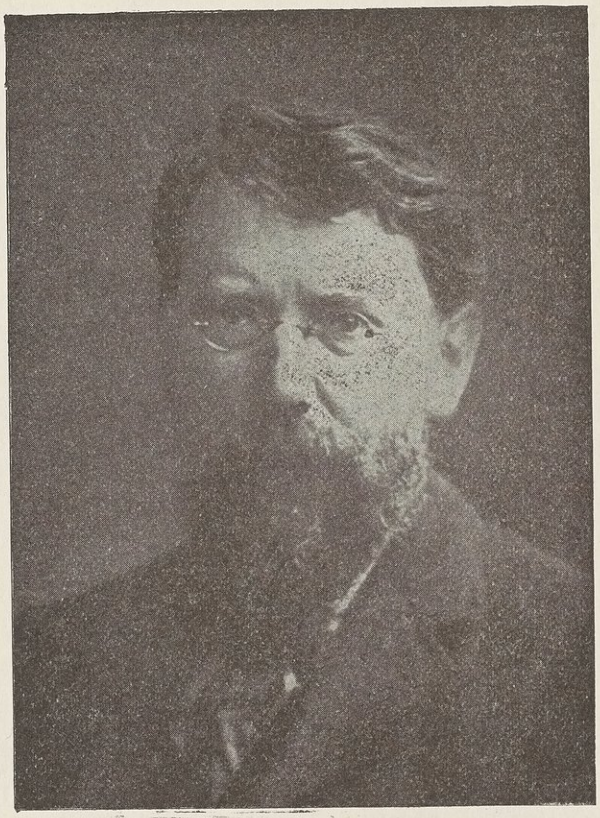

چورچ رسل

" الفيلسوف الاقتصادى الاجتماعى الأرلندى الملقب بنبي المدنية القروية "

(G. W. Russell—"*A.E.*")

ان عمل پلانكت كان مؤسسا على دعامتين سلبيتين هما عدم التدخل فى السياسة وعدم التعرض للأديان وبهما ذلل صعوبتين عظيمتين هما الاختلافات السياسية والدينية وكأنتا عقبتين كبيرتين فى إرلندا أمام كل مصلح . وحينما بدأ يذلل تلك الصعاب جد يعمل فى كل أنحاء إرلندا فعقد ما ينيف على خمسين اجتماعا خطب فيها رجال ذوو مكانة وهمة ليحببوا إلى الأهالى تلك المبادئ التعاونية ويبثوا فيهم ذلك الروح فنجحوا أولا بعض النجاح وأسس معمل للزبدة بعد جهاد مستمر وصبر طويل . وكان ذلك هو الحجر الأول فى أساس البناء التعاونى بارلندا . ولما رأى الفلاحون الفوائد التى لم يكونوا يصدقون بها من قبل أقدموا على إنشاء الجماعات التعاونية بأنواع متعددة سيأتى الكلام عليها ؛ وأخذت هذه الجماعات تنتشر فى طول البلاد وعرضها . بعدئذ عمل پلانكت وجماعته سنة ١٨٩٣ لانشاء جماعة رئيسية تجمع شمل المتعاونين وتشرف على جماعاتهم وتدافع عن مصالح نظامهم وتكون لهم كمجلس شورى فى حين تعمل لنشر الدعوة للحركة التعاونية وتساعد فى إنشاء جماعات تعاونية مختلفة فى انحاء البلاد وسنخصص فصلا للكلام على هذه الجماعة الرئيسية التى سميت "جماعة التنظيم الزراعى الأرلندية"(١) لهذا نترك الكلام عليها الآن ونتكلم بايجاز عن حركتين أخريين تعملان لتقدم الزراعة فى إرلندا إحداهما مدينة بوجودها لهورس پلانكت بطل التعاون .

أسلفنا الكلام على أن تأخر إرلندا فى الزراعة كان من الوجهتين الفنية والتنظيمية فلم تكن الزراعة متقدمة لا علما ولا عملا وكذلك لم تكن طريقة بيع المحصولات ولا شراء اللوازم الزراعية على نظام يضمن الربح الأوفر للفلاحين مع ما يعترض رقى الفلاح من ازدحامه حول الأراضى الرديئة التربة والمعيشة فيها معيشة لا ترضاها العدالة .

فلما قامت الحركة التعاونية تعمل لخير الفلاح الارلندى جعلت نصب عينيها تقدّم زراعته من الوجهة التنظيمية فوضعت نظمها وعملت فى طريقها . وعمل الزعيم پلانكت كذلك لحث الحكومة على القيام باصلاح الزراعة من الوجهة الفنية فأنشأت مصلحة سمتها "مصلحة التعليم الزراعى والفنى بارلندا"(٢) ونصبته على رأسها فعملت هذه المصلحة لترقية الزراعة من الوجهة الفنية فأخذت فى قبضتها التعليم الزراعى وعملت تجارب عديدة فى الجهات المختلفة لتحسين المحصولات الارلندية وأنشأت المعارض السنوية لتحسين تربية المواشى الى غير ذلك من الأمور التى تنهض بالزراعة الفنية (٣) .

---

(١) Irish Agricultural Organisation Society. (٢) "State Department of Agriculture & Technical Instruction for Ireland"

(٣) راجع ما كتب عن هذه المصلحة فى "دائرة المعارف البريطانية" Encyclopædia Britannica. جزء ١٤ ص ٧٤٨

كذلك عمل المفكرون من الارلنديين لحض الحكومة على القيام بواجبها فى تخفيف ضائقة احتشاد الفلاحين فى أراض صغيرة المساحة ضعيفة التربة فأنشأت مجلسا أسمته "مجلس الأراضى المكتظة"(١) وجعلت اختصاصه توزيع العائلات الريفية على الأراضى التى هى أوسع مساحة وأخصب تربة وكذا العمل لترقية حياة الفلاحين وتحسين أحوالهم المعاشية بنشر التعليم بينهم وملاحظة الأصول الصحية بالاعتناء بالمساكن ونظافتها ومكافحة الأوبئة ومداواة الأمراض ولفت نظرهم الى ترقية الزراعة وتشجيع الصناعات القروية وجملة القول أنها تعمل كل ما يعود على الفلاحين بالفائدة من كل وجه .

وسنفيض القول فى الفصول التاليـة حتى نصل الى ما آلت اليه حالة الفلاح الارلندى باستعمال النظم التعاونية إذ كان ذلك هو موضوع بحثنا .

---

(١) "Cong-sted District Board"

الفصل الثالث

"التعاون الزراعى فى إرلندا"

أصوله ومراميه

ذكرنا فيما مضى بواعث الحركة التعاونية الزراعية فى إرلندا وتاريخها . والآن نتكلم فى النظريات العلمية التى سارت الجماعات التعاونية عليها ، والأصول التى بنت عليها كيانها ، والنظم التى شيدت عليها هذا الكيان ، والآمال التى علقتها عليها .

التعاون هو مذهب اقتصادى اجتماعى تكوّن فى أوروبا فى منتصف القرن التاسع عشر شعاره "الفرد للجماعة والجماعة للفرد" فيه يعمل الفرد بكل غيرة و إخلاص لمصلحة المجموع كما يعمل المجموع بنفس هذا الروح لمصلحة الفرد . وبذلك تستبدل منافسة الناس بعضهم بعضا فى معترك الحياة تلك المنافسة الضارة بالفرد والجماعة على حدّ سواء ، بتعاونهم تعاونا اختياريا فى شؤونهم المعاشية .

هذا المذهب ليس من المذاهب العلمية التى يصعب تطبيقها فى العمل . بل هو من المذاهب القليلة التى ليس بين الايمان والعمل بها فترة ، وليست سيرة "روّاد روتشديل" بعيدة عن أذهاننا . فان هذا المذهب مازال يترقى ترقيا محسوسا منذ عهد تلك الفئة القليلة العدد الكبيرة النفس الى هذا اليوم ، وينتشر فى أنحاء العالم . ولم يحصر هذا الترقى فى دائرة الصناعة التى نشأ المذهب فى وسطها بل تعداها الى الزراعة التى طبق على أعمالها .

كل ذلك كان يعلمه بطل التعاون فى إرلندا "هوريس بلانكت" علما يقينا فقد كان على بينة من أمور هذا المذهب ونتائجه الباهرة بين صناع انجلترا خصوصا ، وكذلك كان دارسا طريقة تطبيقه ونتائج ذلك فى الأعمال الزراعية فى الدانيمارك ، وما عاد على فلاحى تلك البلاد من المزايا الجمة . درس هوريس بلانكت هذه الحركة درسا علميا وعمليا ولما اقتنع بمتانة أساسها وحسن مراميها ، وتحقق أن تطبيق نظمها على الحالة الزراعية فى بلاده لا بد أن يأتى بنتيجة لا تقل عن النتيجة الباهرة التى نالها الدانيماركيون فى أعمالهم الزراعية فى بلادهم شمر عن ساعد الجد وقام بالعمل الجليل الذى حاز من أجله لقب "زعيم التعاون الزراعى فى إرلندا" وذاعت شهرته فى أنحاء المعمورة حيثما يعرف شئ عن التعاون الزراعى .

يذكر القراء سيرة "رواد روتشديل" وما استنبطته أفكارهم العملية مما بنى لهم أجل ذكر فى تاريخ التعاون . انهم علموا علم اليقين بعد "ثورة المطالب" التى تكلمنا عنها فى الفصل الأول أنه لا أمل فى إصلاح الحالة الاقتصادية السائدة بواسطة انقلاب سياسى ، كما أيقنوا بعد مجهود "الاشتراكيين المسيحيين" أنه لا رجاء فى إصلاح الحالة الراهنة الاقتصادية بما يعمله رجال الخير والاصلاح . ولقد وقفوا مواجهين الحالة السائدة فى وقتهم ولا شئ ينقذ الشعب من هذا الموقف السئ غير مجهود نفسه . ولكن لا أمل فى أى نتيجة اذا كان كل واحد يعمل بنفسه لأن الفرد مهما قوى فانه ضعيف أمام تيار التنافس فى معترك الوجود . ذلك التنافس المبنى على رءوس الأموال . فلم يبق أمام الشعب من حيلة إلا أن يجمعوا قواهم ويوحدوا مجهودهم ويتعاونوا ليشد بعضهم أزر بعض وبذلك استمدوا قوة من مجموعهم لم تكن فى حسبانهم ووضعوا أساس الحركة التعاونية التى ذكرنا تاريخها .

قد ذكرنا ذلك هنا لوجود وجه المشابهة بين حالة الفلاح الارلندى فى سنة ١٨٨٨ وبين حالة نساجى لانكشير ببلدة "روتشديل" قبلهم بنصف قرن تقريبا . إن حالة الزراعة الاقتصادية فى إرلندا فى ذاك الوقت كانت منحطة انحطاطا لا يكفل لمن يشتغل بها قضاء حاجات المعيشة الأساسية . أما المجهودات التى قامت بها الحكومة بسن قوانين تهيئ للفلاح سبل السعادة فلم تف بالغرض الذى كان ينتظر منها . وقد صار واضحا وضوح الشمس فى رائعة النهار أنه لا ينجى الفلاح الأرلندى من هذا المأزق الا همته ومجهوده واعتماده على نفسه ونهوضه بها . وان فى ذلك لأمله الوحيد .

رب سائل يسأل ما السبب فى تأخر الفلاح الارلندى فى الوصول الى هذه النتيجة عن الصانع الانجليزى بما يقرب من نصف قرن والسبب فى ذلك واضح لمن يعرف إرلندا وتاريخها وهو اعتقاد الناس أن لا خير يلحق إرلندا الا اذا حصل انقلاب سياسى فى حكومة البلاد . فقد كان هذا أساس كل تراخ وتقاعد فى الأهالى عن كل عمل اقتصادى أو اجتماعى . ان غضب الأهالى على تلك الحكومة الأجنبية والاضطرابات السياسية الناتجة من وراء ذلك جعلهم يتخلون عن كل تبعة فى إصلاح البلاد ويوجهون كل اللوم الى الحكومة التى لم يرضها الشعب . هذه العلاقة المتوترة بين الحكومة والأهالى كانت السبب فى تأخر الفلاح الأرلندى نصف قرن عن العمل بعد الصانع الانجليزى . ولولا الشهامة العظيمة ، والهمة العالية التى أظهرها زعيم التعاون الزراعى فى إرلندا لبقيت حركة التعاون مجهولة فيها الى يومنا هذا تنتظر تسوية المسألة السياسية بين انجلترا وإرلندا أولا .

ان وقوف نساجى لانكشير على الحقيقة فى أن قوة الجماعة المنظمة تأتى بما لا يأتى به الأفراد متفرقين ورسوخ يقينهم بذلك كان أمرا عظيم الفائدة لهم . ولما أتى الفلاحون الارلنديون بعدهم بنصف قرن ووقفوا على نفس هذه الحقيقة كان لهم أمرا أعظم فائدة لجملة أسباب . أولا لأن من طبيعة عمل الزراعة أن حياة الفلاح حياة انفراد ، فان جزءا عظيما من نهاره يمضيه فى الغيطان منفردا فليست لديه فرصة يتحادث فيها مع مجاوريه فى شؤونه التجارية . ثانيا لأن عمل الزراعة لا يسمح بتمضية وقت طويل فى المقابلة والمناقشة كما يسمح كثير من الصناعات الأخرى . زد على ذلك أن الفلاح الارلندى إجمالا لم يعد يعامل باليومية فى المزارع كما كان من قبل . بل صار صاحب ملك

أو مستأجرا وان كانت الأراضى التى يستغلها ليست واسعة. وقد كان التعاون فى انجلترا سببا فى تحسين معاش المستهلك وفى إفادة العامل الذى يشتغل باليوميـة . ولكن فى إرلندا لزم تعـديل بعض تعاليم التعاون حتى توافق مصالح أناس ليسوا بمستهلكين ولا بعمال باليومية . ومهما عدّ الفلاح مستهلكا ، اذ أنه يشترى المواد الأولية اللازمة لحرفته وكذلك حاجاته المنزلية ، فانه قبل كل شىء منتج للأشياء الغذائيـة ولبعض مواد أوليـة يحتاج اليها الصناع كالصوف والكتّان مثلا . ولكونه منتجا ومستهلكا وبائعا وشاريا صـار دائمـا فى تعامل مع الوسطاء والتجار . وهؤلاء إذا غبنوه فى التعامل فى إحدى الأبواب المذكورة لحذقهم وبساطته فانه قلما يعوض هذا الغبن بأى ربح يربحه فى الأبواب الأخرى .

وهؤلاء التجار قد حنكتهم التجارب فصاروا يمارسون شؤونهم بنظام ومقدرة . والفلاح فى حياته الانفرادية ليس لديه ما يسمح له بالعلم بألاعيب التجار ولا بتنظيم أعماله التجارية . من ذلك يرى أن الفلاح كان فى مركز لا يحسد عليه فانه مهما أتقن فلاحته وأحسن زراعته لا يمكنه أن يفوق التاجر فى مهنته . ولذلك يعود الى التاجر معظم الفائدة من هذا الاتقان والتحسين فى الزراعة . ولقد رأينا أن التشريع الذى سنته الحكومة وانتهى بنقل ملكية الأراضى الى الارلنديين أخرج الى الوجود ملاكا صغارا ، وان المعاملة التجارية لكل من هؤلاء الزراع الصغيرين ليست بكبيرة ، وان كلا من هؤلاء يشترى ويبيع بمقادير صغيرة ، وعلى قدر مهارته فى المعاملة بهذه المقادير يتوقف رزقه ، فهو اذن ليس فى حالة تفضل كثيرا حالة العامل بالأجر .

هذه هى معيشته تحت النظام القديم ، وهذا الضيق الذى كان فيه هو الذى دعاه الى أن يشترك مع جاره وأصحاب مهنته للعمل معا فى التجارة حتى يقوى ساعدهم ويمكنهم أن يكسبوا معا من وراء مهنتهم أكثر مما كانوا يكسبون وكل منفرد فى عمله .

ان اشتراكا كهذا فى العمل يمكن أن يسـير على أحد طريقين طريق تجارى وطريق تعاونى . فالأول يؤدّى الى أن كل جمـاعة منهم يجتمعون ويؤسسون شركة تجارية لهم تعمل لمصلحتهم ، وما يكسبونه يوزعونه على أنفسهم حسب النظام التجارى العادى لمثل هـذه الشركات . وفعلا أنشئت عدّة معامل للزبدة على هذا النظام ونجحت فى عملها . ولكن على الرغم من الأرباح التى جناها القائمون بها ، ومن الفائدة التى أفادوا بها صناعة الزبدة ومن المزايا التى اكتسبتها البلاد ، لم تكن فكرتهم خير فكرة ، ولم يكن نظرهم ببعيد ولم تكن المزايا التى جنوها مثل المزايا التى جناها "هوريس پلانكت" واتباعه من اتباعهم الطريق الثانى وهو الطريق التعاونى كما سترى .

قد تعرّف "الجماعة التعاونية" بأنهـا اشتراك اختيارى يتحد فيه الأفراد على القيام بما يعود عليهم بتحسين حالهم الاقتصادية والاجتماعية بامتلاكهم المشترك "لأدوات الثروة" (١) وإدارتهم لها إدارة ديموقراطية .

---

(١) "Instruments of wealth"

هذا التعريف قد فرق جليا بين التعاون والاشتراكية الا أنه ربما يظهر منه أن التعاون لا يختلف عن نظام رأس المال من حيث أنه فى كلتا الحالتين تكون عضوية الجماعة التعاونية وعضوية الشركات التجارية اختيارية بعكس الحال فى "الاشتراكية (١)" فان العمل فيها قهرى . ولا يخفى ما بين هذه وتلك من الفرق الشاسع ففى الاشتراك الاختيارى سواء أكان برأس المال أم تعاونيا يطلق للفرد حرية العمل ويفسح المجال للتنافس ، ويشجع المجهود الذاتى ، ويكافأ الابتكار الشخصى ، وهذا قوام الأعمال العظيمة ، أما الاشتراك القهرى ففيه يقدم الفرد نفسه مرغما للعمل للمجموع . فهو اذن آلة تستعملها الجماعة ولا يخفى ما فى ذلك من تثبيط الهمم وإضعاف العزيمة وقتل روح التنافس والتقدم وقوة الابتكار والقضاء على الشعور بالتبعة .

وقبل أن ندخل فى البحث فى الفرق بين الجماعات التعاونية وشركات رأس المال يجدر بنا ونحن فى هذا المجال أن نذكر بعض الشىء عن الفرق بين هذه الجماعات وغيرها من الجماعات الداخلة فى دائرة الاشتراك الاختيارى والتى ليست شركات رأس مال بالمعنى المعروف .

من التعريف السابق نرى أن الجماعات التعاونية انما تعمل فى ميدان التعامل سواء أكان هذا التعامل تجاريا أم ماليا . وعلى هذا المحور يدور الخلاف بينها وبين "الجماعات الخيرية" (٢) و"جماعات الأخاء" و"نقابات العمال" فان هذه ليس من شأنها ذلك . وتختلف كذلك عن الأولى أى الجماعات الخيرية بأن ليس للاحسان فيها أثر ، وموقفها ازاء كل جماعة تعمل له موقف الوقاية من المعالجة ، لأنها تهيىء السبل لفقراء الناس لأن يعيشوا عيشة مرضية بكدهم وتعبهم لا بمد يدهم الى سواهم طلبا للاحسان ، ولا بالنظر الى فضلات الناس . ولهذا كان كلما انتشرت جماعات التعاون قلت جماعات الاحسان . أما اختلافها عن الثانية وهى جماعات الاخاء ففى كونها تعمل فى دائرة معاملة الفرد فى البيع والشراء بخلاف الأخرى فانها تختص فقط بنتيجة هذه المعاملة وما يمكن أن يوفره الفرد بمقتضى نظام خاص ليرجع اليه اذا اعترته نكبة أو أتته الشيخوخة . وأما اختلافها عن الثالثة أى عن نقابات العمال ففى عملها لازالة الفوارق بين اليد العاملة ورأس المال بتوحيدها مصالح الفريقين حتى يعيشا فى سلام ، أما الأخرى فانها توحد قوى العمال وتشد أزرهم لمقاومة أرباب الأموال دفاعا عن مصالح العمال المشتركة . فتعمل على أساس مقابلة القوة بالقوة .

---

(١) "الاشتراكية" هى المذهب القائل بوجوب وضع نظام اجتماعى يقضى بأن جميع الأراضى ورأس المال والمشاريع العملية تكون ملكا للدولة تديرها بنفسها بدلا من أن تكون ملكا للأفراد يديرونها هم أنفسهم ويقول دعاة الاشتراكية بأن (١) النظام الحالى غير صالح اذ أن شطرا كبيرا من الثروة الناتجة يدفع لمالكى الأرض ولمن يؤول لهم رأس المال بالميراث وبأن (٢) النظام الحالى يقضى بكثير من الخسارة نظرا لاتجاه المنافسة فى سبل ضالة وهلم جرا . ويقول أعداء الاشتراكية ، (١) انها تدعو الى إطفاء جذوة المجهود المتجه فى المشاريع الفردية ومنع الأثر الناتج عما تشحذ المنافسة من الهمم وفى هذا من الخسارة ما لا سبيل الى تعويضه (٢) انها تقضى على الدولة بأن تكون بيروقراطية وجامدة وغير قادرة على تقدير حاجات الهيئة العمرانية وهلم جرا .

أما الاشتراكيون الذين يدخلون العلم فى مذاهبهم فانهم لا يقولون بالموافقة على استعمال الوسائل القهرية لتحقيق أغراضهم وانما هم يلتمسون أن يكون التغيير غاية فى البطء والتدريج .

(٢) "Charity Organisations"

والآن نرجع الى موضوع الجماعات التعاونية وشركات رأس المال ، ونلخص الفروق الهامة بينهما فى النقط الآتية :

(١) العامل الأساسى فى الجماعات التعاونية هو الفرد أما فى شركات رأس المال فهو السهم ؛ ولذلك وضعت شروط أخلاقية لعضوية الجماعات فلا يقبل فيها الا طيب السيرة حسن المعاملة بخلاف الشركات فان أبوابها مفتوحة لكل ذى مال . وبقدر عدد أسهمه يكبر نفوذه . هذه الشروط الأخلاقية هى من أركان النظام التعاونى الأساسية لأن نجاح الجماعات يتوقف على نفوس أعضائها . وهذا التضامن المبنى على الجد والنزاهة والوفاء بين الأعضاء قد مكن الفلاح من المعاملة مع جماعته بالأجل وبشروط هينة وبأسعار سهلة . ونحن نعلم ضرورة مثل هذه المعاملة للفلاح الذى لايتيسر له فى كثير من الأحيان الدفع نقدا الا بعد أن يبيع محصوله واذا التجأ الى المرابى وجد شروطه قاسية ، واذا ذهب الى التاجر وجد أثمانه باهظة .

(٢) الشركة هى اتحاد رءوس أموال لا حد لها قصد تثميرها . والمال هو المسيطر على شؤون هذا الاتحاد ، وله الكلمة الأخيرة ، ومصلحته فوق كل اعتبار . أما الجماعة التعاونية فهى اتحاد أشخاص ذوى مال قليل اجتمعوا للاستفادة بمواردهم الضئيلة ومجهوداتهم المتحدة قدر المستطاع لا لغرض الكسب بل لغرض المنفعة[1] وفى هذا الاتحاد تكون مصلحة العضو هى المقدمة بدون تفريق بين كبير وصغير فالكل سواء فى الحقوق والمصالح والواجبات .

(٣) يعظم الفرق بين النظامين عند مانقف على طريقة معاملة رأس المال فيهما . ففى الشركات لاتقييد للفائدة التى يتقاضاها رأس المال ، أما فى الجماعات فان هذه الفائدة محدودة بقانون العدالة بدون أن يغبن أصحاب الأموال ، وتبلغ على العموم ٥ ٪ وما زاد من الأرباح على ذلك فجزء منه يضاف الى المال الاحتياطى الذى هو ملك للجماعة يزيد مركزها مناعة ويقوى الثقة بها ويوسع دائرة أعمالها وجزء يقسم على الأعضاء بنسبة معاملتهم مع الجماعة وعلى العمال بنسبة مايتعاطونه من الأجرة .

(٤) المحور الذى تدور حوله أعمال الجماعات هو العضو لا السهم . فوحدة التصويت اذن هى العضو يحضر بنفسه ليعطى صوته فى انتخاب من يوكلهم لادارة أعمال الجماعة ، ولكل عضو صوت واحد مهما تعددت أسهمه . فالأساس اذن أساس مساواة تامة لا يفرق بين رفيع ووضيع أو غنى وفقير . ولا يخفى ما لمثل هذا النظام فى بلاد كارلندا حيث الهوة واسعة بين صغار الفلاحين وأصحاب الأملاك الكبيرة ، أو بمعنى آخر بين أهل العمل وأهل الثروة ، من كبير الأثر فى إيجاد وسيلة للتقريب بين هذين العنصرين من الأمة ، وضمهما الى جماعة واحدة يتساويان فيها . وهذا يعدّ من أعظم العوامل لاحداث رابطة قومية متينة العرى فى البلاد .

كل ماذكرنا من الفروق بين الجماعة التعاونية وشركة رأس المال يبين لنا المزايا الاقتصادية والاجتماعية التى يتمتع بها أعضاء هذه الجماعات بيانا جليا . وعند ما نعلم أن هؤلاء الأعضاء انما هم

---

(١) الجماعة التعاونية خير من ينتج أو يتاجر للمنفعة لأنها تعرف حاجات أعضائها ومطالبهم أكثر من أى هيئة أخرى فهى تقدم لهم النوع الذى يعوزهم والقدر الذى يكفيهم .

الشعب بأكمله أو أن عضوية هذه الجماعات مفتوحة للكبير والصغير منه بلا قيد ما دام حائزا الشروط الأخلاقية الكفيلة بقبوله ، نجد أن هذه المزايا انما تعود مباشرة على الشعب بما يحسن حالته المعاشية ويرفع مستواه الأدبى .

ان الحركة التعاونية تتيح لأعضائها على يد جماعاتها وبفضل نظمها ، كل فرصة لتحسين معلوماتهم الفنية . كذلك أدخل التعاون أعضاءه فى ميدان فسيح من الأعمال التجارية والمالية وكانوا لا يعلمون من أمرها الا النزر اليسير . كما أنه هيأ لهم أن ينموا استعدادهم تنمية هى ألزم الأشياء لهم فى عملهم . من ذلك يرى أن قيمة التعاون التعليمية عامل عظيم فى ترقية القوى الفردية فى إنتاج الثروة وفى التربية التعاملية .

ومن المعالم البينة فى حركة التعاون إحداثها خلق التضامن فى الشعب والعمل بأنفسهم على مايحسن حالتهم الاقتصادية ويرفع مستواهم الاجتماعى . بدأ ذلك بقيام العضو بواجباته نحو جمعيته ، ثم تطور الى قيامه بواجبه نحو قريته فبلده فأمته ، وهكذا تمثلت الواجبات المدنية لعقول الناس بطريقة سهلة وهذا مما يؤدى الى بث روح القومية فى نفوس الشعب فتسترعى مصالح الشعب أنظار الفرد مباشرة ويعنى الشعب من جهته بخير الفرد ، وهذا هو عين مبدأ التعاون " الفرد للجماعة والجماعة للفرد " ومتى تأصل هذا الروح جاء التقدم الاجتماعى على الأثر ، لأن الشعور بالقومية يتطلب من الأفراد والجماعات على السواء خدمة من شأنها رفع مستوى الهيئة الاجتماعية .

هذه هى الفضائل الاقتصادية والاجتماعية التى تمتاز بها الجماعات التعاونية . ومنها يرى أنها تعمل لرفعة الشعب ماديا وأدبيا ، وذلك بمقتضى نظام لا يغرى بالهياج ولا يمس ثروة الأفراد بسوء ، بل بنظام قوامه الاعتماد على النفس ، وعماده تعاون الأفراد بعضهم مع بعض ، وتنظيم مجهودهم حتى يجنوا ثمار أتعابهم كاملة .

نظام هذا مبدؤه لا يقضى على التنافس إلا إذا كانت وجهة هذا التنافس بخس الناس أشياءهم . أما إذا كانت وجهته الاصلاح والتحسين فلا شك أنه يشجعه . فهو إذن قوة عادلة تقف التنافس عند حده وتمنعه من أن يتمادى فيضر بمصالح العباد . وأى جماعة من الجماعات التعاونية لاتنافس غيرها للوصول إلى الدرجة القصوى من الرفعة ؟ ومن ذا الذى ينكر أن الفائدة عائدة من ذلك على الفرد فى النهاية ؟ وهل من المعقول أن يقضى ذلك على الجهد الذاتى والابتكار الشخصى ويقلل من انتاج ثروة البلاد كما يدعى أنصار شركات رأس المال ؟ وهل فى ادعائهم شئ من الحق ونحن نرى بأعيننا النقيض من ذلك ؟ ألم يهيىء التعاون السبيل لكثير من الرجال العاملين القادرين الذين لا ينقصهم إلا المال للعمل فى مزارعهم منفردين أو للقيام بانشاء معامل لهم مشتركين ؟ ألم يكن ذلك مما يزيد قوة انتاج الشعب ويوزع الثروة بين أفراده توزيعا أقرب إلى العدالة مما هو حاصل الآن ويعمم الانتفاع بها ؟ ثم أليس شعور الفرد عند مايرى أن الفائدة عائدة عليه فى نهاية الأمر أضعافا مضاعفة كافيا لأن يبث فيه روح اليقظة والعمل لاعلاء شأن الجماعة التى ينتمى اليها ؟

نعم إن هناك أفرادا فى الأمم خصهم الله بقوّة كامنة فهم إذا عملوا بأنفسهم كسبوا مالا وفيرا . فمثل هؤلاء لا يرضون بالنظام التعاونى ، و يفضلون أن يثمروا الأموال على انفراد . ولكن هؤلاء ينظرون لمصلحتهم الخاصة أو للدوائر الصغيرة التى هم فيها . ولكننا نحن ننظر إلى سعادة الشعوب من حيث هى مجاميع . وأن الأمة السعيدة هى التى سعد شعبها وتمتع بالثروة التى ينتجها . قطر مثل إرلندا ثروته فى أرضه ؛ وشعبه يكد فى مزارعه لاخراج هذه الثروة ، لاغرابة أن يعتنق الشعب فيه المبدأ التعاونى الكفيل بتوزيع هذه الثروة بين العاملين على إنتاجها توزيعا حقا ، والجدير بارشادهم إلى خير الطرق المؤدية إلى السعادة والرفعة القومية .

الفصل الرابع

جماعة التنظيم الزراعى الارلندية

تاريخها ونظامها وأعمالها

أسلفنا الكلام عن أعمال السير "هورس بلانكت" وإدخاله النظام التعاونى فى حياة الزراع الارلنديين لينهض بهم الى أوج الفلاح بعد أن رأى نتائجه الحسنة فى قرى الدانيمارك . والآن نوجه النظر الى أن هذا النظام هو عين النظام الذى ابتدعه الصناع فى بلاد الانجليز بعد تغيير وتبديل فيه جعله يلائم الحياة الزراعية .

وبفضل هذا النظام توحدت قوى الزراع فى إرلندا وصاروا يتعاونون فيما بينهم سواء أكان ذلك فى الانتاج أم فى البيع والشراء . وبتلك الوسيلة حفظوا لأنفسهم الأرباح الطائلة التى كان يسلبهم إياها الوسطاء والتجار كما أنهم فهموا شؤون الأسواق الزراعية وتعرفوا مطالبها . وأصبح من عقائدهم الثابتة أنه كلما عظم تعاونهم تعزز مركزهم فى الأسواق ، فقد تبين لهم أن مجموعهم كالسلسلة التى تتكون من حلقات إذا وهنت واحدة فانفصم اتصالها لم يغن عنها قوة بقية الحلقات شيئا ، فكان ذلك باعثا لهم على إيجاد تلك الرابطة الاقتصادية الأخوية بينهم واتحادهم إتحادا متينا لا يداخله وهن .

قد بينا فيما سبق الصعوبات التى لاقاها قادة التعاون فى إرلندا والتى تغلبوا عليها أخيرا بقوة عزيمتهم ورباطة جأشهم فكان باكورة أعمالهم أن أنشأوا فى سنة ١٨٩٠ أول معمل للزبدة أسسوه على الأصول الأربعة الآتية التى أصبحت دستورا وأساسا لهذه الجماعات حتى الآن :

(١) كل عضو يشترى سهما قيمته جنيه عن كل بقرة يمتلكها .
(٢) لكل عضو صوت واحد فقط .
(٣) لا تزيد فائدة رأس المال على ٥ ٪ .
(٤) الأرباح توزع على الأعضاء بنسبة معاملتهم للجماعة .

وانما خصصنا هذه المبادئ بالذكر ليتبين لنا أن هذه الجماعات تأسست معاملاتها على العدالة فكانت عاملا قويا فى نشر الحركة التعاونية نشرا سريعا يسترعى النظر فبعد أن بدأت بطيئة للأسباب التى فصلناها آنفا سارت بسرعة فانتشرت معامل الزبدة فى زمن وجيز حتى احتيج الى ايجاد جماعة مركزية تقوم ببيع زبدة المعامل التعاونية وبشراء لوازمها وسميت "الجماعة التعاونية الوكيلة الارلندية"[1] . وهكذا سارت النهضة التعاونية فى تقدم وتعددت أنواع جماعاتها فأصبح منها ، غير معامل الزبدة ، جماعات زراعية للبيع والشراء ومصارف قروية وجماعات لجمع البيض وشحنه ولذبح الدجاج وتنظيفه وتصديره الى الأسواق الى غير ذلك مما سيأتى الكلام عنه فى موضعه .

---

(١) "Irish Co-operative Agency Society"

بعد أن اتسع نطاق عمل الجماعات الى هذا الحد صار من الضرورى وجود جماعة رئيسية تشرف على تلك الجماعات التعاونية وتعمل لنشر دعوتها وتكون كالرأس المفكر لها فعرضت فكرة إنشائها على الأمة فلبت الطلب سريعا . ولم يمض الا قليل حتى أنشئت " جماعة التنظيم الزراعى الأرلندية[١] " سنة ١٨٩٤ برأس مال قدره عشرة آلاف جنيه اشترك فى الاكتتاب لها ذوو الغيرة وأرباب الحمية ومحبو الاصلاح والراغبون فى تقدم زراعة البلاد . ولم يمض الا القليل من الزمن حتى أصبحت للجماعات التعاونية اليد الطولى فى إدارتها والقيام بجزء عظيم من نفقاتها ، فقامت بوظيفتها خير قيام وصارت تمثلهم تمثيلا صحيحا .

وقد تضاعف تقدم هذه النهضة فى أنحاء البلاد بفضل تلك الجماعة الرئيسية فاسترعى ذلك أنظار التجار وذوى الأموال فأخذوا ينفثون سموم حسدهم ويضعون العقبات فى طريق المتعاونين ويحاربونهم بكل الوسائل الممكنة ولكن ذلك لم يكن مثبطا لعزائمهم بل كان منه منشط لهممهم ومذيع لفضلهم .

هذه العراقيل على اختلافها من امتناع التجار عن البيع لهم أو رفع الأثمان ومن تقديم الأصناف الرديئة لهم أو تأخير تسليم البضائع عن أوقات الحاجة اليها كانت منشطا للتعاونين على انشاء جماعة تعاونية مركزية للاتجار بالجملة فى سنة ١٨٩٧ سموها " الجماعة الزراعية الارلندية للاتجار بالجملة[٢] " وبواسطتها أمكنهم الحصول على ما يحتاجون اليه وبيع ما لديهم من المحصولات الزراعية وبذلك تخلصوا من تضييق التجار عليهم وكانوا هم الفائزين وسنفصل القول على هذه الجماعة ومزاياها فيما يلى .

واستمرت تلك النهضة التعاونية فى تقدم مسترشدة بنصائح الجماعة الرئيسية التى لا يزال رئيسها منذ نشأتها رائد التعاون الزراعى فى إرلندا " السير هوريس بلانكت " حتى صارت عاملا عظيما فى حياة البلاد الاقتصادية الزراعية . واليك إحصاء سنة ١٩٢٠ حسب ما جاء فى التقرير السنوى لها سنة ١٩٢٢ صفحة ١٣٨

عدد الجماعات المختلفة	عدد أعضائها	رأس المال المسهم المدفوع	رأس مالها المقترض	حركة المعاملة أثناء السنة
		جنيه	جنيه	جنيه
١ر١١٤	١٥٧ر٧٦٦	٨٠٩ر١٧٢	١ر٤٦٣ر٨٩٩	١٤ر٦٠٤ر٨٥٢

واذا لاحظنا أن أعضاء هذه الجماعات لهم عائلات يجنون ثمار هذا النظام التعاونى ولا يقل مجموع أفرادها عن ثلاثة أرباع المليون من الأنفس[٣] وأن مبلغ التجارة التى قامت بها الجماعات التعاونية على اختلاف أنواعها منذ نشأتها الى سنة ١٩٢٠ قرب من خمسة وثمانين مليونا من الجنيهات ، عند ذلك يمكننا أن نقدّر عظم هذه الحركة ومبلغ خدماتها .

(١) "Irish Agricultural Organisation Society"

(٢) "Irish Agricultural Wholesale Society"

(٣) أى عائلة تعاونية فى كل ستة عائلات إرلندية .

مالية الجماعة :

ذكرنا أن الجماعة التنظيمية أنشئت فى سنة ١٨٩٤ برأس مال قدره عشرة آلاف جنيه اشترك فى الاكتتاب لها مريدو تقدم إرلندا الزراعى . ولكن لا يمكننا أن نقدّر ما تحمله دعاة التعاون قبل ذلك من النفقات التى أنفقت فى سبيل نشر الدعوة فى أنحاء إرلندا حتى اقتنع الشعب بمبادئ ومرامى النظام التعاونى فقبله عن طيب خاطر .

أما ما أنفق على تلك الجماعة منذ نشأتها الى سنة ١٩٢٠ فبلغ نحوا من ٢٧٠,٠٠٠ جنيه منها ١٨٠,٠٠٠ من الأهالى مشتركين ومتبرعين والباقى وقدره ٩٠,٠٠٠ إعانة من الحكومة نظير عمل الجماعة لانهاض الفلاح والفلاحة فى البلاد[1] . فتكون نسبة ما تبرعت به الحكومة الى ما دفعه الأهالى كنسبة واحد الى اثنين .

مما تقدّم نرى أن مالية هذه الجماعة تتكون من الاشتراكات والتبرعات التى تدفعها الجماعات المنتمية اليها . ومن تبرعات ذوى الأريحية من الأمة ، والمبلغ السنوى التى تدفعه الحكومة . ولا تزال الجماعة تحث المتعاونين على القيام بواجبهم الأدبى نحوها ، ودفع كل ما يلزمها من النفقات وتبين لهم أنه من العار عليهم أن تلتجئ الى تبرعات المحسنين ومساعدة الحكومة فى حين أنها تقوم بأجل الخدم لمصلحتهم ، مع أنه لو تسنى لكل جماعة تعاونية أن تدفع ½ ٪ من الأموال التى تتجر فيها لكان ذلك موردا كافيا للقيام بنفقاتها ، ولصارت فى حل من تلك القيود التى تقيدها بها الحكومة مثل منعها من تنظيم جماعات تقوم بتوريد حاجات الأعضاء المنزلية مع حاجاتهم الزراعية ، ولأغنتها عن منة أولئك المحسنين عليها . ولكنها لم توفق بعد للوصول الى هذا الغرض الذى يجب أن تصل اليه حتى تقدر أن تؤدى الخدمة التى وقفت نفسها على أدائها حق الأداء . وهاك جدولا يبين دخل هذه الجماعة وخرجها فى سنة ١٩٢٠

الدخل	جنيه	الخرج	جنيه
رسوم دخول الجماعات	٣,٤١٤	مرتبات وأجر	١٢,٧٦٧
اشتراكات خاصة	٥,٤١٤	مصاريف سفر المستخدمين	٧,٠٨٩
اشتراكات الجماعات وتبرعاتها	١,٣٤٢	ثمن ورق وطبع	٩٩٠
أجور التفتيش ومراجعة الحسابات	٦,٤٢٧	أجور بريد وتلغراف	٣٩٣
أجور اعلانات فى التقرير السنوى	٢٧٢	اجور اعلانات عن الحركة	٩٢
اعانة الحكومة المالية	٧,١٠٠	أجور محلات كفرع لها فى الأقاليم	٥٢٢
موارد أخرى	٧٠	نفقات أخرى :	
		للدفاع أمام القضاء عن مصالح تعاونية	
		للتأمين على المكاتب	
		لاصلاح بعض المبانى	١,٩٢٨
		للتأثيث	
		للتليفونات	
		للضرائب والعوائد	
المجموع	٢٤,٠٣٩		
زيادة الخرج عن الدخل	١,١٦٧	دين من العام الماضى	١,٤٢٥
	٢٥,٢٠٦		٢٥,٢٠٦

(١) عن تقرير رفعته الجماعة التنظيمية الى الحكومة الارلندية فى سنة ١٩٢٢

إدارتها :

الادارة موكولة الى لجنة مؤلفة من أربعة وعشرين عضوا ينتخبون كما يأتى :

١٦ عضوا ، أربعة منهم من كل مقاطعة من المقاطعات الارلندية — ألستر ، لنستر ، منستر ، كونوت[١] — وهؤلاء الأعضاء ترشحهم الجماعات التعاونية المحلية ، فينتخبهم مندوبوها[٢] .

٤ أعضاء ينتخبهم المتبرعون للجماعة[٢]

٤ أعضاء ينتخبهم المنتخبون (بالفتح) المتقدّمون .

و يضاف الى هؤلآء ستة أعضاء تعينهم الحكومة و ينتخبون من مصالحها التى تعمل لرقى الزراعة فى إرلندا .

أما الرئيس ونائبه فتنتخبهما الجماعات المحلية كل سنة ، و يصح إعادة انتخابهما . وكل أولئك يعملون بلا أجر . وأما سكرتير الجماعة وغيره من الموظفين فتعينهم اللجنة و يكونون مسئولين أمامها . وهناك لجنة صغيرة خاصة تعين كل سنة لتقوم بأعمال إدارية ومالية وفنية للعمل على مافيه خير الجماعات التعاونية . هذا وتعقد الجماعة اجتماعا عاما كل سنة فى دبلن حاضرة إرلندا تعلن فيه نتيجة الانتخابات و يتشاور مندوبو الجماعات فيما يعمل لرقى هذه الحركة ولتدبير ما يهيىء أسباب تقدّمها . وتعرض الجماعة تقريرها السنوى حاويا كل صغيرة وكبيرة عن الحركة التعاونية الزراعية فى إرلندا و بعد تصديق الجمعية العمومية عليه يطبع و يوزع على الجماعات المختلفة .

بهذه الطريقة تمثل الجماعات العديدة حق التمثيل فى هذه الجماعة الرئيسية و يسهل لها الاشراف عليها وضبط شؤونها .

أعمالها :

يمكن تلخيص عمل هذه الجماعة فى أربعة أمور :

(١) التربية وبث الدعوة

إن قيام الجماعة بوظيفة الحارس للروح الحقيقية للتعاون يوجب عليها أن تقيم أصول التعاون بأن تعلم أعضاءها هذه الأصول وتحرص على العمل بها . و بهذا تساعد فى تكوين خلق ورأى تعاونيين يظهران فى أعمال الأعضاء . ولا تنتهى واجبات الجماعة فى هذه المنطقة التعليمية عند هذا فان للتعاون جانبا فنيا أيضا . ومن العبث ترقية الجانب الأخلاقى مع إهمال جانب الأعمال التجارية والمالية . وتنشر الجماعة تعاليمها السابقة بواسطة مجلات و بواسطة رسائل تصدرها من آن لآخر فى موضوعات مختلفة . و بهذه الوسائل يستنير المتعاونون فى شأن واجباتهم الأخلاقية وأشغالهم الفنية وأعمالهم التجارية والمالية .

أما طرق نشرها للدعوة التعاونية فيكون أحيانا بتوزيع مطبوعات تنشر فيها الأصول التعاونية السامية وتثير الاهتمام بالتعاون بين الجمهور . وتعزز ذلك بواسطة الاجتماعات والقاء المحاضرات ونشر المقالات فى الصحف الدورية وغير ذلك من طرق الاعلان .

---

(١) "Ulster, Leinster, Munster, Connaught"

(٢) ينسحب نصفهم كل سنة بالأقدمية ، و يصح اعادة انتخابهم .

(٢) التنظيم والتعليم العملى

هذا العمل ليس فى الحقيقة إلا نوعا من التعليم بمقتضاه يتعلم الأهالى كيف ينشئون جماعات تعاونية لهم و يعرفون كيف يديرونها . كل ذلك بطرق عملية و بدون أن يبرحوا جهاتهم . و يقوم بهذه المهمة من يسمونهم المنظمين[1] وهم موظفون فى الجماعة الرئيسية ولكنهم يعيشون بين أهالى الأقاليم التى هم مسئولون عنها . ولذلك يتيسر لهم استقاء المعلومات المحلية . وإذا علمنا أن هؤلاء المنظمين يشغلون مركزا أبو يا حيال الجماعات الموجودة فى أقاليمهم ، وأن التعليم العام لأعضاء هذه الجماعات ضعيف وأن معلوماتهم فى شؤون الأعمال التجارية والمالية محدودة ، ندرك عظم التبعة الواقعة عليهم . والحق أن التقدّم الذى تصيبه هذه الحركة فى إرلندا يتوقف الى درجة كبيرة على مقدرة هؤلآء الرجال وهمتهم وأثرهم الفعال . وهذا هو السبب الذى يجعل الجماعة تهتم أشدّ الاهتمام بانتخابهم فتختارهم رجالا متوافرة فيهم الأخلاق والمعارف الكفيلة بتقدّم هذا العمل على أيديهم ، رجالا أولى جدّ وهمة فى نشر هذا النظام بين الشعب على الوجه الأكمل .

وعمل هؤلاء المنظمين على وجه الاجمال مزدوج فهم : (أولا) يقوون الجماعات الموجودة ، (ثانيا) يساعدون فى إنشاء جماعات جديدة . وهم باعتبارهم مندوبى الجماعة الرئيسية فى الأقاليم يكونون بمثابة حلقة اتصال بينها و بين الجماعات يحيطونها علما على الدوام بحالة الجماعات ومبلغ حركة أعمالها من الوجهتين التجارية المالية والاجتماعية .

تقوية الجماعات الموجودة :

هذه المهمة التى يقوم بها المنظمون يصح تقسيمها الى قسمين :

(١) تأدية خدمات فنية عامة — وهذه تتناول بث الأصول العامة القائم عليها التعاون ، ونقد ادارة الجماعات ، واقتراح الآراء للتحسين والنصح فيما يتعلق بحاجات الجماعات ، وارتياء مجهودات جديدة ، وتعليم أعضاء اللجان واجباتهم ، وتفهيم الأعضاء مكانهم من جماعاتهم ، وتحذير الجماعات من العثرات . كل ذلك يقع فى منطقة عمل هؤلآء المنظمين الذين ينتقلون دائما بين الجماعات التى فى إقليمهم ، و يمكثون فى كل قرية أو بلدة عدّة أيام أو أسابيع تبعا للضرورة يقومون فيها بواجباتهم لجماعاتهم كأب بين أولاده تظهر نتيجة عنايته ونصحه وتأثيره فى سلوكهم وأعمالهم .

(٢) القيام بخدمات فنية خاصة — اذا لم يقدر المنظمون أنفسهم على القيام بما تتطلبه بعض الجماعات من الخدمات فى أمور فنيه معينة لعدم تخصصهم فيها ، فأنهم يفرغون قصارى جهدهم فى الحصول لهذه الجماعات على المساعدة اللازمة التى تتطلب دراية فنية خاصة . مثال ذلك أن تعتزم جماعة من الجماعات الاشتغال بالآلات الزراعية أو بانتاج البيض ، أو بتربية النحل ، أو ببيع صوف الأغنام ، أو بجلب أزواد معينة للأعضاء ، أو بانتاج بضائع ، أو صنع مواد خاصة الى غير ذلك . وقد يحدث ألا يقدر المنظمون أنفسهم على تقديم الخدمة المطلوبة فى هذه الأمور . ففى هذه الحالة يتوسطون لحصول هذه الجماعات عليها بأية طريقة .

---

(١) "Organisers"

انشاء جماعات جديده :

من أهم واجبات المنظمين الوعظ فى التعاون، فيطوفون فى الأقاليم المختصين بها والمسئولين عنها ويختلطون بالناس كأنهم منهم ، ويجتهدون فى كسب عطفهم فيوضحون لهم الأمثلة العليا للتعاون وإمكان تطبيقها كل التطبيق ، وذلك تارة بالمحادثات الودية فى مجتمعاتهم وطورا بالخطب العامة فى أسواقهم . ويقتصر واجبهم فى هذه المرحلة على تقريب الموضوع من أفهام الناس بطريقة مشوّقة تجعلهم يفكرون فيه ثم يتركونهم بضعة أسابيع للعودة اليهم ثانية والتحدث معهم فيه . ويتكرر ذلك حتى يتمكن الناس من فهم غرض التعاون ويتبينوا مزاياه فيستيقظ فيهم الاهتمام به ويبدأون من ذات أنفسهم بالعمل ويحاولون تشكيل جماعات تعاونية لهم . عند ذلك يتقدّم المنظمون اليهم ويمدّونهم بالمساعدة على الانشاء الفعلى لجماعاتهم ، فيرشدونهم الى طرق التسجيل وصوغ القواعد ، وتشكيل اللجان ، وتسيير الأعمال الى غير ذلك من الأمور الأولية التى تجعل الجماعات تبدأ وهى واثقة أنها تسير فى الطريق الموصل الى النجاح . ومتى سارت الجماعات الجديدة على هذه الصورة مضت فى طريقها وأعضاؤها شاعرون بأنها من عمل أيديهم ، وانها ملك لهم ، وانهم يعرفون من أمرها كلّ شىء وأنهم هم القابضون على زمام أعمالها ، وعليهم جميعا تتوقف سعادتها أو تعسها ، لأنهم كلهم تربطهم رابطة واحدة هم عمادها فلا يرجع الأمر الى فرد واحد . فيهتم كل عضو بشأنها ، ويسهر على مصلحتها . بعد ذلك يقف المنظمون حيال هذه الجماعات الجديدة موقف المربى يراقبون نموّها وتدرجها بانتباه ، وكلما عرضت فيها مشكلة من جراء طوارئ لم تكن فى الحسبان ، أو من نقص فى المعرفة ، أو من قلة فى التجربة ، أو من تعطيل وسائل سير العمل أو غير ذلك فان مكانهم حينئذ من أعضاء هذه الجماعات هو مكان الصديق والمرشد يساعدهم على الخروج من أزمتهم ويرشدهم الى أصلح الطرق . وبهذه الطريقة تتعدد الجماعات التعاونية فى البلاد على قاعدة صحيحة ثابتة وتنمو وتزهر وتعمل لاصلاح الريف وأهله من وجهتى الاقتصاد والاجتماع .

(٣) مراجعة الحسابات والتفتيش

إن من الصعوبة الكبرى التى تعانيها الجماعات إمساك حساباتها ولم يغب ذلك عن الجماعة الرئيسية ولذا أنشأت لها "قلما" خاصا لتفقد إمساك الدفاتر فى الجماعات التعاونية وفحص حساباتها وضبط التفاصيل المالية الأخرى سمته "قلم مراجعة الحسابات"[١] وهذا القلم قائم بنفسه وله ميزانية خاصة تجتمع من الأجور التى تدفعها الجماعات نظير مراجعة أعمالها الحسابية .

ولأهمية ضبط الحساب فى الجماعات التعاونية فرض القانون عليها مراجعتها مرة فى السنة على الأقل ، ولكنه لم يخصص هذه المراجعة بالجماعة الرئيسية بل تركها يقوم بها أى "مراجع" مصرح له بالمراجعة من الحكومة[٢] . ولكن الجماعات تفضل أن يقوم بذلك مراجعو الجماعة الرئيسية لأن هؤلاء فضلا عن أنهم ذوو علم ودراية بأعمالهم الحسابية وحائزون للشروط الرسمية فى ذلك

(١) "Audit office" (٢) "Qualified Public Auditor"

العمل ، لهم معرفة تامة بكنه الجماعات التى هم مكلفون بمراجعة حسابها ، ودراية كبرى بالأصول القائم عليها التعاون ، واحترام لتلك الأصول . فهم اذن يفضلون المراجعين العاديين للبيوتات المالية والشركات التجارية .

ويجوز تأدية مراجعة الحسابات بأن ترسل الجماعات دفاترها الى "القلم" المذكور لفحصها وإجراء اللازم فى شأنها ، إلا أن ذلك ليس بمستصوب ، لأن الجماعات تتطلب عناية شخصية وخير لها أن يزورها مراجعو "القلم" بأنفسهم وينفقوا معها ما يلزم من الوقت . فانه يتاح للجماعات حينئذ فرصة الحصول على النصيحة النافعة والمساعدة العملية ، كما يتيسر التحدث فى مغزى المسلك التعاونى فيما يتعلق بدفع الديون فى مواعيدها ، وضرورة العناية بالتوفير ، هذا فضلا عن أن المراجعة تكون فعلية معتنى بها تمام العناية .

وهذا النوع من المراجعة عظيم النفع لأنه يتضمن التفتيش ولا يقتصر على فحص "الميزانية" ودرس الدفاتر وتقديم التقارير عما اذا كانت شؤون الجماعة مستقيمة متمشية مع القانون بل يشمل العناية بفحص أعمال الجماعات ونقد طرق إدارتها . وبه يتاح للمراجعين فهم الظروف التى تصبح فيها الجماعات أحيانا عرضة لمواسم زراعية سيئة قد تمنع بعض أعضائها عن القيام بما تعاقدوا عليه . ففى هذه الحالة إذا لم يفهم المراجعون الظروف و يقدروها حق قدرها دون أن يتأثروا بمبالغة الأعضاء فى تقدير الواقع صارت المراجعة غير قيمة . مما تقدم يرى أن خير المراجعة للجماعات التعاونية هى المراجعة المصحوبة بالتفتيش والمنطوية على العطف على التعاون والقائمة على المقدرة على تقدير الواقع وذلك على يد رجال يتقنون عملهم و يعرفون طبيعة الجماعات و يقتنعون ببراميها .

(٤) تمثيل الزراع المنظمين تنظيما تعاونيا أمام القضاء والمدافعة عن مصالحهم فى الميدان السياسى

كثيرا ما حدثت مشاكل قضائية لولا همة الجماعة الرئيسية فيها لضاعت حقوق كثيرة على الزراع المتعاونين . وليس ببعيد عهدنا بتدمير معامل الزبدة وتخريبها على يد الجيش الانجليزى المحتل للبلاد . وربما يحسن بنا ونحن فى هذا المجال أن نسرد هذا الحادث لنقف على مبلغ أهمية الدفاع عن المصالح التعاونية على يد جماعتها التنظيمية .

نعلم من الفصل الثانى أن الارلنديين كانوا يعملون منذ دخل الانجليز بلادهم فى العصور الماضية على إجلاء هذا العنصر عنها . وهذا العمل اختلفت قوته وتباينت مظاهره فى أزمنة مختلفة . ففى الفترة ما بين سنة ١٩١٦ و ١٩٢١ اشتدت مقاومة الارلنديين للانجليز فقابلوهم أحيانا فى مواقع حربية مثل ثورة دبلن فى سنة ١٩١٦ [١] حيث استعملت المدافع والنسافات وقتل عدد كبير من الفريقين ، وأحيانا كان الارلنديون يتربصون بكبار الرجال من الانجليز فى مكامن فى شوارع المدن وطرق

(١) راجع كتابى "An Egyptian in Ireland" صفحة ٢٠٦

الأرياف قصد اغتيالهم ، فأثار ذلك غضب الانجليز ، وزاد حنقهم لما رأوا أن الأهالى لا يقدمون لأولى الأمر أى مساعدة فى ضبط المعتدين . ولما تعددت هذه الحوادث وكثر عدد القتلى من الانجليز الى درجة أصبحت حياتهم معها مهددة فى كل وقت وفى كل مكان ، عملوا على مقابلة القتل بالقتل وتعمدوا تخريب البلاد . واستحضروا لذلك فرقة خاصة من انجلترا قالوا إنها أرسلت الى ارلندا لمساعدة الشرطة الارلندية على حفظ النظام فى البلاد ولكن أعمالها دلت فيما بعد على أنها أرسلت للسبب الذى ذكرناه ولارهاب الشعب الارلندى . قامت هذه الفرقة بمهمتها الحقيقية التى جاءت من أجلها فدمرت البيوت وقتلت الأبرياء وأحرقت الحوانيت ، وانتهكت حرمة الكنائس الكاتوليكية وأهانت القسيسين الارلنديين الى غير ذلك . ومما عملوه أن دمروا وأحرقوا عددا كبيرا من معامل الزبدة التعاونية انتقاما من الشعب . وقد بلغ عدد المعامل التى خربت خمسين معملا قدرت خسائرها بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، وعطلت تجارة سنوية تبلغ قيمتها نحوا من مليون جنيه[١] .

مَن الذى يقوم بالدفاع أمام هذه المصائب التى حلت بالفلاحين أصحاب هذه المعامل التعاونية ؟ ومن الذى يدفع لهم تعويض الخسائر التى خسروها من جراء أخذ الثأر من قوم عن أعمال لا يد لهم فيها ؟ هذه مهمة خطيرة وخدمة جليلة قامت بها الجماعة التنظيمية ، فأحدثت حركة كبيرة فى الدوائر السياسية والقضائية يطول شرحها . وطالبت الحكومة الانجليزية بعمل تحقيق فى مسألة كل جماعة تعاونية دمرت أو أحرقت حتى يأخذ القضاء مجراه والعدالة قسطها ، وإذ ذاك أثارت الجماعة على الحكومة حزب العمال وأتباع الحركة التعاونية فى انجلترا وهم يعدون بالملايين ، كما أنها أثارت فى الصحف حملة على سوء تصرف الحكومة الانجليزية فى إرلندا على أيدى عمالها الحربيين ، وكذلك حركت كبار الرجال الانجليز ليقفوا موقف إنصاف فى هذا الحادث الفظيع . كل ذلك قامت به الجماعة التنظيمية وكانت نتيجته أن أوقفت حركة التدمير والانتقام وأخذ النظام والعدالة مجراهما ولم يثبت على أعضاء أى معمل تعاونى تهمة قتل أو تحريض عليه ؛ وانتهى الأمر بأن أخذ الفلاحون تعويضا عن خسائرهم .

واليك مثالا آخر على ما تقوم به الجماعة التنظيمية من المدافعة عن مصالح المتعاونين . كانت الحكومة الانجليزية تفكر فى فرض ضريبة على أرباح الجماعات التعاونية . ونحن نعلم أن هذه الجماعات لا تعمل لربح ، بل كل ما يأتيها من هذا الباب انما هو مبالغ أخذت من الأعضاء زيادة على ما كان يجب دفعه ، ثم ترد اليهم فيما بعد حسب النظام التعاونى الذى سبق أن فسرناه . فمن ذا الذى يفهم الحكومة ذلك ويقنعها بهذه النظرية غير الجماعة التنظيمية التى تتكلم بلسان كل المتعاونين وتمثلهم تمثيلا حقيقيا ؟ كان مجهود هذه الجماعة فى هذا الموضوع مشتركا مع مجهود "الأتحاد التعاونى"[٢] الانجليزى لجماعات التعاون الاستهلاكى ، وأدى الى عدول الحكومة عن مشروعها .

---

(١) راجع رسالة "استصراخ بالعدالة" بقلم "چورج رسل" وفيها يطلب اجراء تحقيق عام فيما جرى من التعدى على الجماعات التعاونية فى إرلندا "A Plea for Justice"—Being a Demand for a Public Enquiry into the Attacks on Co-operative Societies in Ireland .—by A.E.

(٢) "Co-operative Union"

ولو أردنا أن نعدد الأمثال فى هذا الباب لطال بنا الموضوع . ولكنا نقول بالاختصار إن الجماعة الرئيسية تقوم بنصيحة الجماعات التعاونية فى كل ما له علاقة بالقانون والمحاكم . كما أنها تراقب بدقة أعمال الحكومة فيما يتعلق بسن قوانين تمس مصالح الزراع المتعاونين . فهى المحامى عنهم أمام القضاء والممثل لهم أمام الحكومة ، والذائد عن مصالحهم أمام كل معتد عليها .

هذه هى الأعمال الجليلة التى قامت وتقوم بها الجماعة التنظيمية للحركة التعاونية فى إرلندا . وقد أراد أصحاب زعيم التعاون فى إرلندا والمعجبون بعمله القومى لرقى الفلاح والزراعة أن يقيموا برهانا محسوسا يدل على تقديرهم أعماله النافعة ، فأجمعوا أمرهم على أن يقدموا له هدية اعترافا منهم بتلك المنن الجزيلة ، فأهدوا اليه بيتا كبيرا سموه "بيت پلانكت" (١) فى أفخم ميدان فى دبلن . ولكن پلانكت لم يشأ أن يكون هذا البيت خاصا به ، فقبله على أن يجعله مقرا للجماعة التنظيمية التى تدير دفة الحركة فى البلاد .

فى هذا البيت أيضا "دار كتب مراجعة الشؤون التعاونية" (٢) وهذه المكتبه أنشئت منذ عشر سنين ، والفضل فى إنشائها عائد الى همة پلانكت والى أريحية المفوضين بالنظر فى شؤون دور الكتب لوقف المثرى الشهير والمحسن الكبير الاسكتلندى أصلا والأمريكى موطنا "أندروكرنيجى (٣)"

فى هذه الدار عدد كبير من المجلدات الزراعية ، الاقتصادية عموما التعاونية خصوصا ، عن الممالك المختلفة وهى المرجع لكل من أراد الاطلاع على الأبحاث والتعاليم التعاونية ، وأحدث الأخبار عن شؤون العالم التعاونى . وتعتبر كعبة للقاصدين من أطراف العالم للاطلاع على دقائق الحركة التعاونية فى إرلندا . واليها توجه الأسئلة العديدة من البلاد المختلفة للاستفسار عن المسائل التعاونية الزراعية وتصدر مجلة كل ثلاثة أشهر اسمها "الاقتصادى الارلندى" (٤) تكتب فى الشؤون التعاونية سواء كانت إرلندية أو غير إرلندية .

كذلك فى "بيت پلانكت" مكتب التحرير لمجلة أسبوعية تسمى "الدوّار الارلندى" (٥) أنشئت فى سنة ١٨٩٥ والغرض منها العمل لتقدم الشؤون الصناعية والزراعية فى إرلندا لخدمة الشعب الارلندى . وقد اهتمت اهتماما كبيرا فى الخمس عشرة سنة الأخيرة بنشر تعاليم الحركة التعاونية فى إرلندا بفضل محررها الفيلسوف الاقتصادى الاجتماعى "چورچ رسل" الذى عضد هذا النظام بكل ما وهبه الله من القوة الفكرية والنفوذ الأدبى . فقد رأى أنه على أساس هذا النظام المتين يمكن أن تبنى "المدنية القروية" التى يعمل لنشرها فى قرى إرلندا ببث تعاليمه بين فلاحيها .

ولا نبالغ اذا نحن قلنا إن التأثير الأدبى لهذه المجلة كان من أكبر العوامل فى تقدم هذه الحركة التعاونية فى إرلندا . وانها وان كانت تخدم المتعاونين والحركة التعاونية لا تعتبر رسميا لسان حال الجماعة

---

(١) "Plunkett House" (٢) Co-operative Reference Library. (٣) Andrew Carnegie.
(٤) The Irish Economist. (٥) The Irish Homestead.

التنظيمية . فهى ليست مقيدة بقوانين تسير عليها ، ولمحررها القدير الحرية التامة فى نقد أعمالهم وإرشادهم الى خير السبل ، ومن أجل هذا كانت لها مكانة عالية فى نفوس المهتمين بتقدم التعاون الزراعى لاسيما من المتكلمين باللغة الانجليزية .

وفى هذا البيت أيضا "قلم مراجعة الحسابات" للجماعات التعاونية وكذلك "معمل بكتيريولوجى" لجماعات الزبدة . وقد تكلمنا على كل منهما فى مكان آخر .

وقصارى القول أن هذه الجماعة التنظيمية والهيئات المشتركة معها فى العمل نفخت روحا جديدة فى جسم إرلندا القروى بعد أن اجتازت مصاعب دينية واجتماعية واقتصادية وسياسية بفضل القابضين على زمام الحركة والمسيرين لدفة السفينة التعاونية حتى أخرجوها من بين الصخور الخطرة والأمواج المتلاطمة آمنة الى بر النجاة والسلامة . وقد كان المساعد الأكبر لهم حسن تنسيقهم العمل وتقسيمه فيما بينهم تقسيما يضمن القيام به خير قيام . فمنهم من كان يعمل فى المكتب الرئيسى ومنهم من كان يعيش ويشتغل فى القرى بين الفلاحين . والجميع يعملون يدا واحدة لخير الزراعة والفلاح ، وقد كانت هذه الحركة نعمة من نعم الله على إرلندا بفضلها وقفت المهاجرة التى كان يتدفق سيلها الى خارج البلاد وبخاصة الى أمريكا . وجعلت الحياة القروية جديرة بأن تبقى أهل الوطن فيه يعيشون عيشة راضية مرضية . وبها تضاعفت ثروة البلاد وعادت الى أبنائها بعد أن كان يستنزفها التجار الأجانب أو كانت تترك دون أن تثمر .

وسنذكر فى الفصول التالية الأنواع المهمة للجماعات التعاونية ونفيض القول فى كل منها مفصلين نظمها وأعمالها ، والفائدة التى تعود منها على الفلاح الارلندى وعلى ثروة البلاد الزراعية .

وقبل أن نختم هذا الفصل نورد ما وصل الينا والكتاب تحت الطبع مما له ارتباط بموضوع هذا الباب ؛ وهو أنه أنشئ فى إرلندا جماعة تنظيمية جديدة تختص بالجزء الشمالى للجزيرة واسمها "جماعة التنظيم الزراعى لشمالى إرلندا"[1] مركزها بلفاست[2] وقواعدها هى هى قواعد جماعة دبلن[3]

والسبب فى انشاء جماعة أخرى هو أنه بعد ما تغير حكم البلاد سنة ١٩٢٢ وصار فى إرلندا حكومتان "حكومة ولاية إرلندا الحرة" ، "وحكومة شمالى إرلندا" أوقفت الاعانة المالية التى كانت تتقاضاها الجماعة التنظيمية بدبلن من الحكومة القديمة . ولما قدمت الجماعة طلبا للحكومة الجديدة باستمرار الاعانة ، وعدتها بدفع اعانة سنوية قدرها خمسة آلاف جنيه على شرط أن تقصر أعمالها على الجماعات التعاونية فى حدود "ولاية إرلندا الحرة" فقبلت . وكان ذلك سببا فى انشاء جماعة تنظيمية تختص بالجماعات الواقعة فى حدود "شمالى إرلندا" ، وهذه أيضا تتقاضى إعانة من حكومتها .

ولا يظن أن إنشاء هذه الجماعة التنظيمية الشمالية الجديدة معناه انقسام فى صفوف المتعاونين الارلنديين . فان الرجال القائمين بأعمالها هم نفس الرجال الذين كانوا قادة التعاون فى شمالى إرلندا فى نظام جماعة دبلن ، ولايزالون على وفاق تام معها . ولكن الأحوال السياسية التى أوجدت حكومتين فى البلاد هى التى أوجدت كذلك جماعتين تنظيميتين لحركتها التعاونية .

---

(١) The North of Ireland Agricultural Organisation Society.

(٢) Belfast. (٣) Dublin.

الفصل الخامس

جماعات الزبدة

أهم شئ فى الحركة التعاونيــة بارلندا معامل الزبدة ولا عجب فان بلادا زراعيــة ذات مراع واسعة كهذه البلاد لا بد أن يشتغل معظم أهلها بتجارة المـاشية وتكون لها المنزلة الأولى ، وما ينتج منها هو الزبدة وله المنزلة الثانية . ومن وراء هذين العملين عدد كبير من الفلاحين يعيشون عليهما .

كانت هذه التجارة قبل النهضة التعاونية تواجه صعوبات جمة من الوجهتين العلمية والاقتصادية فلم تكن الزبدة تصنع بطريقــة متقنة ولا تباع بشكل منتظم يعود على الناس بالربح الوفير مع أن فى البلاد ميزة الجو الصالح لوجود المراعى الكثيرة والأراضى الخصبــة التى تجود بخيراتها ، والقرب من أحسن الأسواق التى تباع فيها الحاصلات الزراعية وهى السوق الانكليزية . من أجل هذا كانت هذه السوق محتكرة للدانيماركيين والفرنسيين ويضرب المثل بالزبدة الارلندية فى الرداءة وقلة العناية بالنظافة وسرعة التغير لأنها لا تصنع بالطرق العلمية الواجبة أضف الى ذلك سوء لفها ، وكذلك تعدد أصنافها .

كل هــذه كانت عوامل تقضى على تلك التجارة الزراعيــة بالفناء وتضيع كل أمل فى جعل إرلندا ذات مركز زراعى سام فلا يكون منها غير مراع للمواشى تلك الأراضى البكر الواسعة الأرجاء فى بلاد جديدة مثل كندا واستراليا .

ولكن النهضة التعاونية انتشلت إرلندا من هذه الهوة السحيقة وبدأت عملها النافع فخطت بالبلاد خطوة عظيمة فى سبيل رقى هذه الصناعة والاتجار بها ففى سنة ١٨٩٠ زار "روبرت أندرسن" السكرتير العــام للجماعة التعاونية التنظيمية بلاد الدانيمارك والسويد لدرس أحوال معامل الزبدة وطريقة صنعها وبعد أن عاد وضع تقريرا وافيا عن ذلك ذكر فيه أن فلاحى الدانيمارك انما وصلوا إلى ما وصلوا اليه من التقدّم بواسطة استعمالهم العدد الحديثة واتباع أحسن النظم والأساليب فى المعاملات التجارية فلما قرأه أهل البلاد رأوا أن لا وسيلة لهم للوصول إلى الغاية التى يرجونها من التحسين إلا باتباع النظم الحديثة التى درجت عليهـا تلك الأمم التى سارت شوطا بعيدا فى شؤون الزراعة وتغيير تلك الطرق العقيمة فى صنع الزبدة واتحادهم اتحادا يضمن لهم الاشتراك النافع فى جلب ما يلزمهم من الأموال والألبان .

لقد كان يخيل فى أول الأمر أن تحقيق تلك الرغبات يكاد يكون مستحيلا لما يحول دون ذلك من العقبات فان جمع شمل الارلنديين تحت لواء واحد ليس بالأمر الهين عمليا ولكن ذلك المصلح الكبير السير هوريس پلانكت تحمل ذلك العبء بصدر رحب وكله آمال فى التغلب على تلك المصاعب مع ما فى ذلك من المتاعب والمشاق فشمر عن ساعد الجد وواصل الليل بالنهار فى العمل وطاف فى أنحاء

البلاد حاثا على اتباع هـذا النظام وعقد ما يزيد على خمسين اجتماعا فى طول البلاد وعرضها فتشبعت أفكار الأهالى بآرائه وعملوا لتنفيذ أفكاره فوجدت النواة التى غرست بها تلك النهضة التعاونية فى البلاد وأنشى معمل اقتبس نظامه من "روتشديل" كان باكورة ثمر هـذا الغرس فكان ذلك فاتحة الخير والنجاح فى تلك المهمة "إذ أول الغيث قطر ثم ينهمر" ومما يدل على بعد نظره ومتانة أساس بنائه أن النظام الذى بنى عليه أول معمل فى البلاد هو نفس النظام الذى يعمل به الآن فلاحو البلاد وزارعوها . وفى ذلك دليل قاطع على إحكام تلك النظم التى شيدت عليها "روتشديل" بناءها وهى نواة النهضة التعاونية فى مختلف القرى والبلدان .

رأس المـال :

رأس مال هذه المعامل يتكون من أسهم يشتريها الأعضاء ؛ قيمة كل منها جنيه وعدد الأسهم بمقدار عدد الأبقـار الحلوب التى عند كل عضو ويدفع العضو نقدا ما لا يقل عن خمس ثمن أسهمه وما بقى فهو دين يجب عليه دفعه إذا أفلس المعمل واحتيج إلى دفع ماعليه من الديون وهذا المبلغ الذى يدفعه الأعضاء ليس إلا مقدارا يسيرا مما يصرف لانشاء المعمل والباقى يقترض من المصارف وقد سعت الجماعة الرئيسية للحركة التعاونية فى إرلندا واتفقت مع بعض المصارف على أن تقرض المعامل المنتمية اليها ما تحتاج اليه من المال بفوائد معتدلة مقدارها ٤ ٪ بضمان أعضاء لجنة الادارة وهذه الطريقة وإن كانت منتشرة ومؤدية للغرض عملا ، معرضة للانتقاد من وجهين ، أولهما أن ثبات دعائم المعمل يتوقف على ثقة المصارف بلجنة الادارة ، ثانيهما أنه يلزم لذلك بقاء أعضاء هذه اللجنة ماداموا ضامنين شخصيا لهذا القرض وذلك ممـا يميت روح المساواة فى العمل ويقيد تصرفاته ، وقد ذلل بعض المعامل هذه العقبة وجعل ثمن الأسهم يدفع بالتقسيط فلا يمضى إلا القليل من الزمن حتى تصير الأسهم كلها مدفوعة فيقوى المركز المالى للمعمل .

نفقات إنشاء المعامل :

نفقات إنشاء المعامل تختلف باختلافها كبرا وصغرا ولكن يلزم للمعمل المتوسط نحو ثلاثة آلاف جنيه ما بين أبنية وأدوات وهذا فى المعامل "المركزية"(١) التامة العدد التى تأخذ الألبان وتستخرجها زبدة . أما المعامل "المساعدة"(٢) التى تحول اللبن إلى قشدة فقط ثم ترسلها إلى المعامل المركزية فتكاليفها تبلغ النصف من ذلك .

مقدار اللبن اللازم للمعامل :

ترى الجماعة التنظيمية للتعاون الا ينشأ معمل فى جهة إلا إذا أمكنه أن يحصل على ألبان ألف بقرة على الأقل فى دائرة لا يزيد نصف قطرها على خمسة أميال ؛ أما فى الجهات التى لا يتسنى فيهـا ذلك لتفرق مساكن الفلاحين ، فقد أزيلت تلك الصعوبة بانشاء معامل مساعدة تكون وظيفتها فرز اللبن وإرسال القشدة إلى معمل مركزى قريب منها لتحويلها إلى زبدة ، وهـذه المعامل الصغيرة إما أن تكون فروعا تابعة للكبيرة وإما أن تكون مستقلة بذاتها تعمل باتفاق معها ويكفل لها النجاح حصولها على ألبان خمسمائة بقرة على الأقل يوميا .

---

(١) "Central Creameries" (٢) "Auxiliary Creameries"

إدارة المعامل :

تتولى إدارة أعمال الجماعة لجنة إدارية ينتخبها الأعضاء فى اجتماع عام وتعمل بلا أجر وهذه اللجنة تنتخب من بينها رئيسا لها وسكرتيرا وتعين مديرا فنيا ومستخدمين للمعمل وهؤلاء يتعاطون أجرا وتعقد الجمعية العمومية مرة فى السنة لتنظر فى الشؤون الهامة للمعمل وتشرف على أعمال اللجنة الادارية وضبط الأعمال الحسابية فتعين مراجعا للحسابات ليدقق النظر فيها ويبدى رأيه فى صحتها .

الطريقة المتبعة فى دفع ثمن اللبن :

يحضر الفلاحون اللبن للمعمل كل صباح (وفى بعض الجهات يقوم المعمل بجمعه فى عربات خاصة) فيوزن ويقيد لكل فلاح حسابه ، ومن حين إلى آخر تؤخذ نماذج من الألبان المختلفة لتحليلها ومعرفة مقدار المادة الدهنية المحتوية عليها وفى آخر كل شهر تحدد اللجنة المبالغ التى تدفع للأعضاء ثمنا لما استخرج من الزبدة من ألبانهم التى أحضروها للمعمل والعوامل فى هذا التحديد هى السعر الذى تباع به الزبدة فى الأسواق وقيمة ما خصص للنفقات ودفع فوائد المبالغ المقترضة ومقدار مايخصص نظير استهلاك الآلات وما بقى بعد ذلك (وهذا ليس بالكثير لأن الربح ليس هو الغرض من إنشاء المعامل) فهو زيادة جاءت فرقا بين ما قدر من النفقات أولا وما صرف فعلا ويوزع كالآتى :

(ا) يدفع منه للأعضاء ما لا يزيد عن ٥ ٪ على ما دفعوه من ثمن الأسهم .

(ب) يحول منه للمال الاحتياطى ما لاينقص عن ١٠ ٪ حتى يصل بالتدريج إلى أن يكون مساويا لرأس المال .

(ج) يدفع منه جوائز لعمال المعمل على نسبة أجورهم وللأعضاء بنسبة ما قدموه من الألبان .

(د) يدفع جانب منه للتشجيع على نشر النظام التعاونى وتوطيد دعائمه .

أما لبن الفرز وهو ما بقى من اللبن بعد أن أخذت منه القشدة بواسطة الآلة الفارزة فانه يعطى للفلاح ليغذى به عجوله وخنازيره وقد كان ذلك فى كثير من الأحيان مغريا للفلاحين ومشجعا لهم على إحضار ألبانهم للعامل التعاونية .

مع كل الجهود التى بذلها القائمون بالنهضة التعاونية لتقدم هذه الصناعة واتباعهم الأصول العلمية والعمل بالمستكشفات البكتيريولوجية الى غير ذلك مما وصل بالمعامل الى غاية بعيدة من الاستعداد فى البناء والآلات والصناع ومع رقى النظم الاقتصادية التى رقت مستوى هذه التجارة ، نقول مع كل ذلك لاتزال الحاجة ماسة الى ما سنذكره من الاصلاحات .

(١) لايزال الفلاح الارلندى غير مكترث بمسألة انتقاء الأبقار الحلوب الجيدة فهو لا يهتم باختيار ما يعطى منها الكمية الكثيرة من الألبان والدهن وقد شعرت جماعة التنظيم الزراعى الارلندية بهذا النقص وأرادت أن تتلافاه فأغرت أعضاء بعض المعامل بتأليف جماعات [1] فيما بينهم سمتها

(١) Cow-testing Associations.

"جماعات اختبار الأبقار" لامتحان أبقارهم من هاتين الوجهتين أسوة بما حدث فى الدانيمارك وكذا شجعت "مصلحة الزراعة الارلندية" هذه الجماعات باعانات مالية وقد كانت نتائج أعمال هذه الجماعات موضع الدهشة لدى الفلاحين فقد شوهد أن إحدى الأبقار عند أحدهم أعطت لبنا قيمته تسعة عشر جنيها فى السنة وأخرى عنده أعطت بمقدار تسعة جنيهات مع أن كلتيهما ينفق عليها مقدار واحد للتغذية والخدمة . ولما كانت معامل الزبدة الارلندية تأخذ ألبانها مما يزيد عدده على ٥٢٠,٠٠٠ بقرة سنويا كان من الواجب عليها أن تهتم هى والفلاحون بانتقاء الأبقار الحلوب الجيدة وإبعاد الرديئة من القطعان الارلندية .

متوسط ما تحلبه البقرة الارلندية الآن يتراوح ما بين ٣٥٠ و ٤٠٠ جالون [١] فى السنة مع أنه لو عنى بانتقاء الأبقار الجيدة عناية صحيحة لعلا هذا المنسوب الى نحو ٦٠٠ جالون كما برهن على ذلك من اهتم بهذه المسألة من الفلاحين . ومع كل ما بذل من التشجيع لا يزال الفلاحون غير مهتمين الاهتمام الواجب بها ولكن يؤمل أن تثمر مجهودات "جماعة التنظيم الزراعى الارلندية" و "مصلحة الزراعة الارلندية" الثمر الذى يرجوه كل محب لتقدم إرلندا الاقتصادى .

(٢) إنه بالرغم من تحسين نوع الزبدة الارلندى لا يزال ثمنها أقل من ثمن الزبدة الدانيماركية مع أنها لا تقل عنها فى الجودة وربما كان هذا موضع الاستغراب وداعيا الى التساؤل عن أسباب هذا الضعف وعن الدواء الناجع فى علاجه . ولكن المتأمل يزول منه العجب اذا علم أسباب ذلك وهى حرية بالنظر والاعتبار وذلك أن عدم ثبات الصادر من الزبدة الارلندية على معدّل واحد طول السنة أحدث الضعف فى هذه التجارة . لأن الفلاح الارلندى متبع نظاما قديما هو الاكتفاء فى زمن الشتاء بتغذية أبقاره من المراعى وحدها وهى ليست بكافية فى هذه الفترة ولا يهتم بأن يحصل على اللبن الكافى ما بين شهرى أكتوبر ومايو ومن أجل ذلك لا تشتغل معامل الزبدة إلا قليلا فى هذه الآونة ونشأ من ذلك أن تحولت التجارة فى الأسواق من أيدى هؤلاء الى أيدى قوم يقدرون على إمدادها طول العام بما تحتاج اليه ولا يستطيع ذلك الا مزارعوهم الدانيماركيون وقد لزم من هذا تبعا ثبات التجارة الدانيماركية فى الأسواق وتزعزع التجارة الارلندية اذ تضطر كل عام الى محاولة استرجاع زبائن كانت قد فقدتهم أكثر السنة وهذا يدعو الى تحديد سعر لزبدتهم كل عام بخلاف الزبدة الدانيماركية فانها حافظة مركزها فى الأسواق طول العام .

ولا علاج لذلك النقص إلا تغيير ذلك النظام القديم فى تغذية الأبقار مدة الشتاء بآخر يكفل إنتاج اللبن فى الشتاء والصيف سواء وذلك مايستدعى تحويل كثير من المراعى الى مزارع تزرع فيها مختلف المزروعات لتغذية الأبقار تغذية تضمن استمرار المقادير التى تحلب طول السنة بنسبة واحدة ما أمكن ومن أجل هذا قام الأستاذ وبرلى [٢] أستاذ الزراعة فى كلية كورك إحدى كليات جامعة إرلندا وحث الفلاحين على اتباع نظام زراعى جديد وضعه بعد البحث والتجربة وهو ذو دورة خاصة

---

(١) الجالون هو مكيال انكليزى يعادل أربعة لترات ونصف تقريبا .

(٢) "T.Wibberley"

بها يستطيع الفلاح أن يغذى أبقاره طول السنة بلا انقطاع من محصولات خضراء فلا تختلف التغذية كثيرا بسبب ذلك فى الصيف عنها فى الشتاء واذا اتبع هذا النظام وانتشر فى البلاد لغير وجهة الفلاحة فيها ولاستبدل بكثير من المراعى مزارع تغنى البلاد عما تستورده من الأسواق الخارجية وتجعلها تعتمد على محصولاتها الأهلية لأنه بالطريقة المتبعة الآن لا يزرع من الأراضى الارلندية أكثر من ١٢٪ فتحتاج البلاد الى أن تستورد كثيرا من الخارج أضف الى ذلك أنها لا تنتج الألبان الكافية للسبب الذى قدمناه .

ومن مزايا هذا النظام أنه مناسب جدا لجو البلاد وتربتها ويحتاج الى استعمال الآلات الزراعية الحديثة التى تذلل الصعوبة الناشئة من قلة العمال وتساعد على إعطاء هؤلاء أجورا عادلة . وقد اهتم المتعاونون بهذا النظام الجديد لما فيه من الفوائد الجمة التى لا يتسنى للفلاح الصغير جنيها إلا اذا تعاون مع من حوله وانشأوا جماعات تعاونية تشترى الآلات اللازمة وتؤجرها لهم بطريقة منظمة كما أنها تقوم بشراء حاجاتهم وبيع محصولاتهم مما سيأتى الكلام عليه تحت عنوان "الجماعات الزراعية التعاونية" ولكون هذا النظام فى دور التجربة ولم ينتشر انتشارا كافيا لا تزال كمية الألبان على حالتها الأولى ولا ينتظر أن تتغير حتى يشمل هذا النظام معظم البلاد .

الآن وقد بينا التقدم الذى حصل فى صنع الزبدة وتحسين نوعها تحسينا شهد به الجمهور بقى علينا أن نشير الى موضع الضعف فى تلك الصناعة بعد أن نوازن بينها وبين الصناعة فى بلاد الدانيمارك .

يرى الناظر الى الزبدة الدانيماركية أن كل المعامل التعاونية فى تلك البلاد وحدت صناعتها وجعلت كل الزبدة تحت طابع (ماركة) واحد كما أنها جعلت لها مكتبا واحدا يرجع اليه فى الاستعلام عما يختص بصناعة الزبدة وتجارتها فكأن كل ما تنتجه البلاد صنع فى معمل واحد وبيع من مركز واحد ولكن الحالة ليست كذلك فى إرلندا حيث تعددت أنواع الزبدة المصنوعة فى البلاد واشتد التنافس بين المعامل التى أخذ يزاحم بعضها بعضا فى الأسواق فأضعف ذلك مركزها وقلل ربحها .

وقد شعروا أولا بضعفهم التجارى المتأتى من مزاحمة المعامل التعاونية بعضها لبعض فى الأسواق فأشار قادة الحركة بانشاء جماعة واحدة تكون وسيطة فى عرض زبدة جميع المعامل التعاونية وبيعها ولا يخفى ما يترتب على توحد الطلب من الوصول الى الثمن الذى تستحقه الزبدة فى أحسن الأسواق وكان ذلك فى سنة ١٨٩٥ اذ أنشئت "الجماعة التعاونية الوكيلة الارلندية" وكان مقرها مدينة "ليمريك" (١) ولها مكتب فى "منشستر" ووسطاء فى بلاد عديدة . ولا تزال هذه الجماعة تعمل بجد لتصل للغرض الذى أنشئت من أجله ولكنها لم تصل بعد فلم تقدر على منع هذا التنافس الضار بالمتعاونين الذى يحول بينهم وبين توحيد السعر ولا غرابة فى ذلك اذا علمنا أن المعامل التعاونية اعتادت أن ترسل لهذه الجماعة زبدتها وقت كساد الأسواق وتقوم هى ببيعها مباشرة دون توسطها وقت الرواج .

---

(١) Limerick

هذه المعاملة السيئة هى سبب تأخرها واضطرارها فى كثير من الأحيان للاتجار فى زبدة المعامل غير التعاونية . ويتضح ذلك من احصائيات سنة ١٩٢٠ فقد كانت قيمة ما بيع على يد هذه الجماعة ١,١٠٣,٣٨٩ جنيها انجليزيا ، وما باعته المعامل التعاونية بنفسها ٨,٢٤٧,٨٣٦ جنيها [١] .

أما الضعف الأول وهو تعدد أنواع الزبدة المصنوعة فى المعامل التعاونية فلم يشعر به الا أخيرا وللتغلب عليه فكرت " جماعة التنظيم الزراعى الارلنديه " فى وضع نظام يشبه ما يسير عليه الدانيماركيون فأنشأت هيئة سمتها " مراقبة الزبدة والجبن الارلندى " [٢] (تصنع معامل الزبدة جبنا أحيانا بمقادير قليلة ، كما أن القريب من هذه المعامل للمدن يبيعها أحيانا لبنا صابحا) وجعلت لها طابعا خاصا تمنحه المعامل التى تتعهد أن تسير على شروطها وأهمها :

(١) اتباع تعاليم علمية خاصة فى صناعة الزبدة .

(٢) عدم استعمال العقاقير الكيماوية التى تقى الزبدة من التغيير .

(٣) تحسين طعم الزبدة باتباع التعاليم البكتيريولوچية .

وللتحقق من قيام المعامل بهذه الشروط ترسل الزبدة والجبن من آن الى آخر لفحصها فى معمل بكتيريولوجى معد لذلك فى " بيت بلانكت " مهيأ بالعدد الكاملة تحت إدارة استاذ فنى يتولى هذا المعمل ويقوم بالنصائح الفنية للعامل ، وكذا بتدريس الأصول البكتيريولوجية فى كل ماله علاقة بالالبان ومنتجاتها لشبان وشابات يتعلمونها ليطبقوها فى معامل الزبدة والجبن الارلندية . ولهذا المعمل الفنى تقرير سنوى مستقل فائض بالمعلومات والتجارب العلمية يرسل لمعامل الزبدة المنتمية الى هيئة المراقبة على الزبدة والجبن الارلندى التى بيناها .

على أنه وإن كانت الزبدة المستوفية لهذه الشروط أجود صنعا وألذ طعما وأحسن نوعا من غيرها فان هيئة المراقبة لم تلاق النجاح المنتظر لأن كثيرا من الفلاحين يرون أن تلك الشروط والقيود غير لازمة وانها تزيد فى أتعابهم دون أن تزيد فى ربحهم . والحقيقة أن سبب فتور همة الفلاحين المنتمين الى هذه الهيئة هو أن الزبدة المصنوعة بهذه الشروط لم تكن بمقادير كافية لامكان إحداث فرق فى الثمن بينها وبين غيرها ، والسبب فى ذلك راجع الى تقصير الفلاحين فى الأخذ بتعاليم هيئة المراقبة حتى يعلو نوع الزبدة الارلندية إجمالا ، وتشتهر بالجودة والاتقان فيعلو ثمنها تبعا لذلك .

كل تلك العقبات التى قدمناها لم تضعف همة الجماعة الرئيسية للتعاونين فهى لاتزال تؤمل أن يأتى وقت تصدر فيه كل الزبدة الارلندية على هذا النظام فتتوحد طرق عملها وكذلك طرق عرضها فى الأسواق وبذا تصل هذه الصناعة الزراعية فى البلاد الارلندية الى ما وصلت اليه فى بلاد الدانيمارك . وهناك مسألة يجب علينا أن نشير اليها قبل ختام هذا الفصل وهى أن ضمان استمرار العمل فى المعامل يتوقف على رغبة الأعضاء فى إرسال ألبانهم اليها ، ولكن وجد فى بعض الجهات

---

(١) نقلا عن التقرير السنوى لجماعة التنظيم الزراعى الارلندية سنة ١٩٢٢ صفحتى ٢٢ و ١٣٤

(٢) "Irish Butter & Cheese Control"

التى فيها معامل غير تعاونية أن هذه تغرى الفلاحين بعلو الثمن الذى تقدره لألبانهم علوا مؤقتا لتحل عرى التعاون الوثيقة وتلحق الضرر بهم وهذا غاية ما تتمناه تلك المعامل التجارية التى لايهمها الاجمع المال ، سعد الفلاح أم افتقر . ولمقاومة سريان هذا الداء وضعت المعامل التعاونية قاعدة أسمتها "قاعدة الألزام"(١) تحرم بها على الأعضاء أن يوردوا ألبانهم لغير معاملهم ووضعت عقوبة لمن يخالف ذلك وكان لهذه القاعدة أثر محمود .

هذه سيرة معامل الزبدة التعاونية من حيث عملها الرئيسى ، على أنها لم تقتصر على ذلك بل أن بعضها يقوم بشراء مايلزم الأعضاء من اللوازم الزراعية المختلفة وتدفع ثمنها من حساب الألبان التى يقدمونها كما أن بعضها يتولى عرض البيض والفراخ التى يقدمها الأعضاء الى الأسواق زيادة على الزبدة ، وكذلك يعطى قروضا لهم بضمانة مايقدمون من الألبان ويطحن غلالهم بتلك القوى البخارية التى تدير آلات مصنع الزبدة اذ يسلطها على طواحين صغيرة . وقد كان لذلك فائدة عظيمة ولا سيما فى القرى البعيدة عن المطاحن البخارية ، فقد لوحظ ان ذلك كان مشجعا على التوسع فى زراعة الغلال فى الجهات المجاورة .

هـذا هو مركز الجماعات التعاونية للزبدة فى إرلندا بقوته وضعفه ، ومنه نرى أن نجاحها كان عظيما ، واذا كان النجاح يقاس بالاحصاء فها هو ذا جدول يبين تقدم هـذه الجماعات فى السنين العشر الاخيرة .

السـنة	عدد الجماعات	عدد المساهمين	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقترض	حركة المعاملة أثناء السنة
			جنيـه	جنيـه	جنيـه
١٩١٠ (٢)	٣١٢	٤٤٫٧٩٢	١٤٤٫٢٥١	١٢٠٫٣٥٨	١٫٩٩٩٫٣١٣
١٩١٢	٣٢٩	٤٦٫٠٥٦	١٤٨٫٠٨٦	١٢٠٫٠٩٥	٢٫٤٦٤٫٢٢٨
١٩١٤	٣٥٠	٤٧٫٠٨٦	١٤٩٫٧٥٥	١٣٣٫٢١٠	٢٫٧٣١٫٦٢٨
١٩١٦	٣٤٦ (٣)	٤٩٫٢١٨	١٦٠٫٨٢٠	١٣٣٫٠٢٥	٤٫٥١٢٫٨٩٣
١٩١٨	٣٣٩	٤٩٫٨١٠	١٧٢٫٩٧٠	٢٦٦٫٧٣١	٥٫٩٣٩٫٤٩٦
١٩٢٠	٣٣٦	٥٠٫١٢٢	١٩٣٫٢٠٨	٥٠٠٫٧١٩	٨٫٢٤٧٫٨٣٦

مجموع الربح الصافى سنة ١٩٢٠ كان ٤٣٫٢٨٦ جنيها والمال الاحتياطى ٣٥٧٫٣٩٦ جنيها .

(١) "The Binding Rule"

(٢) راجع التقارير السنوية لجماعة التنظيم الزراعى الارلندية الصادرة سنة ١٩١٢ — ١٩٢٢

(٣) يلاحظ أنه بعد سـنة ١٩١٤ أخذ عدد الجماعات يقل وإن كان التقدم فيما عدا ذلك مطردا وسـبب ذلك أن الجماعات التى لم تكن متينة تماما لم تقدر على تحمل مصاعب زمن الحرب العظمى كما أنه لما شبت نار الحرب الداخلية فى إرلندا فى السنين الأخيرة دمر عدد من معامل الزبدة التعاونية فيها ، وقد سبقت الاشارة الى ذلك .

الفصل السادس

الجمـاعات الزراعية

الغرض المبدئى من إنشاء هذه الجمـاعات هو ابتياع حاجات أعضائها الزراعية من بزور وأسمدة وعلف وغير ذلك . وبتأديتها هذا العمل تكون قد قامت للفلاح الارلندى بخدمات جليلة نقدرها حق قدرها اذا علمنا شيئا عن معاملاته التجارية قبل إنشائها اذ كان يشترى حاجاته بمقتضى النظام التجارى العادى من التاجر المحلى وذلك بثمن المفرق .

وان الانسان ليعجب إذ يرى الفلاح — الذى هو فى الحقيقة صانع يصنع بضائع زراعية معينة من المواد الأولية التى يجهد نفسه فى تحويلها إلى محصولات نباتية أو حيوانية — محروما من الامتيازات التى يتمتع بهـا الصناع الآخرون الذين يعملون فى معاملهم للغزل أو النسيج أو الأحذية أو غير ذلك فان هؤلاء يشترون المواد الأولية لصناعاتهم من قطن أو أقمشة أو جلود أو غيرها بثمن الجملة . أما الفلاح فانه يشترى حاجاته من المواد الأولية اللازمة للزراعة بثمن المفرق .

وهؤلاء التجار الذين يعاملهم الفـلاح الارلندى فى قريته ليسوا تجارا عاديين تنتهى صلتهم به بانتهاء البيع والشراء بل هم طبقة من الناس[1] لا تسلم قرية من قرى إرلندا ولا سيمـا فى الجهات الغربية الفقيرة من وجودهم فيها ولهم صـلة دائمة بالفلاح فى كل معاملاته فهم فى قرى إرلندا أشبه "بالخمرجى" عندنا فى قرى مصر إلا أن ذاك فى إرلندا أقرب صلة بالفلاح وأكثر معاملة وأشد ضررا .

يأتى الفلاح الارلندى إلى حانوت هذا التاجر لقضاء حاجاته وشراء لوازمه الزراعية والمنزلية وبيع ما لديه من محصولات زراعية ، وكذلك لتمضية وقت فراغه من العمل إذ يتقابل مع أصحابه فى حجرة المشروبات الروحية حيث يستقبل ببشاشة وتمد اليه كاسات يعلم الله مابها من أنواع السموم ولا يغيب عن بالنا ما يقيد على حسابه من باهظ الأثمـان .

وطريقة التعامل بين الفلاح وهذا التاجر هى طريقة لا نقد فيها بل يستعمل فيها دفتر الحساب فقط فاذا ما جاء الفلاح ليشترى سمادا أو علفا أو سكرا أو شايا ، قيد التاجر ثمن هذه الأشياء على حسابه بأى ثمن شاء ، واذا ما جاء ليبيع ما أنتجه من أرضه من بطاطس أو بيض أخذ التاجر منه هذه الأشياء بالسعر الذى يراه ويقيد ذلك على حسابه أيضا ، وهو مع كل ذلك مضطر لهـذه المعاملة العقيمة اذ لا حيلة له غير ذلك وهو عالم أن ما يشتريه ليس بمضمون الجودة فلا البزور نقية النوع ولا قوية النمو ولا السماد جيد مشتمل على العناصر المطلوبة بمقاديرها القانونية .

---

(١) تعرف باسم "Gombeen Men"

نعم إن هناك قانونا برلمانيا يخول الفلاح الحق أن يمتحن ويحلل ما يشتريه من التجار حتى يتحقق صحة ما يدعونه فاذا وجد هناك تلاعبا فى مصالحه التجأ الى ذلك القانون ولكن من للفلاحين بالمعرفة العلمية أو النشاط أو الصبر أو الاستعداد لأن يصرف قليلا من المال فى فحص هذه الأشياء فحصا فنيا حتى يضمن به سلامة ما يشترى وموافقة الثمن .

لم يقف هؤلاء التجار عند ذلك بل كثيرا ما ينتهزون فرصة عوز الفلاح المسكين وقت العسر فيقرضونه المال بفائدة لا ترضاها العدالة .

قل لى بربك كيف تكون حال هؤلاء الفلاحين و بينهم هذه الطبقة من التجار الذين يعملون فيهم عمل الداء فى الجسم . لا عجب اذن اذا علمنا أن هؤلاء الفلاحين صاروا الى الفقر وتراكم الديون .

جاء النظام التعاونى ونشر تعاليمه وأظهر للملأ الغبن الذى يلحق الفلاح الارلندى والظلم الذى يعيش تحت نيره . فكان ذلك كمن فتح باب سجن أغلق عدوانا على نفوس بريئة . عرف الفلاح وتنبه وأيقن أن لاخلاص من هذا الضيم الذى عاش فيه قرونا عديدة إلا باتباع النظم التعاونية التى يتخلص بواسطة جماعاتها من شر هؤلاء التجار الأشرار وتتوافر له بها مزايا نلخصها فى النقط الآتية :

(١) شراء حاجاته بثمن الجملة بعقد يضمن الحصول عليها فى الوقت الذى يريده مع توفيره لنفسه المكاسب التى كان الوسطاء يتقاضونها .

(٢) الحصول على ضمان بجودة النوع وذلك بامتحان العينات امتحانا علميا بواسطة الجماعة بقيمة زهيدة لا تكاد تعد شيئا .

(٣) التمكن من تخفيض أجرة شحن البضائع ونقلها وذلك لسبب تعامل الجماعة بمقادير كبيرة .

فى بدء الحركة التعاونية فى إرلندا كانت "جماعات الزبدة" هى التى تقوم بالأعمال التى تقوم بها الآن "الجماعات الزراعية" التى نحن بصددها . ولكن ليس فى كل جهة معمل زبدة . فتوخيا لدقة العمل رأى القائمون بهذه النهضة الاقتصادية أنه من الأفضل اختصاص جماعات بهذا العمل .

لذلك عملوا لانشائها وكان ذلك فى سنة ١٨٩٤ إذ أنشئت خمس جماعات من هذا النوع كان لنجاحها رنة فى الدوائر الاقتصادية عند ما نشر فى إحدى المجلات[1] ان هذه الجماعات الخمس وفرت على أعضائها فى ستة الأشهر الأولى من حياتها ما يبلغ خمسة الآلاف من الجنيهات .

أما نوع تنظيم هذه الجماعات فلا يختلف فى الجوهر عن تنظيم جماعات الزبدة السابق إيضاحها حتى ليصلح تطبيق نظام هذه على تلك مع بعض التعديل اللازم لاختلاف نوعى الجماعتين . فمثلا نحن نعلم أن القاعدة التى بنى عليها جمع رأس المال لجماعات الزبدة هو اشتراك العضو فى سهم ثمنه جنيه عن كل بقرة حلوب يقتنيها . أما فى حال الجماعات الزراعية فاشتراك العضو فى الأسهم بنسبة عدد الأفدنة التى يفلحها ولكن هذه الطريقة لم يتبعها كل الجماعات وجملة القول أن هذه النقطة تركت لتصرف الجماعات ، لذلك تباينت رءوس أموالها . أما قيمة السهم فقد اتفقت الآراء

---

(١) راجع مجلة "Irish Homestead" أو "الدوار الارلندى" بتاريخ ٤ مايو سنة ١٨٩٥ ص ١٣٢

على أن تكون جنيها يدفع منه ثُمْنُهُ على الأقل عند الالتحاق [١] وذلك لتسهيل الطريق على الفلاحين للدخول فى العضوية. ولعدم كفاية رأس المال المحصل بهذه الطريقة التجأت الجماعات الى الاقتراض من المصارف بضمانة أعضاء اللجنة الادارية بفائدة ٤ ٪ وبهذه الطريقة تقترض الجماعات مايتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ جنيه وقد يكون أكثر من ذلك إذ كثيرا ما تجد الجماعات نفسها مضطرة الى أن تمد أعضاءها بالبضائع لأجل لا يقل عن ثلاثة أشهر وقد يصل إلى سنة كاملة .

ولم يكن لهذه الجماعات فى أول عهدها محل خاص مفتوحة أبوابه يأتيه الأعضاء أى وقت شاءوا بل كانوا يجتمعون وقت الضرورة فى أى محل يعينونه وذلك فى فصول معينة من السنة ليقدّموا طلباتهم الزراعية ثم يتفرقون ولا يجتمعون إلا فى الموسم الذى بعده . فكأن الجماعة وهى متقطعة الأعمال ضئيلة الحركة وسيط فقط ، ولم يكن هذا يبشر بمستقبل عظيم إذا استمرت هذه الجماعات على هذا الحال .

لذلك فكر قادة الرأى التعاونى فى توسيع نطاق هذه الجماعات فأشاروا عليها بأن تأخذ لها محلا ثابتا مفتوحة أبوابه طول السنة للأعضاء يأتونه متى شاءوا لقضاء أمورهم وبأن تدخل فى مضمار بيع حاصلات الأعضاء ولا تقتصر على توريد حاجاتهم الزراعية فقط بل تورد لهم أيضا حاجاتهم المنزلية .

بيع حاصلات الأعضاء :

الدخول فى هذا الموضوع تحت النظام التعاونى من أصعب الأمور وأشدّها خطرا وهناك عوائق عديدة تقابل من يقوم بهذا العمل وتصعب الطريق أمامه . فان لم يكن على خبرة تامة فى هذا الموضوع ووراءه أعضاء لجماعته متشبعون بروح التعاون مستعدون قلبا وقالبا أن يعملوا يدا واحدة لتعضيد جماعتهم والوقوف بجانبها فى الشدّة والرخاء فالأولى بهم الاكتفاء بالعمل فى مضمار توريد لوازم الأعضاء وهو مضمار أسهل وأسلم حتى ترقى معلومات الأعضاء ويتعودوا العمل فى ميدان التعاون ويتحققوا أن النتيجة الأخيرة من العمل التعاونى محققة لفائدة الأعضاء مهما صادفهم فى طريقهم من العثرات والخسائر . ولنذكر بعض الصعوبات التى تصادف المتعاونين فى ميدان بيع محاصيلهم :

(١) اذا أخذت جماعة على عاتقها بيع حاصلات معينة من محاصيل أعضائها فأول شئ تهتم به أن ترى الأعضاء يواظبون على توريد هذه المحاصيل اليها اذا هى أرادت أن تحصل لنفسها على مركز فى الأسواق يضمن دوام الطلب منها على هذه المحاصيل . فقد علمتنا التجارب أنه اذا لم تكن الجماعة راسخة العقيدة فى النظام التعاونى ولم يكن أعضاؤها على بينة وخبرة بالتعاليم التعاونية فمن السهل أن يغتر الأعضاء بعلو الثمن السائد مؤقتا ويبيعوا محصولاتهم مباشرة للتجار بدون توسط جماعتهم وبذلك يضعف مركز الجماعة ويضيع اسمها فى الأسواق . فاذا ما هبط الثمن أو اكتفى السوق بهذه المحاصيل

---

(١) راجع ما كتب على ذلك فى فصل "جماعات الزبدة" فان تفاصيل الحالتين يكاد يكون واحدا .

أسرعوا الى الجماعة لتساعدهم على بيعها . مثل هذه الجماعات سهل وقوعها فى مكايد التجار الذين يمكرون بالأعضاء منفردين فيعرضوا عليهم أثمانا مغرية سعيا وراء فك رابطتهم وحل جماعتهم . فاذا ما تم ذلك رجع التجار إلى استبداهم القديم بالأسواق .

(٢) من أهم أسباب النجاح لجماعات بيع الحاصلات تقديم هذه الحاصلات جيدة النوع ثابتة على مرتبة واحدة فذلك مما يعوّد السوق انتظار هذه الحاصلات ويوسع شهرتها وليس فى قدرة كل جماعة أن تكون فى مركز ممتاز كهذا إلا إذا كانت على درجة عظيمة من النظام فان ذلك يستوجب عناية كبيرة بانتقاء أفضل أنواع البزور والاهتمام بزراعة المحاصيل المطلوبة فى الأسواق وتربية الماشية والدجاج التى يكثر طلبها إلى غير ذلك من الأمور التى تبرهن على انتظام سير الجماعة ومهارة القائمين بأمورها .

(٣) هناك مجال للغيرة وعدم ترضية كل الأعضاء فى الجماعات الحديثة العهد بالنظم التعاونية والتى لم يتدرب أعضاؤها على الأعمال التعاونية إذ أن الثمن الذى تبيع به الجماعة محصول عضو ربما لا يمكنها أن تبيع به محصول عضو آخر ، لاختلاف درجة المحصول ولتقلب السعر من وقت لآخر .

(٤) من المستحسن غالبا والضرورى أحيانا أن يكون لدى الجماعة مال كاف تستمد منه حاجتها كلما شاءت فربما ترى الجماعة أن تكف عن بيع محصول اكتظت السوق به منتظرة بيعه بعد وقت يقل فيه المعروض فيرتفع ثمنه . فى هذه الأثناء ربما يحتاج صاحب المحصول الى نقود لمعاشه أو لزراعته . كما أنه فى بعض الأوقات ترى الجماعة من الحكمة القيام بتجارب علمية زراعيه أو جلب الجيد من الماشية لتحسين نتاج ماشية أعضائها ، أو القيام بالاستعداد اللازم لصناعة "مربة" من فواكه لم توفق إلى بيعها ، وأحيانا تحتاج الجماعة الى بناء مخازن لمحاصيل أعضائها . كل ذلك يحتاج الى نقود اذا لم تكن الجماعة قادرة على تدبيرها فقد لا تحسن العاقبة .

(٥) فى بعض الأحايين يصعب على الجماعة أن تجد سوقا لتصريف بعض المحاصيل فى الوقت اللازم ولا سيما اذا كانت هذه المحاصيل من الأنواع السريعة التلف إن تأخر بيعها . عند ذلك يوجه الأعضاء اللوم الى الجماعة .

كل هذه صعوبات صادفت هذه الجماعات فى طريقها . ولا تتغلب الجماعة عليها الا اذا كانت قديمة عهد بالأعمال التعاونية مدربة على إدارتها ، أعضاؤها متمكنون من الأصول التعاونية ، راسخو العقيدة قادرون على القيام بواجبهم متعاونين ولو خسروا خسارة مؤقتة ، منظمون فى أحوالهم التجارية والادارية .

قد جرب بيع الحاصلات تعاونيا فى إرلندا فى بعض أشياء أهمها بيع زبدة الجماعات كما ذكرنا آنفا فى موضوع معامل الزبدة وكذلك جرب بيع الشعير تعاونيا بواسطة جماعة مركزية فى سنة ١٨٩٧ وللأسف انتهى ذلك بالفشل لسوء إدارة القائمين بالعمل ولعدم ثبات السوق وقتها . وجرّب أيضا بيع المواشى تعاونيا على يد " جماعة الاتجار بالجملة " فى حداثة سنها وانتهى ذلك بالفشل فكان درسا

لاينسى ، خلاصته أنه لا يجوز أن تعجل جماعة جديدة بالدخول فى موضوع بيع محاصيل أعضائها حتى تثبت فى عملها وتتدرب على ما هو أسهل الطرق فى التعاون وهو طريق توريد حاجات الأعضاء . كما أن بعض الجماعات الزراعية القريبة من المدن جرّبت بيع اللبن ولكن للآن لم يصادف ذلك نجاحا يذكر وكذلك جرّب بيع البطاطس والبيض بواسطة بعض جماعات أنشئت خصيصا لذلك ، ولكنهم وجدوا أن هذه التجارة لا تكفى وحدها لفتح محل خاص بها والأولى أن تضم الى أعمال الجماعة الزراعية التعاونية .

هكذا كان الحال فى إرلندا من جهة الأعمال التى أتخذت لبيع حاصلات الأعضاء تعاونيا . ولا شك أن ذلك يبرهن على عدم النجاح فى هذا الباب ، اللهم إلا فى ظروف خاصة . ولكن يرجى أن يأتى وقت يصبح فيه المتعاونون الارلنديون قادرين على العمل فى هذا المضمار بنجاح لا سيما بعد ما تدربوا على الأعمال التعاونية وتلقوا ما ينير الطريق أمامهم من دروس أخذوها عن أيدى رجال هم فى الطبقة العليا من الاقتصاديين الاجتماعيين .

توريد حاجات الأعضاء الزراعية والمنزلية :

ذكرنا آنفا أن الجماعات الزراعية كانت تقوم بوظيفة وسيط بين أعضائها والأسواق فى أوقات معينة من السنة حينما يحتاج الزراع الى بذور أو سماد أو غير ذلك ، ولم يكن لها محل ثابت مفتوحة أبوابه طول السنة لقضاء حاجة الأعضاء منه . ونتيجة هذه الطريقة لم تكن كافية ولم تبشر بالنجاح الذى ينتظر من اتباع النظم التعاونية . ولذا فكر المتعاونون فى توسيع نطاق العمل . وقد بينا أن التوسع فى مضمار بيع حاصلات الأعضاء لما يأت بالفائدة المنتظرة . فبقى علينا الآن أن نبين ما آل اليه التوسع فى مضمار توريد حاجات الأعضاء

إن مسألة اقتصار هذه الجماعات على شراء الحاجات الزراعية فقط أو دخولها فى ميدان شراء كل شئ يحتاج اليه الأعضاء من لوازم زراعية أو منزلية قد شغلت أفكار رجال الحركة التعاونية فى إرلندا مدّة ليست قصيرة . والعقبات التى صادفتها الحركة فى هذا الصدد كان بعضها من المتعاونين أنفسهم إذ كان بعضهم يعتقد أن الأفضل للزراع أن يقتصروا فى أعمالهم على الأمور الزراعية التى هى من شأنهم ولا يتطفلوا على التجارة فى الحاجات المنزلية التى ليست من خصائصهم ، ومن جهة أخرى كانت الحركة التعاونية الزراعية فى إرلندا تمدّها الحكومة سنويا بمبلغ من المال إعانة لها على العمل العظيم الذى تقوم به لمصالح الفلاح وهذا المبلغ تعطيه الحكومة للجماعة المنظمة على شرط ألا تنظم إلا جماعات زراعية فقط . ولكنها أجازت لهذه الجماعات الزراعية بعد نشأتها أن تتعامل فى الحاجات المنزلية إن شاءت . وذلك تناقض فى الرأى . ولكن ليس من الغريب أن تناقض الحكومات نفسها بنفسها فى كثير من الأمور ولاسيما فى الممالك التى تكون الحكومة فيها تحت تأثير خارجى أو داخلى . فى هذه الحالة كان التأثير من الجهتين . أولا كانت الحكومة فى ذاك الوقت[1]

---

(١) الحكومة تغيرت فى سنة ١٩٢٢ من إنجليزية الى إرلندية .

بعيـدة عن العناية بمصالح الأهالى ولم تكن على بينة مما يعود عليهم بالخير ، ولا هى مهتمة بدرس الموضوع وعمل اللازم . ثانيا كان أصحاب المصالح التجارية والمالية يخشون دخول الحركة التعاونية فى مضمار الاتجار بالحاجات المنزلية فيضر هذا بمصالحهم ولذلك كانوا يؤثرون فى رأى الحكومة فى هذا الموضوع .

على كل حال كانت الجماعات فى إرلندا تنظم كجماعات زراعية ثم لا يمضى وقت طويل حتى تدخل فى مضمار توريد الحاجات المنزلية لأعضائها وذلك اضطرارا منها لأنها وجدت أن التجار الذين حقدوا عليها واغتاظوا منها لحرمانها إياهم المكاسب الطائلة التى كانوا يحصلون عليها من وراء معاملتهم مع الفلاحين فى الحاجات الزراعية مثل سماد وعلف وغيره وجدت أنهم قد امتنعوا عن معاملتها فى الحاجات المنزلية مثل السكر والشاى وغيرهما ظانين أنهم بذلك يرغمون الجماعات على أن تنفض . وكانوا فى نفس الوقت يعدون الفلاحين بأنهم يمدّونهم بحاجاتهم المنزلية اذا هم عاملوهم فى الحاجات الزراعية أيضا رغبة فى سحب الفلاحين من جماعتهم وبذلك تفشل الجماعة .

على الرغم من ذلك ومن تخفيض التجار ثمن بضاعتهم الى أقل من الثمن الذى تبيع به الجماعة حتى يتمكنوا من أن يقضوا عليها ثم يرجعون فيرفعون أثمانهم كما شاءوا ، على الرغم من كل ذلك وبفضل تنبيه قادة التعاون الى الأخطار التى تحيط بهم اذا هم استسلموا لمكر التجار ، استمر الفلاحون معضدين لجماعاتهم التعاونية التى لم تربدا من الدخول فى مضمار توريد الحاجات المنزلية أيضا لتتقى شر التجار ولتحفظ مصالح أعضائها . كل ذلك والحكومة باقية على رأيها من حيث اشتراطها على الجماعة المنظمة أن لا تنظم إلا جماعات زراعية فقط لا تتاجر فى الحاجات المنزلية ولكن رجال التعاون لم يتركوا فرصة تفوت إلا نصحوا فيها الحكومة برفع هذا الشرط المعرقل . ولما تغيرت الحكومة وأصبحت أهلية رفعت هـذا الشرط رسميا مع أن كل جماعة زراعية فى إرلندا كانت فى الواقع تورد الحاجات المنزلية لأعضائها جنبا لجنب مع الحاجات الزراعية .

وكانت نتيجة قيام الجماعات الزراعية بهاتين المهمتين كسب أعضاء كثيرين من جهة ومن جهة أخرى إزدياد تجارتها لدرجة خوّلتها أن تفتح أبوابها طول السنة فيبقى العمل مستمرا فيها الوقت كله وبذلك كسب الفلاح وصار فى حصن منيع من شر التجار كما ربحت الجماعات أرباحا تؤهلها لأن تأخذ محلا كبيرا لها تخزن فيه كل ما يحتاج اليه الفلاح فى حياته العملية والمنزلية ، وتكون فى مركز يعينها على استخدام مدير ماهر نشيط أمين مدرب يصرف كل وقته فى عمله التجارى . وذلك مما يضمن حسن إدارة العمل وضبط حسابه وجودة البضائع . وكل ذلك عائد طبعا على الفلاح إذ هو المقصود بالذات أولا وآخرا .

كانت هذه خطوة كبيرة خطتها الجماعات الزراعية فى طريق التقدم والعمل . عقب ذلك رأت هذه الجماعات حاجة الأعضاء شديدة إلى عدد وآلات زراعية هم بعيدون عن أن يقتنوها منفردين

لارتفاع أثمانها ولقلة المال فى أيديهم . لذلك فكرت فى أن تشترى الآلات التى يحتاج اليها الأعضاء لفلاحة أراضيهم فتؤجرها لهم بالدور بأجر تحدده لجنة خاصة . من أجل هذا تسحب الجماعة من المصرف مبلغا لتشترى به آلة للدرس أو دبابة[1] أو آلة لرش الزرع بالمواد الكيماوية لحفظها من الآفات أو غيرها من الآلات الزراعية الحديثة . وقد تؤجرها لغير الأعضاء بأجرة أعلى إذا كانت عاطلة ولم يكن منتظرا أن يطلبها عضو فى القريب العاجل ، و يراعون فى تقدير الأجر أن يكون بقيمة تمكن الجماعة من حفظ جزء يسير منها بعد القيام بمصاريفها وكل ما يتعلق بسيرها وحفظها سليمة . فيتكون من هـذا الجزء اليسير مبلغ يدفع فى آخر السـنة للمصرف لسد جزء من الدين الذى أشتريت به الآلة وكذا لدفع الفائدة . بهذه الطريقة استطاع كثير من الجماعات أن يسد المبلغ بتمامه فى مدّة سنتين أو ثلاث وفى الوقت نفسه انتفع الأعضاء باستعمالها انتفاعا كبيرا ، وفوق ذلك صارت الآلة ملكا للجماعة . و يلاحظ طبعا فى اختيار هذه الآلة أن تكون من أحسن طراز وأشدّه اقتصادا فى النفقات وأسهله فى الاستعمال وأن تكون من الآلات التى يمكن استعمالها لأغراض مختلفة حتى لاتبقى عاطلة إلا قليلا من الأيام فمثلا الدبابة تستعمل لجرّ المحاريث وغيرها فى الغيط وكذلك جر العربات المحملة بالبضائع وا! اصيل فى الطرق ، و إدارة عدد أخرى لاخراج المياه من الآبار أو لطحين الغلال أو لتقطيع علف المواشى إلى غير ذلك من الأعمال الزراعية التى تجعل هذه الدبابة تشتغل طول الوقت والا كان شراؤها خسارة على الجماعة .

هناك نقطة تظهر مجسمة على الورق ولكنها فى الحقيقة ليست من الصعو بة بدرجة كبيرة هى أن مثل هذه العدّة يطلبها الأعضاء فى أغلب الأحيان فى وقت واحد ولكن وجد بالتجارب أن من السهل تذليل هذه الصعو بة . فمن يطلب العدّة أولا هو الأحق بها و إن طلبها إثنان فى آن واحد يفضل من يستعملها وقتا أقصر . وفى كل حال يؤكد على الأعضاء الا تبقى العدّة عندهم أطول مما يلزم .

إن السنين الأخيرة قد أوجبت الأكثار من فلاحة الأراضى الارلندية بدل تركها مراعى وذلك لتثميرها إلى أقصى حد ممكن . هذا ما دعا كثيرا من الجماعات إلى العمل فى هذا المنحى . ولكن الصعو بة التى لاقتها الجماعات كانت فى قلة من لهم خبرة تامة بالآلات الزراعية تضمن تسييرها وتصليحها كما يجب ، وكذلك من يلاحظ استعمالها من وقت لآخر حتى لاتعبث بها يد الجهل فتكون خسارة عظيمة . و إنمـا أمكن التغلب على ذلك بفضل إرشاد جماعة التنظيم ومساعدتهم فانتشر استعمال هذه الآلات و ربحت الجماعة والبلاد من و راء ذلك .

هذه هى الأبواب التى طرقتها هذه الجماعات وأفلحت فيها . ومنها يرى أن أعمالها متشعبة فهى تقوم بمهمات كثيرة للفلاح . والرأى السائد الآن بين المتعاونين والذى تعضده التجارب أنه إذا أمكن فى جهة ما أن توجد جماعة واحدة تقوم بكل حاجات الفلاح من بيع وشراء وغيرهما فان هذه تكون أفضل الجماعات له وهى ما تسمى بـ"الجماعة المتعدّدة الأعمال"[2] وقد وصل هذا الاعتقاد إلى أنه إذا كان هناك معمل للزبدة وأمكن أن يقوم بوظيفة جماعة زراعية فى نفس الوقت فهو أفضل من وجود جماعتين فى الجهة . ذلك الاعتقاد أتى من كون أعمال الفلاح فى كل شئ مرتبط بعضها ببعض

(١) Motor tractor. (٢) General Purpose Society.

فالأولى والأكثر اقتصادا أن تكون كل معاملاته التجارية فى جماعة واحدة فان ذلك يفضى أولا إلى اتساع نطاق الجماعة وكبر تجارتها وذلك مما يمكنها من أن تورد لأعضائها حاجاتهم بأرخص الأثمان وثانيا يزول التنافس الذى قد يحدث إذا كان هناك جماعتان بعض أعمالها متشابهة . ثالثا يتسنى الاقتصاد فى أجر المحلات والمستخدمين . رابعا تكون الجماعة الواحدة واسطة تعارف وتوحيد مصالح بين كل الفلاحين .

من ذلك يرى أن هذا النوع من الجماعات التعاونية إذا قام فى بلدة أدى خدمات جليلة فى أبواب مختلفة ففى الانتاج والاستهلاك ، وفى بيع الحاصلات والأقراض ، لها أياد بيضاء على زراع الجهة التى هى فيها . ويلاحظ أن هذا التطور سار فى طريق معارض لما كان عليه الحال فى أوائل نشر الحركة . لأن الآراء وقتئذ كانت تحبذ الاختصاص فى العمل فمثلا جماعات الزبدة وجماعات الأقراض وغيرها كانت كل منها قائمة بذاتها .

هكذا كان حال الجماعات الزراعية من نشأتها إلى يومنا هذا . وإذا نظرنا إلى إحصائها وجدناها تكثر وتكبر وهاك بيانا عن ذلك :

السنة	عدد الجماعات	عدد المساهمين	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقترض	حركة المعاملة أثناء السنة
			جنيه	جنيه	جنيه
١٩١٠	١٦٥	١٦٫٧٤٣	٦٫٦٨١	٣٦٫٥٤٥	١٢٤٫٧٢٠
١٩١٢	١٧٥	١٨٫٨٤٦	٦٫٩٧١	٤٢٫٥٠٩	١٥٧٫٧٥٥
١٩١٤	٢٢٢	٢١٫١٥٥	١١٫٣٤٣	٤٦٫٧٠٨	١٩٧٫١٤٦
١٩١٦	٢٣٤	٢٥٫٦٧٨	٣٩٫٢٩٣	٦٧٫٧٨٤	٤٨١٫٤٧٣
١٩١٨	٢٧٩	٣٤٫٨١٨	٧٣٫١٩٤	١٤٧٫١٢٥	٩٩٥٫٢٩٠
١٩٢٠	٣٨٧	٦٥٫٩٥٤	٢٢٩٫٥٢٢	٣٧٥٫٦٧٧	٢٫٤٧٤٫٣٣٩

الربح الصافى فى سنة ١٩٢٠ كان ٤٫٥١٨ جنيها والمال الاحتياطى ٧٣٫٩١١ جنيها .

(*) راجع التقارير السنوية لجماعة التنظيم الزراعية الأرلندية الصادرة سنة ١٩١٢ الى ١٩٢٢

الفصل السابع

الاقراض التعاونى فى ألمانيا

تكلمنا فى الفصل الأول عن تطورات الحركة التعاونية الصناعية وعن الفوائد التى عادت على طبقة العمال من نجاحها وانتشارها فى الأقطار المختلفة ، كما أسلفنا الكلام عن تغير النظام الزراعى القديم وتطوره الى نظام جديد كانت نتيجته الوبال على الفلاح الصغير . فاقتضى ذلك اهتمام المفكرين والمصلحين الذين يهمهم تقدم الزراعة وسعادة حال السواد الأعظم ممن يشتغلون بها فى بلادهم بايجاد الطرق المثلى التى تساعد فى اصلاح ما أتى به ذلك النظام من عيوب كانت سببا فى بؤس حال صغار الفلاحين . ولما رأى هؤلاء المفكرون أمامهم النتائج الباهرة التى عادت من نظام التعاون بين الصناع كان ذلك باعثا لهم على استعارة هذا النظام مع التغيير والتبديل فيه ليناسب حالة الزراع ويجئ بمثل تلك النتائج لهم وقد تم ذلك فعلا فانه لم يمض وقت طويل حتى شوهد أن هذا النظام صادف نجاحا بين الزراع لا يقل عن نجاحه بين الصناع .

ان للأحوال والمؤثرات التى تحيط بكل أمة تأثيرا كبيرا فى احتياجاتها ونظمها فما يحتاج اليه صناع كل أمة وفلاحوها يختلف عن احتياجات ونظم الصناع والفلاحين فى شعب آخر . من أجل هذا لم يكن أخذ الناس بالنظام التعاونى فى زمن واحد ولا متماثل الأشكال بل جاء فى أزمنة مختلفة وبأشكال تناسب حالة كل بلد ، كل ذلك مع المحافظة على الأصول الرئيسية .

ففى مقدمة البلاد التى أخذت بالتعاليم التعاونية وطبقتها على حاجاتها القومية ألمانيا وكان ذلك فى الأمور المالية فقد تقدمت ألمانيا فى ذلك تقدما مطردا حتى صارت أم التعاون فى الاقراض وعنها أخذت البلاد الأخرى هذا النظام .

غاية التعاون فى الاقراض هى استخدام الجهود المشتركة عن طريق التضامن فى المسئولية فى تدبير الأموال التى يحتاج اليها صغار الفلاحين والعمال والصناع ، بايجاد مصارف تقرض هؤلاء بنظام يعود عليهم بالفوائد العظيمة ماديا وأدبيا .

كان على رأس هذه الحركة فى ألمانيا رجلان من كبار المصلحين الاجتماعيين هما "شولز"(١) مدير المجلس القضائى "بديلتش"(٢) "ورايفايزن"(٣) الحاكم الادارى للقرى حول "نويشيد"(٤) فقد قام هذان المصلحان بجهود عظيمة خففت الضيق المالى الذى حل بمواطنيهما وكان من رأيهما ان خير الطرق لتذليل تلك الضائقة هو استخدام الوسائل التى يقوم بها الشعب نفسه . وقد كانت مجهودات شولز أسبق بقليل من مجهودات رايفايزن فانه عقب سنة ١٨٤٨ لما حل العسر العام

(١) Schulze. (٢) Delitzsch. (٣) Raiffeisen. (٤) Neuwied.

بأوروبا وانتهز المرابون الفرصة السانحة فأثقلوا كواهل الأهالى . أسس "شولز" بعد عامين أول مصرف ولكن كانت أعماله الى الخير أميل منها الى التعاون بيد أنه لم يمض زمن طويل حتى أقنعته التجارب بأن مصلحة الشعب تدعو الى نظام لا يد للأعمال الخيرية فيه ، بل أساسه التعاون بين العمال للقيام بشؤون أنفسهم وعلى هذا بدّل نظام مصرفه لينطبق على هذه المبادئ وبعدئذ أنشأ مصارف أخرى من هذا النوع فى مدن شتى عادت على الأهالى بالفوائد الجمة .

بينما كان "شولز" مجدا فى عمله ينشئ مصارفه فى المدن قام "رايفايزن" تحت تلك المؤثرات والبواعث بمثل ذلك العمل فى القرى ، ومع أن أعمالهما كانت مستقلة تمام الاستقلال بعضها عن بعض كانت الأصول واحدة والأحوال المحيطة بهما تكاد تكون واحدة غير أن الفرق فى النظم والحاجات والمطالب فى المدن تختلف عنها فى القرى ، فوجد بين عمليهما بعض الاختلاف بحسب الحاجة والغرض .

بعد أن عم هذا النظام التعاونى مدن ألمانيا وقراها وظهرت فوائده للعالم انتشر فى ممالك أخرى كثيرة قريبة وبعيدة .

مما تقدم نعلم أن نظام "شولز" خاص بالمدن ولذلك سنجمل القول فيه لأنه لا يهمنا هنا البحث فيه تفصيلا ولكن لما كان فيه كثير من الشبه بنظام "رايفايزن" ذكرناه فقط للموازنة بينهما . وبعد أن نذكر مبادئ نظام "شولز" مختصرين سنبحث فى نظام "رايفايزن" ونسهب القول فيه ونقسمه الى فصول مختلفة لأنه هو الذى يعنينا أمره وهو غرضنا الأول لأنه نظام زراعى ، فمن شأننا معرفته بالتفصيل .

نظام شولز ديلتش :

إن لمصارف "شولز" أو كما تسمى مصارف الشعب[١] ، نوعين فى رأس المال ، أحدهما مادى والآخر أدبى . فالأول هو المال الذى يدفعه أعضاؤها ثمن أسهمهم مضافا اليه المال الاحتياطى الذى يتكون من جزء من الأرباح ، والثانى هو تضامن الأعضاء فى تسديد ما تستدينه هذه المصارف . وهذا التضامن مع أنه كان فى حداثة عهد هذه المصارف من النوع المطلق الا أن كثيرا منها فضل فيما بعد نوع التضامن المحدود . ويرى ذلك من إحصاء سنة ١٩٢٠ إذ كان عدد هذه المصارف ١٩٠٣ منها ٦٠٠ فقط متبع التضامن المطلق[٢] .

على هذا الأساس المتين بنت هذه المصارف معاملاتها المالية وبه حصلت على ثقة الناس فوضعوا فيها مايدخرون وكانت لهم كصناديق توفير . وكذلك وضعوا فيها الودائع المالية ، كما أمكنها أن تقترض من أفراد أو شركات أو مصارف أخرى .

تتكوّن هذه المصارف برأس مال يدفعه الأعضاء فيشترى كل منهم سهما واحدا ذا قيمة عالية قد تصل إلى مائة جنيه . لكن يلاحظ أن الثمن الذى يتفق عليه ينبغى ألا يكون كبيرا إلى درجة تجعل

---

(١) Peoples' Banks. (٢) "Co-operation in Germany and Italy" by M.L. Darling.
راجع كتاب التعاون فى المانيا وإيطاليا تأليف دارلنج ص ١٤٠ — ١٤١ .

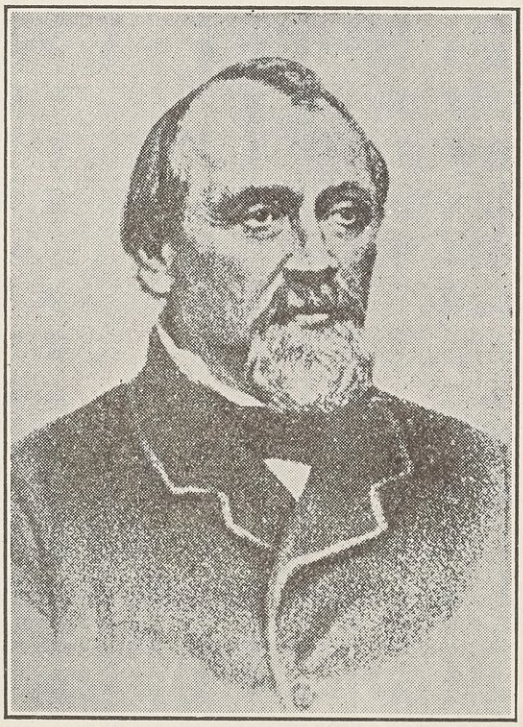

شـــولز
(Schulze)

أهل الجهة تنفر منه[١] . أما الغرض من رفع قيمة ثمن الأسهم فهو الحصول على رأس مال كبير من جهة وتشجيع الأعضاء وتدريبهم على الاقتصاد والتدبير من جهة أخرى لأن ثمن السهم لا يدفع فى غالب الأحيان مرة واحدة ، بل يقسط على آجال طويلة فيلتزم الأعضاء الاقتصاد فى اثنائها ليقوموا بتسديد ما عليهم من ثمن السهم ويساعدهم على ذلك إضافة ما يخص العضو من الربح[٢] إلى ثمن السهم حتى يتم التسديد وإنما خصص العضو بسهم واحد فقط خوفا من أن ينفرد عدد قليل من الأعضاء بالحظ الأوفر من الأرباح وبذا يصبغ المصرف بالصبغة التجارية لا التعاونية التى وجد من أجلها. ومن نظمها الا تقرض إلا من كان عضوا بها مع أنها تقبل الودائع من الأعضاء وغيرهم ولكن لا تقتصر أعمالها على ذلك بل تقطع كمبيالات أعضائها وتفتح الحساب الجارى لهم. وعلى كل عضو يريد الاقتراض منها أن يقدّم ضمانا وهو واحد من أربعة[٣] .

(١) كفالة شخصية من ضامن أو اثنين من ذوى المكانة (أحيانا من الأعضاء وأحيانا من غيرهم).
(٢) رهن كمبيالات أو سندات أو أشياء أخرى ذات قيمة .
(٣) رهن عقارى .
(٤) ضمان أدبى وهو الثقة التامة بأخلاق العضو وحسن معاملته .

وأهم هذه الضمانات الأربعة الضمان الأول فانه يوجب على الضامنين مراقبة العضو مراقبة فعالة حتى لا يسيئ التصرف فى المال الذى اقترضه بل يستخدمه فى الغرض الذى اقترضه لأجله . ومن نظمها أن تكون آجال القرض قصيرة فهى لا تتجاوز ثلاثة أشهر غالبا كما أنها تحدد الفائدة بأقصى سعر ممكن لتتمكن من توزيع بعض الربح على حملة الأسهم بعد المصروفات الادارية ، والبعض الآخر يتكوّن منه المال الاحتياطى مضافا اليه رسم الدخول[٤] وقد اختلفت آراؤهم فى تحديد الفائدة ففريق يرى أنه إذا وصل المال الاحتياطى إلى الحد المطلوب بموجب القانون وهو ٢٠٪ من رأس المال يستحسن أن يستعمل الربح فى تخفيض فائدة القروض ، ولكن هذه الفكرة لم تستحسن نظرا لأن القروض ذات الفائدة القليلة لها مضار فهى لا تعمل كثيرا لانماء المال الاحتياطى كما أنها تصبغ الدين بصبغة الصدقة وهذان عيبان أحدهما مادى والآخر أدبى . ومن أجل ذلك فكر فريق آخر فى طريق وسط بين تحبيذ الأرباح الكثيرة والصدقة فى القرض . وذلك بأن حدد نسبة مخصوصة من الربح الصافى لرأس المال وأخرى للاحتياطى ، وما زاد يرد إلى المقترضين بنسبة ما اقترضوه من المال .

هذه المصارف قائمة على مبادئ أدبية أكثر مما هى مادية فهى ليست كالشركات غير التعاونية المؤسسة على رءوس الأموال بل هى جماعات تعاونية أساسها أشخاص ولذا كان من المهم انتقاء هؤلاء الأشخاص من ذوى الشرف والذكر الحسن والمعاملة الطيبة ليكونوا خير أعضاء لها .

---

(١) المصارف التى حددت مسئوليتها تجيز تعدد الأسهم لشخص واحد
(٢) لا يعطى ربح الا على مادفع من ثمن السهم فقط
(٣) "التعاون فى البلاد وخارجها" تأليف "فاي" سنة ١٩٢٠ ، ص ٢٦
(٤) رسم الدخول ليس بكثير

أما محال إدارة هذه المصارف فهى لا تفترق كثيراعن محال المصارف العادية من حيث الشكل والمعاملة فحركة الأخذ والعطاء فيها كبيرة ويديرها موظفون قادرون على الأعمال المالية و يتناولون مرتبات شهرية كما أنهم يعطون أحيانا مكافآت بنسبة معاملة مصرفهم أما الفوائد التى عادت من هذه المصارف ولم تعد فى المصارف العادية فأهمها :

(١) أنها دربت أعضاءها ومرنتهم على أن يمولوا أنفسهم بأنفسهم تبعا لحاجاتهم ومطالب معايشهم ، و يكوّنوا جماعة "ديموقراطية" يتحوّل فيها الفرد الضعيف بانضمامه إلى الآخرين قوة لا يستهان بها فى حين أنه فى ذلك الوقت يتلقى دروسا اقتصادية اجتماعية .

(٢) لا يخفى أن التنظيم تختلف نتائجه باختلاف الصناعات والحرف التى يعمل فيها ولما كانت المصارف المالية تساعد بطبيعة كيانها أعمال صناعات مختلفة وحرف متباينة فان التنظيم فيها يأتى بأبهر النتائج وأعمها . وفى "مصارف الشعب" يتيسر اشتراك أرباب هذه الأعمال فى القيام بوضع نظام يتناسب مع مصلحتهم ولا يكلفهم إلا قليلا من النفقات .

(٣) انها جمعت بين المزايا التى اختصت بها المصارف التعاونية والمزايا التى تتمتع بها المصارف العادية المستوفاة للشروط الأساسية الكفيلة بنجاحها وهى :

(ا) قرب مكان المصرف من معامليه .

(ب) وجود المال الكافى لحاجاتهم .

(ج) القدرة على استعمال هذا المال تبعا لأغراضه .

ويجدر بنا هنا أن نوازن بين المصرف التعاونى وغيره من موارد الاقتراض وهذه تنحصر فى اثنين :

(١) المرابون الذين يقطنون بين المقترضين وهؤلاء ليس لديهم فى الغالب المال الكافى من جهة ومن جهة أخرى ليس من شؤونهم مراقبة المقترضين ليصرفوا المال فى الوجوه العائدة عليهم بالنفع ليتسنى لهم تسديد ديونهم . ولذلك هم فى كثير من الأحوال يغامرون بأموالهم ، وفى مقابل ذلك يرفعون سعر الفائدة حتى تعوض عليهم بعض ما عسى أن يحدث من الأخطار . وقد اتخذوا ذلك سلاحا لهم لامتصاص دماء المقترضين .

(٢) المصارف العادية وهى إما حكومية أو خاصة فالأولى و إن كثر مالها ووقفت همتها على مساعدة صغار الناس وتقصى منفعتهم ليس من السهل عليها ان تكتسب عطفهم ، إذ ليس هناك من أسباب التعارف والرابطة المعنوية ما يقرّبهم منها . والثانية إما على شكل مصارف صغيرة مستقلة قريبة من معامليها وهذه كثيرا ما يعوزها المال الكافى للمعاملة ، أو على شكل مصارف كبيرة ذات فروع عديدة قريبة من المتعاملين . وهذه و إن وجد لديها المال الكافى فان إدارتها العليا فى أيدى أناس بعيدين عن الجهات التى تشتغل فيها .

أما المصارف التى حازت شرائط حسن التعامل وتجنبت المضار السابقة فهى المصارف التعاونية التى تعمل على أساسين :

أولهما — الأعضاء هم أنفسهم الذين يديرون دفة العمل بواسطة هيئات تمثلهم وتعمل على نظام دقيق قويم يصل بهم و بمصرفهم الى الغاية المنشودة .

ثانيهما — انه لمعرفة الأعضاء بعضهم بعضا حق المعرفة صارت معاملة المصرف (وما هو الا مجموع الأعضاء) لهم معاملة شخصية . فكان بينه و بينهم علم تام بالأحوال وتفاهم فى الأمور وثقة وأمانة فى المعاملة .

قد يقال فى سبيل الدفاع عن عدم معاملة المصارف العادية لصغار الناس أنهم غير قادرين على معاملتها معاملة ذات منفعة متبادلة ؛ ولكن الحقيقة أنها لا تستطيع معاملتهم ، لأن الضمان الذى يقدّمه الفرد الصغير انما هو الضمان الشخصى الذى عماده الشرف وحسن استعمال القرض . وهذا الضمان لا قيمة له حتى يتأكد المقرض من صحته ولو كلف المصرف نفسه ذلك لاضطر الى مصاريف كثيرة فضلا عما يشعر به المقترض من التجسس الممقوت . أما أعضاء مصارف التعاون فهم أنفسهم خير مراقبين لكل من يقترض منهم للمصلحة العامة ولا يرى المقترض فى ذلك غضاضة عليه ، بل يتقبلها عن طيب خاطر فضلا عن أن المقترض يذهب الى المصرف برباطة جأش وعزة نفس لما يرى له من الحق فى استعمال المال الذى فى المصرف باعتبار أنه من الشركاء . فالأعضاء فى هذه المصارف مقترضون ومراقبون وشركاء فى آن واحد ومصلحتهم مصلحة مصارفهم التعاونية ، وقد كان هذا أكبر ضمان لنجاحها . وزيادة على ذلك فان هذه المصارف قد جمعت بين التوفير والأقراض بشكل يضمن أن مايوفره الأعضاء انما يقرض للمحتاج منهم فى الوقت و بالشكل والقدر الذى يرضيه .

ان ماقدّمناه هو موجز لأعمال مصارف الشعب و يرجع الفضل الأكبر فى نجاحها الى شخص "شولز" ومضاء عزيمته وعلو همته ودقة عمله وطول أناته وصبره وقد صادف أن هذا الرجل المتصف بهذه الصفات الجليلة عمل فى بلاد انتشرت فيها الصناعة وعم التعليم ، و بين شعب كدود ميال بفطرته الى النظام وحب التقدّم والمثابرة على العمل ، فأثمرت أعماله وأصبحت عظيمة .

نظام رايفايزن :

إن شدّة حاجة الصناع والتجار الى المصارف التعاونية فى المدن كانت هى الباعث لشولز على وضع نظامه الذى أسلفنا الكلام عليه . تلك البواعث بعينها بل أكثر منها هى التى دفعت رايفايزن لوضع نظم لمصارفه التعاونية للقرى . ذلك أن هناك فترة طويلة يتعين على الزارع انتظارها بين فلاحة الأرض وحصادها . فان الطبيعة قد حدّدت له مواعيد معينة للغرس والحصاد لا يتعدّاها فهو مضطر بحكم نواميسها الى أن يمضى طويل الوقت فى فلاحة أرضه ووضع البذر فيها وريها والقيام بوسائل خدمتها وعمل كل ما فى وسعه ليقيها من آفات الحشرات والأمراض الطفيلية والفطرية . فاذا هو قام بكل ذلك بقى عليه أن ينتظر فعل الطبيعة فى نموّ زرعه حتى نضجه فاذا ما جاء وقت الحصاد شمر عن ساعد الجدّ

وجمع غلة أرضه ليعدها للبيع فاذا ما أعدها وجد نفسه أمام عوامل غير اختيارية من ارتفاع الأسعار أو انخفاضها تبعا لناموس العرض والطلب ولعب المضاربين بأسعار السوق أو طمع المحتكرين لصنف من الأصناف فيكون خاضعا لمشيئتهم . فترى من ذلك أنه بعد طول الانتظار ومع كل تلك المصاعب قد يجد الزارع نفسه لم يجن ثمرة أتعابه ولم يحصل على فائدة ما صرفه من المال طول تلك الفترة بل بالعكس كان يصرف الكثير لمشترى البزور والأسمدة والآلات ودفع أجور العمال الى غير ذلك مما يطول بنا عدّه ، هذا اذا لم تعاكسه الطبيعة فتسلط عليه الآفات واختلاف الأجواء ونفوق الماشية . كل ما قدمنا أكبر مبرر لحاجة الفلاح الصغير الى الاقتراض فى الكثير من الظروف والأحوال مع ما نعلمه من الصعوبات التى يلاقيها إذا هو لجأ الى المصارف العادية إذ مقرها عادة فى المدن الكبرى وهى أدرى بحاجة الصناع والتجار وطرق معاملتهم منها بحاجات الزرّاع . ولذا فهى ليست على بينة من حقيقة مركز الفلاح المالى ولا هى قادرة على الوقوف على مبلغ الثقة به . ومن لوازم القرض توافر الثقة فى المقترض وسهولة ملاحظة أعماله وليس ذلك من الميسور للمصارف العادية ، لأنها فى غالب الأحيان غير ملمة بالشؤون الزراعية . أضف الى ذلك بعد المزارع عن المدن والنفقات التى لا طاقة للفلاح الصغير بتحملها إذا هو ذهب ليقترض مبلغا صغيرا هو فى حاجة اليه وعدم حفظ دفاتر لحساباته بطريقة مضبوطة يمكن مراجعتها بسهولة والاعتماد عليها . فكل هذه العقبات تقوم حائلا دون إقراض المصارف لهؤلاء المزارعين كما تقف حجر عثرة فى طريق الضمان المطلوب منهم .

فى الممالك الزراعية لم تجد المصارف العادية مناصا من معاملة الزارعين الذين هم الأغلبية العظمى وعليهم تتوقف ثروة البلاد ، الا أنها قصرت معاملتها على كبار الفلاحين لأنه من السهل عليها أن تقرضهم مع ضمان مصالحها وحصول الفائدة لهم . أما صغارهم فما زالوا بعيدين عنها للأسباب السابقة الذكر ولذا حرموا من مزايا الاقتراض لسد حاجتهم حتى أتاح الله لهم على يد رايفيزن فكرة التعاون فى الاقراض فحل لهم هذه المسألة الاقتصادية بشكل لم يقتصر فيه على الفائدة المادية بل أكسبهم مزايا اجتماعية عديدة .

والناظر إلى مصارف "رايفايزن" فى القرى يأخذه العجب اذا أراد أن يوازن بينها وبين مصارف "شولز" فى المدن من حيث الشكل وحركة العمل فانه ليجد فى مصارف "رايفايزن" بساطة متناهية فى مبانيها وإدارة أعمالها فكثيرا ما تكون فى حجرة صغيرة بسيطة فى القرى تفتح أبوابها يومين فى الأسبوع وليس بها إلا صراف يجئ اليه فيها ذوو الحاجة من الفلاحين . فى هذا المحل البسيط يجد الفلاح ما يسد به عوزه ويفرج كربته ويفتح باب الأمل أمامه .

ويمكن حصر أغراض هذه المصارف فى أمرين رئيسيين ، أولهما الحصول بواسطة الضمان المتبادل على رأس المال اللازم لها للاقراض منه لأعضائها حتى يتيسر لهم إصلاح شؤونهم المادية والأدبية ، وثانيهما الاستفادة من الأموال المكدسة فى صناديق أربابها أو الضائعة فى طرق التبذير والاسراف بجلبها الى هذه المصارف واستعمالها فى أبواب منتجة يستفيد منها أهل القرية التى جمعت الأموال منها .

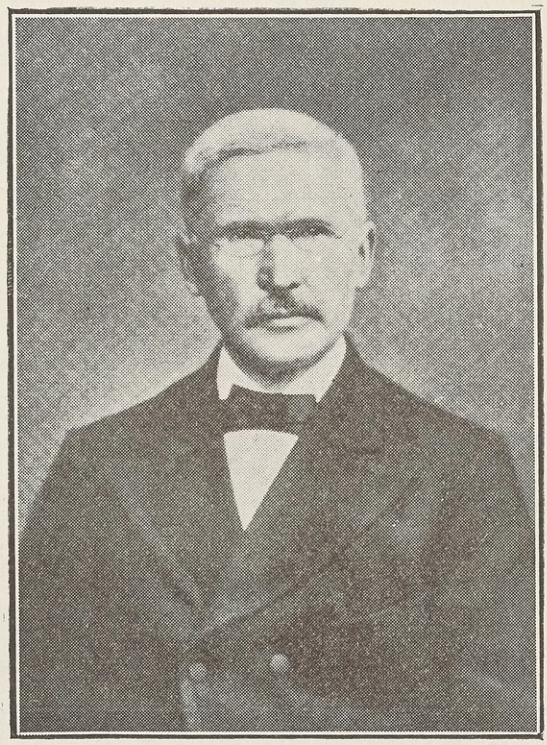

رایفایزن
(Raiffeisen)

أنه لخليق برجل عظيم كرايفايزن أن لا يقصر جهده على وضع نظام يقتصر فيه على تدبير المال اللازم للفلاحين وعلى القيام بالأعمال التعاونية الزراعية الأخرى كشراء حاجاتهم و بيع حاصلاتهم بالجملة وعلى جلب الآلات الزراعية لتأجيرها للأعضاء بأجر زهيد (ولايخفى مايعود على الفلاح من فائدة ذلك إذ أنه يشجعه على إتقان فلاحته على الطريقة الحديثة وبنفقات قليلة) الى غير ذلك من المجهودات التى لها مزايا مادية عديدة يفتقر اليها الفلاح افتقارا شديدا . بل وجه عنايته أيضا الى وجهة أدبية ترمى الى كل ما يعود على صغار الفلاحين بالمنفعة العامة فى أمورهم الاجتماعية فكان نظامه واسطة فى تربية ملكة الاقتصاد فى نفوس الفلاحين تربية أفادتهم فى ترقية حياتهم المعيشية ورفع مستواهم الأدبى، ولم يأل جهدا فى العمل لتدبير وسائل الاصلاح الاجتماعى بينهم عن طريق نظامه الديموقراطى الذى أدخل روحا جديدة بين أهل الريف فبالقاء المحاضرات عليهم علمهم مبادئ الاقتصاد وشجعهم على الأخذ بتعاليم الزراعة الحديثة وعرفهم واجباتهم المدنية نحو أنفسهم وأهلهم وعشيرتهم و باشتراكهم فى المسئولية غير متكلين فى أعمالهم على سواهم تدربوا على التضامن والاعتماد على النفس ، و بتشكيل مجالس الصلح بينهم قلل المنازعات القضائية التى كانت سببا فى تفريق الأهالى بعضهم عن بعض واحداث الشقاق بينهم . و بمقاومة التصرف فى الأملاك العقارية تصرفا يأتى بالخراب العاجل على أصحابها أمكن أن يطلق كثيرا من أملاك الفلاحين من قيود الدين و ينتشلهم من الخطر الذى كان يهدّد حياتهم الاقتصادية والاجتماعية و يرجعهم الى حياة آمنة مرضية[1] .

هذه الوجهة الأدبية كانت من أهم ما قصد اليه رايفايزن فى نظامه فان ذلك المصلح العظيم وضع الأمور الأدبية فى إحدى كفتى الميزان والمادية فى الكفة الأخرى . والدليل على ذلك أنه كثيرا ما كان يستعين برجال الدين و يطلب اليهم أن يحثوا الناس على القيام بواجباتهم الاجتماعية نحو مجاوريهم وأهل قريتهم والعمل معهم لسعادة المجموع اقتصاديا وأخلاقيا . كل ذلك شجع الناس على اعتناق مبادئه والعمل بتعاليمه التى انتشرت فى مدّة وجيزة من الزمن وصارت هى المثل الأعلى للتعاون فى الاقراض فى قرى ألمانيا وغيرها من الممالك المتقدّمة .

قد تكلمنا على البواعث التى دفعت رايفايزن الى العمل كما فصلنا الأغراض التى ترمى اليها مصارفه، بقى علينا أن ننظر الى النتائج التى تأتت من نظامه .

أخرج رايفايزن الفلاح من الحياة التعاملية المرتبكة التى كان منغمسا فيها الى حياة مالية نظامية ذات قوانين محكمة كانت دواء شافيا أزال تلك الأمراض التعاملية التى كانت منتشرة بينهم لأن نظامه عملى لا نظرى فقط . فكان من السهل اتباع قوانينه و بذلك اجتمع شمل الفلاحين وأصبحوا كتلة واحدة لا يسهل على المرابين أن يوقعوهم فى حبائلهم التى كانوا ينصبونها لهم لبساطتهم وقلة تجاربهم فى شؤون الحياة ، لانفرادهم بمقتضى مهنتهم فى مزارعهم البعيدة عن العمران وعرفانه ، فهم أسرع وقوعا فى حبائل المرابين من الصناع الذين تجمعهم المدن فيزيد الاختلاط معارفهم و يكسبهم خبرة وفطانة .

---

(١) تقرير "كاهيل" عن الاقراض والتعاون الزراعيين فى ألمانيا . ملحق ص ٩٤

Cahill's Report on Agricultural Credit and Agricultural Co-operation in Germany. (appendix.)

تمكن "رايفايزن" ببعد نظره ودقة نظامه وحسن إدارته من نشر مبدأه الذى اقتنع الفلاح بمراميه وشعر بفوائده المادية والأدبية فأقبل عليه وأصبح السواد الأعظم من زارعى الألمان أعضاء لمصارفه العديدة المنتشرة فى أنحاء المملكة فكان ذلك داعيا لتقدّم الحياة القروية تقدّما محسوسا وتحسنها تحسنا غير منتظر .

وهاك نبذة مما جاء فى كتاب "التعاون فى داخل البلاد وخارجها" للأستاذ فاى[١] منقولة من الألمانية الى الانجليزية عن ترجمة لرايفايزن بقلم ڤوتج[٢] :

"على بعد ساعة من نويڤيد[٣] الواقعة على نهر الراين[٤] قرية أنهاوسن[٥] الصغيرة القائمة على هضبة فى سفح جبال ڤسترڤالد[٦]، وأراضى هذه المنطقة ليست خصبة وأهلها ملاك صغار لا يملك بعضهم من الأرض أكثر مما يكفى لمرعى ثور أو بقرة حتى ان من يملك منهم عشرة أفدنة يعدونه ثريا، وكانت هذه القرية قبل سنة ١٦٨٢ فى حالة سيئة إذ كانت مبانيها مهدمة وأفنية ضياعها مرتبكة النظام و إذا أمطرت السماء تراكمت فى طرقاتها الأوحال وأينما نظرت لاتجد أكوام سباخ منتظمة[٧] كما أن الأهالى كانوا فى حالة يرثى لها ماديا وخلقيا فقد تجاوز تعاطى المسكرات فيها كل حد وانتشرت الدعارة وعمت المشاجرات، وما نراه من بيوت أو ماشية فهو ملك للتجار اليهود إلا ما ندر . أما الآلات الزراعية فكانت قليلة وغير صالحة للاستعمال ؛ وأما الحقول فلم تكن مهيئة للزارعة كما ينبغى فلا تنتج إلا القليل . وقد بلغ البؤس عند القرويين حدا صاروا معه عبيدا للتجار وأرقاء للمرابين .

أما اليوم فقد تغير حال أنهاوسن وأصبحت قرية نظيفة تلوح على أهلها سيما الدعة فبيوتهم مهندمة وأفنية ضياعها منتظمة حتى فى أيام العمل ، وأكوام السباخ فى الحقول معتنى بها وملابس السكان على بساطتها كيسة معجبة وأخلاقهم محمودة وقد حسنت حالتهم المادية فأصبحوا يملكون المواشى التى فى زرائبهم وليس عليهم ديون للتجار ولا للمرابين . وكل الزراع تقريبا يستعملون الآلات الحديثة وقد عمت قيمة مزارعهم وفلحوا أراضيهم بعناية ونظام فأنتجت المحصولات الكثيرة . كل هذا التغيير الذى يعجز عن أن يوفيه حقه الوصف أو الاحصاء انما نتج من انشاء مصرف من مصارف "رايفايزن" فى هذه الجهة ."

هذه هى شهادة أنهاوسن لمصارف "رايفايزن" بالفضل ولو أردنا الأتيان بغيرها لضاق المجال فقد انتشرت هذه المصارف فى أكثر القرى وهى تعد الآن بالآلاف[٨] تشهد بالمزايا الجليلة المادية والأدبية الظاهرة للعيان والتى عادت على أعضاء المصرف وعلى الجهة التى يعمل فيها بالخير والسعادة والرقى .

---

(١) "Co-operation at Home and Abroad";by C. R. Fay ص ٤٩ (٢) Wuttig.

(٣) Neuwied. (٤) Rhine. (٥) Anhausen. (٦) Westerwald.

(٧) من علامات الفلاحة الجيدة الاعتناء بعمل السباخ وتنظيم أكوامه تنظيما يكفل الاحتفاظ بعناصره المخصبة .

(٨) فى آخر سنة ١٩٢٠ كان عدد هذه المصارف ١٨٫٧٤٠ يبلغ عدد أعضائها ١٣/٤ مليونا تقريبا ولولا الأراضى التى فقدتها ألمانيا فى الحرب العظمى لزاد عدد هذه المصارف على ٢٠٫٠٠٠ — راجع كتاب "التعاون فى ألمانيا وايطاليا" تأليف دارلنج ص ١٨ "Co-operation in Germany and Italy" by M. L. Darling.

كل ما قدمنا هو نظرة عامة فى شأن هـذه المصارف من حيث ، أولا البواعث التى دفعت "رايفايزن" الى القيام بنظامه الجليل ، ثانيـا الأغـراض التى جعلها نصب عينيه ، ثالثا النتائج التى حصل عليها من اتباع نظامه فى القرى . أما سر النجاح فى نظامه فمستمد من الأصول الثمانية الآتية وسنشرح كلا منها على انفراد .

(١) قلة الرأس مال المـادى لهذه المصارف

ليس لمصارف "رايفايزن" رءوس أموال مادية تذكر بعكس مصارف "شولز" فان لها رءوس أموال يجب أن تجمع فى بداية أمرها ، وذلك لأسباب منها أن الصناع والتجار أكثر تعرضا للأخطار التى ليست فى الحسبان من الزراع ، ومنها أنه يصعب على الجماعة الصناعية مراقبة أعضائها نظرا لبعد أعمالهم عنها فضلا عن عدم معرفة الأعضـاء بعضهم بعضا لاتساع منطقة العمل حتى يتسنى لكل منهم معرفة حقائق الآخرين المـادية والأدبية الكافية للضمان . من أجل هـذا وجب وجود رأس مال للجماعة يكون ضامنا لديونها و يوطد مركزها المـالى .

أما مصارف "رايفايزن" فلما كان عملها محصورا بين الزارعين والقرويين كانت حاجتها لرءوس الأموال ليست بذات بال فأغلب أعضائها لديهم قطعة من الأرض و بعض الماشية والآلات . وهذه فيها كفالة لسداد الديون فهى تفضل فى الضمان أسهما تشترى . وهناك ضمانة أقوى من ذلك هى ما وضعه "رايفايزن" فى نظامه البديع من اقتصار عمل كل مصرف على قرية واحدة فيتيسر التعارف بين الأعضاء وفى هذا الضمان الكافى . على أن هناك أسبابا فوق ذلك حملت رايفايزن على أن لا يشترط وجود رءوس أموال مادية ؛ منها أنه أراد ألا يضع عقبات أمام الفقراء من القرويين فانه لو اشترط ذلك لتعـذر على كثير منهم الاشتراك فيها فيضيع الغرض الذى من أجله أنشئت . وهـذا السبب عينه هو الذى دعا "رايفايزن" لئلا يفرض رسوما للدخول فى عضوية مصارفه ، ومنها أنه أراد أن يتباعد عن رءوس الأموال اذ أنها تستوجب توزيع أرباح ربمـا أدى الطمع الى زيادتها وهذا ممـا قد يؤدى بالأعضاء الى أن يتحولوا عن الغرض الذى وضعت له هـذه المصارف والذى من فوائده الاقتراض بالفائدة المعتدلة . ولكن لمـا أصـدرت الحكومة الألمـانية قانون التعاون وأوجبت فيه على أعضاء الجماعات أن يبدأوا برءوس أموال أذعنت جماعات "رايفايزن" لذلك ، ولكنها جعلت قيمة الأسهم قليلة جدا بل صيرتها فى حكم العدم حتى لا تقف حاجزا بينها و بين فقراء الفلاحين .

(٢) المسئولية المطلقة كرأس مال أدبى

لمـا كان الغرض الذى أنشئت من أجله مصارف رايفايزن الأخذ بيد الفلاح الصغير وانتشاله ممـا كان فيه لم يكن من المعقول أن تثقل كواهل الأعضاء بالاكتتاب برءوس أموال كبيرة تكون ضمانا لوفاء تعهداتهم . عند ذلك فكر "رايفايزن" فى ضمان آخر غير مادى يقوم مقام رأس المال فعمل على وضع المسئولية المطلقة ، و يقصـد بها التضامن المتبادل بين الأعضـاء بحيث يكون كل عضو

منهم ملزما أمام الجماعة أو دائنيها بسداد ديونها حتى ولو اضطر الى بيع كل ما يمتلكه[١]، وذلك على عكس المسئولية المحدودة فان نظامها يقضى بألا يكون العضو ملزما الا بما اكتتب به من الأسهم فقط . ويجوز أحيانا أن يكون مسئولا عن أضعاف معينة لمقدار ما اكتتب به .

وعلى أساس المسئولية المطلقة أمكن هذه المصارف أن تستدين من الخارج بقليل الفائدة وما ينتج من الفرق بين فائدة الأقراض وفائدة الاستقراض (وهذا ليس بكثير فى ألمانيا اذ لا يزيد فى أغلب الأحيان على واحد فى المائة) ينفق منه جزء يسير على نفقات المصرف وما بقى يصير مالا احتياطيا يوطد دعائم المصرف ويسير به الى الأمام فى طريقه .

الغاية من تخفيض فائدة الأقراض للأعضاء هى تسهيل وسائله من جهة ولسب عضوية الفلاحين الذين يعاملون المصارف العادية من جهة أخرى . ثم ان هذه المصارف مع تخفيضها مقدار الفائدة التى تتقاضاها عن المبالغ التى تقرضها للأعضاء ، تعطى لهم على ما يقدمونه من الودائع والوفورات فائدة أعلى مما تعطيه المصارف العادية . وذلك لأن المصارف العادية تتوخى وفرة الربح لأصحاب أسهمها وهى فوق ذلك كثيرة النفقات . وهذان سببان لا وجود لهما فى المصارف التعاونية التى نحن فى صددها .

ونظام المسئولية المطلقة لا حد له فى المسئولية فهو يعرض ذوى الأملاك للكثير من الأخطار ولكن النظام الدقيق الذى ابتدعه "رايفايزن" حال دون وقوع شىء منها لأنه وضع ضوابط وقيودا تبعد المصارف عن كل خطر واليك أهمها :

(١) ان ضيق الدائرة التى تعمل فيها هذه المصارف يزيد تعارف الأعضاء ويجعلهم على علم تام بأمورهم المادية والأدبية فيتيسر الاستعلام عن المقترضين وتسهل مراقبتهم .

(٢) قبل أن يطلب العضو قرضا يقدم الضمان الكافى وسيأتى الكلام على ذلك .

(٣) عند ما يقدم العضو طلبا للقرض تبحث اللجنة الادارية عن سيرته والغرض الذى من أجله يطلب القرض، وعما اذا كان فى مقدرته سداده بعد . فاذا اقتنعت بكل ذلك أباحت له القرض .

(٤) لا تدخل هذه المصارف فى ميدان المضاربة اذ ليس الغرض الربح ومع ذلك فقد نص كثير منها على تحريم المضاربة تحريما صريحا فى قوانينها .

(٥) دقة نظام الادارة كفيل بمنع الخطر الذى قد ينجم عن المسئولية المطلقة فزيادة على كون مجلس الادارة على بينة من أمره يكون تحت إشراف مجلس مراقبة . وكلاهما مسئول عن أى خسارة تترتب على سوء تصرف أو تقصير، وذلك بمقتضى القانون العام . وهناك فوق كل ذلك هيئة تفتيشية تضمن ضبط حساب هذه المصارف وحسن سيرها .

---

(١) فى حال عجز جماعة تعاونية عن القيام بتعهداتها فلدائنيها أن يرجعوا على السراة من أعضائها ، ولكن هذا لا يحصل إلا بعد أن يرجعوا أولا على الجماعة نفسها . وهذه تعقد جمعيتها العمومية لتقرر ما يجب فرضه على الأعضاء لسداد الدين وفقا لنصوص لائحتها الداخلية فاذا انقضت ثلاثة شهور ولم يتيسر للجماعة امام التسوية مع دائنيها ، فلهؤلاء الحق أن يقاضوا من يريدون من الأعضاء مباشرة ، وللآخرين أن يرجعوا بدورهم على الجماعة ثم على من يشاءون من الأعضاء . (راجع تقرير كاهيل صفحة ٨١ و ٨٢) .

وهناك أيضا ضروب أخرى من الاحتياط ترمى الى نفس الغرض، منها أن إدارة المصارف تكون فى أيدى أعضاء منتخبين من ذوى اليسار والمهارة والنزاهة وهؤلاء أحرص الناس على مركز المصارف المالى لتعرّض أموالهم للخطر فيكونون أكثر الأعضاء تبصرا فى عواقب الأمور . زد على ذلك أن معارفهم ودرايتهم ومنزلتهم الاجتماعية مما يزيد الثقة بالمصارف ويعمل لتوطيد دعائمها . ومنها أن فى أول كل سنة مالية تقرر المصارف بواسطة الجمعية العمومية المبالغ التى ستستدينها لتلك السنة أو تقبلها كودائع فلا تتعداها . ومنها أن تحدّد الجمعية العمومية أيضا المقدار الأقصى الذى يمكن أن يقترضه العضو وكذلك المقدار الكلى الذى يقترضه مجموع الأعضاء .

من كل ما قدمنا يرى أن "رايفايزن" كان على حق فى اطمئنانه الى نتائج تمسكه بالمسئولية المطلقة لما فيها من الفوائد الجمة ؛ فان كل عضو يشعر بتحمل مسئولية ربما كانت سببا فى إفلاسه وفى سوء سمعته . ولا تظنن أن السمعة لدى القروى شئ يستهان به فانه يعمل لها حسابا كثيرا وان قل ماله . لأن الشرف وحسن السمعة عاملان كبيران لدى الفلاح فى دائرته الضيقة . فلا مشاحة فى أن يهتم بشؤون المصرف ويدقق فى مراقبة أعماله ويسهر على مصلحته بلا دافع من الخارج . فلا يصوت لعضو جديد إلا اذا كان حسن السيرة والتصرف كما أنه لا يوافق على عقد قرض إلا لمن توافرت فيه شروط الجماعة . وعلى الجملة فهو لا تفوته كبيرة ولا صغيرة إلا كان له فيها رأى خوفا على مصالحه المادية والأدبية ، لأنه يرى أن التبعة واقعة على الكل فى مجموع ما تملكه أيديهم . ولا يخفى ما لذلك من الأثر فى ترقية نفوس الأعضاء ، فضلا عن تعوّدهم التدقيق فى الأعمال واتساع معلوماتهم المالية وتجاربهم الاقتصادية . وان فى مناقشتهم متولى إدارة مصرفهم الحساب بكل صراحة بدون أى تفريق بين كبير وصغير لأكبر مرهب للنفس على تقرير المساواة فى الحقوق والواجبات . هذا هو موجز سر اهتمام الأعضاء ويقظتهم ولولا هذه المسئولية المطلقة لكانت كل القوانين والقواعد التى وضعها "رايفايزن" لنظام مصارفه حبرا على ورق لأن الوازع المادّى يكون مفقودا وهذا له دخل كبير فى سير نظام الأعمال المالية .

ومما زاد "رايفايزن" اطمئنانا اهتمام مصارفه بتكوين مال احتياطى يزيد مركزها ثباتا ويحمى أعضاءها مما عسى أن يحل بها من خسارة فتتعرض ثروتهم تحت نظام المسئولية المطلقة الى الخطر[1] ، وربما أدّى ثبات المركز المالى للمصرف الى استغنائه بهذا الاحتياطى عن الحاجة الى الاقتراض من المصادر الخارجية . وعند ما نجد أن تسعة أعشار المصارف القروية فى ألمانيا تعمل الآن تحت نظام المسئولية المطلقة [2] ونرى أن النادر جدّا منها أفلس يمكننا أن نقدّر متانة نظام "رايفايزن" وبعد نظره فى اعتماده على المسئولية المطلقة التى هى عماد مصارفه .

---

(١) هذه المصارف مضطرة لتكوين مال احتياطى كبير لها تخفف به عن أعضائها عبء المسئولية المطلقة ولذا تراها فى مأمن من الخسارة أكثر من المصارف ذات المسئولية المحدودة التى توزع أرباحا على أسهمها العالية القيمة .

(٢) راجع كتاب دارلنج صفحة ٣٠

ويوجد مع ذلك فى ألمانيا مصارف خرجت عن نظام "رايفايزن" فى بعض النقط واتبعت مذهب "هاس[1]" وهو من أكبر روّاد التعاون فى ألمانيا ويختلف نظامه من بعض الوجوه عن نظام "رايفايزن" فمن ذلك أنه أباح المسئولية المحدودة ، وحبذ وجود رأس مال كبير مسهم ، وأجاز للأعضاء أخذ الأرباح ، واقتصر فى أعماله على الأمور المالية تاركا البيع والشراء لجماعات تختص بذلك ، ولم يهتم بالوجهة الاجتماعية من الحركة بل كاد يقصر جهده على الوجهة الاقتصادية .

(٣) كيفية الحصول على المال اللازم لهذه المصارف وطرق استخدامه

الآن وقد تكلمنا على رأس مال مصارف "رايفايزن" وبينا أن كل ما عندها من رأس مال انما هو رأس المال الأدبى فقط بقى علينا أن نبين الموارد المادية التى تستمد منها هذه المصارف مالها .

تنقسم موارد هذه المصارف الى الأبواب الآتية :

(١) "المال الاحتياطى" — كان "رايفايزن" كثير الاهتمام بتكوين هذا المال لاعتقاده أنه سوف يأتى وقت يكون هو الدعامة التى يستند عليها المصرف فى أعماله فيستغنى حينئذ عن الاستدانة من موارد خارجية إلا أن هذا الوقت لم يحن بعد بالنسبة لكثير من المصارف التى لا تزال أموالها الاحتياطية بحاجة الى طويل الوقت حتى تبلغ ما يفى بمطالبها .

(٢) "المال المقترض من موارد خارجية" — هذا المورد لا يوافق حاجة الفلاحين ولا يلائم أحوالهم لأن القروض قلما تكون آجالها طويلة مع أنها عرضة للاسترداد فى نهاية الآجال .

(٣) "الاقتراض من مصارف التعاون المركزية" — هذه المصارف المركزية لها فوائد خاصة وهى إيجاد التوازن المالى بين المصارف التعاونية القروية العديدة فيودع فيها ما يزيد على حاجة البعض ويقرض منها ما هو فى حاجة اليه ولكن هذا ليس موردا يعتمد عليه . وانما يلجأ اليه وقت الضرورة بواسطة حساب جار .

(٤) "مساعدة مالية تقدمها الحكومة كقرض لمدة غير معينة بلا فائدة أو بفائدة قليلة" — هذا المورد لا يتفق مع المبادئ التعاونية التى يعمل المصرف لنشرها فضلا عن أن هذا المال معرض للاسترداد فى أى وقت تقع فيه الحكومة فى أزمة مالية أو لأى سبب تراه . فهو إذن تحت رحمة الحكومة ولا يخفى ما تؤول اليه حالة المصرف وقتئذ . وقد أرشدتنا التجارب التى حدثت فى ارلندا مدة الحرب الأوروبية العظمى أن المصارف التى أعتمدت فى مالها على قروض الحكومة بنت أساسها على شفا جرف هار . لأن الحكومة عند بدء الحرب سحبت أموالها وتركت المصارف قاب قوسين أو أدنى من الأفلاس . أما المصارف التى اعتمدت على ما أودعها أعضاؤها من الودائع فكانت لا تزال أبوابها مفتحة على مصراعيها تؤدى خدماتها الجليلة كعهدها من قبل .

(٥) "الودائع التى يودعها أهل القرية من أعضاء وغيرهم فى خزانة المصرف" — هذا المورد هو أهم الموارد لهذه المصارف بل هو المحور الذى ينبغى أن تدور عليه حركة المصرف المالية . فالودائع هى المقياس الحقيق لعلو كعب الشعب فى الاقتصاد فكلما كبرت نسبتها فى المصارف بالنسبة لمجموع الأموال التى فى خزائنها كان ذلك دليلا على رقى منزلة الأمة اقتصاديا .

---

(١) Haas.

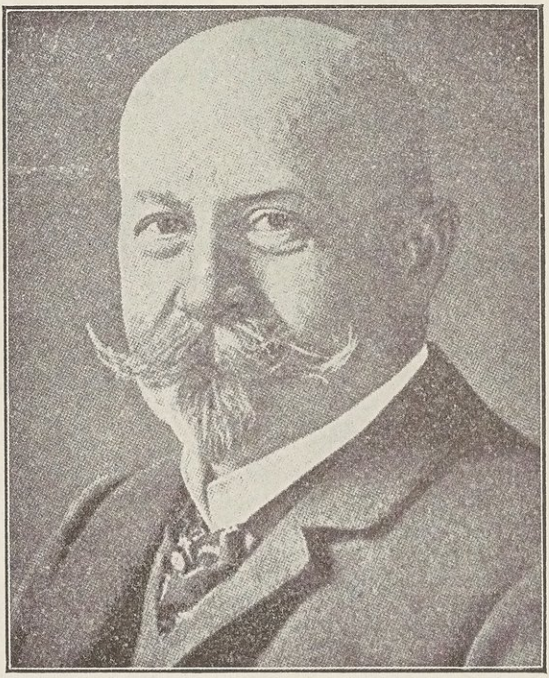

هاس
(Haas)

وانما أخرنا الكلام على هـذا المورد مع أنه كان يجب ذكره قبل سـواه لأنه محتاج الى بحث وتفصيل طويلين ونحن اذا شرحناهما فانما نشرح أيضا وظيفة المصارف التعاونية كصناديق توفير .

سبق منا القول بأن للنظام التعاونى الزراعى كفتين إحداهما مادية والأخرى أدبية كما بينا الغرض منه وهو ترقية شؤون الفلاح من هاتين الوجهتين فان التعاون فى الأقراض كما يمد الفلاح بمـا يحتاج اليه من المـال ليحسن حالته الاقتصادية هو أيضا يعلمه دروسا عملية تدربه على الاعتماد على النفس وتعوّده التوفير وقت الرخاء ليكون عنده ما قد يعوزه وقت الشدّة وتمرنه على تنظيم أعماله المـالية .

ربمـا يظن لأول وهلة أن أعمـال هذه المصارف ترمى الى غاية واحدة وهى إقراض الفـلاح بفائدة معتدلة وشروط مناسبة ولكن الحقيقة أن هـذا الاقراض ليس الا وسيلة تمهد السبل للزراع لكى يصلوا الى استقلال اقتصادى . ومن أكبر العوامل للوصول الى هذه الغاية التى كان يرمى اليها "رايفايزن" بث مبادئ التوفير فيما بينهم والعمل على نشرها وبيان فوائدها فكان هذا فى مقدمة ما تقوم به تلك المصارف ولذا سميت "مصارف التوفير والأقراض القروية" .

ان الأموال التى يحفظها أهل القرية فى خزانة المصرف على نوعين :

(١) "الوفورات الصغيرة" .

(٢) "الودائع" وهى إما مبالغ كبيرة تودع لمدة طويلة معينة بقصد تثميرها وإما أمانات صغيرة يجوز استردادها فى أى وقت . وهذه وإن كانت من قبيل الوفورات الا أنها أكبر مقدارا ، ومن المعلوم أن الفائدة التى تعطى على الودائع الطويلة الأجل أكبر ممـا تعطى على الأمانات الوقتية .

والمصرف يقبل الوفورات والودائع سواء من أعضائه أم من غير أعضائه ، وفى هذه الحالة الأخيرة تكون الفائدة أقل منها فى الأولى لتشجيع الأهالى على الانضمام الى عضوية المصرف .

وقد برهن ميل الأهالى ورغبتهم فى وضع وفوراتهم فى هـذه المصارف على ثقتهم التامة بها حتى بلغ بهم الحـال أنهم فى أوقات الأزمات التى يسود فيهـا الذعر المـالى كانوا يسحبون ودائعهم من المصارف العادية ويودعونها المصارف التعاونية ومما يزيد فى هذه الثقة أن مصارف التعاون منذ نشأت الى الآن سائرة فى طريق النجاح حتى أنه لم يسـمع أن مصرفا تعاونيا قرويا أفلس وكان ذلك ممـا حبب هـذه المصارف الى النـاس وجعلهم يتواصون بوضع ما يوفرونه من المـال فى خزائنها مهما قل قدره ، فانها تقبل من الوفورات ما يساوى خمسة قروش فصاعدا أما ما نقص عن ذلك فقد أعدت له أساليب بسـيطة مشجعة خصوصا للأطفال فمن ذلك أنهم يوزعون مجانا صناديق صغيرة لطيفة يضعون فيها ما يقتصدونه فاذا اجتمع فى الصندوق مبلغ معين أعطاه صاحبه للمصرف لفتحه وايداع ما به لحسابه واسترجعه ثانية وهكذا مرة بعد أخرى ، ومنها تخصيص محصلين يطوفون بالقرى لجمع المبالغ الصغيرة التى يوفرها الناس بالصاق طوابع خاصة من قيمة ما يعادل القرش ببطاقات توزعها المصارف على القرويين فيصير ثمن هـذه الطوابع التى ألصقت دينـا على المصرف مستنده هذه البطاقات ، وهذه طريقة تشبه ما تعمله "صناديق توفير البريد" .

ذكرنا آنفا ان الودائع هى المقياس الحقيق لعلو كعب الشعب فى الاقتصاد فكلما ارتفعت نسبتها فى أمة دل ذلك على أنها وصلت الى درجة عالية فى الاستقلال الاقتصادى الذى تنشده وذلك للأسباب الآتية :

(١) إن المال الذى يدخره الفلاح قلما يستعمله فى حاجاته فهو مهمل لا ينتفع به لا هو ولا عشيرته أما اذا وضعه فى المصرف فقد انتفع به مجاوروه وهو لا يزال ينميه ويستفيد منه .

(٢) إن مزايا أموال التوفير مزدوجة إذ أنه مع قلة الفائدة التى يدفعها المصرف عن هذه الأموال لأصحابها فانها مع هذا تزيد على الفائدة التى تعطيها المصارف غير التعاونية ، وبهذه الأموال وما يدفع لها من الفوائد القليلة تمكنت المصارف التعاونية من إقراض أعضائها بفوائد معتدلة .

(٣) إن هذه المصارف تؤدّى للزراع خدمتين مزدوجتين ؛ الأولى إنها تثمر المال العاطل الذى يدخره البعض والثانية إنها تمد الذين فى حاجة الى المال منهم فكلا الفريقين يستفيد منها والمال المتبادل انما هو ما لهم أخذ من البعض وأعطى للبعض الآخر فهو "منهم وإليهم" أو بمعنى آخر أنهم قد أصبحوا مموّلى أنفسهم .

(٤) إن الفلاحين كثيرا ما ينفقون أموالا فى أمور لاتسمن ولا تغنى من جوع لأنها خرجت من جيوبهم قليلة فى أوقات مختلفة . ولو تعوّدوا توفير هذه المقادير على قلتها لأصبحت مع توالى الزمن كبيرة ولا سيما باضافة مايجدّ عليها من الفوائد — وتلك حال تشجع على التوفير والاقتصاد فى الحياة وإيداع ما يتوفر فى تلك المصارف حتى لايلجأوا الى موارد خارجية لاقتراض المال عند الحاجة .

(٥) إن أموال هذه المصارف تستعمل داخل قراها ففوائدها عائدة على أهل تلك القرى وهذا مما يجعل نتيجة أعمالها وجهود أعضائها محصورة فيهم وفى قريتهم وهذا يدعو الى نموّ ثروتهم وتقدّمهم .

(٦) إن قصر أعمال كل مصرف على قرية واحدة يجعل أهلها لايتكلفون عناء فى إيداع أموالهم فيه أو سحبها . وذلك مما يدعو الى اكثار المعاملة وتبادل المنافع .

الآن وقد عرفنا كيف تحصل هذه المصارف على ما يلزمها من الأموال بقى علينا أن نعرف كيفية استخدامها .

تستخدم الأموال المودعة بخزائن هذه المصارف فى ثلاثة وجوه :

(١) قروض مباشرة .

(٢) حساب جار .

(٣) نقل ملكية الأراضى .

إن الضمان فى القروض المباشرة هو كما فى مصارف "شولز" وأهمها الضمان الشخصى وقد سبق أن بينا اهتمام "رايفايزن" بالضمان الخلقى لدرجة أن جعل الضمان المادى لمجرد الاحتياط لما عسى أن يحدث من الطوارئ .

وأما استعمال الحساب الجارى فنادر الا فى القرى التى فيها بعض من الصناعات ، وأما استخدام المال فى نقل ملكية الأراضى فهو ليس فى الحقيقة اقراضا ولكنه وضع مال زائد عن الحاجة فى أبواب مشابهة لما تفعله المصارف العادية عند ما تضع أموالا فى أسهم سكك حديدية أو غيرها وكل الفرق بين الحالتين أن المال هنا معطى فى نفس الجهة ومقصود به مساعدة الأعضاء ولا بد من توافر شرطين وهما أن يكون المال زائدا على حاجة الأعضاء العادية وأن يكون أحد الداخلين فى صفقة العقد عضوا فى المصرف .

ونقل الملكية هذا يكون على صورتين :

(١) اذا أراد شخص أو ورثته بيع أرضهم كلها أو بعضها لسبب ما وأراد من حوله من الزارعين شراءها ولم يكن فى وسعهم الدفع فورا بل أقساطا فهنالك يتقدّم المصرف كوسيط فيدفع الثمن للأولين ناقصا منه مقدار العمولة و يصبح الآخرون مدينين للمصرف يدفعون له الدين والفائدة بالتقسيط و بهذا ينجو كل من البائع والمشترى من شر أولئك الذين يتجرون بالأراضى وأغلبهم من اليهود وفائدة هذه العملية عائدة على البائع اذ أنه لا يدفع عمولة كبيرة كما يطلب اليهودى ، كما أنها عائدة على المشترى اذ أنه يتخلص من تلك العلاقة الطو يلة مع أولئك التجار الذين يسعون فى إفلاسه لأن هذه المصارف تشدّد فى دفع الأقساط فى أوقاتها المحدودة وهذا من مصلحة المدين كما أنه من مصلحتها . وهذا بخلاف ما يفعله التجار المرابون فانهم يرفعون قيمة الفائدة التى يتقاضونها على أموالهم و يمهلون الفلاح و يشجعونه على عدم دفع الأقساط و بذلك تتراكم عليه الديون فيتعذر عليه تسديدها وتكون هذه فرصة سانحة لاستيلائهم على أرضه .

فى هذه الأحوال يأخذ المصرف لنفسه احتياطا لتسديد تلك القروض من كل من البائع والمشترى فقد يطلب الى الأول أن يقدم ضمانا شخصيا وانما يتحتم ذلك فى حالة ما اذا كان هناك رهن على الأرض ربما يزيد على قيمة الثمن الذى باع به لأنه اذا لم يستطع صاحب الرهن الحصول على حقه كاملا من مبلغ البيع فله قانونا أن يطالب المصرف أو المشترى بدفع الباقى .

وأما الضمان من المشترى فهو رهن الأرض منه رهنا أوليا وأحيانا يطلب منه ضمان شخصى زيادة على ذلك .

(٢) أما الصورة الثانية فالمصرف لا يكون فيها مجرد وسيط كما فى الصورة الأولى بل يكون شار يا بالفعل وذلك عند ما تكون الأرض مرهونة لاحد التجار وصاحبها عاجز عن الوفاء بالدين والتاجر مشدد عليه فى تقاضيه بحيث يضطره الى بيعها بالمزاد العلنى فى الوقت الذى هو من مصلحة التاجر حينما تكون أسعار السوق منخفضة أملا فى شراء الأرض بأثمان بخسة .

عندئذ يتقدّم المصرف "ليزايد" فيترتب على هذه المزايدة إما أن يدفع التاجر ثمنا معتدلا و إما أن يشترى المصرف الأرض لنفسه ليبيعها فيما بعد عندما يرتفع السعر و بهذه الطريقة يتمكن البائع من تسديد ديونه مع أن المصرف لا يحتفظ لنفسه بالفرق بين الثمن الذى اشترى به والذى يبيع به بل يحفظ

لنفسه مجرد العمولة المعتدلة فى نظير اتعابه والباقى يقدمه للبائع الأصلى . وبذلك يتسنى للأخير البدء فى حياة اقتصادية مرة أخرى . وهذه المعاملات التى تقوم بها المصارف التعاونية منتشرة فى الجنوب الغربى من ألمانيا اذ هناك تباع مزارع كبيرة لتقسم بين صغار الزارعين .

(٤) العمل على ايجاد مال احتياطى

ذكرنا آنفا أن مصارف "رايفايزن" ليس لها رءوس أموال مادية وأنها لا توزع أرباحا على الأعضاء بل كل ما يربحه المصرف يستعمل فى تكوين مال احتياطى يكون ملكا للجماعة ولا يجوز توزيعه على الأعضاء حتى وان حل المصرف بل يحتفظ به حتى ينشأ مصرف جديد فى الجهة نفسها وعلى نفس النظام القديم فيقدّم له إلا اذا طالت المدة فانه يصرف على عمل خيرى يعود على الجهة بالمنفعة .

والذى دعا "رايفايزن" الى هذه الفكرة الأخيرة مخافته من أنه اذا كبر المبلغ لدى الجماعة فربما أدّى ذلك الى أن يعمل الأعضاء على تصفية المصرف طمعا فى الحصول على المبلغ المتجمع .

غير أنه لا يستنتج من ذلك ان هذا المال الاحتياطى يخزن نقدا فى خزانة المصرف فى حين أنه يقترض المال لاقراضه لأعضائه فان هذا لا يكون من حسن الادارة فى شئ بل المصرف يتصرف فيه كتصرفه فى بقية أمواله مع حفظ نسبة معينة منه فى خزانته كما هو الجارى فى كل المصارف كى يقوم بتسديد ما يطلب منه فى أى وقت .

إن للأموال الاحتياطية أهمية عظمى لا فى المصارف التعاونية وحدها بل فى جماعات التعاون على اختلاف أنواعها وكان اهتمام "رايفايزن" بها لأنها توصل المصارف للأغراض الآتية :

(١) إن هذه الأموال تزيد الثقة فى المصرف وذلك مما يفيده كثيرا إذ يسهل عليه الاقتراض من المصارف الأخرى مع قلة الفائدة .

(٢) كلما كبر المال الاحتياطى قلت حاجة المصرف الى الاقتراض من المصادر الخارجية فيوفر على نفسه الفوائد التى يدفعها وبذا يتيسر له تخفيض سعر فائدة الأقراض للاعضاء كما أنه يجعل الجماعة مستقلة معتمدة على أموالها الخاصة .

(٣) إن نمو هذه الأموال وزيادتها يقوى دعائم المصارف ويزيد ثباتها حتى تقاوم ما قد يطرأ عليها من الخسائر فيمكنها أن تستمر على تحقيق الفوائد الجزيلة لأعضائها وذلك مما يزيد الأعضاء تعلقا بها ويقوى الرابطة بينهم .

تلك هى المبادئ السامية التى كانت محط آمال "رايفايزن" ومنها يرى أنه لم يكن غرضه الربح بل تحسين الوسائل لاقراض الأعضاء بأحسن الطرق الممكنة .

ولهذه الأموال التى أسلفنا الكلام عليها وقررنا أنها ملك للجماعة تستعمل فيما يعود عليها بالخير، قسمان :

(١) "المال الاحتياطى الحقيقى[1]" :

---

(1) Reserve Fund Proper.

يؤخذ من الأرباح التى تتكون فى آخر كل سنة جانب يسد به ما اعترى رأس المال من النقص إذا كان هناك خسارة ثم ينفق منها جزء على التعليم وغيره من المنافع العامة بشرط ألا يزيد على خمس الباقى وما بقى يكون منه المال الاحتياطى حتى يبلغ مقدارا معينا يختلف طبعا باختلاف اتساع نطاق الجماعات .

واحتياطى "رايفايزن" هذا هو ما يقابل احتياطى "شولز" و يلجأ اليه عند وقوع أى خسارة وهذه لاتقع الا فى القليل النادر لضبط نظام هذه المصارف ودقة حسابها .

(٢) "مال الأساس [١]" :

متى كمل المال الاحتياطى الحقيقى المقرر يأخذ المصرف بتكوين مال الأساس وهو يقابل الأرباح التى توزع على حملة الأسهم فى مصارف "شولز" وينفق من مال الأساس هذا فى الأمور ذات النفع المشترك لتحسين حالة الأعضاء و يستمر تراكم الأرباح على هذا المال حتى يبلغ هو والمال الاحتياطى الحقيقى الدرجة التى يفيان فيها بحاجة الأعضاء حتى لا تلجأ المصارف الى الاقتراض من الخارج فتصبح مستقلة استقلالا اقتصاديا تاما وعندها تتصرف فى الأرباح حسب ماتراه عائدا بالنفع المشترك على أعضائها [٢] .

انه ليس من المستحسن أن لا يكون هناك سوى المال الاحتياطى العادى لأن هذا المال كون للسحب منه عند تعويض الخسائر فقط فى حين أنه اذا كوّن ما يسمى مال الأساس يمكن استعماله فى تحسين حقيق كتوسيع بناء المصرف أو تأسيس رأس مال للدفن [٣] ينفق منه على المصاريف اللازمة لدفن من يموت من الأعضاء .

والذى شجع "رايفايزن" على التفكير فى ايجاد مال الأساس هو خوفه من أنه فى حالة استقالة عدد من أعضاء المصرف يضعف مركزه المادى والأدبى بسبب سحب هؤلاء الأعضاء أسهمهم وهذه وان قلت قيمتها ماليا يكون فى سحبها سحب لمسئوليتهم وهذا خطر كبير يزعزع مركز المصرف اذ ان المسئولية المطلقة هى كما بينا العماد الذى عليه بنيت هذه المصارف . من ذلك يرى أنه اذا كان للمصرف مال يمتلكه لم يؤثر فيه استعفاء عدد من الأعضاء لدرجه يخشى عليه منها .

(٥) تضييق منطقة العمل

من نظم مصارف "رايفايزن" أن تكون دائرة أعمال المصرف ضيقة حتى يسهل عليه مراقبة أعضائه وكذلك معرفة الأعضاء بعضهم بعضا ووقوف كل منهم على حالة الآخر المادية والأدبية ومعرفة كيفية تصرفه فى الأموال التى يقرضه المصرف إياها الا فى ظروف خاصة تبيح التجاوز عن ذلك كما اذا كان هناك عدد من القرى متجاورا تجاورا يكفل تضامن أفرادها فى العمل فيعاون بعضهم بعضا على انشاء مصرف واحد يقوم بالعمل الذى أنشىء من أجله ، لأنه يكون قد توافر حينئذ الغرض الذى اشترط لحصر دائرة أعمال هذه المصارف وهو اتصال الأعضاء اتصالا تاما يكفل تضامنهم فى العمل معا فيما يعود عليهم بالنفع العام .

---

(١) Foundation Fund.

(٢) "تقرير كاهيل" ص ٩٠

(٣) Burial Fund.

هذا الاتصال التام بين الأعضاء من أهم الأشياء فى نظم مصارف "رايفايزن" التى فيها تقع المسئولية على كل المتضامنين على السواء اذ من أجلها يهتم كل عضو بأمر المصرف ومعاملة بقية الأعضاء معه ولا يتسنى لهم ذلك الا اذا كان هناك تعارف تام واتصال مستديم بين هؤلاء الأعضاء وهو أمر يتيسر بسهولة اذا كانت دائرة العمل ضيقة بقدر المستطاع .

وفضلا عن أن تضييق منطقة العمل يسهل تعارف الأعضاء بعضهم ببعض فانه أوجد أيضا مزايا أخرى جديرة بالنظر .

(ا) إن أعضاء ادارة المصرف هم من أرباب الثراء وأصحاب المنزلة والجاه فى الجهة التى هم فيها وهم يقومون بادارة هذا المصرف لشعورهم بأن واجبهم الاجتماعى يقضى عليهم بالقيام بهذه المهمة فهم لا يتعاطون أجرا نظير ذلك ماعدا المحاسب . وعليه فليس من المستحسن اتساع نطاق المصرف حتى لا يكلف هؤلاء عملا يجهدهم وهم انما يعملون واجبا اجتماعيا فقط وحتى يتمكنوا من اداء مهمتهم على الوجه الأكمل .

(ب) إنه اذا وجد أناس منهم يرضون بقضاء وقت طويل فى القيام بكثير من الأعمال فى مقابل أجر فليس ذلك من المصلحة لأنه يزيد نفقات إدارة المصرف وربما أثر ذلك فيه فرفع فوائد القروض التى يأخذها الأعضاء وهذا ينافى الغرض الأساسى الذى من أجله وجد المصرف .

(ج) اتساع دائرة العمل يستلزم بعد عدد كبير من الأعضاء عن مركز المصرف فاذا أرادوا قضاء مصالح منه كايداعه ما يوفرون أو الاقتراض منه كلفهم ذلك من الوقت والمشقة والنفقات ماليس فى وسع كثير منهم وقد يدعو هذا الى تثبيط همتهم وفى ذلك ما فيه من الضرر على كلا الطرفين .

(د) أضف الى ذلك أنه قد يترتب عليه تراخى الأعضاء فى حضور الجلسات الادارية والجمعيات العمومية فتسوء إدارة المصرف من عدم اشتراك الأعضاء فى العمل . ويضيع الغرض من جعل المصرف تعاونيا بسبب أن عددا كبيرا من أعضائه لم يقف على دقائق شؤونه .

(ه) وكذلك اذا اتسعت دائرة العمل حتى عمت جملة قرى وجدت هناك صعوبات فى طريقة تشكيل اللجان الادارية لأنه إما أن تمثل هذه القرى العديدة فى اللجان المختلفة فتزداد المصروفات وترتبك الأعمال وإما أن يحرم بعضها التمثيل فيها وذلك مما يدخل فى نفوس أهلها شيئا قد يؤدى الى التنافر [1] .

---

(١) "تقرير كاهيل" ص ٦٧ .

(٦) الاهتمام بانتقاء الأعضاء

ذكرنا آنفا أن هذه المصارف القروية كغيرها من جماعات التعاون دعامتها العظمى انما هى الأشخاص لا الأموال . لذا كان فرضا الاهتمام بقدر المستطاع بانتخاب هؤلاء الأعضاء حتى يبنى نظامها على أساس متين فلا بد اذن من البحث والتنقيب عن أعضاء مشهورين بالنزاهة وحسن السيرة وباعتدال أخلاقهم والجد فى عملهم والاقتصاد فى معيشتهم والوفاء بوعودهم ، وليس عليهم من الديون ما يشل حركة أعمالهم ، بذلك يسهل عليهم أن يعملوا يدا واحدة لما فيه فائدة الجماعة كما أن اجتماع تلك الأخلاق الفاضلة مما يؤثر أحسن تأثير فى الأعمال الأدبية للجماعة . وقد دلت التجارب على أن من الحكمة أن يكون الأعضاء فى أول الأمر قليلين ممن توافرت فيهم تلك الصفات المتقدّمة جهد الطاقة حتى يتمكنوا من وضع الأساس على مبادئ أخلاقية قويمة تكفل النجاح فى العمل المادى والأدبى .

(٧) للاقراض شروط يجب أن تراعى

ان الفوائد التى تؤديها هذه المصارف لأعضائها سواء أكانت فى تدبير الأموال أم شراء اللوازم الزراعية بالجملة (وهى أقدر منهم على شرائها بأثمان منخفضة وأصناف جيدة) أم بيع حاصلاتهم أم التأمين على ماشيتهم ، الى غير ذلك من الأعمال النافعة لهم ، هى فوائد عظيمة يتعذر على كل منهم وحده الحصول عليها ولأجل أن تقوم الجماعة بتلك الأعمال كان من اللازم وضع شروط تكفل قيامها بها حق القيام وهى ليست بعائدة على الجماعة وحدها بل هى عائدة على الأعضاء أنفسهم . ومن أهم الشروط التى تتمسك بها الجماعة أنها لا تقرض العضو الا بعد أن تتأكد من الأبواب التى سيصرف فيها ذلك القرض ، وأنها لا بد أن تكون مما يساعد على الانتاج كشراء آلات زراعية أو ماشية أو بذور أو سماد أو القيام ببعض إصلاحات لازمة للأرض كعمل المصارف أو تنظيم الطرق وغير ذلك الا فى بعض الأحوال الاستثنائية التى قد تقضى على المصرف بأن يقرض العضو مع أنه سيصرف المال فى غير أبواب منتجة وهذا يختلف باختلاف الظروف والجهات والعادات فمن ذلك إصلاح مسكن العضو أو القيام بنفقات مأتم عنده أو اضطراره لتسديد دين عليه فى وقت لا يستطيع القيام به ان لم يقترض وكذا حاجته الى القيام بمصروفات ضرورية للمعيشة فى وقت يستحسن فيه الانتظار قليلا بعدم بيع المحصول حتى يرتفع الثمن الى غير ذلك من الأمور التى إن لم يلتجئ الفلاح الصغير فيها الى المصرف فربما اضطر الى طرق أبواب المرابين أو بيع محصوله أو ماشيته وقت هبوط الأسعار ولا يخفى سوء عاقبة ذلك . وبعد أن يتحقق المصرف من الأبواب المتقدمة لا يعطيه القرض الا اذا اقتنع بقدرته على رد مايقترض وحاجته الى كل المبلغ الذى يطلبه ووجد الضمان كافيا .

أما هذا الضمان فهو إما شخصى وهو الغالب وذلك بأن يعطى القرض للعضو بضمان شخصين معتمدين وإما برهن عقارى أو بايداع كمبيالات أو سندات ذات قيمة وفى بعض الاحيان يكتفى لثقة بالمقترض . وأهم هذه الضمانات الأربعة هو الضمان الشخصى الذى يكفل مراقبة العضو

بضامنيه حتى لا يسئ التصرف . وعلى كل حال فان الضمان الخلقى هو الضمان الجوهرى الذى كان "رايفايزن" يهتم به كثيرا والضمان المادى انما هو للحيطة فقط .

إن البحث فى طلب العضو والتحرى عن حالته ليسا فى مصلحة الجماعة وحدها بل هما فى مصلحة العضو أيضا لأن المصارف التعاونية من أهم أغراضها تدريب الأعضاء على الاقتصاد فى الحياة المعيشية فهى لهم كمرشد ناصح يحذرهم من الانفاق الا فى الوجوه التى تأتى منها الفائدة كما أنها تضيق عليهم فى الاقتراض حتى لا يلجأوا اليه الا فى الأحوال الضرورية فهى تناقشهم الحساب حتى تربى فى نفوسهم ملكة التدبير والتبصر فى قضاء حاجاتهم المعيشية .

وكما أنه من المصلحة التحرى عن العضو كذلك من المصلحة مراقبته حتى يكون للتحرى فائدة فهى تلاحظ كيفية تصرف العضو فى القرض فان أنفقه فى غير موضعه أو تأخر فى تسديد الأقساط التى عليه أنذرته بوجوب رد القرض وربما عرفته بأنه ليس من مصلحة المصرف وجود أمثاله فيه ولا يخفى ما فى ذلك من العظة لبقية الأعضاء وحملهم على التمسك بقوانين المصرف . أما طرق التسديد فقد سهلتها المصارف حتى يتيسر للعضو الدفع بالتقسيط وانما شددت عليه فى دفع الأقساط فى مواعيدها . أما مدة القرض فلا تقل غالبا عن سنة (وقد تكون سنتين أو أكثر) وذلك لطول فترة الانتاج الزراعية وهذا يضطر الفلاح ألا يسد مقدار ما اقترضه الا بعد أن يجنى ثمار اتعابه .

(٨) الديموقراطية فى ادارة المصارف [١]

تتولى إدارة الأعمال "لجنة إدارية" تدير شؤونها وتعمل بمقتضى قانون مسنون لها وباشراف هيئة تسمى "مجلس المراقبة" وجمعية تسمى "الجمعية العمومية" . وهذه الهيئات الثلاث ذات الرقابة الداخلية الدقيقة هى قوام النظام فى هذه المصارف . وهناك رقابة أخرى فوق هذه الهيئات مكملة لأعمالها وهى رقابة "التفتيش" الذى تتولاه هيئة خارجية منظمة تنظيما يزيد دقة أعمال هذه المصارف .

لجنة الادارة :

تتألف هذه اللجنة فى الغالب من خمسة أعضاء بينهم الرئيس ونائب له تنتخبهم الجمعية العمومية بأغلبية الأصوات لمدة أربع سنين [٢] وقد يدعو الحال أحيانا الى زيادة عدد أعضاء اللجنة وذلك فيما اذا كان المصرف متسع نطاق العمل .

---

(١) عمدتنا فى هذا الموضوع تعاليم "اتحاد رايفايزن العام" المذكورة فى ملحق "تقرير كاهيل" صفحة ٩٦ — ١٠٣ و ١٩٣ — ١٩٥ .

(٢) ويعتزل أثنان أو ثلاثة منهم كل سنتين . ويكون ذلك بالاقتراع فى أول مرة وبالأقدمية بعد ذلك ويجوز اعادة انتخاب من يسقطون .

ويراعى بقدر الامكان تقليل العدد لأن التجربة قد دلت على أن الكثرة توجب ارتباكا فى الأعمال وصعوبة فى التنفيذ ولا سيما فى الأمور المستعجلة .

ومن المستحسن فى تكوين هذه اللجنة أن تجتمع فيها العناصر المختلفة الجوهرية فيندمج فيها أرباب المال والجاه والاخلاق والعلم والفلاحة ، على شريطة أن يكونوا محبوبين من أهل القرية ذوى خبرة باحوالهم وحاجاتهم عاملين على ما فيه مصلحتهم .

ومما تجدر معرفته أن نعلم أن هؤلاء الأعضاء لا يتقاضون أجرا فهم يعملون بدافع المنفعة العامة والواجب الاجتماعى الذى يفرضه عليهم مركزهم بين أهل القرية والثقة التى يضعها هؤلاء فيهم .

ولا شك أن هذا الفخر الأدبى لا يعادله أجر مع أن أعمالهم فى هذه اللجنة لا تقتضى وقتا طويلا ولا تتعبهم كثيرا وقد تكسبهم خبرة فى الشؤون المالية وتجارب فى الأعمال الاقتصادية .

ومما يبرر العمل بلا مقابل فى لجنة الادارة أمران أولهما أن من الأغراض الأساسية لنظام هذه المصارف أن تقرض أعضاءها بفائدة معتدلة ولا يتسنى ذلك إذا كثرت النفقات . وثانيهما أنه إذا أبيح لهم أخذ الأجر فربما كان هذا داعيا لايجاد روح خبيث فى نظام المصارف إذ قد يتنافس الأعضاء فى الحصول على عضوية اللجنة ولو كانوا غير أكفاء فينتخبون بعامل المحاباه . وهذا قد يؤدى إلى الشك فى نزاهة المنتخبين وفى تصرفهم فى مال المصرف تصرفا خاليا من الغرض لأن عليهم دينا أدبيا يدعوهم إلى رد الجميل لمن انتخبوهم . وفى هذا من فساد النظام ما لا يخفى .

وتنعقد هذه اللجنة غالبا مرة فى الشهر على الأقل . ولا يكون انعقادها قانونيا إلا اذا حضر أكثر من نصف الأعضاء وبينهم الرئيس أو نائبه . وما يقرر بأغلبية الأصوات يكون نافذا .

وهذه اللجنة هى الممثل الوحيد للمصرف أمام القضاء والجمهور . وأعضاؤها مسئولون بالتضامن والانفراد بمقتضى قانون التعاون فى ألمانيا عن المصرف وعما يلحقه من خسارة . وذلك لبث روح اليقظة والدقة فى العمل والاهتمام بالأمور لدى القائمين بأعماله حتى لا ينفرد أحدهم فى العمل أو يتكل على غيره . ولأجل هذا أشترط أن يكون التوقيع على عقود المصرف من اللجنة بثلاثة من أعضائها على الأقل ويكون من بينهم الرئيس أو نائبه . وعلى اللجنه أن تقوم بأعمال المصرف بالحذر الشديد والدقة حسب القانون التعاونى للبلاد واللائحة الداخلية للمصرف وقواعد الجمعية العمومية ومجلس المراقبة والقرارات التى تصدر منهما . وأهم هذه الأعمال هى :

(١) أن تقدم فى الميعاد القانونى وبالشكل المعين كل الأوراق المختصة بتسجيل المصرف الى قلم تسجيل جماعات التعاون وكذلك قائمة بأسماء الأعضاء الى المحكمة المختصة بذلك .

(٢) أن تحفظ عندها قائمة بأسماء الأعضاء مطابقة للتى أرسلتها للمحكمة .

(٣) أن تقوم بما يكفل امساك دفاتر المصرف امساكا محكما .

(٤) أن تنشر فى بحر ستة أشهر من انتهاء السنة المالية للمصرف حسابه الختامى وقائمة بعدد الأعضاء الذين انضموا اليه والذين استعفوا منه والذين بقوا فيه .

(٥) أن تقدم الى الجمعية العمومية التقرير الذى رفعته النقابة بنتيجة مراجعتها لحساب المصرف .

(٦) أن تبت فى أمر إدخال هيئات كأعضاء فى المصرف أو إخراجها منه وذلك فى جلسة يشترك فيها مجلس المراقبة .

(٧) أن تقرر أمر تدبير المال اللازم للمصرف ، ومنح القروض وفتح الحسابات الجارية ومنح قروض على المحاصيل ، وشراء أملاك للمصرف ، وشراء حاجات الأعضاء الزراعية بالجملة ، وبيع محاصيلهم كذلك ، وتحديد سعر الفائدة التى يتقاضاها الأعضاء على ايداع أموالهم فى المصرف بشكل وفورات أو قروض أو حسابات جارية ، وعلى شراء المصرف للحاجات الزراعية لهم بالجملة بعد مشاورة مجلس المراقبة ، وتحديد سعر عمولة المصرف على القروض والحسابات الجارية وعلى شرائه الحاجات الزراعية للأعضاء ، وتحديد الأجر لاستعمال العدد والآلات الزراعية وحيوانات "الطلوقة" التى يملكها المصرف ، وتحديد المصروفات التى تنفق على الادارة ، والتى يحتاج اليها أعضاء اللجنة أو من يوكل عنها كما هو مبين فى القواعد التى وضعها مجلس المراقبة .

(٨) أن تراقب تصرف الأعضاء فى القروض ، وان تحملهم على الاقتصاد والتدبير فى حياتهم والاجادة فى فلاحتهم . وأن تعمل كل ما فى وسعها لقطع دابر المرابى من منطقة المصرف . وأن تبذل ما فى استطاعتها من مجهود فى سبيل تحقيق أسمى غرض للجماعة الا وهو رفع مستوى الأعضاء أدبيا .

(٩) أن تحرر العقود التى يرتبط بها المصرف والاتفاقات التى تعمل مع السكرتير وغيره من الموظفين .

(١٠) أن تراقب مالية المصرف وحساباته . وان تراعى سرعة توظيف ماليديها من الأموال توظيفا مأمونا وأن تتتبع تحصيل الديون .

(١١) أن تجرد موجودات المصرف فى آخر السنة .

(١٢) أن تحضر جدول أعمال الجمعية العمومية .

(١٣) أن تعد الحساب السنوى والحساب الختامى بمقتضى الأوراق التى يقدمها السكرتير لها وتعرضه على مجلس المراقبة فى الوقت المعين .

(١٤) أن تنشر بيانات المصرف فى الجرائد المتفق عليها لذلك .

(١٥) أن تمد رئيس الاتحاد الذى ينتمى اليه المصرف بالبيانات والايضاحات التى فرضها عليه هذا الاتحاد .

رئيس اللجنة :

هو المدير العام للصرف وبمقدار همته وحسن إدارته يتقدم المصرف . ولابد أن يكون ذا مركز اجتماعى سام بين الأعضاء . ومكانة فى نفوسهم توجب ثقتهم به . ودراية بحاجات أهل قريته . وخبرة بالمهمة التى انتخب لها . وواجباته الخاصة هى :

(١) أن يحرص على قيام لجنة الادارة بواجباتها خير قيام .

(٢) أن يوقع وحده على أوراق المصرف إلا ما كان منها قرارات فلا بد من أن يمضيها ثلاثة من أعضاء اللجنة كما بينا وأن يحفظ ختم المصرف ويدبر أمر حفظ دفاتره وأوراقه .

(٣) أن يراقب دائما مبلغ نقود المصرف وحسابه . وأن يعطى التعليمات اللازمة الخاصة بما ينفقه المصرف حسب اللائحة الداخلية وقرارات اللجنة . وأن يكون على بينة تامة بكل أعمال المصرف .

(٤) أن يعقد جلسات فوق العادة للجنة الادارة .

(٥) أن يدعو الجمعية العمومية .

(٦) أن يرأس الجمعية العمومية إلا فى ظروف خاصة ستذكر فيما بعد .

(٧) أن يلقى بيانا عاما عن حالة المصرف فى الجمعية العمومية فى آخر السنة .

وما يسرى على رئيس اللجنة يسرى على من يشغل محله .

السكرتير :

هو من يلقب أحيانا بالصراف أو المحاسب أو أمين الصندوق وكان يسميه رايفايزن "روح المصرف" لأهمية مركزه فى المصرف اذ هو يقوم بكل الأعمال التى تجرى فيه . وهو يفتح باب حجرته البسيطة يومين أو ثلاثة فى الأسبوع لانجاز أعماله . وينتخب بواسطة الجمعية العمومية من بين الأعضاء لمدّة أربع سنين ويعقد بذلك عقد يصح إلغاؤه بارادته أو بارادة المصرف اذا أعلن أحدهما الآخر برغبته فى ذلك قبل الموعد بثلاثة أشهر . وفى هذا العقد تعين واجباته . وترشح السكرتير لمركزه لجنة الادارة ومجلس المراقبة بعد أن يقدم الضمان الكافى ليتعهد بأموال وأوراق المصرف . وهو العامل الوحيد بين أعضاء لجنة الادارة الذى يتقاضى مرتبا متوسطه عشرون جنيها فى السنة . وذلك طبعا يختلف باختلاف حركة المعاملة فى المصرف من كثرة وقلة . ويحدّد هذا المرتب مجلس المراقبة بناء على اقتراح لجنة الادارة . وقد جعل هذا المرتب لسببين أولهما أن السكرتير يصرف وقتا طويلا ويبذل مجهودا ليس بالقليل فى إنجاز أعمال المصرف . ثانيهما أن الطبقة التى يأتى منها هذا السكرتير عادة من الطبقات التى تعمل للارتزاق . ويجوز أن يكون السكرتير خارجا عن هيئة لجنة الادارة . والمبرر لذلك هو أن يتمكن أعضاء هذه اللجنة من بحث أعماله وتفتيشها ومناقشته الحساب بدون تحيز . ومع ذلك فكثيرا ما تدعوه اللجنة فى هذه الحالة لحضور جلساتها وأخذ رأيه فى بعض الأمور الهامة .

ويهتم كثيرا بانتخاب السكرتير . وليس هذا الاهتمام للتأكد من أمانته وكفاءته فقط . بل لأن أعماله لها صلة كبيرة بأعضاء المصرف توجب الاهتمام بحسن سيرته وطرق معاشرته ووداعة أخلاقه

مما تكسبه ثقة الأعضاء وتشجعهم على استماع نصائحه والاقتباس من خبرته وبث روح التوفير فيهم وايداع أموالهم فى المصرف . واقناعهم بمزاياه المادية والأدبية وحث القرويين على الانضمام فى سلكه وبث روح التعاون فى نفوسهم . فهو محتك مباشرة بالأعضاء وكثير الاجتماع بهم . وأقرب لمداركهم من أعضاء لجنة الادارة . فلا نبالغ اذا قلنا أن نجاح المصرف يتوقف لدرجة عظيمة على هذا السكرتير ومقدار مهارته ومبلغ الثقة به وأهم واجباته هى :

(١) امساك دفاتر وحسابات المصرف حسب ما هو وارد فى العقد الذى هو مرتبط به مع المصرف .

(٢) السير حسب النصوص الواردة فى هذا العقد فى صرف وتسلم الأموال .

(٣) الاحتفاظ كل الاحتفاظ بالنقود والضمانات وعقود الرهونات والايصلات ودفاتر الوفورات والصكوك وبالاختصار كل الأوراق التى لها قيمة للمصرف .

(٤) اعداد الحساب الختامى عند انتهاء السنة المالية وتقديمه مع الأوراق الموضحة لذلك الى رئيس اللجنة فى الوقت المعين .

مجلس المراقبة :

الغرض من وجود هذه الهيئة مراقبة أعمال أعضاء لجنة الادارة مراقبة فعلية تضمن حسن إدارة المصرف والسير على مقتضى قانونه ولوائحه وعقود خدمته وقرارات جمعيته العمومية حتى تحدث الطمأنينة فى قلوب أعضائه . ومهمة أعضاء هذا المجلس كبيرة ومسئوليتهم ليست بالهينة اذ كثيرا ما يترتب على تهاونهم فشل المصرف . وهذا مما يدعو الى أن يقوموا بواجبهم غير معتمدين على دقة نظام المصرف أومتكلين على كفاءة أعضاء لجنة إدارته ونزاهتهم وتحققهم من أنهم اذا قصروا فى عملهم عرضوا أنفسهم للقاضاة عن الخسائر التى قد تنجم من ذلك التقصير بمقتضى المسئولية التى ألقيت على كاهلهم .

وأعضاء هذا المجلس ثلاثة أو ستة أو تسعة تنتخبهم الجمعية العمومة لمدّة ثلاث سنين ويسقط ثلثهم كل سنة . ولكن يصح إعادة انتخابهم . وكل الاعتبارات التى تراعى فى انتخاب أعضاء لجنة الادارة تراعى هنا . ويعقدون أربع جلسات فى السنة على الأقل فى مواعيد منتظمة .

ولما كانت أعمالهم بمقتضى وظيفتهم الاشراف على لجنة الادارة وجب عليهم إذن أن يكونوا على بينة من حقائق الأمور الجارية فى المصرف فلهم الحق فى أن يطلبوا تقارير من اللجنة يبين فيها أعمالها الادارية وحقيقة مركزها المالى فى أى وقت . وواجب عليهم أن يفحصوا كل ما عند اللجنة من دفاتر ومستندات ويفتشوا أوراقها وماليتها والبضائع التى تحت يدها تفتيشا دقيقا متقنا أقله أربعة مرات فى السنة . كما أن من واجباتها فحص حسابات المصرف السنوية وميزانيته ، وتصرفات لجنة الادارة

فى الأرباح والخسائر ليقدموا عن كل ذلك تقريرا وافيا للجمعية العمومية . وكذلك من اختصاصهم أن يدعوا اللجنة الى جلسة غير اعتيادية اذا احتاج الحال . وأن يوقفوا كل من أساء التصرف فى أعمال المصرف ويقدموا بذلك مذكرة للجمعية العمومية . كما أن لهم أن ينوبوا عن المصرف فى الأمور القضائية التى تكون ضد لجنة الادارة وهم الذين يأذنون بأقراض أعضاء اللجنة من مال المصرف اذا طلبوا ذلك ، الى غير ذلك من الأعمال التى وضعت لهذا المجلس ونيطت به وأهمها :

(١) وضع التعاليم العامة لنفس المجلس وللجنة الادارة وللسكرتير والقيام بتفسيرها اذا حدث التباس فى فهمها .

(٢) تقرير رفع الدعاوى إلا ما كان مختصا منها بمقاضاة المدينين .

(٣) تقرير أجر السكرتير بناء على اقتراح لجنة الادارة .

(٤) اصدار الأوامر التى بمقتضاها تصرف النفقات التى يتحملها أعضاء المجلس نفسه أو لجنة الادارة أو مندوبوهم أثناء قيامهم بأعمال المصرف .

(٥) الترخيص للجنة الادارة بعقد القروض التى تزيد على الحدود أو التى تطول مدّة تسديدها أكثر من عشر سنين . وكذلك الترخيص بشراء المنقولات أو الأراضى التى ستبقى ملكا دائما للمصرف .

(٦) التصريح بالاتفاق مع لجنة الادارة بأن تدخل فى عضوية المصرف شركات تجارية أو جماعات مسجلة أو هيئات عمومية .

(٧) الفصل فى مسائل الشكاوى المقدمة ضد لجنة الادارة (الا ما كان منها خاصا بالتقصير فى أداء الواجبات ففى هذه الحالة يكون الفصل للجمعية العمومية) ولا سيما المتعلق منها بالادخال أو الاخراج من عضوية المصرف .

(٨) اعلان نتيجة التفتيش على حسابات المصرف الذى قام به الاتحاد وذلك فى الجمعية العمومية .

ويوجه المجلس اهتمامه الخاص عند ما يفتش على أعمال المصرف وعلى ماليته الى النقط الآتية :

(ا) أن يكون ما فى خزينة المصرف من النقود منطبقا على ما هو مبين فى دفاتره .

(ب) أن تكون محاضر جلسات لجنة الادارة مقيدة فى الدفتر الخاص بذلك . وممضاة تبعا لما هو وارد فى اللائحة الداخلية للمصرف . وأن تكون كل القرارات مقيدة كذلك بالضبط ومقدار دخل المصرف وخرجه مؤيدة صحته بالمستندات .

(ج) أن تكون حسابات المصرف قد راجعها السكرتير ورئيس اللجنة . ووجدت موافقة للتصفية الشهرية للحسابات المدونة فى دفتر محضر الجلسات وللنقدية التى فى خزانة المصرف .

(د) أن تكون النقدية الزائدة على حاجة المصرف فى أى وقت مودعة فى خزانته أو موظفة بفائدة فى الوقت المناسب والطريق المأمون .

(هـ) أن تكون قرارات الجمعية العمومية قد اتبعت فيما يتعلق بالحد الأقصى لما يقبله المصرف من القروض والأمانات .

(و) أن تكون القروض التى أعطيت للأعضاء والحسابات الجارية التى فتحت باسمهم هى فى كل حالة من الحالات ضمن الحدود التى قررتها الجمعية العمومية . وكذا أن تكون أقساط هذه القروض وثمن الحاجات التى اشتراها الاعضاء من المصرف تدفع فى مواعيدها .

(ز) أن تكون سندات القروض وعهود الضمانات وطلبات عقد القروض وشراء الحاجات حررت طبق القواعد المعمول بها . وأن تكون الضمانات الكافية قد قدمت فى كل الأحوال .

(ح) أن تكون كل الديون مستوفاة ضماناتها . فان لم يستوف هذا تطالب اللجنة بما أقرضت أو يقدّم الضمان الكافى .

(ط) أن يكون عقد تعيين السكرتير ومن هناك من مستخدمى المصرف قد تم بالطريقة القانونية والضمانة مستوفاة .

(ى) أن تكون لجنة الادارة قائمة بالأعمال المفروضة عليها من جهة الاعلان بالتغييرات التى تحدث فى تشكيلها كهيئة والابلاغ عن التعديلات التى تدخل على اللائحة الداخلية والاخطار عن قبول أحد فى العضوية أو خروجه منها .

الجمعية العمومية :

هذه الجمعية هى المرجع الأعلى ولها القول الفصل فى كل شؤون المصرف فهى برلمانه ؛ اذ فيها يشرف الأعضاء على سياسة مصرفهم ويبدون آراءهم بالصراحة التامة والحرية . وما تقره الأغلبية يكون نافذا . وكما أن العضو فى البرلمان لا يناقش مسألة الا اذا ألمّ بأطرافها كذلك العضو فى هذه الجمعية يجب عليه أن يبنى اقتراحاته وانتقاداته على أشياء واقعة فى المصرف تدل على أنه محيط بما هو جار فيه . اذ أن له الحق فى أن يطلع على محاضر الجلسات ودفاتر الحسابات ما عدا بعض المسائل الخاصة كحسابات الأمانات التى يودعها الأعضاء وغيرهم فى المصرف .

وتنعقد هذه الجمعية مرتين فى السنة الا فى أحوال استثنائية غير عادية تدعو الى انعقادها بطلب من مجلس المراقبة أو من عُشرِ عدد الأعضاء للنظر فى أمر هام . وقبل انعقادها تحضر اللجنة الادارية برنامجا يتضمن ما سيدور البحث فيه وتكتب بذلك الى الأعضاء قبل الموعد المحدد بأسبوع حتى يتسنى لهم فحص المسائل وتمحيصها قبل الاجتماع .

ونظامها هو النظام التعاونى الديموقراطى الذى لا يجعل للعضو سوى صوت واحد . كما لا يجيز له أن ينيب غيره ليصوت عنه[1] ، بل يحضر بنفسه ليقوم بهذه المهمة الشخصية . أو يبدى رأيا فى مسألة تتعلق به .

---

(١) أحيانا يقبل فى عضوية المصرف شركات وجماعات . وهاته الهيئات لا تنتدب لتمثيلها فى الجمعية العمومية الا أحد أعضاء المصرف فتكلفه أن ينوب عنها .

فى كثير من الأحيان تنتهز اللجنة الادارية موعد انعقاد الجمعية فتعد فى برنامج الاجتماع إلقاء محاضرات زراعية أو اقتصادية أو اجتماعية يستفيد منها الأعضاء وتكون دافعا لهم إلى حضور الجلسات فتكون ذات فائدة مزدوجة . فهى من جهة مشجعة على حضور الأعضاء وهى خير من الوسائل التهديدية كأخذ الغرامات عقابا لمن يتخلف بلا عذر شرعى . بينما هى من جهة أخرى مفيدة فى تكثير معارف الأعضاء وإكسابهم مزايا اجتماعية . ويمكن تلخيص السلطة المخولة للجمعية العمومية فى أن لها حق النظر والفصل فى المسائل الآتية :

(١) جميع المسائل التى ليس للجنة الادارة أو مجلس المراقبة حق فى تقريرها .

(٢) كل ما تقدمه لجنة الادارة أو مجلس المراقبة أو عشر عدد الأعضاء على الأقل .

(٣) انتخاب أعضاء اللجنة والمجلس وعزلهم من وظائفهم . ومقاضاتهم . وتعيين من ينوب عن المصرف لمقاضاة أعضاء المجلس .

(٤) انتخاب السكرتير بناء على اقتراح اللجنة والمجلس .

(٥) تحديد الحد الأقصى لمجموع المبالغ التى يقبلها المصرف قروضا وأمانات . وكذلك الحد الأدنى للمبلغ الذى يقبله أمانة .

(٦) وضع حد تجب مراعاته للقروض التى تمنح للأعضاء بواسطة اللجنة وحدها . أو بعد موافقة المجلس لها .

(٧) تحديد ميعاد جلسات الجمعية .

(٨) التصديق على الحساب الختامى للمصرف . وتحديد قيمة مايدفعه العضو فى حالة وقوع خسارة وإخلاء مسئولية أعضاء اللجنة والسكرتير فيما يتعلق بسير الأعمال وبالحسابات .

(٩) تحديد غرامة للتغيب عن الجمعية من غير إرسال عذر أو بدون سبب . وكذلك لافشاء أعضاء اللجنة أو المجلس أو السكرتير أسرار المصرف .

(١٠) تعديل اللائحة الداخلية .

(١١) تفسير مواد اللائحة وقرارات الجمعية .

(١٢) فحص الشكاوى المقدمة ضد اللجنة والمجلس فيما يختص بسير الأعمال .

(١٣) سماع الشكوى ممن رفض طلب دخولهم فى العضوية وممن فصلوا منها .

(١٤) دخول المصرف فى عضوية جماعات تعاونية أخرى أو شركات تجارية .

(١٥) التقرير المقدم من الاتحاد بنتيجة تفتيشه لحسابات المصرف .

(١٦) حل وتصفية المصرف .

التفتيش :

نظام التفتيش ليس خاصا بالمصارف وحدها بل يسرى على كل جماعات التعاون فى ألمانيا . والفضل الأكبر فيه عائد الى "شولز" فهو أول من فكر فيه واستخرج بنظره البعيد مزايا فحص حسابات المصرف مرة كل ثلاث سنوات . ولما بدت فوائد هذا النظام تظهر للجمهور كان هذا من البواعث التى جعلت مصارف "رايفايزن" تحذو حذوه وتبعتها الجماعات التعاونية الأخرى على اختلاف أنواعها حتى أن الحكومة الألمانية لما أصدرت قانون التعاون فى سنة ١٨٨٩ كان من أوائل بنوده وجوب القيام بتفتيش كل جماعات التعاون مرة كل سنتين على الأقل . وقد نيطت هذه المهمة بالاتحادات المنتمية اليها هذه الجماعات[١] . وقصرت مهمة الاتحادات على فحص أعمال جماعاتها والعمل لما فيه مصلحتها بدون أن تشتغل بالمسائل المالية أو التجارية لحسابها حتى تكون بعيدة عن الأغراض المادية .

وانما نيطت مهمة التفتيش بالاتحادات[٢] لأن المفتشين الذين تندبهم هم من موظفيها الذين دربتهم على الشؤون المالية ومرنتهم على درس النظم التعاونية فمارسوا العمل تحت اشرافها وجربتهم فى كثير من أعمالها التى لها ارتباط بالمسائل الزراعية وتحققت حسن أخلاقهم فهم خير من تسند اليهم هذه المهمة . وقد ظهرت النتائج الحسنة التى ترتبت على هذا الاختيار .

إن مهمة هذا المفتش لا تقتصر على تأدية واجبه المفروض عليه قانونا من اطلاعه بواسطة لجنة الادارة على الدفاتر والحسابات وجرد المال الذى فى خزانة المصرف وأوراقه المالية والبضائع التى تحت يده . وبالاختصار من فحصه الدقيق لكل أعمال المصرف ، وكتابة التقرير عن ذلك . بل له مهمة أدبية لا تقل عن الأولى فهو باعتباره عضوا عاملا فى الحركة التعاونية ومتشبعا بمبادئها لا يدع فرصة وجوده بين أعضاء الجماعات التعاونية تمر دون أن يحث الأهالى من تلقاء نفسه على العمل بتعاليم التعاون الذى يؤدى الى رقيهم اقتصاديا واجتماعيا . وكثيرا ما تنتفع الجماعات بنصائحه فى مرافقها الزراعية فى شراء الأسمدة والآلات الزراعية وبيع المحصولات ومعرفة أحسن الأسواق وأحدث الأساليب والمبتكرات الزراعية العلمية . فهو وان كان واحدا منهم الا أنه أوسع معرفة وأكثر تجارب وأطول تمرينا وأبعد نظرا فى الشؤون الزراعية الاقتصادية .

إن أعمال هؤلاء المفتشين لا تنتهى بتقديم تقاريرهم الى لجنة إدارة المصارف والى قلم تسجيل جماعات التعاون والى الاتحاد حسب القانون بل هم يوعزون الى الاتحاد لحث الجماعات على تنفيذ ما أشاروا به من طرق الاصلاح بالحسنى فان لم يجد ذلك نفعا استعمل التهديد باخراجها من عضوية

---

(١) أما الجماعات التعاونية التى لا تنتمى الى اتحاد (وهذه قليلة العدد) فتطلب من المحكمة الجزئية أن تعين خبيرا يقوم بهذا التفتيش على نفقاتها .

(٢) ذلك بمقتضى رخصة يأخذها الاتحاد من الحكومة . وتسحب منه اذا أهمل فى أداء واجبه التفتيشى أو خالف مواد القانون .

الاتحاد ولا يخفى ما فى ذلك من العار وسوء السمعة ومن الحرمان من مزايا معاملة المصرف المركزى وانتفاعها بارشادات المفتشين وزعزعة ثقة أعضائها بها الى غير ذلك مما قد يؤدى الى انحلال الجماعة .

هذه الأغراض الشريفة التى ترمى الى إعلاء شأن الجماعات التعاونيـة جعلت الجماعات تدرك حسن فائدة هـذا التفتيش على هذه الطريقة فقبلته بكل ارتياح ولم ترفى هـذا ما يحط من كرامتها فاستفادت هى وأعضاؤها من المفتشين الغيورين على مصلحتها ماديا وأدبيا .

إن التفتيش على هذا النظام لا يقصد به التدخل فى شؤون الجماعة الداخلية فان ذلك من اختصاص الهيئات الادارية التى سبق الكلام عليها . وانما يقصد به أن يكون مكملا ومتمما لأعمال هذه الهيئات ومغريا لهم بتنفيذ ما هم مكلفون به . وقد دعت الحاجة اليه لأن المبادئ العالية التى هى سر النظام التعاونى لا تفى بها القوانين المسنونة دون أن تجد كفيلا بتنفيذها من هيئة ذات علم وخبرة ونزاهة وأحيانا لا تتوافر هذه الشروط فى القرى وإن وجدت لا تكون على الوجه المرضى تماما فربما يحدث تساهل فى تنفيذ تلك القوانين التى تحتـاج الى قوة عزيمة وبعد نظر فتقع المصارف فى هوات مالية . أضف الى ذلك أن نصائح هيئة خارجة عن دائرتهم ولهـا خبرة وتجارب بمثل أعمالهم فى جهات أخرى تكون ثمينة نافعة لا سيما اذا كان مصدرها قلبا يتقد غيرة واخلاصا على تقدمها وسعادتها .

ومدة التفتيش تستغرق من يوم الى أسـبوع حسب اتساع دائرة أعمال الجماعة . ومصاريفه تبلغ جنيها فى اليوم . وأما الأصول التى يجب أن يسير عليها فنلخصها فيما يأتى :

واجبات المفتشين :

(١) عمل قائمة بالنقود والسندات والبضائع التى تحت يد المصرف .

(٢) فحص نظام إمساك الدفاتر من جهة وفائها بالغاية ومطابقتها للتعاليم .

(٣) فحص الحسابات والحساب الختامى ومطابقتها للدفاتر وللتقرير السنوى .

(٤) التحقق من أن التوصيات التى أوصيت بها الجماعة فى التفتيش السابق قد عمل بها .

(٥) فحص قائمة أسماء المدينين والضامنين .

(٦) مراجعة الحسابات للتحقق من صحتها بمقارنتها بما هو مقيد فى دفاتر الأعضاء الشخصية بعد ما ترد للمصرف .

(٧) فحص كل الحسابات بمساعدة أعضاء هيئات المصرف الادارية بما فيها حساب القروض والحساب الجارى وحساب البضائع .

(٨) اختبار سهولة إحالة موجودات المصرف الى نقدية .

(٩) فحص سير أعمال اللجنة والمجلس والجمعية العمومية . والتحقق من انطباقها على ما هو مدون فى القانون واللائحة الداخلية وقرارات الجمعية العمومية .

(١٠) عقد اجتماع مع هيئات الادارة عقب الانتهاء من التفتيش للمناقشة بالتفصيل فى نتائج التفتيش والتقرير عنه .

واجبات الاتحادات :

(١) وضع التقارير بنتيجة التفتيش . وتحضير الخطابات الخاصة بنصيحة الجماعات بناء على نتائج هذا التفتيش ، ومراعاة أن هذه النصائح يؤخذ بها ويعمل بمقتضاها .

(٢) الأمر بالاكثار من التفتيش على الجماعات السيئة الحال . ووضع التقارير الكتابية عن حقيقة مركزها وإرسالها الى لجانها الادارية .

(٣) اذا استمر سوء نظام أى جماعة ما تهدد النقابة هذه الجماعة بطردها من عضويتها واذا دعا الحال تقترح طردها فعلا على الهيئة المختصة بذلك فى إدارتها .

* * *

الآن وقد أتينا على ملخص ما يمكن أن يقال فى هذا الفصل عن تنظيم الأقراض التعاونى فى ألمانيا بقى علينا أن نختم بحثنا بشرح ما وصل اليه هذا التنظيم من التدرج من المرتبة الأولية فى نظم التعاون الى المرتبة العليا فيه .

المرتبة العليا فى نظم التعاون فى الاقراض

إن بلدا كألمانيا نشأ فيها التعاون فى الأقراض فأينع وأثمر وصار نموذجا تقتدى به البلاد الأخرى ليس غريبا عليه أن يتدرج فيه التنظيم التعاونى من المرتبة الأولية ، حيث وصلت المصارف التعاونية كما بينا الى درجة عظيمة من حسن النظام ودقة الادارة الى المرتبة العليا التى سنتكلم عليها الآن .

ومهما بلغ النظام التعاونى فى المرتبة العليا من الرفعة فان الفضل يرجع الى النظام الأولى الذى شيدت عليه المصارف المنتشرة فى أنحاء البلاد والتى هى أساس الحركة وعليها مدار هذا النظام البديع من أوله الى آخره .

لما ارتقت المصارف التعاونية ووصلت الى درجة عالية من الكمال كونت من بينها هيئات عليا بعضها خاص بالشؤون الادارية والبعض بالأعمال المالية وبعض بالأمور التجارية وهذه الهيئات يقوم كل منها بدوره بالعمل لما فيه خير هذه المصارف وغيرها من الجماعات التعاونية .

والفضل الأكبر فى انشاء هذه الهيئات العليا لجماعات التعاون يرجع الى "شولز" فهو أول من أنشأ الاتحاد العام لجماعات التعاون الصناعى فى ألمانيا [١] وكان ذلك سنة ١٨٥٩ ثم أعقبه "رايفايزن" وعمل ما سيأتى الكلام عليه .

---

(١) General Union of Industrial Co-operative Societies.

وقبل الكلام على الهيئات العامة للتعاون الزراعى فى ألمانيا يحسن بنا أن نشير الى بعض نقط حصل الخلاف عليها بين "رايفايزن" و "هاس" فكان من نتائج ذلك أن انقسم المتعاونون قسمين قسما استمر متبعا تعاليم "رايفايزن" وقسما سار وراء "هاس" متخذا إياه إماما له . وأوجد كل من هذين الزعيمين هيئة عامة تحافظ على التعاليم التى وضعها لجماعاته وتعمل لنشرها .

لا تحسبن من ذلك أن " هاس " أتى بمبدأ جديد فى التعاون بل كل ما أتى به هو اختلاف فى بعض مسائل فى تعاليم الزعيم الأكبر " رايفايزن " أدى الى انفصال أحدهما عن الآخر وتكوين كل منهما اتحادا عاما يجمع شمل جماعاته فأنشأ "رايفايزن" سنة ١٨٧٧ " الاتحاد العام للجماعات التعاونية القروية " [١] ومقره الآن " برلين " وأنشأ "هاس" سنة ١٨٨٣ " الاتحاد الأمبراطورى العام للجماعات التعاونية الزراعية الألمانية " [٢] وجعل مقره " دارمستات " . وما زالا كذلك يعمل كل على انفراد حتى لاحت دلائل الخطر الداهم من جراء المناظرة بينهما وظهر أن ذلك سيؤدى الى أضرار بليغة قد تعكس الغرض الذى يسعيان لأجله فتميت روح التعاون فى الفلاحين فعادا بعد ذلك ووحدا قواهما فانضمت سنة ١٩٠٥ جماعات "رايفايزن" الى اتحاد "هاس" العام الذى صار أكبر من اتحاد "رايفايزن" العام [٣] ولو أنه أقل منه دقة فى النظام وتمسكا بالمبادئ التعاونية الصحيحة . على الرغم من هذا الانضمام حافظ اتحاد "رايفايزن" العام على استقلاله الداخلى متمسكا بتعاليمه الخاصة وان كان فى نفس الوقت قد بذل جهده للعمل مع الاتحاد الآخر وذلك للمصلحة العامة .

استمر الأمر كذلك الى سنة ١٩١٣ حينما وقع خلاف بين الاتحادين العامين حول رئاسة الحركة أدى الى انفصالهما ولا يزالان كذلك حتى الآن غير أن الشعور السائد بين المتعاونين هو ضرورة انضمامهما ثانية على أن يكون ذلك على أساس أمتن من الأساس السابق . واذا كانت هناك عقبة واحدة عظيمة تحول دون هذا الانضمام فهى الاتحادات المحلية [٤] المتعددة المنتشرة فى أنحاء البلاد فمن هذه (وعددها خمسون) ثلاث عشرة منتمية لاتحاد "رايفايزن" العام وسبعة وعشرون لاتحاد "هاس" العام وعشرة (وهاته ليست بذات أهمية كبرى) مستقلة . هذه الاتحادات من الفريقين الرئيسيين ليست على وفاق ، وكثيرا ما تعظم الغيرة والتنافس بينهما الى درجة غير محمودة .

سبق أن أجملنا الكلام فى الاختلافات التى وقعت بين "رايفايزن" و"هاس" ويحسن بنا فى هذا المقام أن نبحث فى أهمها وهى أربعة :

(١) رأى "رايفايزن" اتخاذ المصرف واسطة فى شراء الأشياء الزراعية (وأحيانا المنزلية) اللازمة للأعضاء وبيع محصولاتهم لاعتقاده أن ذلك خير وسيلة اقتصادية للفلاح لا سيما فى الجهات الفقيرة

---

(١) Raiffeisen Federation of Rural Co-operative Societies.

(٢) Imperial Federation of German Agricultural Co-operative Societies.

(٣) عدد الجماعات المنتمية الى اتحاد رايفايزن العام ١٩٢٫٧ وأما المنتمية لاتحاد هاس العام فهى ٢٩٧٫٢١ وهذا عن احصاء سنة ١٩٢٠ كما ورد فى كتاب دارلنج صفحة ٣٦

(٤) Unions

مالا أو رجالا التى لا تستطيع إنشاء جماعتين تعاونيتين إحداهما مالية والأخرى تجارية . كما أن ذلك يسهل تحصيل ثمن ما يباع للأعضاء لالمام المصرف الالمام كله بأحوالهم المعاشية . زيادة على ذلك يكون ما يجنيه المصرف من الربح من بيع لوازم الأعضاء لهم مساعدا له على القيام بمصاريفه وانماء ماله الاحتياطى ويمكنه من خفض فائدة الأقراض ومن رفع فائدة الاستقراض لأعضائه [1] وقد بينا مزايا ذلك . أضف الى ذلك أن توحيد القوى فى هذه الحالة يقوى الرابطة بين الفلاحين ويجعلهم يدا واحدة . وهناك نقطة أخرى جديرة بالذكر وهى أنه اذا اقتصر المصرف على عمله المالى وجاء وقت حسن فيه حال الأعضاء وقل اقتراضهم منه لدرجة يخشى عليه منها عند ذلك يصبح المصرف مهددا فى حياته أما اذا تعددت وظائفه فانه اذا قلت معاملته المالية لتحسن مركز أعضائه المالى ففى الغالب تزداد معاملته التجارية لنفس هذا السبب . من ذلك يرى أن المصرف ذا الأعمال المتعددة يكون فى مأمن من تقلبات الأحوال اذ يمكنه فى أى وقت أن يستعمل موارده ويبذل مجهوده فى العمل الذى ينبغى أن يعمل فيه وبذلك يضمن أن يعيش قائما بالخدمة التى يحتاج اليها أعضاؤه والتى من أجلها أنشئ .

كل ذلك لم ينظر اليه "هاس" بعين الرضى التام وهو وان وافق "رايفايزن" فى حال ما اذا كانت المصارف صغيرة الا أنه يفضل الفصل بين الأمور المالية والأمور التجارية حيثما يتسع نطاق العمل وله فى ذلك أدلة تعضد آراءه منها :

(ا) إن هذه الأعمال تحتاج الى التخصص فقد أصبحت المعاملات المالية عملا قائما بنفسه ومن يديرونه فى دائرة واسعة بمقدرة ونجاح ليسوا دائما تجارا حاذقين .

(ب) اذا جمع بين الأعمال المالية والأعمال التجارية فى جماعة واحدة يخشى أن تنمو إحداهما على حساب الأخرى قصدا أو عرضا . هذا فضلا عن أنه اذا انتاب إحداهما نكبة امتد الضرر بطبيعة الحال الى الأخرى .

(ج) ان تضييق دائرة العمل لا يكون من الحكمة الا فى أعمال المصرف باقتصارها على قرية واحدة ولكن ذلك لاينطبق على أحوال البيع والشراء فان هذه يستحسن فيها اتساع دائرة عملها لأسباب اقتصادية غير خافية .

(٢) إن اتباع المسئولية المطلقة هو من العمد القويمة التى بنى عليها "رايفايزن" نظامه وقد بينا مزايا هذه المسئولية فى موضع آخر أما "هاس" فانه لم يتمسك بهذه المسئولية دون سواها مع تقديره لها كل التقدير بل أباح المسئولية المحدودة لاعتقاده أن هناك ظروفا يفضل فيها اتباع هذه المسئولية منها :

(ا) إن فى الجهات التى يكثر فيها أصحاب الأملاك يحسن أن تتبع المسئولية المحدودة اذا نحن أردنا أن نشرك الغنى والفقير فى مصرف واحد لأن الغنى كثيرا ما يرفض أن ينتظم فى سلك جماعة تعمل لصالح الفلاح الصغير قبل كل شئ ومسئوليتها مطلقة لأنه إذا أفلس المصرف فان الخسارة واقعة لا محالة على رأس القادر على الدفع .

---

(١) تقرير كاهيل ص ٦٩

(ب) إن المصارف فى القرى الكبيرة التى بها بعض الصنائع تشتمل عضويتها على كثير ممن يشتغلون بالصناعة والتجارة ومثل هؤلاء يكونون مشتغلين بأمور أكثر تعرضا لاخطار ليست فى الحسبان مما يشتغل به إخوانهم الذين تقتصر أعمالهم على الزراعة فضلا عن أن هذه الأمور قد تكون خارجة عن دائرة قريتهم وبعيدة عن مراقبتهم فليس من الانصاف اذن وضع نظام مسئوليته مطلقة فى مثل هذه المصارف فان ذلك يعد إجحافا بحقوق الفلاحين بتعريض أموالهم للخطر .

(٣) إن من مبادئ "رايفايزن" التمسك بالمركزية[١] ولذلك أقام نظام مصارفه الأعلى على أساس مصرف رئيسى واحد له ثلاثة عشر فرعا تعمل فى الأقاليم الخير لمصارف القروية المتعددة حولها . أما "هاس" فرأى غير ذلك واستحسن أن تجتمع المصارف القروية القائمة فى كل مقاطعة تحت مصرف اقليمى خاص بها وعدد هذه أربعة وعشرون كل منها مستقل بنفسه . وعلى ذلك قد اتبع هاس مبدأ اللامركزية[٢] وحجته فى ذلك أن حرية العمل سواء كانت فى الأمور المالية أو التجارية تكون أوسع لأن ذلك يجعل كل مقاطعة تشتغل بما يلائم أحوالها وظروفها الخاصة دون أن تتقيد بقوانين عامة قد لا توافق المنطقة التى تعمل فيها والتى هى أدرى بشؤونها المحلية من جماعة بعيدة عنها تسن قوانين وتضع نظامات قد تظن أنها توافق كل الجماعات التى تحت اشرافها والتى تتأثر بظروف مختلفة ما بين طبيعية وغير طبيعية .

(٤) إن أبغض الأشياء عند "رايفايزن" هو النظر الى الحكومة قصد المعونة المالية وقد نجح فى إدخال هذا الروح فى نظام مصارفه ولكن "هاس" لم ير بأسا من قبول مساعدة الحكومة لمصارفه وسنرى ذلك عند ما نتكلم فى موضوع "المصارف المركزية" .

الآن وقد شرحنا أهم نقط الخلاف بين "رايفايزن" و"هاس" نرجع إلى ما كنا فيه وهو التنظيم الأعلى فنقول إن هذا التنظيم قد اتجه وجهتين إحداهما مالية تجارية والأخرى إدارية ويدخل فى الأولى المصارف التعاونية المركزية والجماعات التعاونية للاتجار بالجملة وفى الثانية الاتحادات التعاونية المحلية[٣] والاتحادات التعاونية العامة[٤] وسنبحث فى هذه النظم ما عدا نظم الجماعات التعاونية للاتجار بالجملة لأنها ليست من موضوع بحثنا هنا .

المصارف التعاونية المركزية

السبب الجوهرى الذى دعا إلى إنشاء هذه المصارف هو عدم وصول المصارف التعاونية القروية إلى الدرجة التى فيها تكتفى بمواردها المالية فتفى بحاجات أعضائها فى كل الأوقات . لأن هذه المصارف قد تعرض لها أوقات أثناء السنة يحتاج فيها الكثير من الأعضاء إلى السحب من خزائنها فلا تجد من المال ما تسد به حاجاتهم . كما تأتى أوقات أخرى تمتلىء فيها خزائنها بالمال الزائد على حاجات الأعضاء فى موسم بيع المحصولات . وكذلك المصارف الحديثة العهد أو غير الثابتة المركز فانها كثيرا ما تحتاج

(١) Centralisation. (٢) Decentralisation. (٣) Unions. (٤) Federations.

إلى المال وفى الوقت عينه يكون هذا المال موفورا لدى المصارف القديمة أو المتينة الدعائم . وكل من الطرفين يود لو تعامل مع الآخر لما لكل منهما من المصلحة فى ذلك ولكن عدم الصلة بينهما حرم كلا منهما من هذه المزايا وأفسح المجال للعاملة مع المصارف العادية وأرباب الأموال الذين تتنافى مصلحتهم مع مصالح المتعاونين ، فكان من الحكمة اذن العمل لايجاد هيئات مركزية ذات مبادئ ونظم تناسب مبادئها ونظمها وهذا هو ما حدا المصارف القروية إلى إنشاء المصارف المركزية .

مما تقدّم يعلم أن لهذه المصارف المركزية وظيفتين :

الأولى — تكوين واسطة اتصال بين المصارف القروية والأسواق المالية فتحصل على القروض اللازمة لها عند الاقتضاء كما أنها عند الحاجة تدبر الطريق المأمون لاستخدام الأموال الزائدة لديها على الحاجة .

الثانية — وهى الأهم إيجاد الصلة وإحداث التوازن المالى بين المصارف القروية بعضها وبعض حتى لا يفتقر بعضها إلى المال فى حين أنه موفور لدى الآخر منها . وإحداث هذا التوازن يكون عن طريق الحساب الجارى بين المصارف القروية والمصارف المركزية .

إن رأى "رايفايزن" فى هذا الموضوع — موضوع إحداث التوازن المالى بين المصارف القروية بعضها وبعض — أقرب إلى الصواب من رأى "هاس" إذ أن مصارفه الاقليمية ليست إلا أفرعا لمصرف رئيسى "مصرف الأقراض الزراعى المركزى (١)" ببرلين ، هو أقدر فى الحقيقة على توزيع المال كما يجب بين الأقاليم المختلفة من مصارف "هاس" الاقليمية المستقلة التى يعمل كل منها على حدة فى أقليم ولا صلة بينه وبين الآخرين وذلك لأن توافر المال لدى بعض هذه المصارف وعدم توافره فى الوقت عينه لدى البعض الآخر فى أقليم واحد لا يحصل دائما كما هو الشأن فى المصارف الواقعة فى أقاليم مختلفة فان الأقاليم وخصوصا فى البلاد الواسعة الارجاء تزرع محصولات مختلفة حسب المناخ وتربة الأرض وحالة أهلها المعيشية فاذا أصيب أحد هذه الأقاليم بكارثة جوية أو آفة سماوية قضت على المحصول أو إذا هبطت أسعار حاصلاته لدرجة تركت أهله معوزين فقد يتيسر للأقاليم الأخرى مد يد المساعدة له . وحتى إن لم يحدث شئ من هذه المصائب فان الأقاليم يتيسر لها مساعدة بعضها بعضا لأن إيرادات محصولاتها المختلفة تأتى فى أوقات مختلفة تسمح فيها بهذه المساعدة .

من أجل هذا كانت المصارف الاقليمية المستقلة غير كافية وحدها لاحداث التوازن المالى اللازم بين المصارف القروية فمثلا فى ألمانيا جماعات فلاحى الجنوب الغربى كثيرا ما يتوافر لديهم المال فى أوقات يكون فيها إخوانهم فى الشمال الشرقى فى شدّة الحاجة اليه . هذا دليل كاف على أرجحية نظام "رايفايزن" لاحداث التوازن المذكور وكذلك على وجوب إيجاد مصرف رئيسى فوق مصارف "هاس" الاقليمية يكون منها بمثابة المصارف الاقليمية هذه من المصارف القروية . وفعلا كان ذلك كما سيأتى بعد .

---

(١) Agricultural Central Loan Bank.

ذكرنا أن المصارف الاقليمية تقدّم القروض للمصارف القروية التابعة لها بطريق الحساب الجارى وتختلف فى تعيين الحد الأقصى لهذه المصارف القروية حسب مسئوليتها (مسئولية المصارف القروية) فان كانت مطلقة تقدّر قيمة أملاك الأعضاء وكذلك يستوثق من سمعة المصرف نفسه من تقرير مراجعة حسابه الأخيرة و بعد ذلك يوضع هناك حد أقصى لما يقرض مثلا ١٠ أو ٢٠ فى المائة أو أكثر من مجموع قيمة أملاك الأعضاء المذكورة . و إن كانت المسئولية محدودة تعطى القروض لغاية ٦٠ أو ٧٠ فى المائة من مجموع قيمة ضمانها مادامت هناك أملاك كافية لسد هذا الضمان .

ورأس مال هذه المصارف مجزأ إلى أسهم تتراوح قيمتها بين نصف الجنيه وسبعين جنيها والأعضاء فيها (وهم يتكوّنون من مصارف قروية و جماعات تعاونية وهذان هما الأغلبية الكبرى و بعض جماعات زراعية وأفراد من لجان الادارة والمراقبة) لايسألون عن ديونها إلا بمقدار قيمة أسهمهم .

والارباح التى تحصل عليها هذه المصارف من الفرق بين سعرى فائدتى الاقراض والاستقراض يوزع جزء منها على حملة الأسهم و يضاف الجزء الأكبر الى المال الاحتياطى . ولا تشرف المصارف الاقليمية على حسابات المصارف القروية ولا تفتش عليها بل تترك كل ذلك للاتحادات التى هذا شأنها (١) ولكن هناك صلة وتفاهما بين الاتحادات والمصارف المركزية تطمئن الأخيرة على مصلحتها فمثلا فى نظام "رايفايزن" رئيس الاتحاد العام هو أيضا رئيس للمصرف الرئيسى و ينتخب فى جلسة عمومية مشتركة من الهيئتين . وكذلك فى الأقاليم حيث رئيس الاتحاد المحلى هو أيضا رئيس الفرع المحلى للمصرف الرئيسى . وهذا هو الحال أيضا مع الجماعات التعاونية للاتجار بالجملة . وهذا الروح بل هذه الخطة نفسها متبعة فى نظام "هاس". كل ذلك سعيا وراء ضبط العمل حفظا للصالح التعاونية.

ولما رأت المصارف المركزية أن الغالبية العظمى من أموالها إنما هى ودائع الأعضاء وان ما يقترض من الأسواق المالية ليس الا النزر القليل اقتصرت وظيفتها الرئيسية أو كادت على إحداث التوازن المالى بين الجماعات التابعة لها وتغافلت عن المهمة الثانية التى كانت تقوم بها فى بدء انشائها وهى جلب المال من المصادر الخارجية .

مما بينا يرى أن هناك ثلاث حلقات لسلسة الاقراض التعاونى الأولى "المصارف القروية" الثانية "المصارف الاقليمية" الثالثة "المصارف الرئيسية" وقد ذكرنا أن المصارف الاقليمية (٢)

---

(١) ليس مما يرغب فيه أن يشرف المصرف المركزى على أعمال المصارف المحلية . نعم يجب أن يهتم بشؤونها ولكنها اذا أدركت أنها تحت الأشراف منه ، فاما أن تنقم منه ذلك ، أو تصبح معتمدة عليه اعتمادا أكثر من اللازم . والنتيجة فى الحالتين سيئة . هذه المصارف المحلية يجب أن تكون مستقلة ، والاشراف الوحيد الذى يمكن اعتباره سليما هو إشراف مراجعى الحسابات والأعضاء . وطبيعى أنه لابد للمصرف المركزى قبل تقديم المال اللازم للمصارف المحلية أن يقوم بعمل تحريات عن شؤونها ومعاملاتها ، وفى قدرته على رفض تقديم هذا المال اذا تبين سوءها مايمهد سبيل التأثير الحسن فى إدارة المصارف المحلية .

(٢) Provincial Banks.

يبلغ عددها ٣٧ — ثلاثة عشر منها أفرع [١] للمصرف الرئيسى لمصارف "رايفايزن" الذى أنشئ سنة ١٨٧٦ والباقى وعددها ٢٤ هى مصارف مستقلة متوزعة على الاقاليم ومنتمية لنظام "هاس" .

وفى سنة ١٨٩٥ رأت الحكومة البروسية أن المصارف التعاونية مع ما وصلت اليه من الرقى لم تبلغ درجة توصل الفلاح الصغير الذى تعمل لمصلحته للمنزلة السامية التى وصل اليها الفلاح الكبير من التسهيل فى المعاملات المصرفية فمدت يدها لمساعدة الأول وأنشأت "المصرف التعاونى الرئيسى البروسى [٢]" فى العاصمة برأس مال يزيد على مليونى جنيه . وهذا المصرف الحكومى لم يغن المصارف القروية ولا الجماعات التعاونية عن مصارفها المركزية لأنه لا يعاملها رأسا بل لاتزال المصارف المركزية هى الواسطة بين الفريقين فى الاستقراض .

كان الغرض من هذا المصرف الحكومى تسهيل وصول المال لصغار الصناع والفلاحين على شريطة أن يكونوا منظمين فى اتحادات . وهذا المصرف لا يعمل الا فى بروسيا فقط حيث أفرعه العديدة والغالب فى معاملاته أن تكون مع الجماعات والمصارف التعاونية وهو وان كان قد أنشئ للعمل فى المدن والقرى الا أن الأغلبية العظمى فى معاملاته مع الفلاحين . لأن جماعات "شولز" رأت أن فكرة إنشاء هذا المصرف تخالف روح التعاون فاجتنت معاملته مطمئنة الى أن نظامها يكفل لها القيام بحاجة أعضائها دون أن تلجأ الى مساعدة الحكومة وبذلك يضمن لها استقلالها الاقتصادى التام أما الجماعات التعاونية الزراعية [٣] فقبل أغلبها تلك المساعدة وقد جعلها ذلك موضعا للغمز واللز فى نظر جماعات "شولز" .

وأعمال هذا المصرف كأعمال المصارف الرئيسية التى سبق الكلام عنها وأخصها أن يقوم بخدم جليلة لمصارف "هاس" الاقليمية المتفرقة فى بروسيا لايجاد التوازن بينها ولا يظن أن هذا المصرف الحكومى هيئة خيرية فانه يأخذ ٣ ½ ٪ فائدة ثابتة للقروض التى يقرضها بواسطة الحساب الجارى و ٤ ٪ للكمبيالات . ويمتاز هذا المصرف الحكومى بعملين جليلين ليس القيام بهما فى وسع مصرف آخر يقترض ماله بفوائد أكبر مما يقترض بها هذا المصرف (اذ أنه يدفع ٣ ٪ فقط فائدة لأمواله) وهذان العملان هما :

(١) أن ينقذ الهيئات الزراعية من تقلبات الأسواق الخارجية فان فائدته ثابتة لاتتغير وهى فى جميع الأوقات أقل مما فى الأسواق المالية .

---

(١) هذه الأفرع موجودة فى البلاد التى بها اتحادات محلية "Unions" تابعة لنظام "رايفايزن"

(٢) Prussian Central Co-operative Bank.

(٣) جماعات "رايفايزن" قبلت فى بدء الأمر وانما أعرضت عن ذلك فيما بعد حفظا لمبادئها . أما جماعات "هاس" التى هى فى حاجة الى مصرف رئيسى فقبلتها عن طيب خاطر

(٢) أن يقرض القروض بطريقة لا تهدد مالية المقترضين فهو يطيل آجال القروض من جهة فى حين أنه يجعل الوفاء أقساطا لا توقع المقترضين فى ارتباكات مالية . وللعضو فى هـذا المصرف حساب جار محدود لا يتعداه الا فى ظروف خاصة وهى قبول كمبيالات منه لأن آجالها قصيرة من جهة فهى لاتزيد على ثلاثة أشهر ومن جهة أخرى فان المبالغ مضمونة بواسطتها . والسبب فى تحديد الحساب الجارى هو حسن الضبط فى حساب المصرف بتوزيع أمواله توزيعا يسهل عليه التصرف التام فيهـا ويضمن له العدالة فى معاملاته مع كل المصارف على السواء .

تمتع مصارف "هاس" الاقليمية فى بروسيا وكذا جماعاته للاتجار بالجملة هناك بمزايا هذا المصرف الحكومى ولكن حرمت منها مصارفه وجماعاته الخارجة عن هـذه المقاطعة ومن أجل ذلك أنشأ هاس مصرفا رئيسيا فى دارمستات [١] ليقوم لمصارفه وجماعاته المذكورة الخارجة عن مقاطعة بروسيا مقام المصرف الحكومى . ومع أنه أنشئ بمـال المصارف والجماعات نفسها ولا دخل للحكومة فيه نرى نظام تعامله كنظام تعامل المصرف الحكومى .

وأعمال مصرف "هاس" الجديد الذى سماه "المصرف التعاونى الامبراطورى" [٢] هى الآتية :

(١) ايجاد التوازن المـالى بين مصارفه وإمدادها بالمـال حين الحاجة .

(٢) القيام بوظيفة مصرف رئيسى لجماعات "هاس" التجارية .

(٣) أن يدفع عملاؤه فى البلدان الأجنبية الأثمـان للمواد الأولية التى تطلبها الجماعات من الخارج من أسمدة وعلف وخلافه .

هذا المصرف اشترى أسهما من المصرف الحكومى بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه ليكون له رأى مسموع فى إدارته كما أنه فتح لنفسه حسابا خاصا بواسطته تيسر لجمـاعات "هاس" و"رايفايزن" أن يقبل بعضها "شيكات" على البعض الآخر بأثمـان محصولات أو غيرها وأخيرا يصفى الحساب بينهـا فى مركز مشترك لهـا .

هذا هو مجمل ما وصلت اليه حالة المصارف التعاونية المركزية فى الهيئات العليا فى النظم التعاونية فى ألمـانيا .

الاتحادات التعاونية المحلية والاتحادات التعاونية العامة

عند ما تتألف جماعة تعاونية من أى نوع فى القرى تجد نفسها مدفوعة بالمصلحة والروح التعاونية الى الالتحاق بثلاث هيئات تعاونية كبيرة هى مصرف مركزى وجماعة للاتجار بالجملة واتحاد . فالأولى لمزايا مالية سبق شرحها . والثانية لمزايا تجارية سـنبينها فى فصل تال . والثالثة لمزايا إدارية فنية اجتماعية سيأتى الكلام عليها هنا .

---

(١) Darmstadt. (٢) Imperial Co-operative Bank.

وهذا التضافر بين الجماعات التعاونية فى ألمانيا على اختلاف أشكالها لم يقف عند هذا الحد بل تعداه بدافع التدرج فى سلم الرقى فتساندت الاتحادات المحلية ووحدت قواها تحت اتحادين عامين أوجدهما الزعيمان "رايفايزن" و "هاس" ؛ وأغراض هذين الاتحادين لا تختلف كثيرا عن أغراض الاتحادات المحلية ما عدا كونهما أكبر دائرة وأوسع مجالا وأعم نفعا .

وكما احتدم النزاع بين الزعيمين فى الأمور المالية والتجارية حول المركزية واللامركزية اشتد أيضا فى الشؤون الادارية فرأى "رايفايزن" وجوب الجمع بين كل الجماعات التعاونية وانضمامها تحت اتحاد واحد كبير ، ورأى "هاس" أن الأفضل أن تجتمع كل الجماعات التعاونية فى مقاطعة واحدة فقط وتنضم الى اتحاد محلى ثم تنضم هذه الاتحادات المتفرقة فى المقاطعات الى اتحاد واحد .

وقد كان الفوز لهاس لما فى نظامه من الضمان الذى يكفل تمام الحرية للجماعات فلا تكون مقيدة بقوانين يضعها اتحاد عام بعيد عنها غير خبير بشؤونها المحلية . بعد ذلك انتشرت الاتحادات المحلية فى المقاطعات فاجتمع ما فى كل منها من الجماعات التعاونية الزراعية المختلفة وانضم الى اتحاد محلى يجمع شملها و يعمل لمصلحتها . وفوق هاته الاتحادات المحلية الاتحادان العامان "لرايفايزن" و "هاس" .

الاتحادات المحلية :

ترمى هذه الاتحادات الى ترقية شؤون التعاون والسهر على مصلحة الجماعات المنتمية اليها من وجوه مختلفة . ولا شك أن الفوائد التى عادت على الجماعات التعاونية من وراء هذه الاتحادات جزيلة فانها نظمت أعمالها وضبطت حساباتها وأرشدتها الى ما فيه فلاحها ودافعت عن مصالحها . كل ذلك على أيدى أخصائيين ثقات يعملون لاصلاح الجماعات وتوطيد دعائمها كما أنها كانت الواسطة فى نشر تعاليم التعاون الصحيح فى القرى وتمهيد السبل لانشاء جماعات تعاونية بنشر الدعوة بواسطة مندوبين يلقون المحاضرات و يعقدون الاجتماعات التى بها تستنير أذهان الأهالى و يساعدونهم فى إجراء ما يلزم لهم قضائيا و إداريا . كذلك عملت الاتحادات لانشاء مصارف مركزية و جماعات للاتجار بالجملة لفائدة الجماعات التى تحت إشرافها كما أنها تقوم بنشر الجرائد التعاونية وطبع الكتب والرسائل النافعة للتعاونين ووضع نماذج لقوانين ولوائح جماعاتها و إصدار تقارير و إحصائيات عنها . أضف الى هذا ما قام به بعض الاتحادات من تذليل الطرق لجماعاتها فى التأمين على الحياة وضد الحريق وعلى حياة الماشية وضد الآفات التى تصيب الزراعة فعقدت اتفاقات مع شركات التأمين تضمن للجماعات النفع من ورائها .

كل ما تقدم عبارة عن الفوائد المادية للاتحادات . أما الفوائد الأدبية فكانت العون الكبير فى تقدم القرى اجتماعيا فقد أنشأت الأندية ودور الكتب وقاعات المطالعة كما كانت وسيلة لالقاء المحاضرات العلمية والاجتماعية الى غير ذلك مما يعود على أهالى كل قرية بالتقدم والرقى الأدبى .

كل هذه الجهود تستوجب طبعا استخدام عدد من الرجال ليقوموا بمهمة التفتيش ومراجعة الحسابات والتعليم وبث الدعوة وغير ذلك من الأعمال التى ذكرناها وقد يعظم أعمال بعض الاتحادات

ويتسع نطاقها لدرجة تدعو الى تعيين فنيين وأخصائيين يتنقلون بين الجماعات العديدة لارشاد أعضائها .

وقد جرت العادة أن يشرف الاتحاد على جماعات التعاون الداخلة فى مقاطعته ولكنه أحيانا قد يشرف على جماعات خارجة عنها فى أحوال خاصة فنية كالاتحادات التى تشرف على معامل الزبدة والجبن مثلا ومثل هذه الاتحادات الخاصة تفيد كثيرا الجماعات التى تشرف عليها وذلك لأنها ترسل لها خبراء مارسوا هذا العمل طويلا فكانوا خير مرشدين فنيين فضلا عن علمهم التام بفحص الحسابات .

ولما كان أهم أعمال هذه الاتحادات فحص حسابات جماعات التعاون بواسطة مراجعين اخصائيين يقدمون التقارير الوافية عنها حظر عليها القانون الذى وكل اليها هذه المهمة أن تشتغل مع الجماعات فى الامور المالية أو التجارية حتى لا تكون عرضة للقدح فى نزاهتها .

وقد تكبر بعض الاتحادات ويكثر عدد الجماعات المنتمية اليها لدرجة يخشى معها على هذه الجماعات أن لا تمثل فيها حق التمثيل فلا يسمع صوت ممثليها فى اجتماعاتها وهذا عيب فى الحكم الديموقراطى يجب تلافيه . نضرب لذلك مثلا هو "اتحاد بثاريا الزراعى بميونيخ"(١) وهو أكبر اتحاد فى ألمانيا ، وعدد جماعاته ٣٣٠٠ ، كثيرا مايتغيب ممثلو هذه الجماعات فى الاجتماعات العمومية لهذا الاتحاد حتى يندر أن يزيد عدد الحاضرين على ١٠٠٠ . هذا الاهمال والتراخى لا شك غير مساعد فى الأخذ بيد الاتحاد فى أعماله . من أجل ذلك فكر القائمون بالأمر فى تكوين فروع للاتحاد(٢) . هذه الفروع وعددها سبعة وزعت بينها الجماعات توزيعا جغرافيا يضمن تمثيل عدد كبير من الجماعات المتباينة فى الاتحاد .

أما إدارة الاتحادات فتقوم على مبدأ دستورى فأعضاؤها هى الجماعات التعاونية التى فى مقاطعتها ولكن يختلف بعضها عن بعض فى تفاصيل تنظيمها والغالب منها يديرها هيئات ثلاث كما هو الحال فى الجماعات التعاونية ، لجنة إدارة ومجلس مراقبة وجمعية عمومية . وتنتدب الجماعات مندوبيها ليمثلوها فى الجمعية العمومية وفيها ينتخب الرئيس والهيئات الادارية وكذلك يبت فى شؤون الجماعات . أما موارد هذه الاتحادات فتحصل عليها من ثلاث جهات :

(١) اشتراك سنوى ثابت من كل جماعة بصرف النظر عن كبرها وصغرها .
(٢) جعل نسبى على حركة المعاملة فى كل جماعة وأحيانا على ربحها الصافى أيضا .
(٣) ما تتعاطاه من أجر لمراجعة حسابات الجماعات .

وقد كانت اتحادات "هاس" تأخذ إعانة مالية سنويا من الحكومة قبل الحرب العظمى ولكن أوقف ذلك الآن نظرا لما تعانيه الحكومة الألمانية من الضعف المالى .

---

(١) The Bavarian Agricultural Union at Munich.
(٢) تسمى Sub-Unions.

الاتحادات العامة :

سبق أن ذكرنا شيئا عن الاتحادات الزراعية العامة و بينا أن هناك اتحادين من هذا النوع فى ألمانيا أحدهما لجماعات "رايفايزن" والآخر لجماعات "هاس" وقد تكلمنا على هذين الاتحادين بوجه عام وشرحنا الخلاف بينهما و بقى علينا أن نفصل نظام ادارتهما ومبلغ أعمالها .

ولما كان هذان الاتحادان لا يختلفان كثيرا فى ذلك اذ أنهما يعملان على أساس واحد يجمع بين الديموقراطية واتقان العمل اكتفينا بشرح اتحاد "هاس" الذى ينتمى اليه مايزيد على ثلاثة أرباع الجماعات التعاونية الزراعية .

عضوية هذا الاتحاد :

أعضاؤه هى اتحادات محلية وما ينتمى الى هذه من الجماعات التعاونية المختلفة وكذلك جماعات مركزية مالية وتجارية . وهذه العضوية لا دخل لها فى الشؤون الداخلية للجماعات ولا بمقتضاها يتعرض الاتحاد لحرية عمل الجماعات المنتمية اليه .

إدارته :

يدير شؤون هذا الاتحاد ثلاث هيئات ورئيس :

الهيئة الأولى — المؤتمر .

وهو المرجع الأعلى وله القول الفصل فى كل الأمور و يعقد كل سنة فى بلدة بها اتحاد منتم للاتحاد العام يحضره مندوبو الاتحادات المحلية والجماعات التعاونية — مركزية وقروية مالية وتجارية — التابعة له وفيه تعرض على بساط البحث جميع الشؤون التى تهم الاتحاد و جماعاته فيقرر القواعد العامة التى يسير عليها الاتحاد و يبت فى الأمور المتعلقة بهيئات إدارته و بتعديل قوانينه .

الهيئة الثانية — اللجنة العامة .

تتألف هذه الهيئة من الرئيس ومديرى الاتحادات المحلية وتسعة أعضاء يمثلون الجماعات المركزية مالية وتجارية وتعقد على الأقل مرتين فى السنة أو اذا طلب الاجتماع عشرة من أعضائها ووظيفتها :

(ا) النظر فى الأمور المهمة التى تخص التعاون وتقدمها للمؤتمر .

(ب) تنفيذ قرارات المؤتمر .

(ج) مراجعة الحساب الختامى السنوى والميزانية والتصديق عليهما .

(د) تحديد قيمة ما يدفع لعضوية الاتحاد كاشتراكات سنوية وقيمة مرتب الرئيس ووكيله .

(ه) البت فى الشكاوى المقدمة ضد مجلس الادارة والرئيس .

(و) انتخاب لجان خاصة لأعمال مختلفة .

(ز) البت فى قبول أعضاء فى الاتحاد أو إخراجهم منه .

الهيئة الثالثة — مجلس الادارة .

يتألف هذا المجلس من الرئيس ونائبيه وسبعة أعضاء من اللجنة العامة ينتخبون لمدة خمس سنين وتعقد اجتماعاته كلما أراد الرئيس وهذا المجلس بمثابة هيأة منتخبة من "اللجنة العامة" تقوم بعمل لجنة استشارية دائمة تعاون الرئيس فى إدارة الاتحاد ومهمته :

(ا) تحضير جدول أعمال المؤتمر .

(ب) البت فى المسائل الادارية التى أحالها عليه المؤتمر أو اللجنة العامة .

(ج) درس الحساب الختامى السنوى و إعداد الميزانية السنوية وتقديمها للجنة العامة .

(د) تقدير المصاريف التى لم تقدّر قبلا .

(هـ) التصديق على العهود التى يرتبط بهـا الاتحاد وعلى عقود الخدمة التى يعقدها مع كبار مستخدميه .

(و) تقديم الاقتراحات الخاصة بفصل الأعضاء للجنة العامة .

الرئيس :

ينتخب المؤتمر الرئيس ونائبيه لمدة خمس سنين . و يمثل الرئيس الاتحاد أمام القضاء وغيره وهو المسئول عن أعماله بصفة عامة و يعمل وفاق قانونه ولوائحه .

ايراده :

أما دخل الاتحاد فيستمد من الاشتراكات السنوية التى تدفعها الاتحادات المحلية والجماعات المركزية التابعة له . ويدفع الاتحاد المحلى عادة عشرة جنيهات ورسما نسبيا على قدر عدد الجماعات المنتمية اليه و بحسب مبلغ حركة معاملة الجماعات المركزية التابعة له . ولا يتجاوز مجموع مايؤدّيه أى اتحاد محلى للاتحاد العام ٢٠٠ جنيه فى السنة .

وقد كانت الحكومة تمد الاتحاد العام بمساعدة مالية تشجيعا له على القيام بأعماله الجليلة فى رقى شؤون جزء عظيم من الشعب ونشر مبادئ اقتصادية اجتماعية عالية بين أفراده وتعميم التعاليم الزراعية الحديثة و جمع الاحصائيات التى تساعد فى الوقوف على الأمور الزراعية الهامة . ولكنها بعد الحرب العظمى أوقفت هذه الاعانات فلا يعتمد الاتحاد الآن إلا على إيراده الخاص السالف الذكر .

أغراضه [1] :

هذه الأغراض كما وضحت فى قانونها هى :

(١) ترقية التعاون الزراعى وتعميمه .

(٢) حماية وتمثيل المصالح المشتركة لا سيما فيما يتعلق بالتشريع والادارة .

---

(١) تقرير كاهيل ص ٢٣٨

(٣) ترقية وتقويم وتحسين الهيئات والمجهودات التعاونية فى جميع فروعها .

(٤) تقديم النصيحة والمعونة للاتحادات المحلية والجماعات التعاونية المنتمية اليه فى كل المسائل التعاونية والتشريعية والاقتصادية .

(٥) درس المسائل التعاونية والتشريعية والاقتصادية .

(٦) إجراء التفتيش الحسابى كما يتطابه القانون على الجماعات التعاونيـة المركزية التابعة له وعلى الجماعات التعاونية المنتمية مباشرة اليه والتى تعمل فى دائرة واسعة فى نفس ألمـانيا أو فى مستعمراتها أو فى بلاد أجنبية رضيت بالقانون الألمـانى .

أعمـاله :

اتسع نطاق أعمال هذا الاتحاد اتساعا جمع بين أحضانه ما يزيد عدده على ثلاثة أرباع الجماعات التعاونية الألمـانية التى يبلغ عدد أعضائها مليون عضو تقريبا يمثلون مصالح اقتصادية عظيمة وإنه وإن عظم نفوذه وعلت كلمته فليس ذلك فقط بفضل نظمه الخاصة وبما قام به من الأعمال الجليلة لفائدة أعضائه بل يعود الفضل فى ذلك أيضا الى سهره على مصلحة التعاونيين وعنايته التامة بأمورهم تلك العناية التى كان لهـا أثر فعال فى إصدار القوانين المتعلقة بالمصالح الزراعية عموماوبالتعاونية خصوصا وتأثير بين فى تحسين وترقية المرافق التعاونية الزراعية المختلفة وفى نشر التعليم الزراعى وجمع الاحصائيات وإدخال النظم الحديثة فى القرى كنظام المصارف والتأمين وغيرها ممـا ساعد على تحسين حالة القرويين اقتصاديا واجتماعيا . كل ذلك ممـا يدل على أن أعمال هذا الاتحاد الجليلة ليست مقصورة على تحقيق المزايا الذاتية التى يتمتع بها أعضاؤه بل تتعداها الى ترقية المرافق الزراعية ورفع مستوى الحياة القروية . وفى المؤتمرات السنوية ينتهز الفرصة لاشهار الأمور التى يعدها زعماء الاتحاد ذات خطورة .

وفى انعقاد هذه المؤتمرات مجال للبحث فى الأمور ذات الأهمية للتعاونين فيقرون ما يرون صالحا لهم من القواعد الحديثة والنظم القويمة التى تساعد فى ترقية شؤون جماعاتهم المختلفة . وحين نعلم أن ما تقره المؤتمرات تنفذه "اللجنة العامة" بطريق الارشاد والاقناع على الجماعات المنتمية للاتحاد — وهذه اللجنة ليست إلا مجموع رؤساء الاتحادات المحلية والجماعات المركزية — ندرك سهولة الأخذ بآراء قادة التعاونيين وتطبيقها على الجماعات المتباينة . وممـا يذيع هذه الأراء بين التعاونيين ويحضهم على الأخذ بها والعمل بمقتضاها جرائد ونشرات الاتحاد والاتحادات المحلية التى تعمل لتفهيم الجماعات وأعضائها .

بقى علينا أن نقسم أعمال هذا الاتحاد أقساما تسهل علينا إدراك مبلغ جهودها :

(١) مطبوعات

لسان حال الاتحاد مجلة نصف شهرية يطبع منها ما يزيد على ٢٥,٠٠٠ نسخة توزع بلا مقابل على الجماعات المنتمية للاتحاد وتحوى هذه المجلة عدا الاعلانات والحسابات الختامية للجماعات مقالات مشوقة فى التعاون الزراعى وفروعه المتعدّدة ففيها كلام على المصارف ومعامل الزبدة وغيرها وعلى البيع والشراء

التعاونى وعلى التشريع الخاص بالتعاون وأحكام القانون الصادرة على جماعات تعاونية وعلى التأمين والضرائب الماسة بالزراعة و بالاختصار تأتى على وصف حال الحركة بأكملها وما يزيد الريف وأهله سعادة وفيها ما يطول شرحه .

وهناك أيضا مجلة شهرية ترسل مجانا لكل الجرائد الاقتصادية الزراعية ولكثير من الجرائد اليومية المنتشرة فى أنحاء البلاد .

و يصدر كتاب سنوى للاتحاد آخر كل سنة شاملا التقرير السنوى المقدم من الرئيس ووصف المؤتمر السنوى وما دار فيه فضلا عن الاحصائيات الوافية للجماعات العديدة المنتمية للاتحاد . زيادة على ذلك يطبع الاتحاد سلسلة كتب من آن لآخر فى المسائل المهمة المتعلقة بالزراعة و بالتعاون وهناك كتاب وضعه سنة ١٩١٠ ويجدده كلما وجدت ضرورة لذلك اسمه " كتاب الجيب للتعاونين " وهو عبارة عن كشكول معلومات عن كل شئ تعاونى من تاريخ وتشريع وإحصاء وإدارة و بيان وغير ذلك مما يرجع اليه المتعاونون كثيرا قصد الاستعلام فيجدونه بلا مشقة ولا تعب .

(٢) مدرسة لتخريج موظفين لجماعات التعاون

لما رأى الاتحاد أن الحركة التعاونية الزراعية انتشرت انتشارا كبيرا فى طول البلاد وعرضها وإن هذا مما يزيد العمل و يتطلب دقته وخاصة فى الاتحادات المحلية والجماعات المركزية ، أنشأ فى سنة ١٩٠٤ مدرسة فى " دارمستات " لتعليم وتخريج أكفاء يقومون بخدمة الجماعات التعاونية الزراعية خير قيام ويتضمن منهج هذه المدرسة التى تمتد ستتها المكتبية من أكتوبر الى مارس المواد الآتية :

(١) المبادئ العامة للتعاون الزراعى (٩٨ ساعة) .
(٢) قانون التعاون (١٠٠ ساعة) .
(٣) إدارة الجماعات و إمساك دفاترها وطرق مراسلاتها (١٩٨ ساعة) .
(٤) مراجعة حسابات الجماعات التعاونية (٣٩ ساعة) .
(٥) جماعات الاقراض ، نظامها و إدارتها (٢٠ ساعة) .
(٦) جماعات البيع والشراء ، « « (١١ ساعة) .
(٧) « الألبان « « (٣٠ ساعة) .
(٨) « شتى « « (٣ ساعات) .
(٩) الأعمال الزراعية التجارية وما تسير عليها من أصول وما تدفع عليها من رسوم (٢٠ ساعة) .
(١٠) المحاصيل الزراعية (٤١ ساعة) .
(١١) نظام وأعمال المصارف (٣٥ ساعة) .

(١٢) القانون التجارى العام وما له من التأثير فى الجماعات التعاونية الزراعية (٧٢ ساعة) .
(١٣) الحساب التجارى للجماعات التعاونية (٤٠ ساعة) .
(١٤) دروس عملية فى التعاون (٨ ساعات) .
(١٥) محاضرات فى سعادة الحياة الاجتماعية فى الريف (ساعتين) .

والذين يقومون بتدريس هذه المواد هم رجال تعاونيون ذوو ضلاعة فى مادتهم وخبرة فى عملهم وهذا التعليم ليس مقصورا على تلقى الدروس بل كثيرا ما يؤخذ الطلبة الى الجماعات المختلفة للتمرن العملى وكل سنة يكوّنون من بينهم جماعة تعاونية لشراء ما يحتاجون اليه من كتب وسجاير وغير ذلك ليتمكنوا من اتقان الأعمال التعاونية علميا وعمليا .

وعند ما يتم الطلبة مدتهم المدرسية ترشح النقابة الأكفاء منهم للوظائف الخالية فى الاتحادات المحلية والجماعات المركزية المنتمية اليها وهذا مما يشجع الطلبة على العمل أثناء دراستهم .

أما مصاريف هذه المدرسة فقليلة وهى جنيهان ونصف جنيه للألمان وخمسة جنيهات للأجانب وذلك وفاقا لمبادئ هذه الحركة الشعبية .

ينظم الاتحاد زيادة على ذلك محاضرات خاصة فى موضوعات تعاونية معينة يحضرها عدد كبير من موظفى الجماعات التعاونية وغيرهم لزيادة معلوماتهم ويلقى هذه المحاضرات فريق من كبار رجال التعاون ويستمر بعض هذه المحاضرات أسبوعا وبعضها أقل أو أكثر حسب أهمية الموضوع واتساعه وتلقى المحاضرات عادة فى الصباح وبعد الظهر يفتح باب البحث فيها .

(٣) مراجع الحسابات للجماعات المركزية

لما كان مراجعو الحسابات للاتحادات المحلية على صلة تامة بمديرى الجماعات المركزية فقد رأى الاتحاد العام أنه يحسن بالذين يقومون بمهمة مراجعة حسابات الجماعات المركزية أن يكونوا مراجعين آخرين . لذلك عيّن الاتحاد العام فى سنة ١٩٠٢ مراجع حسابات سماه "المراجع العام" ومهمته تقتصر على تفتيش ومراجعة حساب الجماعات المركزية المنتمية الى الاتحاد .

(٤) هيئة مركزية تقوم بالأعمال الهندسية

أنشأ الاتحاد هذه الهيئة لتتولى القيام بالأعمال الهندسية مثل تركيب وابورات وتصليح آلات وبناء مبان لازمة على مزارع المتعاونين ، وذلك بواسطة فنيين ماهرين وبنفقات هينة . وقد برهن هذا العمل على بعد نظر رجال الاتحاد وسداد رأيهم فقد أفادت هذه الهيئة كثيرا وصارت للتعاونين كمستشار فنى فى هذا الموضوع ومقاول مهاود ومفتش على العدد حاذق .

(٥) ثلاث هيئات مركزية للشراء

الأولى لشراء الآلات الزراعية بالجملة للجماعات التعاونية . الثانيـة لشراء الأملاح البوتاسية . الثالثة لشراء ملح فوسفاتى[١] . وهذه الأملاح هى أسمدة زراعية مهمة ولا يخفى مزايا هذا الشراء بالجملة لكل الجماعات التعاونية ثم توزيعها عليها .

(٦) أعمـال أخرى

قام الاتحاد بعمل اتفاقات مع شركات التأمين لمصلحة الجماعات المنتمية اليه . كما أنه أنشأ صندوقا[٢] لأعانة مستخدمى الجماعات التعاونية حتى إذا اعتراهم مرض أو فاجأتهم عطلة إلتجأوا اليه . وإذا أصابتهم الوفاة لم تحرم أراملهم ولا أطفالهم من المعونة . وأنشأ الاتحاد أيضا صندوقا للتأمين من الشيخوخة والتقاعد . وقام بأنشاء فندقين فى مصيفين جميلين يفتحان أبوابهما مدة الصيف لموظفى الجماعات التعاونية المنتمية الى الاتحاد ولعائلاتهم وذلك بأجور زهيدة .

---

(١) Basic Slag

(٢) يسمى Benefit Fund.

الفصل الثامن

جماعات الأقراض التعاونية الارلندية

اختلف قادة الرأى فى التعاون الزراعى فى وجوب بناء عملهم على أساس المصارف التعاونية فرأى بعضهم، وكان هذا البعض معجبا بتطورات الحركة التعاونية فى ألمانيا، أن أول حجر فى البناء التعاونى بين الفلاحين يجب أن يكون المصرف التعاونى، وله فى رأيه أكبر معضد من النتيجة الحسنة لتأثير مصارف "رايفايزن" فى تقدم الحركة التعاونية فى ألمانيا من كل وجوهها. ورأى البعض، وكان هذا ممن سره نظام الحركة فى الدانيمارك وتقدمها، أنه لا يترتب نجاح هذه الحركة على وجوب بدئها بالمصارف التعاونية.

رأى كل من هذين الفريقين معضد بتجارب عملية فى بلاد مختلفة الا أن هناك عوامل يجب أن تراعى واعتبارات لا يصح أن يغفل عنها اذا أريد تطبيق أحد المذهبين على أى مملكة. أهم هذه الاعتبارات هو طبيعة الناس وعاداتهم وما لديهم من النظم التى تسهل عليهم اقتراض ما يحتاجون اليه من المال. ولكل بلاد وأهلها حاجات خاصة بهم تجعلهم يطبقون المبادئ التعاونية على أعمال خاصة ويبدءونها بأنواع معينة وبشكل يختلف بعض الاختلاف عما عند غيرهم فى البلاد الأخرى.

فى إرلندا لم تبدأ هذه المصارف الا فى سنة ١٨٩٥ بعد ما أنشئ ما يزيد على أربعين "جماعة للزبدة" وما يقرب من عشر "جماعات زراعية للتوريد". من ذلك يرى أن فكرة إنشاء مصارف التعاون فى تلك البلاد لم تكن الأساس الذى بنيت عليه الحركة هناك. بعد ذلك أخذت هذه المصارف فى الانتشار الى بضع سنين مضت حينما بدأت حركتها فى التأخر لأسباب سيأتى الكلام عليها.

كل مصارف التعاون القروية فى إرلندا منظمة على مثال مصارف "رايفايزن" الألمانية التى شرحناها بالتفصيل فى الفصل السابق، ولكن هناك اختلافات بينهما دعا اليها اختلاف الأحوال فى القطرين وسنبين أهمها فيما بعد. كما أن همة الألمان فى التقدم القومى من كل وجوهه وما هو معروف عنهم من دقة العمل، وما هم مشهورون به من ضبط نظمهم والولاء التام لها من حيث المبدأ والتعاليم، وما وهبهم الله من رجال نبغوا فى الأمور المالية فتفننوا فى نظمها فرفعوا مستواها. كل ذلك جعل لألمانيا المنزلة العليا فى هذه المصارف التعاونية التى لم يصل اليها بلد آخر، وإرلندا من البلاد التى لم تصل الى مثل ما وصلت اليه ألمانيا. أما موارد هذه المصارف فى إرلندا فهى :

(١) المال المقترض من المصارف العادية على مسئولية لجنة الادارة، ولا يخفى ما فى ذلك من المخالفة للمبادئ التعاونية اذ أن "المسئولية المطلقة" تقضى بالتضامن المتبادل بين الأعضاء فتوجب أن

يكون كل منهم مسئولا أمام الدائنين عن تسديد ديون المصرف ولو أدى ذلك الى بيع كل ما يمتلكه . اذن فلا معنى لالقاء المسئولية على لجنة الادارة فقط اذ أن فى ذلك فضلا عن مخالفته مبادئ التعاون خطرين أولهما أن هذا العمل يستوجب بقاء أعضاء لجنة الادارة مدة طويلة أو تجديد مدة انتخابهم حتى وان كانوا غير أكفاء . وبذلك ينفردون بالعمل فتضيع الميزة العظمى من إشراك كل الأعضاء فى ذلك . ثانيهما أنه يجعل الأعضاء لا يهتمون كثيرا بشأن المصرف اذ أن المسئولية ليست واقعة الا على أعضاء لجنة الادارة وقد بينا فى الفصل السابق وجه الأهمية فى إشراك كل الأعضاء فى دقائق أعمال مصرفهم .

(٢) المساعدة المالية التى تقدمها الحكومة قرضا لمدة غير معينة وبقليل الفائدة . هذا المورد لا يتفق مع صميم المبادئ التعاونية التى يعمل المصرف لنشرها ، فضلا عن أن هذا المال معرض للاسترداد فى أى وقت تقع فيه الحكومة فى أزمة مالية أو لأى سبب يتراءى لها حقا كان أو غير حق . فالمصرف إذن يصير تحت رحمة الحكومة بعد أن ثبطت همم الأعضاء فى تكوين رأس مال مصرفهم ولا يخفى ما تؤول اليه حالة المصرف وقتئذ . وقد علمتنا التجارب التى حدثت مدة الحرب الأخيرة العظمى أن المصارف التى اعتمدت فى ماليتها على قروض الحكومة بنت أساسها على الماء . لأن الحكومة فى بدء الحرب أخذت تسحب أموالها تاركة هذه المصارف على باب الافلاس .

(٣) الودائع التى يودعها أهل القرية من أعضاء وغير أعضاء فى خزانة المصرف . وهذا المورد هو الذى يجب أن يشجع لأنه هو المحور الذى ينبغى أن تدور عليه حركة المصرف المالية والذى لا يصح أن يتكل الا عليه . وقد المعنا الى أن المصارف التى اعتمدت قبل الحرب على المساعدة الخارجية فوجئت بالخطر عند بدء الحرب لدرجة أن قضى على حياة أغلبها فى حين أن المصارف التى اعتمدت على نفسها وعلى ما أودعت من الودائع إستمرت فى عملها الجليل الذى أوجدت من أجله وكانت بذلك خير عضد لأعضائها فى ذلك الوقت العصيب .

هذه هى موارد المصارف التعاونية فى تلك البلاد . ومن الجدول الآتى يرى أن هذه المصارف فى أول أمرها كانت مصارف إقراض أكثر منها مصارف توفير بعكس الشأن فى ألمانيا [١] ولكنها بدأت فى سنة ١٩١٣ تعكس نظريتها الأولى . ومما ساعدها على ذلك قيام الحرب العظمى اذ أخذت

---

(١) لما أدخل نظام مصارف رايفايزن فى ارلندا كان فلاحو تلك البلاد فى حالة بؤس تخلو أيديهم من جهة . ولقراكم الديون عليهم من جهة أخرى . فكان أول عمل قامت به المصارف التعاونية هو إقراض الفلاح . وأهملت نظرية التوفير بالضرورة فانعكست قاعدة هذه المصارف التى تقضى عليها أن تكون مصارف توفير أولا ثم مصارف إقراض بعد ذلك ومما جعل هذه المصارف تتمادى فى ضلتها فى إرلندا أن أمدتها الحكومة بمبالغ أقرضتها إياها بفائدة قليلة . وهكذا تؤثر الظروف المحلية فى البلاد المختلفة فى قاعدة العمل وتقلبات الحركة فى النظم التعاونية .

الحكومة تسحب قروضها منها تدريجيا تاركة إياها معتمدة على ما تقترضه من المصارف العادية وما يودعه أعضاؤها خزانتها[١] .

السنة	عدد المصارف	عدد الأعضاء	مجموع رأس المال		عدد السلف	قيمة السلف
				جنيه		جنيه
١٩١٠	٢٣٧	١٩٫١٩٠	رأس المال المقترض ...	٣٠٫٨٠٧	٨٫٦١٨	٥٥٫٨٥٥
			الودائع	٢٥٫٠٧٧		
				٥٥٫٨٨٤		
١٩١٢	٢٣٤	٢٠٫٠٤٤	رأس المال المقترض ...	٣١٫٧٣٨	٨٫٥٢٢	٥٨٫٢٤٤
			الودائع	٣٠٫٤٦٨		
				٦٢٫٢٠٦		
١٩١٤	٢٣٣	٢٠٫٣٤٠	رأس المال المقترض ...	٢٢٫٥٣٤	٧٫٣٥٢	٥٢٫٩٢٧
			الودائع	٣٣٫٧٣٨		
				٥٦٫٢٧٢		
١٩١٦	٢٢٤	١٧٫٩٩٣	رأس المال المقترض ...	١٠٫٠٢٩	٥٫٠٢٨	٤١٫٢٨١
			الودائع	٣٩٫٤٣١		
				٤٩٫٤٦٠		
١٩١٨	١٣٨	١٥٫٨٨١	رأس المال المقترض ...	٧٫٩٦٨	٣٫٦٤٠	٣٣٫٤٥٣
			الودائع	٤٨٫٦٧٦		
				٥٦٫٦٤٤		
١٩٢٠	١٢٤	١٥٫٢٦٣	رأس المال المقترض ...	٤٫٥٢٢	٢٫٥٣٥	٣٠٫٣٦٢
			الودائع	٦٠٫٠٧٨		
				٦٤٫٦٠٠		

هذا الجدول الذى به إحصائيات هذه المصارف فى السنين العشر الأخيرة ينير لنا الطريق فى بحثنا فى بعض نقط هامة . فعدد هذه المصارف وعدد أعضائها وعدد القروض التى تعطى للأعضاء ومبلغ قيمتها ، كل ذلك آخذ فى النقصان . فما الذى يدل عليه ذلك ؟

ذلك يدل على أحد شيئين ، إمّا أن هذه المصارف لاحاجة اليها الآن ، وقد قامت بمأموريتها فى نشأتها اذ كان "الجمبينيون"[٢] فى عزهم ، فأنزلتهم عن صولتهم ، وفى نفس الوقت قامت الجماعات التعاونية المختلفة فشدت أزر الفلاح وجاءته بخير أغناه عن الحاجة الى الاقتراض الآن . وإما أن هناك خللا حل بنظامها فجعلها تتدهور تدريجا .

إن لهاتين النظريتين تأثيرا فى الحالة التى آلت اليها هذه المصارف . نعم إن حالة الفلاحين تحسنت الآن كثيرا عما مضى بسبب تنظيم أعماله تنظيما تعاونيا ربح كثيرا من ورائه ، ومما يدل على ذلك أن ودائعه فى هذه المصارف أخذت فى الازدياد نسبيا . ولكن هناك خللا فى نظام هذه

(١) راجع التقارير السنوية لجماعة التنظيم الزراعى الارلندية الصادرة بين ١٩١٢ و ١٩٢٢

(٢) هذا الاسم "Gombeen Men" يطلق على فئة من الناس يشتغلون بالتجارة والربا فى آن واحد و يعيشون فى إرلندا بين الفلاحين . وقد سبق أن شرحنا أعمالهم الخبيثة فى الفصل السادس .

المصارف ظهر على الأخص عندما ارتفع رأس مالها . ويمكننا أن نحصر هذا الخلل فى نقطتين مهمتين .

(١) إن القانون الذى تسجل بموجبه هذه المصارف فى إرلندا يحرّم عليها الاتجار بأموالها ولا يخفى أن هذا مقيد لأعمالها وخصوصا عند ماترى أن فى خزائنها مالا أكثر مما يحتاج الأعضاء للاقتراض منه كما يشهد بذلك الاحصاء . ولو كان لهذه المصارف حرية الاتجار كما لمصارف "رايفايزن" فى ألمانيا لاكتسبت كثيرا من وراء شرائها لوازم أعضائها الزراعية ، ولعاد ذلك عليهم بالخير والمنفعة .

(٢) ان عدم وجود مصرف تعاونى مركزى لهذه الجماعات معرقل لأعمالها ، فكثيرا ما يحصل أن يكون لدى بعض الجماعات من الأموال مايزيد على حاجتها فى وقت يكون فيه بعض آخر منها فى حاجة الى هذه الأموال . ولو كان هناك مصرف مركزى لهذه المصارف القروية لكان واسطة فى توزيع هذه الأموال حيث يكون عليها الطلب . ومن نلوم فى ذلك غير الجماعة التنظيمية ؟ ولكن الحقيقة أن هذه الجماعة ليست قادرة الآن لقلة مواردها المالية على القيام بنشر الدعوة اللازمة لذلك و بتنظيم الجهود الكافية للعمل لايجاد مصرف مركزى قوى يصلح لأن يكون عمادا قويا لهذه المصارف الموزعة فى البلاد .

إن القول بأن هذه المصارف قد قامت بمهمتها ، ولاحاجة الآن بالفلاح الارلندى الى الاقتراض ليس قولا حكيما . نعم إن هذا القول صحيح من جهة كما بينا ، ولكن هناك أمام الفلاح الارلندى أبوابا كثيرة ومشروعات زراعية هامة لو أنه دخل فيها لأخرج منها ثروة عظيمة له ولأمته . إن الذى يزرع من أراضى إرلندا مقدار قليل ، أما الأغلبية العظمى منها فمراع ترعاها الماشية . فلو عمل الفلاح الارلندى لاستغلال هذه الأراضى على نظام يخرج منها أكثر ما يمكنه كما بين "البروفسور وبرلى"[1] لاحتاج لكثيرمن القروض المالية ينفقها فى هذا السبيل ؟ ولا يخفى ما يعود من وراء ذلك من الخيرات . إن أراضى إرلندا تحتاج الى أموال كثيرة لشراء الآت زراعية ومواش وأسمدة ، ولبناء بيوت للفلاحين ، ولعمل إصلاحات كثيرة اذا كان الارلنديون يودون أن تكون وديانهم مزدرعات وتلالهم غابات فان أغلبها الآن مراع يرعاها أقل ما يمكن من المواشى والأغنام . عند ذلك تكثر خيرات البلاد وتتعدد أنواع الأعمال فيها . فيجد الارلنديون ببلادهم عملا يدعوهم الى القيام به بدل تركهم بلادهم خربة قاصدين أمريكا أو غيرها سعيا وراء ايجاد عمل فى بلاد أجنبية .

ربما كانت الاضطرابات السياسية الحالية وما يترتب عليها من ارتباك الأمور الاقتصادية سببا من الاسباب التى تجعل الارلنديين غير قادرين على مثل الأعمال التى أشرنا اليها حتى اذا هدأت الأحوال واستتب السلم فى البلاد رأى الفلاح الارلندى أن سعادته وسعادة بلاده تتوقف قبل كل شئ على عمله فى إنماء الثروة التى تكنها الأراضى الارلندية وعند ذلك يقدم على العمل ويجد فى مصارفه التعاونية خير عضد له .

---

(١) راجع الفصل الثانى .

اننا اذا رجعنا الى جدول الاحصائيات ثانية وجدنا أنه بالرغم من أن حركة هذه المصارف آخذة فى النقصان إجمالا الا أنه لم تزل هناك حاجة اليها بدليل أن ٢,٥٣٥ عضوا فى آخر سنة اقترضوا فيما بينهم ٣٠,٣٦٢ جنيها ، أعنى أن متوسط ما اقترضه كل من هؤلاء الأعضاء هو نحو ١٦ جنيها . وبديهى أن كثيرا منهم اقترض أكثر من ذلك ، وكثيرا اقترض مبالغ لاتزيد على خمسة جنيهات . ان مثل هذا المبالغ مع قلتها هى فى نظر الفلاح كبيرة خصوصا فى وقت أزمة هومضطر فيها اليها أو فى وقت ليس لديه فيه من المال ما يزيد على حاجته وأمامه فرصة يشترى فيها بثمن رخيص ما جاد من المواشى أو العلف أو غيره من الحاجات الزراعية . فلو كان عضوا فى أحد هذه المصارف التعاونية لأغناه ذلك عن الالتجاء إلى غيره ، ولكسب من وراء ذلك ما لايخفى . كل ذلك يبرهن على أن المزايا المادية التى يجنيها الفلاح الارلندى حتى الآن من وراء هذه المصارف لا يستهان بها . زد على ذلك المزايا الأدبية التى فصلناها فى موضع آخر . ومن يعرف ما قامت به هذه المصارف ومالم يزل يقوم به بعضها فى الجهات الزراعية الفقيرة الواقعة فى غربى إرلندا يقدّر مكانها فى النظام الزراعى فى تلك البلاد . وإنا نخص بالذكر مصرف قرية "تمپلكرون(١)" الواقعة بالقرب من "دنلو(٢)" فى غرب مديرية "دونيجال (٣)".

"تمپلكرون" قرية صغيرة واقعة بين جبال شامخة فى شمال غربى إرلندا وبين المحيط الاطلانطيقى ، منطقة أرضها صخرية وجوها ممطر وبردها قارس وريحها شديدة ، وأهلها إرلنديون من العنصر القديم الذى هجر فى القرون الغابرة موطنه فى الجهات الخصبة المثرية الواقعة فى شرقى إرلندا وأواسطها عند ما طردهم الانجليز المحتلون من أملاكهم واستولوا عليها . فلم يجدوا ملجأ غير جبال الغرب حيث لا ثروة ولا هناء .

نزل بعض هؤلاء المهاجرين من الجبال وأوجدوا قرية "تمپلكرون" مشرفة على البحر ليتعيشوا من صيد الأسماك ، وقطعوا من "جرانيت" الجبال حجارة بنوا لأنفسهم بها بيوتا على قدر حالهم ، وزرعوا قطع الأرض الصغيرة التى توجد بين الصخور بجوار بيوتهم . فكان معاشهم من صيد البحر ، ومما يخرجون من بطون الأرض التى يزرعونها بطاطس وشوفانا(٤) ليتغذوا منها ، وكذلك من ألبان ولحوم ما يقتنون من الأبقار والخنازير . فاذا جاء فصل الحصاد يهجر أولادهم وبناتهم بيوتهم ويرحلون إلى المزارع الغنية فى الجهات الأخرى من إرلندا أو فى اسكتلندا إبتغاء كسب بعض المال الذى يرجعون به فى آخر موسم الحصاد إلى بلادهم .

بعد أن عمرت هذه القرية أتاها "الجمبين" وعمل ما عمل مما أتينا عليه فى الفصل السادس حتى صار الفلاح مثقلا بالديون فى كل وقت . هذه حال لم يرضها نفر غير قليل من الأهالى وفضلوا المهاجرة إلى بلاد أسعد حالا من بلادهم . من بين هؤلاء رجل إسمه "پاتريك جالاهار(٥)" ترك موطنه ليشتغل فى أحد مناجم الفحم فى انجلترا ، وهناك سمع من العمال بشىء إسمه "النظام التعاونى" ، ورأى ماقام به من

---

(١) Templecrone. (٢) Dungloe. (٣) Donegal. راجع كتابى "مصرى فى ارلندا" ص ١٥٦
(٤) Oats. (٥) Patrick Gallagher

الخدمات الجليلة لهم فحرك ذلك فى نفسه روح البحث فى هذا النظام . ولما تحقق أن ما قام به "التعاون" من الخدمات للزراع لا يقل عما قام به للعمال لم يطق البقاء فى انجلترا ، وفضل الرجوع إلى بلاده لتطبيق تعاليم هذا النظام على أهل قريته وهو موقن أن فى ذلك خلاصهم مما هم فيه من الفقر والدين .

رجع "جالاهار" وهو يتقد إخلاصا وثقة وأفضى إلى أهله بحقيقة الأمر الذى شغله ، وأشركهم معه فى بحثه ، ولم يمض وقت طويل حتى اقتنع أهل قرية "تمپلكرون" بمبادئ ومرامى هذا النظام ، وترتب على ذلك إنشاء "مصرف تعاونى" فى سنة ١٩٠٣ كان فاتحة خير وبركة على حياة القرية اذ بعد ثلاث سنين أنشئت "جماعة زراعية تعاونية" . فقام الأول بمهمة التوفير والأقراض لأهالى القرية ، وقامت الثانية بتوريد كل ما يحتاجون اليه من لوازم زراعية ومنزلية ، وكذلك ببيع ما عندهم مما ينتجون من مزارعهم . ونحن نعلم أعمال ومزايا هاتين الهيأتين التعاونيتين فلا داعى للخوض فيها . ومركز هاتين الجماعتين الآن يظهر من الجدولين الآتيين :

عدد أعضاء المصرف (١)	رأس المال المقترض	الودائع	عدد السلف	قيمة السلف	المال الاحتياطى
	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
١٧٣	٥٠	١٣٥	٣٠	١٦٧	٦٠

عدد أعضاء الجماعة الزراعية (٢)	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقترض	ثمن ما بيع أثناء السنة	الربح الصافى	المال الاحتياطى
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٦٤٣	٦١٠	٢٤ر١٠١	٩٨ر٣٩٣	١٩٣٨	٥ر٤٧٢

واذا علمنا أن هاتين الجماعتين تخدمان جهة من أفقر الجهات لا يزيد عدد سكانها على ٢٠٠٠ نسمة استطعنا أن نقدر مبلغ الخدمات الجليلة التى تقومان بها .

لم يقف "جالاهار" رجل "تمپلكرون" الهمام عند ذلك . بل دفعته عزة نفسه وشممه الى أبعد من ذلك عند ما رأى أنه من العار على قريته أن تخدّم بناتها فى المزارع الأجنبية وقت الحصاد . فعمل لايجاد عمل لهن فى قريتهن . وبعد التشاور فى الأمر مع من حوله قر قرارهم على أن ينشئوا معملا تعاونيا (٣) لغزل الصوف وجعله جوارب وقفازات وچاكتات للسيدات على الطريقة الحديثة و يبيعوا هذه البضائع فى داخل إرلندا وخارجها .

(١) تقرير جماعة التنظيم الزراعى الأرلندية الصادر فى سنة ١٩٢٢ صفحة ٩٤ — ٩٥

(٢) « « « « « « ٧٤ — ٧٥

(٣) راجع كتابى "مصرى فى إرلندا" صفحة ١٦٣

وهذا المعمل يشغل الآن بنـاء جديدا صحيا يعمل فيه ما يزيد على ١٦٠ بنتا يراعى فيه تناسب ساعات العمل والوسائل التى تتوافر فيهـا صحة البنات وأجورهن الأسبوعية بحيث أصبحت هؤلاء البنات فى حالة سارة من كل الوجوه . ومما يجدر بالذكر أن أصحاب هذا المعمل هم البنات أنفسهن اللاتى يشتغلن فيه بمعنى انهن جمعن من بينهن تحت قيادة "جالاهار" جزءا من المـال الذى بدأن به المعمل وما احتجن اليه زيادة على ذلك اقترضنه من المصارف تحت مسئوليتهن بصفتهن جماعة تعاونية وبمساعدة الجماعة التنظيمية الرئيسية فى دبلن . وما يربحه المعمل فى آخر السنة يسد منه جزء من القرض ويحفظ جزء كمال احتياطى ، وتأخذ البنـات جزءا يشترين به فى غالب الأحيان أسهمـا جديدة فى معملهن . هذا ولا شك عمل اقتصادى قويم نظم مجهود الأهالى الانتاجى وزاد ثروتهم . ولا يخفى تأثير هذا العمل التعاونى فى حالة القرية الاجتماعيـة . فطرق القرية تحسنت وأنيرت ليلا بالكهرباء بقوة معمل الغزل ، وبيوتها تنظمت ، وأطفالها تعلمت ؛ وحياة أهلها تطورت حتى صارت حياة محترمة . كل ذلك بفضل المجهود التعاونى الذى ابتدأ فى قرية " تمپلكرون " بشكل مصرف صغير كان الدور الأول للبناء التعاونى ، دورا متين الدعائم شيد عليه أدوار تعاونية أخرى كانت سـببا فى تمدين القرية والنهوض بأهلها .

الفصل التاسع

جماعات البيض والدجاج — جماعات تربية النحل — جماعات الكتان

جماعات البيض والدجاج

إرلندا ككل قطر زراعى بها أقسام رئيسية فى الشؤون الزراعية تستدعى أن يكون المصلحون أكثر اهتماما بها من غيرها كصناعة الزبدة والاتجار بها وشراء لوازم الفلاحين الزراعية والمنزلية وهذا ما حدا القائمين بالنهضة التعاونية الى تنظيم هذه الأعمال والى إنشاء جماعات لها .

وهناك أقسام ثانوية كتربية الفراخ وانتاج البيض وزرع أشجار الفاكهة وتنظيم انتاج النحل وتجارة العسل الى غير ذلك مما يشتغل به الفلاح بجانب عمله الرئيسى أو تتعهده ربة البيت . وهذه الأعمال وان كانت ثانوية فى ذاتها ، ذات أهمية فى المجموع لأنها تساعد الفلاح فى معاشه وتزيد فى ثروة البلاد ولذلك وجهت الجماعة الرئيسية التعاونية بعض جهودها للأخذ بيد هذه الصناعات الصغيرة والنهوض بها وليس ذلك بالهين فانه يحتاج الى إصلاحات من الوجهتين الفنية والتجارية .

قبل أن تمد الحركة التعاونية يدها لترقية صناعة تربية الدجاج وانتاج البيض كانت هذه الصناعة مهملة لا نظام لها حتى أن السوق الانجليزية وهى السوق الطبيعية لهذه المحصولات الزراعية الارلندية كانت فى أيدى الأجانب من دانيماركيين وروس وغيرهم فكانت تجارة هؤلاء فى البيض والفراخ رائجة بعكس الحال فى هذه المنتجات من إرلندا فقد كان الكساد مخيما عليها حتى أنه كان يكفى للابتعاد عنها أنها إرلندية وذلك لأسباب كثيرة أهمها :

(١) أن البيض يرسل للسوق مختلطا غير موحد النوع والجودة ما بين كبير وصغير وقديم وحديث

(٢) لفه وتعبئته بطريقة عقيمة لا تكفل وصوله الى الأسواق سالما .

(٣) عدم معرفة تاريخ انتاجه لضمانة أن يكون حديثا .

(٤) قلة العناية بنظافته .

وإن المسئولية الحقيقية لتقع فى مثل هذا على امرأة الفلاح التى يوكل اليها أمثال هذه الأعمال فهى لا تعنى بها العناية الكافية باعتبارها مورد ثروة لا يستهان به . فانه ليشاهد أن الدجاجة تدور فى المزارع والمراعى تلتقط منها ما تجده . فتغذيتها أمر مهمل . وتبيض حيثما تشاء فتارة فى السياج وطورا فى أكوام السباخ حتى اذا ما جاء المشترى وهو تاجر يدور فى القرى ومعه بعض لوازم منزلية من شاى وسكر وصابون وغير ذلك يبيعها الفلاحين ويشترى منهم على طريقة المبادلة غالبا ما لديهم من مقادير صغيرة من المنتجات الزراعية كالبيض والفراخ والزبدة ونحوها ، بحثت صاحبة البيت عما باض دجاجها فى الأماكن القذرة القريبة والبعيدة . وأعطته إياه . وفى ذلك خسارة من جهتين فانها تبيع البيض بأبخس الثمن فى حين أنها تشترى لوازمها المنزلية بأعلاه .

لما قامت الجماعة الرئيسية للتعاونين بتنظيم هذا العمل الزراعى جعلت نصب عينيها هذين الأمرين الرئيسيين . الاهتمام بانتاج البيض ، وإرساله الى لأسواق المناسبة بطريقة منتظمة . ولأجل ذلك حثت الفلاحين على انشاء جماعات تعاونية لهذه الغاية منذ سنة ١٨٩٨ فأخذت هذه الجماعات فى الانتشار واتبعت الطريقة التى تتبع فى صناعة الزبدة فيأتى الفلاحون اليها بما عندهم من البيض ويأخذون ثمنه حسب الوزن لا حسب العدد . وهذه الطريقة كانت درسا عمليا للفلاح علمته أن قيمة البيض تتبع ثقل الوزن لا العدد ومن هذا فكروا فى انتخاب النوع الجيد من الفراخ الذى يبيض العدد الأكثر من النوع الكبير الحجم ومما شجعهم على ذلك ما قامت به هذه الجماعات من الاشراف على تربية الدجاج وايجاد نماذج عملية فى زرائب لها تمد الفلاح بما يحتاج اليه من الدجاج المختار وحضه على عمل الاحصائيات لكل دجاجة عنده ، حتى يتيسر له اقتناء ما يعود عليه بالأكثر انتاجا وذبح ما سواه اذ تتساوى مصروفات الدجاجة الجيدة وغيرها [١] وتلك طريقة تشبه ما استعملته جماعات معامل الزبدة المتقدمة فى انتقاء الأبقار الحلوب الجيدة .

وكما اشتغلت الجماعات بتحسين أنواع الدجاج كذلك اهتمت بطرق تغذيتها على الأساليب العلمية وبذلك أمكن أن تنتج طول السنة مقادير من البيض متناسبة باستمرار ، بعكس ما كانت عليه قبل ذلك . فان البيض الطازج كان فى الشتاء قليلا فكان غالى الثمن فحرم الفلاح الارلندى من المكاسب التى تأتى من وراء ذلك . وهذه خسارة عظيمة عليه . ويلاحظ أن مثل هذا الترتيب عمل لتغذية الأبقار مدة الشتاء تغذية تكفل انتاج اللبن فى الشتاء مثله فى الصيف . كذلك أبانت الجماعات أهمية الاعتناء بتخصيص أماكن نظيفة يبيت فيها الدجاج حتى تتوافر الشروط الصحية ويعتاد الدجاج البيض فيها فلا يخشى على البيض من التلوث أو الضياع .

قد بينا من قبل أن تقدم هذه الصناعة يحتاج الى إصلاح من الوجهتين الفنية والتجارية والآن وقد فصلنا الاصلاحات التى عملت من الوجهة الأولى نشرح كيفية التقدم من الوجهة الثانية ولكن نبين قبل ذلك أن من العوامل التى حثت الجماعة الرئيسية للتعاونين على بذل مجهوداتها فى عمل هذا الاصلاح من هذه الوجهة ما قام به تجار البيض فى الأسواق الانجليزية والاسكتلندية من إنذار المصدرين للبيض الارلندى بأنهم يقطعون العلاقات التجارية معهم اذا لم يكن البيض طازجا نظيفا ومعبأ فى صناديق محكمة لا تردّ [٢] ومستوفيا جميع الشرائط الفنية التى تتبع فى التصدير كما هو الحال عند غيرهم من تجار البلاد الراقية .

من أجل ذلك استخدمت الجماعة الرئيسية للتعاونين دانيماركيا فنيا فى تربية الدجاج وانتاج البيض وتصديره وفاق الاصول الحديثة ليكون مرشدا للجماعات التعاونية فى ترقية هذه الصناعة وكانت نتائج هذا العمل داعية الى الاعجاب فلم يمض الا القليل من الوقت حتى أصبح من العسير تمييز البيض الارلندى من الدانيماركى فى الأسواق ولولا وجود الطابع (ماركه) لما علم من أى المصدرين هو .

---

(١) يظهر أنه كان يفوت الفلاح أن فى قدرته اذا اتبع هذه الخطة أن يضاعف عدد البيض بدون أن يزيد عدد دجاجه أو مصروفاته .

(٢) يشترط المصدرون أحيانا رد الصناديق المعبأة فيها البضائع وهذه مضايقة للتجار المستوردين ، فالاعفاء من رد الصناديق يكون اذن ميزة .

وعملت هذه الجماعة الرئيسية طابعا مخصوصا سلمته "للجماعة الزراعية الارلندية للاتجار بالجملة" وأباحت لها أن تصرح باستعماله لكل جماعة تنتمى اليها وتقبل التزام شروطها وتفتيش مفتشيها وهذه "العلامة" الموثوق بها تجعل للبيض قيمة عالية فى الأسواق نظرا لما فيها من الضمان الكافى باتباع جميع التعليمات اللازمة لاستيفاء الشروط المطلوبة . وهذه "الجماعة للاتجار بالجملة" تقوم بوظيفة وسيط للجماعات التعاونية فى وضع البيض فى الأسواق الهامة لها والمخابرة مع تجاره ومع الجماعات التعاونية المصدرة له فى كل ما يتعلق بهذه التجارة .

بهذه الأعمال تقدمت هذه التجارة فى البلاد شوطا بعيدا وانتشرت الجماعات التعاونية المشتغلة بها ولما كان هناك جماعات تعاونية من نوع آخر تضيف الى أعمالها هذه التجارة صار من الخطأ أن يعتبر عدد جماعات البيض مع اتساع تجارتها [1] مقياسا صحيحا لمبلغ تقدم تجارة البيض الارلندى فقد اشتغلت بهذه التجارة معامل الزبدة ، والجماعات الزراعية لشراء لوازم الفلاحين و بيع محصولاتهم .

عدد الجماعات	عدد المساهمين	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقترض	حركة المعاملة	الربح الصافى	المال الاحتياطى
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٠	٣٫٢٤٠	١٫٨٠٦	٦٫٤٠٧	٢٥٣٫٤٦٢	٣٫٠٠٦	١٧٫٦٠٤

وقد رأت جماعات البيض التعاونية بعد طول التجربة أن من مصلحتها توسيع نطاقها وأن تضيف الى أعمالها أعمالا أخرى مثل شراء لوازم الأعضاء من زراعية ومنزلية فتستطيع أن تعين المديرين الاكفاء للقيام بأعمالها الكثيرة خير قيام .

وكما اهتمت هذه الجماعات بالاصلاحات المتقدمة لانتاج البيض الجيد وتصديره اهتمت كذلك بانتاج الدجاج الطيب لتسمينه ثم ذبحه وتصديره . فقد رأت ان دجاج البلاد لا يصلح لمنافسة الدجاج الدانيماركى فى الأسواق لأن هذا مستوف كل الشروط التى يصح بها أن يختار للوضع على الموائد فى حين أن الآخر لم يكن من النوع الصالح لذلك . والكثير منه كان يشتريه حيا فلاحو انجلترا وخصوصا مديرية "سسكس" لتسمينه على الطريقة الحديثة و بيعه مذبوحا منظفا بمكاسب ليست قليلة . ولا يخفى ما فى ذلك من حرمان الفلاح الارلندى من مكسب كان محققا أن يصيبه لو اعتنى بهذا الأمر .

ولما قامت هذه الجماعات بهذه المهمة أخذت تحث الأعضاء على اقتناء أنواع خاصة من دجاج يراعى فى اختيارها كبر الحجم وسرعة النمو والتسمين مع جودة صنف اللحم وتوافره . ومن أجل ذلك أحضرت نماذج من هذه الأنواع فى حظائرها تمد منها أعضاءها بما يطلبونه من الدجاج المختار بأثمان معتدلة . فكان لذلك أحسن أثر فى تحسين نوع الدجاج فى الجهات المختلفة . كما أنها أرشدتهم الى

(١) الاحصاء المبين بعد هو ما ورد فى التقرير السنوى الصادر فى سنة ١٩٢٢ للجماعة التنظيمية صفحة ١٣٤

الطرق الحديثة لتغذية الدجاج وتسمينه حتى يصلح للذبح و بعدئذ تقوم هى بذبحه وتنظيفه وتجهيزه لارساله لبيعه لهم فى أحسن الأسواق .

وقامت الجماعة الرئيسية للتعاونين بقسط وافر من الارشاد فوزعت رسائل على الجماعات تبين فيها أهمية اقتناء أنسب الدجاج نوعا لهذا الغرض وأفضلية تسمينه وذبحه فى بلادهم بدلا من بيعه فى انجلترا حيا غير مسمن ، مما يعود عليهم بكثير الفوائد . وانما بالرغم من كل هذه المجهودات التى قامت بها الحركة التعاونية من الوجهتين العلمية والعملية لم تصل هذه التجارة الزراعية للآن الى الدرجة التى يجب أن تصل اليها .

*
* *

جماعات تربية النحل

ربما كان اقتناء النحل و إنتاج العسل أسهل الأعمال التى يقوم بها الفلاح بجانب أعماله الرئيسية مع اصابته منها أرباحا ليست قليلة . واذا امتدت هذه الصناعة الثانوية للفلاح وعمت الأرياف على نظام يكفل لها الاقتصاد فى الصرف والاتقان فى العمل فلا يستغرب اذا قلنا أنها تصير تجارة كبيرة تزيد فى ثروة البلاد .

إن الكمية التى تنتجها إرلندا من العسل قليلة . وهذا القليل لا ينتفع به كما يجب بالرغم من الاقدام على طلب العسل وارتفاع ثمنه . فما هو ياترى السبب فى تأخر هذه التجارة مع الاحتياج اليها ؟

هناك ثلاثة أسباب جوهرية لذلك :

(١) عدم الوقوف على التعاليم الحديثة القويمة التى يقدر الفلاح باتباعها على اقتناء النحل وجنى العسل بنظام يضمن له انتاجا كبيرا وربحا وفيرا .

(٢) علو أثمان خلايا النحل الحديثة والمعدّات واللوازم الضرورية لانتاج العسل .

(٣) انخفاض ثمن العسل عند بيعه بالطريقة العادية التى تضمن أكثر الربح للتاجر لا الفلاح .

كل ذلك لم يشجع الفلاح على الاهتمام بهذه المهنة وتركها وشأنها بدون اكتراث تجرى على النظام البالى القديم فاذا أتت بشئ من العسل قنع به و إلا فلا يهتم بأمرها .

فكر بعض الزراع المستنيرين فى انتشال هذه الحرفة المهملة من حالة الانحطاط التى هى فيها وتنظيمها على تعاليم الحركة التعاونية معتقدين أنه اذا لم يفد هذا التطبيق فهم على كل حال غير خاسرين . لم يمض زمن طويل حتى أنشئ عدد من الجماعات التعاونية خصيصا لذلك .

كما أن بعض الجماعات الأخرى أضافت الى أعمالها مهمة انتاج العسل . هذه الجماعات وتلك بصفتها تعاونية كانت أعضاء فى الجماعة التنظيمية وفى الجماعة المركزية للاتجار بالجملة . فاستفادت من الجماعة التنظيمية أنها استمدت من منظميها وجرائدها نصائح وارشادات خاصة باقتناء النحل

واستخراج العسل حتى صارت على بينة من أحدث الطرق وأحسن النظم لذلك . أما الجماعة المركزية للاتجار بالجملة وكانت قد فتحت فيها قسما خاصا لكل ما يلزم للنحل والنحالين فقد أفادت الجماعات من وجهتين الأولى شراء كل ما يلزم لها من عدد وآلات ولوازم من نوع مضمون وبثمن متهاود وذلك على النظام التعاونى الذى سبق أن شرحناه والثانية بيع عسلها بالجملة ولا يخفى ما فى ذلك من جنى الفلاح ثمار أعماله كاملة بدل أن يشاركه التجار فيها .

كانت نتيجة ذلك أن نزل ثمن عدد ولوازم هذه التجارة للفلاح نحو ٤٠ ٪ وارتفع ثمن العسل ٨٠ ٪ هذا عدا استنارة أذهان الفلاحين وتعلمهم الطرق الحديثة لهذه الصناعة واقتناعهم بأن الطرق العلمية الحديثة أفضل بكثير من كل الوجوه من الطرق القديمة العقيمة التى مع تأخرها وقذارتها لاتأتى بمثل الأرباح التى تأتى بها النظم الحديثة . وبايجاد علاقة فنية بين كل الفلاحين الذين يهمهم تقدم هـذه الصنعة بواسطة الجريدة الاسبوعية للتعاونين أمكنهم أن يقفوا على نتيجة تجارب غيرهم والصعوبات التى يلاقونها وكيفية التغلب عليها . وتيسر لهم أن يستفيدوا بأراء الاخصائيين ونصائحهم فى علم النحل وتجارة العسل وبذلك تقدمت هذه التجارة بشكل لم يعهد من قبل .

من ذلك يرى أن الصعوبات التى كانت تلاقيها هذه الحرفة والمشتغلون بها قد زالت بفضل تطبيق النظام التعاونى عليها — النظام الذى كان واسطة فى حث الفلاح على تربية النحل على الطريقة العلمية الحديثة وعلى الاتجار بالعسل على نظام يكفل الربح الوفير له .

بعد ما أنشئ عدد من هذه الجماعات وجد أن الأفضل أن تكون أعمالها مندمجة ضمن أعمال جماعات تشتغل بأشياء أخرى حتى يتسع نطاقها وكان هـذا هو السبب فى انفضاضها لجماعات قائمة بذاتها تعمل لتربية النحل وإنتاج العسل فحسب . وصارت الأعمال السابقة الذكر تقوم بها جماعات ذات أعمال متعددة .

*
* *

جماعات الكتان

يعلم القراء ما لشمالى إرلندا من الشهرة فى صناعة التيل التى هى ولاشك أكبر موارد الثروة لهذا الجزء من البلاد . وصناعة لها مثل هذه الأهمية يجب أن يحافظ عليها ويسهر على مصالحها ويدفع عنها أى خطر يحدق بها . ومنذ ربع قرن ظهر فى أفق هذه الصناعة سحاب ينذرها بوقت عصيب اذ أن زراعة الكتان الذى هو المادة الأولية لمعامل التيل قد أخذت فى النقصان فى إرلندا وسبب ذلك أن الثمن الذى يتقاضاه الزراع لكتانهم لم يشجعهم على الاستمرار فى زراعة هذا المحصول وذلك نتيجة جملة عوامل أهمها :

(١) إن الممالك الأوروبية تنافس الارلنديين منافسة شديدة فى أسواق الكتان فى إرلندا نفسها وتفوز عليهم وذلك بفضل ما لديها من حسن التعليم الفنى الذى يعمل دائما لتحسين زراعة الكتان من كل الوجوه حتى أن ما تقدمه من الكتان فى الأسواق الارلندية أحسن بكثير من الكتان الارلندى .

(٢) إن الفلاح الارلندى لم يهتم بانتقاء أنقى بذور الكتان . ولا يخفى تأثير ذلك فى المحصول من جهة كميته وجودته . واليك ماجاء فى تقرير " لجنة صناعة التيل " التى عينتها "مصلحة التعليم الزراعى والفنى بارلندا " .

" إن نوع البذور عامل عظيم فى تقرير جودة محصول الكتان . وبالرغم من ذلك هناك أنواع متعددة من تلك البذور تأتى من الروسيا وهولاندا . وإنه يشك فى غالب الأحيان فى صلاحية هذه البذور لانتاج تيلة من الدرجة الأولى[1] التى هى المقصودة بالذات من زراعة الكتان فى إرلندا" .

لم يقتصر الفلاح الارلندى على شرائه غير النوع المقصود من البذور ، بمعنى أنه لم ينتق النوع الذى خصص لانتاج التيلة الجيدة فحسب بل كان يشتريه من درجة منحطة أيضا وبثمن عال من التجار المحليين الذين لايهمهم نتيجة محصول الكتان فى إرلندا ما داموا قد حصلوا على أكبر ربح يستطيعون الحصول عليه .

أما وضع الكتان فى السوق فكان الفلاح يتبع فيه طريقة قديمة عقيمة اذ كان يبيع محصوله لأصحاب المعامل بنفسه . فكان فى أكثر الأحيان يغلب على أمره ولا سيما فى الجهات البعيدة عن المدن حيث يتفق أصحاب المعامل فيما بينهم على الثمن الذى يدفعونه للفلاحين ولا يجد الفلاح مناصا من بيع محصوله لهم مهما بخس الثمن .

كل هذه الأمور من زرع الكتان أو بيعه عملت على عدم اهتمام الفلاح بشأن هذا المحصول الحيوى فأهمله غير مبال بسوء عاقبة ذلك ما دام لا يأخذ نصيبه كاملا من الثروة التى يعمل لاخراجها من الأرض ومن عرق جبينه .

حرج هذا الموقف حرّك الهيئات المختلفة ذات المصالح التى لها علاقة بهذا الموضوع مباشرة أو بالواسطة وجعلها تفكر فى الوسائل التى قد تحل بها هذه العقدة ، وفعلا عقدت اجتماعات عديدة لبحث الموضوع من وجوهه المختلفة .

لم يفت أهمية هذا الأمر قادة التعاون ورجال الحكومة الذين اتفقوا فيما بينهم على أن يعملوا سويا لما فيه مصلحة هذه الصناعة ، لأنهم أحسوا بضرورة انقاذها والا ضاعت من إرلندا . ولا يخفى الخسارة الجسيمة التى تعقب ذلك .

كانت مهمة جماعة التنظيم التعاونية تطبيق التعاليم التعاونية على طرق تحضير الكتان ووضعه فى الأسواق ، فلم تأل جهدا فى العمل لنشر مبادئ التعاون بين زراع هذا المحصول وتنظيمهم على نظمها

---

(١) يوجد نوعان من بذور الكتان ، واحد انتقى وربى خصيصا لينتج تيلة جيدة وآخر لينتج زيتا جيدا . على أنه لايزال الباحثون مجدين فى استنباط نوع ثالث يجمع بين الغرضين .

بهمة ونشاط لدرجة أنه فى مدى سنة واحدة (وكانت سنة ١٩٠٠) أنشئت خمس "جماعات تعاونية للكتان" وتعددت بعد ذلك وكبرت حتى صار شأنها الأن كما هو مبين فى الاحصاء الآتى[١] :

عدد الجماعات	عدد المساهمين	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقترض	حركة المعاملة أثناء السنة	المال الاحتياطى
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٣٧	٣٫٥٠٤	٣٦٫٤٣٣	٣٤٫٧٢٣	٣٤٫١٢٦	٨٫٨٢٢

حصرت هذه الجماعات قواها فى أربع نقط :

(١) شراء بذور مضمونة من أحسن الأسواق مباشرة .

(٢) انتاج أحسن الكتان نوعا وذلك باتباع أحدث وأحسن طرق لانتاجه تحت مباشرة اخصائى تستخدمه هذه الجماعات متحدة بعضها مع بعض وتتبع نصائحه .

(٣) تحويل قش الكتان الى ألياف على الطريقة الحديثة . وذلك بواسطة عدد خاصة لذلك[٢] تشترى لتعمل هذا العمل بنفقات قليلة .

(٤) بيع محصول الجماعة جملة بواسطة "عميل" لها فى السوق العامة .

أما مصلحة الزراعة فقصرت مهمتها على تحسين طريقة زرع الكتان التى هى فى الحقيقة من اختصاصها وهى أقدر على هذا التحسين العلمى من أى هيئة أخرى .

لم يمض على ذلك طويل وقت حتى أرسلت هذه المصلحة الى بلجيكا وهولندا لدرس طرق زرع الكتان وتحضيره للأسواق بعثة تمثل زراع الكتان وأصحاب معامل التيل . ولا يخفى ما اكتسبه أعضاء هذه البعثة من المعلومات والتجارب العملية فى هذا الموضوع ، وقد برهنت على بعد نظر القائمين بارسالها لما جنوه من ورائها من المزايا العديدة .

هذه الصناعة كما بينا مقصورة على شمالى إرلندا ولكن ليس هناك سبب جوهرى لذلك . ولذا عملت الجمعية الرئيسية لنشرها فى أنحاء البلاد . والمأمول أن تتعدد هذه الجماعات فى الجهات الأخرى فى القريب . وها قد ظهر فعلا جمعيتان فى الجنوب ، وذلك مما يبشر بالنجاح .

من الصعوبات التى تلاقيها هذه الجماعات أنها لا تجد عملا لها فى بعض فصول السنة . ولذلك تنصح الجماعة التنظيمية أن تضم أعمال هذه الجماعات اذا أمكن الى الجماعات الزراعية فتصبح فرعا من أعمالها . وبهذا تستمر فى العمل طول السنة . ويمكنها أن تستعمل قوة الآلات التى لديها لأمور أخرى مثل طحن الغلال وغير ذلك بكل اقتصاد . أما اذا كان هناك معمل زبدة فيشتغل الكل بقوة بخارية واحدة .

---

(١) التقرير السنوى المنشور سنة ١٩٢٢ لجماعة التنظيم الزراعى الأرلندية ص ١١٩

كانت سنة ١٩٢٠ أى سنة الاحصاء المذكور سنة سيئة على تجارة التيل اذ لم تربح فيها جماعات الكتان بل خسرت . أما السنة التى قبلها فقد ربحت الجماعات فيما بينها ٤٫٥٨٢ جنيها ربحا صافيا .

(٢) Scutching Mills.

الفصل العاشر

جماعات اللحوم — جماعات صيد الأسماك

جماعات اللحوم

كون إرلندا بلادا زراعية واسعة المروج وافرة المراعى ، من شأنه أن يجعلها تنتج عددا عظيما من الماشية والاغنام والخنازير لايقل قيمة ما تصدره منها سنويا الى بريطانيا عن خمسين مليون جنيه . وهذه ولاشك تجارة عظيمة وفى الواقع هى أكبر تجارة فى البلاد . على أنها رغما من ذلك لم تشغل المكان اللائق بها فى الحركة التعاونية لان تنظيم هذه التجارة العظيمة على المبدأ التعاونى يحتاج الى كبير عناء وعظيم رأس مال ومسئولية ليست بالهينة . وهذا ماحدا الى إرجاء تنظيمها حتى يتدرب المتعاونون على ما هو أسهل وأصغر منها ، ويتعلموا كيف يتغلبون على الصعوبات التى تقابلهم فى أعمالهم التعاونية . وسيرى القارئ صواب رأيهم عند مايطلع على مبلغ اتساع جماعات التعاون فى تجارة اللحوم ودقة نظمها ويقارن ذلك بالجماعات التعاونية الأخرى التى ابتدأ بها المتعاونون ، ويقتنع بالأسباب التى من أجلها أجلوا إنشاء هذه الجماعات ريثما تعم التعاليم التعاونية البلاد ، ويتلقى الفلاح الارلندى من الدروس التعاونية علميا وعمليا ما يؤهله للقيام بالاعمال الكبيرة فى هذا الميدان — ميدان التعاون — الذى لاتبالغ اذا قلنا أنه ما من عمل زراعى كبير أو صغير الا أمكن سير التعاليم التعاونية به بما يعود على الفلاحين بمزايا جليلة .

ويحسن بنا قبل أن ندخل فى الموضوع أن نصف الحالة السيئة التى كانت تسير عليها هذه التجارة الزراعية ومقدار الاجحاف الذى كان يصيب الفلاحين المشتغلين بها قبل أن يتقدم التعاون ويكون من شأنه ما سنرى .

أولا — كانت كل المواشى الارلندية ترسل الى بريطانيا غير مسمنة فتسمن فى انجلترا أو فى اسكتلندا ثم تذبح هناك وتباع فى الاسواق وفى ذلك ضرران اقتصاديان على إرلندا .

(ا) تنقص قيمة المواشى فى طريقها من مراعى إرلندا الى مزارع بريطانيا بما لا يقل عن اثنين جنيه فى كل رأس من البقر . وهذه الخسارة واقعة على رأس الفلاح الارلندى .

(ب) من يعرف الزراعة ومكاسبها يوقن أن معظم المكاسب من المواشى انما تأتى فى الفترة الأخيرة من تسمينها ، أى فترة إعدادها للذبح بعد تمام نموها . وهذه الفترة المربحة تمضيها المواشى الارلندية فى بريطانيا ومكاسبها الوفيرة عائدة على فلاحى هذه البلاد .

ثانيا — إن عدم تسمين المواشى فى إرلندا قد أضر بالزراعة الارلندية وزاد فى صيرورة المزارع مراعى . ولا شك أن فى ذلك خسارة جسيمة على البلاد فقد قلت الثروة التى تخرج من الأراضى

وضاقت أبواب الرزق فى وجوه أهلها حتى اضطر الفلاحون الى المهاجرة الى أمريكا وغيرها سعيا وراء الرزق . واذا أراد القارئ أن يعلم السبب الأصلى فى قلة فلاحة الأراضى الارلندية فليرجع الى الفصل الثانى ويتتبع الحوادث التاريخية هناك .

ثالثا — إن طريقة بيع الفلاح الارلندى مواشيه عقيمة جدا اذ يأخذها الى أقرب سوق منه وهناك يقابل التجار والوسطاء فيقع فى يدهم لاحول له ولا قوة . فان لم يقبل الثمن الذى يعرضونه عليه لم يبق له من سبيل يسلكه الا أن يرجع بها اذ ذاك ليعود بها فى موعد السوق الآتى وهو لا شك مصادف يومئذ ما صادف فى المرة الأولى . من ذلك يرى أنه مضطر الى قبول الثمن الذى يفرضه التاجر ثمنا لمواشيه . وهيهات أن يطمع فى شفقة التجار فقد اتفقوا فيما بينهم أن يمكروا بالفلاح فلا يشتروا المواشى بالوزن بل بالرأس . ولايخفى ما فى هذه الطريقة القاسية من الاجحاف بحقوق الفلاح . ومن هذا أنهم فى اثناء مساومة واحد منهم مع الفلاح لا يتدخل تاجر آخر بينهما ليمتنع التنافس الذى يفضى بالضرورة الى اعلاء الثمن وقلة ربح التاجر .

رابعا — إن المكاسب الكثيرة التى تنتج من الأعمال العديدة التى تعقب ذبح الملايين من المواشى الارلندية فى بريطانيا يأخذها الانجليز والاسكتلنديون . وهنا نذكر أهم هذه الأعمال .

(ا) اشتغال عدد كبير من العمال فى أعمال تتدرج فى مطالب المهارة من عمل بسيط فى المذابح الى عمل يحتاج الى معرفة كيماوية وخبرة صناعية .

(ب) صناعة حفظ اللحوم فى العلب اذ يستعملون البقايا التى لم تصرّف وتصلح للطعام سواء أكانت ألسنة أم قلوبا أم غيرها على طريقة علمية ويحفظونها فى علب تختم بالدقة حتى لا تفسد بدخول الهواء اليها . وتشاهد هذه العلب عند " البقالين " وعليها إقبال عظيم . وكذا عمل المنبار المحشو باللحم والدهن المفروم .

(ج) صناعة الغراء من حوافر المواشى ، والأسمدة من العظام والدم .

(د) صناعة الصابون من البقايا الشحمية .

(ه) أعمال الدباغة وما يتبعها من صناعة الجلود . وتتعداها بالطبع الى رواج صناعة الأحذية والجزم والسروج وغيرها فى البلاد .

خامسا — عند ظهور بعض الأمراض بارلندا لايسمح قانونا بتصدير مواشى حية الى بريطانيا ، ولا يخفى ما يترتب على ذلك من الخسارة الجسيمة على إرلندا ، أما اذا ذبحت المواشى بها فان البلاد لا تخسر شيئا لأنها تخرج منها يومئذ لحما معدا للسوق . والأمر كذلك وقت إضراب العمال أو هبوط الأسعار فانه يمكن أن يخزن اللحم فى المخازن المثلجة المعدة لذلك حتى تنقشع الأزمة فيرسل اللحم الى الأسواق دون أن يلحقه ضرر أو أن يمس أصحابه خسارة .

هكذا كان حال الفلاح الارلندى فى تجارة المواشى . فلما توطدت دعائم الحركة التعاونية فى البلاد أخذ زعماؤها فى التفكير فى العمل لتطبيق تعاليمها على هذه التجارة ، فقر رأيهم على أن تنشأ

مذابح تعاونية فى الأقاليم يشترك فى كل منها فلاحو الناحية القائمة فيها فيرسلون مواشيهم اليها و يكفون عن بيعها فى الأسواق حية .

وقد اهتمت الجماعة التنظيمية بدرس الموضوع فأرسلت مندوبين الى أمريكا حيث وصل هذا العمل الى درجة عالية ، للوقوف على دقائق تنظيم المذابح وصناعة تمليح لحم الخنزير وتجارة اللحوم . وفى سنة ١٩٠٩ أنشئ أول معمل تعاونى للحوم فى بلدة "رسكرى (١)" واختص هذا المعمل بلحم الخنزير . أما رأس ماله فاشترك فيه عدد كبير من فلاحى الناحية . ولما لم يكن ذلك كافيا اشترك معهم عدد ممن يهمهم تقدم الحركة التعاونية فى إرلندا إجمالا وأكملوا المبلغ اللازم . ولما بدأوا فى العمل صادفتهم صعوبتان . ومن الغريب أن هاتين الصعوبتين لم يأتيا من الخارج بل من الداخل .

الصعوبة الأولى — لا يخفى أن نجاح هذا العمل يتوقف على استمرار ورود الخنازير اليه حتى لا يعطل يوما . فاذا أغرى الفلاحين المشتركين رفع الثمن مؤقتا فباعوا بعض خنازيرهم فى الأسواق فلا شك أن هذا يقوى مركز التجار و يضعف مركز المتعاونين . واذا استمر الحال على ذلك يخرب المعمل و يعود الفلاحون الى ما كانوا فيه من ظلم التجار . فللتخلص من هذه الصعوبة رأى المعمل أن يضع قانونا للأعضاء يحتم ألا يبيع العضو شيئا من خنازيره حتى يستكفى المعمل أولا . ومن يخالف ذلك يغرم نصف جنيه عن كل رأس تباع فى الأسواق .

الصعوبة الثانية — إن الطريقة المتبعة فى الأسواق أن يدفع الثمن كاملا نقدا للفلاح . ولذا كان ينتظر العضو مثل هذه المعاملة من جماعته ولكن هذا لم يكن يتسنى لسببين : أولهما أن ذلك يحتاج الى حبس مبلغ كبير فى خزانة الجماعة للدفع منه . ثانيا إن الجماعة لا يمكنها دفع الثمن السائد فى الأسواق لأن ذلك سريع التغير فضلا عن أن عليها نفقات كثيرة لا بد أن تسد فى وقتها . ولذا رأت لجنة المعمل أن يحجز المعمل جزءا من ثمن الخنازير حتى يباع اللحم مملحا . و بعدها يدفع الباقى . أما الأرباح فى آخر السنة فتوزع حسب المبدأ التعاونى المعروف .

استمرت هذه الجماعة فى تقدم على هذا النظام ، وتحقق الفلاح أن مصلحته تقضى بتعضيده إياها بكل قواه لما رأى من المزايا التى عادت عليه من الاشتراك فيها فاتسع نطاق عملها سنة بعد أخرى الى أن وصلت الى المركز الذى هى فيه الآن وهاك الاحصاء .

عدد الاعضاء (٢)	راس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقترض	حركة المعاملة أثناء السنة	الربح الصافى	المال الاحتياطى
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٣٫٨٠٠	١٢٫٨٠١	١٠٫٨٦٤	٢٢٩٫٨٤٨	٢٫٧٦٢	٣٫٧١٨

ولما حازت الجماعة ثقة الفلاحين وثبت مركزها تقدمت تقدما محسوسا شجع الفلاحين فى الجهات الأخرى على أن يحذوا حذوها فلم يمض طويل وقت حتى أنشئت جماعة أخرى على نمطها فى بلدة

(١) Roscrea

(٢) التقرير السنوى للجماعة التنظيمية الصادر سنة ١٩٢١ صفحة ١١٢

وكسفورد[١] على أن هذه الجماعة لم تختص بصنف الخنازير وحده بل اشتغلت بالمواشى جميعها . وقد برهنت هذه الجماعة كأختها على أن مثل هذه المعامل لاتقتصر فائدتها على الفلاح الصغير بل تتعداها إلى الكبير ، وأن الاثنين باشتراكهما فى العمل ينتفع كل منهما .

من النتائج التى أتت بها هذه المعامل التعاونية أنها (بدفعها الثمن حسب الوزن وكذا حسب نوع اللحم ودرجة سمنه) شجعت الفلاح على تحسين نوع مواشيه والأكثار من زرع أرضه ليتمكن من انتاج محاصيل يسمن هذه المواشى عليها قبل إرسالها لمعمله .

أما تقدّم معمل وكسفورد فيظهر من الاحصاء الآتى :

عدد الأعضاء (٢)	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقترض	حركة المعاملة أثناء السنة	الربح الصافى	المال الاحتياطى
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٢٫٧٢٧	٢٠٫٥٩٩	١١٫٣٦٨	٣٨٣٫٣٦٠	٢٫٣٣٩	٧٫١٤٠

كان هذا النجاح الباهر مغريا للجهات الأخرى بأن تنشئ مثل هذه المعامل ففى سنة ١٩٢٠ شرع فلاحو "ووترفورد"[٣] يؤسسون معملا لهم . فعقدوا اجتماعا فى بلدهم حضره ممثلو جمعيتى "وكسفورد" و "رسكرى" وقد أسعد الحظ الكاتب فحضر هذا الاجتماع وسره اشتراك الفلاحين أنفسهم فى دقائق أعمالهم الزراعية التجارية ، وأخذهم بيد المشروعات التى تعود عليهم جميعا بالمنفعة . وتعاونهم لا يقتصر على تعاون فلاح وفلاح بل تعاون بين جماعة زراعية وجماعة زراعية . ولو علم المصريون مقدار مساعدة جمعيتى "رسكرى" و "وكسفورد" لهذه الجماعة الجديدة ، لعجبوا من متانة الرابطة التى تربط المتعاونين بعضهم ببعض فى تلك البلاد . فان الجماعتين القديمتين قد أباحتا للجماعة الجديدة كل تجاربهما ودقائق أعمالها ومعالمهما التجارية وكذا إرشادات رجالها ونصائح مستخدميهما . وقبل أن ينفض الاجتماع اتفق الحاضرون وكان عددهم نحو المائتين على أن تنشأ الجماعة برأس مال قدره مائتى ألف جنيه ، ويبذل الحاضرون كل جهدهم لجمع رأس المال والعمل على تحقيق هذا المشروع .

قامت الجماعة المنظمة بواجبها فى ذلك أيضا وشجعت المشروع بكل ما فى وسعها تارة بالكتابة فى جرائدها ، وأخرى بالقاء خطب بين فلاحى الجهة ، وتارة أخرى بارسال منظميها ليفهموا الفلاحين المزايا العائدة عليهم من وراء ذلك . واستمر ذلك مدّة أمكنهم فى أثنائها جمع مبلغ مائة ألف جنيه وكان الاقبال على الاشتراك مستمرا حتى جاءت الفظائع السياسية الأخيرة والتى بيناها فى الفصل الثالث وترتب عليها إحراق عدد كبير من معامل الزبدة التعاونية ، فدخل الرعب فى نفوس الفلاحين إذ صارت أموالهم عرضة للعبث بها . وهذا ولا شك أوقف العمل ، على أن فى النية عندما يستتب الأمن فى البلاد أن ترجع اللجنة المؤقتة لهذه الجماعة الجديدة وتواصل العمل فى جمع الاشتراكات واتمام مهمتها . وبعد

(١) Wexford.

(٢) التقرير السنوى للجماعة التنظيمية الصادر سنة ١٩٢١ صفحة ١١٤

(٣) Waterford.

ذلك يعمل الجماعات الثلاث لتشجيع الأهالى على إنشاء جماعات مثل جماعاتهم . حتى إذا ما عمت الحركة البلاد وتعدّدت الجماعات التى من هذا النوع أمكنهم أن ينشئوا لهم جماعة مركزية خاصة تقوم بالأعمال الآتية :

(ا) بصنع ما يسمونه المنتجات الثانوية[1] مثل الأسمدة الكيماوية من بقايا العظام ومثل غيرها من المواد التى يحسن اقتصاديا أن تصنع فى محل واحد بدل تعدد صنعها فى معامل مختلفة .

(ب) بتنظيم بيع اللحوم فى البلاد الأجنبية بالنيابة عن الجماعات .

(ج) بعمل ترتيبات مع السكك الحديدية لتخفيض أجور النقل .

(د) بالقيام ببناء مخزن كبير للثلج لحفظ اللحوم فيه بدل قيام كل معمل ببناء مخزن خصيص له .

هذا هو مجمل الحالة الراهنة لهـذه الجماعات . والآمال كبيرة فى تنظيم هذه التجارة فى إرلندا على المبدأ التعاونى .

* * *

جماعات صيد الأسماك

صيد الأسماك والاتجار به يجب أن يكون من أهم أعمال إرلندا لما لهذه الجزيرة من الموقع الطبيعى الممتاز . ومع ذلك نجد أنه أقل أنواع أعمالها توسعا ورقيا . وإذا بحثنا وقفنا على أسباب لذلك جذورها ثابتة فى التاريخ الارلندى .

ذكرنا أن أقل الأراضى الأرلندية خصوبة وأكثرها تعرضا للبرد القارس والرياح الشديدة هى الأراضى الواقعة غربى الجزيرة . هناك الجبال شاهقة والصخور عظيمة والزراعة صعبة والحياة خشنة . فلا عجب ، والارلنديون قوم مغلوبون ، أن يفروا من وجوه الانجليز الى تلك الجهات التى لا يرغب فيها باغى النماء والخصب ، ويتركوا بيوتهم وأراضيهم ومزارعهم ومراعيهم يمرح فيها الانجليز وينعمون فرارا من الاضطهاد والظلم . من ذلك الحين احتشد الارلنديون فى هـذا الجزء الغربى وخصوصا القريب من ساحل البحر ، ولذا كان العنصر الارلندى الأصلى سائدا فى هذه الأنحاء ، لغته هى الارلندية القديمة . وإذ أن الأراضى الزراعية قليلة فى تلك الجهات فقد انصرفوا إلى صيد الأسماك للارتزاق . على أن القرون مرت وتقدّمت البلاد وكثرت الثروة ، وهذه الجهات الغربية تكاد تكون باقية على ما كانت عليه ، كأنها مقطوعة عن الدنيا . فلا الطبيعة براحمة ولا التمدين الانجليزى بمكترث . وكذلك بقيت تجارة الاسماك على حالتها الأولى من التأخر . على أنه ربما يحسن بنا أن نفصل ما أجملنا ونقسم نتيجة هذا السبب التاريخى إلى أربعة أقسام :

(١) الحاجة إلى رأس مال ليرقى وينشط هذه التجارة ، وهذا غير ميسور لأهل الغرب فى إرلندا لقلة ذات يدهم .

(٢) إهمال أمر المواصلات فى تلك الجهات فلا المرافىء ولا السكك الحديدية ولا الطرق فى حالة مرضية .

---

(١) By-products.

(٣) فقدان التسهيلات اللازمة لوجود أسواق للأسماك فى داخل البلاد وفى خارجها .

(٤) عدم تنظيم هذه التجارة لجهل الأهالى وتأخرهم .

لهذه الأسباب كانت حال السماكين وصناعتهم وتجارتهم فى غربى إرلندا غير منظمة ولا متقدّمة وفضلا عن هذا فقد كان للتجار يد عاملة على دوام سوء حال السماك فقد كان لفقره يشترى كل أدواته ولوازمه من عدد وشباك وملح وبراميل من التجار بالقطاعى بأثمان عالية . وإذا ما أتى بصيده من البحر لم يجد أمامه إلا سوقا واحدة مضطرا للبيع فيها لتجار يملون عليه أثمانا بخسة لا مفر له من قبولها مهما قلت لعدم قدرته على إرسال سمكه إلى سوق أخرى ولخوفه من الخسارة التى تلحقه إذا بقى السمك طويلا على الساحل . ولا يخفى ظلم التجار فى هذه الظروف وحيلهم فى الاتفاق فيما بينهم على تخفيض الأثمان ما أمكن .

تاريخ الحركة التعاونية فى هذه التجارة :

فى "خليج جولواى"(١) غربى إرلندا ثلاثة جزر صغيرة اسمها "جزائر أران"(٢) أهلها يعيشون على صيد الأسماك وحالتهم كما وصفنا . وقد التفت قس هذه الجزائر الى ما هى فيه من غضاضة العيش فأخذ يفكر فى خير الوسائل لتحرير هؤلاء الناس من الظلم الذى يلاقونه فى صناعتهم فرأى أنّ السماكين اذا عملوا على تعاليم المبدأ التعاونى كان ذلك خيرا لهم ، وفعلا شاورهم فى الأمر وتخابر مع الجماعة التعاونية التنظيمية فى دبلن ، ولم يمض طويل وقت حتى أنشئت "جماعة التعاون لصيد السمك لجزر أران" فى سنة ١٩١٥ فكانت أول جماعة من نوعها فى إرلندا .

وقد جمع هؤلاء الصيادون المنظمون فيما بينهم مالا كافيا فى خزانة جماعتهم اشتروا به قوارب كبيرة تخوض البحار ، وعملوا على فتح محل كبير لتمليح الأسماك ، وآخر ليحفظ به السمك مثلجا مدة طويلة مع بقائه صالحا . وقد تمكنوا من تحسين طرق المواصلات وايجاد الأسواق الخارجية التى تضمن ثمنا طيبا لأسماكهم . كذلك قدروا أن يشتروا كل ماهم محتاجون اليه من عدد ولوازم بأثمان معتدلة لا بالقطاعى كعهدهم بالأمس بل بالجملة . وهكذا عملوا وتقدمت جماعتهم ويمكن إرجاع سرّ هذا التقدم الى ثلاثة أمور :

(١) قدرة وأمانة القائمين بادارة الجماعة ، فانهم بحسن إدارتهم وإخلاصهم فى عملهم اكتسبوا احترام كل الأعضاء وثقتهم . وكان هذا عاملا كبيرا فى جمع شملهم وتوحيد قواهم وجعلهم يدا واحدة .

(٢) تمام علم رؤساء العمل بدقائق الأمور المعهودة اليهم سواء أكان ذلك فى صناعة الصيد فى البحر أم فى تحضير السمك وتمليحه وتعبئته للاسواق أم فى انتقاء أحسن الأسواق وأربحها .

---

(١) Galway Bay. (٢) Aran Isles.

(٣) وضع قانون محكم للجماعة وسير الأعضاء بمقتضاه سيرا يضمن احضار كل السمك الذى يصطادونه الى مركز الجماعة مهما أغراهم التجار المحليون بأثمان عالية . إذ أن فى هذا الاخلاص للجماعة والاحترام لقوانينها التى اتفق الكل عليها قوة لمركزها ورفعا لشأنها . ولا شك أن الفائدة من ذلك راجعة الى الافراد وحدهم .

بموجب هذا النظام ترجع المراكب بصيدها الى الجماعة ويتقاضى الأعضاء الثمن السائد نقدا ثم تعمل الجماعة على فرز هذا السمك فمنه ما يباع فى السوق المحلى ومنه ما يعبأ صابحا أو مملحا فى براميل أو علب ويجهز للأسواق النائية فيباع فيها بأثمان عالية . وبهذه المناسبة نذكر ان لهذه الجماعة "ماركة مسجلة" باسم "شامرك"(١) لنوعين مخصوصين من السمك المملح المعروف بالهرنج والماكرل(٢) مشهورة فى بعض مدن أمريكا . أما الأرباح التى تصيبها هذه الجماعة فتوزع حسب المبدأ التعاونى الذى سبق شرحه ، واحصاؤها كما هو مبين فى الجدول(٣) :

عدد الأعضاء	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقترض	حركة المعاملة أثناء السنة	الربح الصافى	المال الاحتياطى
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٨٩	١٤٩	٦٠٣	٣٦٫٧٤٨	٧٠٩	١٫٠٢٨

هذه هى حكاية أول جماعة من هذا القبيل فى إرلندا . واذا لحظنا أن تجارتها فى أول سنة كانت ٧٦٠ جنيها وأنها الآن كما ذكرنا ، وان الثمن الذى يتقاضاه السماكون لصيدهم من الجماعة ضعف ما كانوا يتقاضونه من التجار المحليين (مراعين فى ذلك قيمة النقود وقتئذ والآن) نعرف مقدار الخدمات الجليلة التى قام بها النظام التعاونى فى هذا المصنع . وقد بلغ صيت هذه الجماعة مدى بعيدا شجع كثيرا من أهل الساحل الغربى على أن يقوموا بمثل هذا العمل ، لذلك تألفت الآن خمس جماعات أخرى .

يسوءنا أن نسمع أن فى السنتين الأخيرتين قد أصاب هذه الجماعة ما عرقل أعمالها فالاضطرابات السياسية والأعمال الحربية التى أعقبت ذلك ، وكذا حريق حدث فى مخزنها فدمر بعض قواربها ، كل ذلك أحدث خسارة كبيرة لها أثرت فى أعمالها تأثيرا بينا . ولكنها مع ذلك استمرت مؤملة أن ينقضى هذا الوقت العصيب ويأتى وقت فيه خير وسعادة .

(١) Shamrock. (٢) Herring and Mackerel.

(٣) التقرير السنوى للجماعة التنظيمية الصادر سنة ١٩٢٠ ص ١٠٤

الفصل الحادى عشر

مصارف الرهن العقارى التعاونية وجماعات الفلاحة التعاونية

الاقراض فى الزراعة أو الاعتماد الزراعى[١] يدخل تحته نوعان أحدهما إقراض مبالغ كبيرة لمدة طويلة لقصد شراء أرض أو اعدادها للزراعة بتنظيم طرق ريها وصرفها الى غير ذلك من المعدات الأولية الضرورية لعمليات الفلاحة كبناء العزب وشراء الماشية والعدد والآلات اللازمة للمزارع ، أو عمل إصلاحات كبيرة بها تحتاج الى نفقات عظيمة . كل ذلك يحتاج الى أموال ليست قليلة فى بدء الأمر تسمى برأس المال المبدئى [٢] .

وأما النوع الثانى من الاقراض فى الزراعة فهو إقراض مبالغ صغيرة لمدة قصيرة لا تتجاوز السنة بقصد معاونة الفلاح على القيام بأعماله الزراعية فى مدى السنة عندما يحتاج الى شئ من المال أثناء فترة الأنتاج ، للانفاق منه على زراعته فى شراء الأسمدة والبزور والعلف وغيرها . وهذا المال هو ما يسمى "برأس المال الشغال" [٣] . وهذا النوع الثانى قد حلت مشكلته بابتداع نظم التسليف الشخصى أو القصير الأجل [٤] . وهى النظم التى أنشأها "رايفايزن" وقد فصلنا ذلك فيما سبق .

أما النوع الأول فقد توفق اليه بايجاد نظام "التسليف بالرهن" أو "التسليف الطويل الأجل" [٥] وهذا هو "الرهن العقارى" . وقد نعرفه بأنه وضع عقار يمتلكه المدين بواسطة التسجيل تأمينا على وفاء دينه للدائن ، و بمقتضى هذا الرهن يحبس العقار حتى يسد الدين و يعطى الحق للدائن قانونا فى أن يطلب بيع المرهون اذا لم يقم المدين بوفاء عهده حسب الاتفاق .

والرهن العقارى منتشر فى انحاء المعمورة وله محاسن ومساوئ تختلف باختلاف استعماله ، فان عمل به من يفهمون الاقتصاد فى الحياة ، و يفقهون التدبير فى المعاش ، و يعملون بروية وحسن ادارة ، بحيث لا يلتمسونه الا لتصريفه فى الوجوه التى تزيد غلة الأرض ، ولا يقبلونه حتى تكون الشروط التى بمقتضاها يرهنون عقارهم معتدلة ، أمكنهم أن يستفيدوا منه كل الاستفادة . والا أصبح الرهن حملا ثقيلا على الملك يزداد سنة عن سنة حتى يأتى وقت لا يستطيع المالك فيه تحمله ، فتنتقل الملكية من يد المدين الى يد الدائن .

ذكرنا أنه لا يصح أن يعمد الانسان الى الرهن العقارى الا ليوجه المال فى الوجوه التى تزيد غلة الأرض ليسهل عند ذاك سد الدين من زيادة دخل الأرض بما أصابها من الاصلاح . أما الشروط التى ينبغى أن تتوافر قبل أن يقدم المالك على رهن ملكه فأهمها اعتدال سعر الفائدة وقلة

---

(١) Agricultural Credit. (٢) Initial Capital. (٣) Working Capital.
(٤) Personal or Short-term Credit. (٥) Mortgage or Long-term Credit.

نفقات عقد الرهن ، وتناسب طريقة التسديد بحيث يكون ذلك بالتقسيط على مدة طويلة يدفع فى أثنائها الفائدة زائدا عليها جزء من أصل الدين فى أوقات معينة ، مع إمكان سد الدين كله أو جزء كبير منه فى أى وقت ؛ وكذا اطالة أمد الدين اذا لزم الأمر ، ووجود نسبة معتدلة بين قيمة الدين وقيمة العقار حتى لا يتحمل المالك دفع أقساط أكثر مما يستطيع ؛ وتقدير ثمن الأرض على حسب قيمتها الزراعية فقط .

هذه شروط ترمى ولا شك الى جعل مصلحة المدين فوق كل اعتبار ، ولذلك لا ينظر اليها الماليون بعين الرضاء التام ، وفضلا عن ذلك فانه اذا ساءت حالة السوق المالية يجد أصحاب الأملاك صعوبة فى رهن عقارهم والحصول على الأموال التى يضطرون اليها . لذلك توجهت أنظار أصحاب الأملاك الى ايجاد جماعات تسد هذه الحاجة وتوفق بين مصالح المقترضين والمقرضين ، تضمن للمقترضين الاقتراض بالشروط المذكورة ، وتحافظ على مصالح المقرضين . وهذه المحافظة لابد منها ، اذ أن أعضاء هذه الجماعات مسئولون بالتضامن عن كل ما يلحق بالمقرضين من خسارة . زد على ذلك أنه من مصلحة هذه الجماعات ومن مصلحة أعضائها الذين تعمل لهم أن تعظم الثقة بها ، ولا يتسنى ذلك الا اذا روعيت مصالح المقرضين .

هذه الجماعات هى جماعات ذات صبغة تعاونية ، يرجع الفضل فى إنشائها كما هو الحال أيضا فى نظام "رايفايزن" الى دقة نظم الألمان وعلو كعبهم فى الأمور المالية[١] . ففى عهد "فردريك الأعظم" حل بألمانيا وقت عصيب عقب "حرب السنين السبع" التى انتهت فى سنة ١٧٦٧ ، فيه عم الخراب وخلت الجيوب ، ولم يبق فى حوزة الأهالى سوى أراضيهم الزراعية . هنالك رأى أحد التجار واسمه "بيرنج"[٢] أنه ما دامت الأراضى فى أيدى أهاليها فهناك أمل فى إخراج الثروة الكامنة فى بطونها وانتفاعهم بها . لكن هذا يحتاج الى أموال تنفق فى هذا السبيل حتى تصبح هذه الثروة متداولة . ففكر هذا التاجر الألمانى فى هذا الأمر ، وابتدع نظاما به يحصل الأهالى على الأموال اللازمة لفلاحة الأراضى وإصلاح البلاد ، ثم قدمه الى الملك فرحب به وشرع فى تنفيذه ، فأنشئت المصارف التى سميت "لاندشافتن"[٣] أى مصارف الرهن العقارى التعاونية .

هذه المصارف هى جماعات ذات نظام مخصوص ، لا رأس مال لها ، ولا ربح تبغيه ، بل هى مؤلفة من ملاك يبغون إقتراض أموال من مصادر خارجية ، على مسئوليتهم جميعا[٤] لينفقوها على إصلاح ما لديهم من المزارع ، أو على توسيع نطاقها ، وذلك باصدار سندات مالية[٥] مضمونة برهن أملاكهم الزراعية جميعا كلها أو بعضها ، بحيث يسهل تداول هذه السندات بين الناس

---

(١) راجع ص ١٠٠ من كتاب "Co-operation for Farmers" by L. Smith-Gardon.

(٢) Büring. (٣) Landschaften or Agricultural Co-operative Mortgage Credit Societies. (٤) Collective Guarantee (٥) Bonds.

وبيعها فى أى وقت كان ، وبذا يحصل هؤلاء الملاك بتعاونهم بهذه الطريقة على المال اللازم لهم بشروط تضمن مصالحهم وتحقق رغباتهم[١] .

عضوية هذه المصارف :

يشترط أن يكون المقدم للعضوية مالكا لأرض زراعية فى الجهة التى فيها المصرف . ويقبل عضوا بعد رهن عقاره كله أو بعضه للمصرف . وعليه أن يقدّم طلب عقد السلفة مصحوبا ببيانات عن مساحة أرضه وما يدفعه من الضرائب عليها . وبعد تحرى المصرف صحة الملكية ، وتقدير قيمة الأرض ، يصرف له القرض بحيث لا يزيد على ٢/٣ قيمة العقار .

السندات التى تصدرها هذه المصارف ومبلغ ثقه الجمهور بها :

بلغت قيمة السندات التى أصدرتها هذه المصارف فى ألمانيا وصارت متداولة بين الناس مبلغا عظيما يعد بالمئات من ملايين الجنيهات . وأصبحت ثقة الأهالى بها عظيمة حتى أنها لا تقل فى ذلك عن سندات الحكومة . ولذا اعتدل سعرها فى الأسواق المالية فكان الاقبال عليها كثيرا ، وذلك لأسباب أهمها :

(١) نظام هذه المصارف صار معروفا لدى الخاصة والعامة فتحقق الناس أنها لا تبغى ربحا ، ولذا فهى بعيدة عن المضاربات التى تؤول بكثير من الشركات الى الخراب . وفوق ذلك فانها دقيقة النظام حسنة الادارة .

(٢) القروض التى تقترضها هذه المصارف مضمونة برهن أراضى أعضائها الزراعية . ولا يخفى أن قيمة الأراضى لا تتغير كثيرا كالأشياء الأخرى . واذا ارتفع ثمنها أو انخفض من سنة الى سنة فان قيمتها الحقيقية ثابتة فى جملتها ، وذلك لأن المحاصيل الزراعية من لوازم النوع الانسانى الضرورية ، ولا غناء له عنها . زد على ذلك أن مبلغ هذه القروض لا يزيد على ٢/٣ قيمة العقار الذى فى حيازة المصارف .

(٣) تقوم الحكومة ، بالرغم من شدة ضبط أعمال هذه المصارف الداخلية وقيام المراقبة الدقيقة على تصرفاتها بواسطة لجانها المختلفة ، بالاشراف عليها حتى تتحقق من أن هناك فى أى وقت عقود رهن عقارى تحت أيديها تعادل قيمة السندات المتداولة بين الناس تأمينا على وفائها ، وذلك حفظا لمصالح الشعب .

استهلاك القروض :

مدّة استهلاك القروض[٢] مختلفة ، على أن متوسطها خمسون سنة . ويدفع المدين لخزانة المصرف مبلغا سنويا يتضمن جزءا من أصل الدين مع الفائدة المستحقة زائدا شيئا لتسديد نفقات المصرف ، ويبلغ كل ذلك فى المتوسط ٥ ٪ ، وله أن يزيد عن ذلك ، كما له أن يسد الدين بأكمله اذا شاء .

---

(١) راجع تقرير كاهيل صفحة ١

(٢) Period of Redemption.

وما يدفعه سنويا يقيد لحسابه فى دفاتر المصرف . ومتى بلغ المستهلك من الدين جزءا صالحا منه ، يحرر بقيمته جزء مقابل له من العقار المرهون . ويستمر الدفع والتحرير حتى تنتهى مدة الاستهلاك ، وعندها تسحب السندات ويدفع ثمنها نقدا ، وبذا تحرر الأراضى من الرهن .

المصرف لا يعامل بالنقد بل بالسندات :

هذه المصارف تختلف عن غيرها فى أنها لاتدفع السلف نقدا ، بل يأخذ المقترض سندات بدلا عن ذلك ، ويبيعها فى السوق بالسعر السائد كما هو الحال فى سندات الشركات الاعتيادية ، وكذلك اذا أراد سداد دينه كان ذلك بتقديمه للمصرف سندات من نفس السلسلة[١] التى أخذ منها ، يشتريها من السوق المالية[٢] . ولا شك أن المدين يتعرض فى بيع وشراء هذه السندات الى الربح أو الخسارة كما هو الحال فى سائر السندات المالية . على أن التجارب أثبتت تمسك سوق هذه السندات الى درجة عظيمة ، وهذا مما دعا الى الثقة بها والأقدام عليها .

*
* *

هذا هو موجز عن هذه المصارف العقارية فى ألمانيا . ويتذكر القارئ أنه عندما فسرنا مصارف "رايفايزن" فى تلك البلاد ، بينا مبلغ انتشارها داخل البلاد وخارجها . أما المصارف العقارية فليس حالها كذلك ، فانها لم تنتشر حتى فى ألمانيا نفسها حيث لم يصل عددها الى الثلاثين ، بل لم يعمل بنظامها فى كثير من الأقطار الأخرى . وذلك لأسباب أهمها :

(١) الأصل فى إيجاد هذه المصارف هو مساعدة أصحاب الأراضى للحصول على المال ليستغلوا أرضهم . ولا يخفى أن عدد من يمتلكون الأراضى قليل بالنسبة لمجموع الشعب .

(٢) ان مصرفا واحدا من هذه المصارف يكفى لتمويل عدد من الملاك يمتلكون مساحات واسعة .

(٣) إن نظامها ليس بالسهل ، وإدارة أعمالها كثيرا ما تربك الفلاح ، والمعاملة بسنداتها فى الأسواق المالية تحتاج الى خبرة وحسن تصرف لا تتوافر فى أغلب الأحيان فى الفلاحين . كل ذلك كان سببا فى تباعد الفلاح عنها تباعدا أدى الى عدم انتشارها . ومما يبرهن على ذلك أن المصارف الموجودة الآن موكول أمرها الى نفر قليل من أعضائها يديرونها بدون اشتراك أغلبية الأعضاء فى أعمالها ، ذلك الاشتراك الذى امتازت به مصارف "رايفايزن" وكان سببا فى انتشارها وتقدم أعضائها اقتصاديا وأدبيا .

---

(١) السندات قد تبلغ قيمتها الاسمية ٥٠٠ جنيه . ومبين عليها سعر فائدتها ويتراوح ذلك مابين ٣½٪ و ٥٪ حسب السوق المالية . وتصدر سلاسل "in series" كل سلسلة منها مضمونة بالرهن الجمعى "Collective pledge" لكل الممتلكات التى أكتتب فى سبيلها ضمن هذه السلسلة . وقد حل هذا النظام وهو أبسط وأسلم ، محل النظام القديم الذى كانت السندات تضمن على مقتضاه برهن "تكليف" الفرد الذى صدرت السندات عليه . وكل سلسلة مخصوصة بمبلغ معين ، ومؤرخة ، وهى قابلة للاستهلاك فى وقت معين وتختلف مدة الاستهلاك ، على أن متوسطها خمسون سنة .

(٢) كثير من هذه المصارف خصصت محلا فيها لبيع وشراء هذه السندات ، وذلك تسهيلا لمعاملة أعضائها .

(٤) ان المبالغ الكبيرة التى يقترضها أعضاء هذه المصارف لآجال طويلة، هى لأغراض لا يقدرها صغار الفلاحين قصيرو النظر حق قدرها . مثلا حفر المصارف اللازمة لاصلاح تربة الأرض ، لا يفكر فيه صغار الملاك ، بل أنهم يفكرون فيما هو أبين من ذلك مثل شراء بذور أو أسمدة أو غيرها مما يعود عليهم بالربح العاجل المباشر .

(٥) فى بعض الأقطار مثل اسكندنيفيا، وارلندا قبل الحرب العظمى، قامت الحكومة بأعمال تشابه أعمال هذه المصارف . فكان ذلك بداهة سببا كافيا لعدم لزومها .

*
* *

الآن وقد بينا بالايجاز الأصل فى فكرة هـذه المصارف ، وكذا قوام نظامها ، نرجع الى إرلندا لنرى كيف اقتبست هذا النظام وطبقته على حياتها الزراعية .

مسألة ملكية الأراضى الزراعية الارلندية كانت ولا تزال أهم المسـائل التى تقابل الاقتصاديين الارلنديين ، اذ أن الزراعة فى تلك البلاد هى عماد الثروة ، وعليها تتوقف سعادة الشعب ، ولكن حكام إرلندا قد اتبعوا فى السنين المـاضية سياسة سبق شرحها ، أملاها عليهم الحكم الانجليزى الاستعمارى ، سياسة أفضت الى خراب البلاد وشقاء أهلها .

ولما رأت الحكومة الانجليزية سوء نتيجة هذه السياسة ، وشدّة قيام الارلنديين فى وجهها مطالبين بارجاع ملكية الأراضى الارلندية الى الارلنديين بدل بقائها فى أيدى مغتصبيها من انجليز وأسكتلنديين عملت أخيرا على تحقيق رغبات الأهالى ، وسنت قوانين بمقتضاها انتقلت بالتدريج ملكية أراض بلغت مساحتها نحو تسعة ملايين فدان . ثم جاءت الحرب الأوروبية العظمى فأوقفت العمل ، ولا تزال مساحات شاسعة من الأراضى لم تنتقل ملكيتها بعد . على أن ذلك الوقوف الوقتى أغضب ذلك الجزء الكبير من الفلاحين الذين يفلحون هذه المساحات الشاسعة ، ويدفعون عليها ايجارا أعلى مما يدفعه مواطنوهم من الأقساط التى فرضت عليهم تبعا للقانون الذى صيرهم ملاكا لأرض كانوا يفلحونها قبلا مستأجرين .

بينما كانت مسألة نقل ملكية الأراضى فى مجرى التسوية ، قامت مسألة أخرى من الأهمية بمكان ، ألا وهى مسألة الأجير فى المزارع . فقد مرت على هـذا الأجير أعوام ، وهو لا يتقاضى الا أقل ما يمكن من الأجر ، وقل ما شئت عن بؤس حالته المعاشية من قوت وملبس ومسكن . بعد طول سبات استيقظ هذا الأجير ونهض مطالبا كغيره بحقوقه . وقد أصغت له المجالس المحلية قبل الحرب بعض الاصغاء ، فبنت له مساكن صغيرة فى الأرياف ، وخصصت لكل مسكن منها قطعة أرض صغيرة يحصل منها على غذائه مما يربيه عليها من نبات وحيوان . على أن ذلك العمل وإن خفف عن هذه الفئة بعض أثقال حياتها ، لم يصلح حالهم كما يجب .

هذا التذمر بين طائفة الأجيرين [١] مضافا اليه تذمر فريق الفلاحين المستأجرين [٢] أثار غضب السواد الأعظم من المشتغلين بالزراعة إثارة رفعت صوتهم مطالبين باتمام العمل الذى عطلته الحرب ،

(١) Agricultural Labourers. (٢) Tenant Farmers.

وهو تقسيم الأراضى بين الارلنديين حتى يعطى بعض الأرض لمن ليس له أرض ، فتصبح إرلندا قطرا تنتشر به الملكيات الزراعية الصغرى ويقوم أصحابها بزراعتها .

وقد أخذ هـذا الغضب أحيانا شكل ثورة فى بعض الجهات ، اعتدى فيهـا على كبار الملاك واغتصبت فيهـا محاصيلهم ومواشيهم ، وكادت تصبح الحالة فوضى . وهـذا ولا شك اضطراب اقتصادى اجتماعى لا يمكن أن تسكت عنه حكومة موقرة بأى حال من الأحوال . ولكن الحكومة الانجليزية صاحبة السيطرة على الأمور كانت فى ذلك الوقت متزعزعة الأركان فى إرلندا ، غير قادرة على حكم البـلاد سياسيا ، ولا على قهرها حربيا . فظلت الأمور كذلك حتى جاءت سـنة ١٩١٨ وصممت إرلندا بواسطة الانتخاب العام على إنشاء "جمهورية إرلندية" تقاوم بكل ما فيها من حول وقوة الحكم الانجليزى فى البلاد حتى تحررها تماما ، فتصبح إرلندا بلادا مستقلة .

شكلت هذه الحكومة علنا رغم معارضة انجلترا معارضة كانت فى أول الأمر بسيطة لاستهانتهم بفكرة "جمهورية إرلندية" . ثم اشـتدت المعارضة ، وانقلبت الى نضال حربى بين دولة انجلترا "وجمهورية إرلندا" لمـا تكونت الجمهورية وصار لها وجود فعلى ومركز قوى .

كان "لجمهورية إرلندا" سياستان إحداهما سلبية والأخرى إيجابية . الأولى لمقاومة الحكم الانجليزى فى إرلندا وإضعافه والتخلص منه بكل وسيلة ، والثانية حكم البلاد بنفسها سياسيا وحربيا وإداريا وقضائيا ، والعمل لاصـلاحها اقتصاديا واجتماعيا . فمـا قامت به أول وزارة "للحكم الجمهورى" هو انشاء وزير زراعتها لمصرف سمى "مصرف الأراضى الأهلى"(*) لفك العقدة الاقتصادية الزراعية التى نحن بصددها .

رأت هذه الحكومة الأهليـة ان خير الطرق لذلك هو استمرار تقسيم الأراضى بين الفلاحين ، ذلك التقسيم الذى أوقفته الحرب الأوروبية العظمى ، والعمل لتحقيقه من طريق نظام المصارف الالمـانية المعروفة باسم "لاند شافتن" والتى أتينا على تفصيلها .

هذه المصارف فى ألمـانيا هى عبارة عن جماعات تشكل فى جهات مختلفة من أصحاب أراضى هذه الجهات الذين يبغون عقد سلف بنظام مخصوص يتضمنه رهن أراضيهم . على أنه لمـا اقتبس نظامها فى إرلندا غير وبدل فيه تبعا لمقتضيات الظروف الارلندية . وكان أهم الاختلافات اثنين :

(أولا) لا يوجد فى كل إرلندا الا مصرف واحد ، أعضاؤه الحكومة وجماعات فلاحة تعاونية لا تملك أرضا . أما فى ألمـانيا فقد تعددت هذه المصارف فى إنحاء البلاد وليس للحكومة فيها يد ، وأعضاؤها أفراد يملكون أراض زراعية .

(ثانيا) إن غاية المصرف الارلندى أعظم شأنا من غاية المصارف الألمـانية ، ومهمته أكبر صعوبة من مهمتها . فبينما تقرض المصارف الألمـانية أعضاءها سلفا برهن أراضيهم لغرض إصلاحها

(*) مركزه فى "دبلن" العاصمة وله فروع فى الأقاليم ويسمى National Land Bank.

أو توسيع نطاقها ، يقرض المصرف الارلندى قروضا لجماعات تعاونية ذات نظام مخصوص، تمكنها من شراء أراض زراعية واسعة تقسمها على أعضائها .

وقبل أن نتكلم على هذا المصرف الارلندى ، الذى هو مصرف للرهن العقارى التعاونى ، يحسن أن نقول شيئا عن "جماعات الفلاحة التعاونية" التى تعمل يدا بيد مع هذا المصرف . وكل من المصرف والجماعات مكمل للآخر ، فكأنهما الروح والجسم لكيان النظام الاقتصادى الاجتماعى الذى سيفضى الى إرجاع ملكية الأراضى الزراعية فى إرلندا الى أهلها .

الغرض من التعاون فى الفلاحة [١] هو حصول الفلاحين على أراض زراعية ، إما لتكون ملكا لهم وإما ليستأجروها فقط ، بواسطة جماعات تعاونية يشكلونها ويكونون فيها أعضاء يتبعون نظاما معينا . وبعد ذلك يسلكون فى فلاحتها أحد طريقين :

(الأول) أن يشترك أعضاء كل جماعة فى فلاحة الأرض التى فى حيازتهم ، وذلك تحت إدارة هيئة ينتخبونها من بينهم ، تنظم أعمالهم وتتخذ الوسائل اللازمة لشراء حاجاتهم وبيع حاصلاتهم جملة . وما يأتون به من الأرباح يوزع عليهم تبعا لنظام يتفقون عليه .

(الثانى) أن توزع الأراضى على الأعضاء ، ويعمل كل منهم هو وعائلته فى فلاحة حصته ، ويجنى ربح ما يعمل . أما المراعى فتبقى حقا لكل الأعضاء يرعون فيها ماشيتهم . وقد يعمل الأعضاء تحت هذا النظام لشراء حاجاتهم وبيع حاصلاتهم معا بواسطة جماعة تعاونية مستقلة ينشئونها خاصة لذلك . ومع أن فى هذه الطريقة شيئا من التعاون ، لاتعد "فلاحة تعاونية" بالمعنى الكامل . إذ أن الأعضاء لا يتعاونون فى نفس فلاحة الأراضى كما يفعلون فى الحالة الأولى . ومع ذلك فان أكثر "جماعات الفلاحة التعاونية" فى أوروبا عموما من هذا القبيل . وربما كان سبب ذلك حب الفلاح الغريزى لانفراده بعمله .

وتسمى الطريقة الأولى "الجماعية" [٢] والثانية "الفردية" [٣] وسواء أكان المتبع هذه الطريقة أم تلك ، فان هذه الجماعات ليست منتشرة فى أوروبا إلا فى ايطاليا ورومانيا حيث يرجع هذا الانتشار إلى سببين . الأول هو وجود عدد عظيم من الفلاحين الذين لا أرض لهم ممن يشتغلون باليومية ، وكثيرا ما يبقون عاطلين لعدم وجود شغل . السبب الثانى هو وجود فريق كبير من الوسطاء يستأجرون أراض واسعة من كبار الملاك ، ليؤجروها إلى صغار الفلاحين بقيمة عالية يجنون من ورائها مكاسب طائلة .

وقد دخلت إرلندا فى هذا الميدان ، ميدان الفلاحة التعاونية ، منذ سنتين لنفس هذه الأسباب ، ويؤمل أن يعود هذا النظام عليها وعلى أبنائها بالخير والبركة .

نرجع الآن إلى المصرف الارلندى فنقول ، إن هذا المصرف لا يقرض إلا الجماعات التعاونية التى تنشأ لغرض شراء أراض زراعية لأعضائها على شرط أن ترهن له هذه الأراضى ضمانا لوفاء قروضه ،

---

(١) Co-operative Farming. (٢) Collective System. (٣) Individual System.

ويشرف هو على الطرق التى تتبعها الجماعات فى تقسيم هـذه الأراضى على الأعضاء . وأعضاء هذه الجماعات هم من الزراع الذين لديهم شئ من المـال ، ولا يقدمون على هذا العمل قبل أن يجمعوا فيما بينهم من المـال ما يكفى لدفع مقدار أقله ربع ثمن الأرض المزمع شراؤها وتوزيعها على أنفسهم .

أما مسألة رأس المـال اللازم لهذا المصرف فقد حلتها "الحكومة الجمهورية" بشرائها نحو ٤٠٠,٠٠٠ سهم ، دفعت نصف ثمنها فورا وهو مبلغ أكثر بقليل من ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

وقد فتح المصرف أبوابه فى أول سـنة ١٩٢٠ ، يوم كانت إرلندا فى حالة اضطراب سياسى يعرقل كل عمل فى البلاد ، سواء أكان ذلك العمل اقتصاديا أم اجتماعيا . لا شك أن وقتا كهذا لا يتيسر فيه للمصرف أن يصدر سندات مالية تتداولها الناس ، كما هو الحال مع المصارف الألمـانية التى من هذا القبيل ، لأن ذلك يحتاج إلى كبير ثقة به ، وهذه الثقة مفقودة الآن فى إرلندا للأسباب المذكورة .

نظرا الى هذه الظروف رأى المصرف طريقا آخر يساعد على الحصول على المال ، وذلك بأن اشترط على كل "جماعة" تؤلف لغرض شراء أراض على النظام المذكور أن تعمل وتنجح ، قبل أن تتعامل معه ، فى حث أهالى جهتها على أن يجعلوا ماليهم من المـال ودائع فى خزائنه بدل أن يودعوها مصارف أخرى أو صناديق توفير البريد ، وذلك لمدّة لا تقل عن عشر سنوات ، ولمبالغ لا تقل عن خمسين جنيها . ولتسهيل وتشجيع ذلك يعطى المصرف وصولا كسندات قابلة ملكيتها للنقل الى الغير[١] بمبالغ خمسين جنيها أو مضاعفات الخمسين بفائدة ٣½٪ أى بأعلى من الفائدة السائدة فى الأسواق المالية .

وقد أنفق المصرف فى شراء أراض للجماعات التعاونية التى التحقت بعضويته الى الآن نحو ٣٧٠,٠٠٠ جنيه ، من ذلك ما دفعته "الحكومة الجمهورية" وقدره ٢٠٣,٠٠٠ جنيه ، ومنه ٩٠,٠٠٠ جنيه دفعتها الجماعات ، والباقى وقدره ٧٧,٠٠٠ جنيه دفعه المصرف من خزانته[٢] ، لأنه يقوم بالأعمال المصرفية العادية زيادة على المعاملة مع الجماعات التعاونية المذكورة ، فيأخذ ودائع ويقرض سلفا . ولكن أسهمه ليست الا فى أيدى الجماعات والحكومة . وعلى هذه الأسهم يعطى ٥٪ فى حين أن المصارف العادية تعطى فائدة على أسهمها تتراوح بين ١٢٪ و ٢٠٪ . ولذلك أمكنه أن يرخص فى سعره مع من يعامله أكثر من المصـارف الأخرى ، لأن غرضه ليس الربح بل إنجاز مهمة أوجد لأجلها .

أما عدد الأفدنه التى اشـتراها للآن فيبلغ ١٦,٥٠٠ أعنى أنه دفع ثمنـا لكل فدان متوسـطه نحو ٢/٥ ٢٢ جنيه ، دفع المصرف ثلاثة أرباعه ودفع الجماعات الربع الباقى . وهذا الربع يأخذه المصرف ويدفع عليه ٣٪ فائدة تحفظ كأموال لاستهلاك الديون[٣] لحساب الجماعات يضاف اليها الأقساط السنوية المتفق على دفعها من أصل الدين . وهذه الأموال تربح تربيحا مركبا لا يقل عن ٣٪ وبذلك يسد الدين فى نحو ٤٧ سنة ، ويجوز تقصير المدة .

---

(١) Transferable.

(٢) راجع التقرير السنوى لجماعة التنظيم الزراعى الارلندية الصادر سنة ١٩٢٢ صفحة ٢٤

(٣) Sinking Fund.

والغالب أن متوسط مايدفعه العضو سنويا عن كل فدان من أصل الثمن زائدا الفائدة ١ ٣/٤ جنيه وذلك يخلص الدين فى ٣١ سنة .

وقد أنشئ للآن ٤٥ "جماعة فلاحة تعاونية" عدد أعضائها ٨٥٠ ، فكان متوسط كل جماعة نحو تسعة عشر عضوا (١) .

أما طريقة إنشاء هذه الجماعات وعلاقتها بالمصرف فهى كما يأتى :

يتفق جماعة من الفلاحين لا يقل عددهم عن ثمانية على شراء قطعة أرض لتقسيمها فيما بينهم ثم يخابرون المصرف ، فاذا وافق على تكوين هذه الجماعة ، وعلى قبول أعضائها حملة أسهم فيه (اذ كل عضو يجب أن يأخذ سهما على الأقل فى المصرف يدفع نصف ثمنه عند الالتحاق — والثمن جنيه — والنصف الآخر يقسط عليه) ، كما أنه اذا وافق هؤلاء الأعضاء على شروط المصرف ، يعاين المصرف الأرض ويثمنها ، فاذا اتفق على شرائها ، يدفع الأعضاء ربع الثمن على الأقل ، والباقى يدفعه المصرف من خزانته ، بعد أن ترهن الأرض له رهنا أوليا .

بعد ذلك تصير الأرض فى حيازة الجماعة لمدة سنة أو اثنين ، تحيطها فى هذه الأثناء بسياج ، وتنظفها وتعمل لها المصارف اللازمة وتعدها للزراعة . وبعد ذلك تبدأ فى تقسيمها بين الأعضاء حسب نظام بسيط يتفق عليه تحت اشراف المصرف . فاذا تم ذلك يستلم كل عضو نصيبه ليفلحه . وتظل الجماعة قائمة حتى يسدد كل الدين ، فتخرج الأرض من تحت الرهن ، ولكن قبل ذلك لايسمح لعضو أن يؤجر أرضه بغير اذن الجماعة ، واذا أراد التخلص منها تأخذها الجماعة منه بالثمن الذى اشتراها به ، وتحل عضوا آخر محله .

وقد نجح هذا المصرف فى عمله نجاحا يبشر بتحقيق مهمته القومية تحقيقا تاما . وهذا طبعا فوز عظيم للنظام التعاونى . فقد بلغ قيمة الموجودات للمصرف بعد سنتين من ممارسة العمل ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، منها ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من الودائع والحساب الجارى . وفى هذا برهان على نجاحه وثقة الناس به (٢) .

والمصرف والواضعون لفكرته (٣) والعاملون على انجاز هذه الفكرة ، كلهم آمال فى تحقيق مهمتين قوميتين ، أولاهما معاونة الشعب الارلندى لوضع يده على أراضيه الزراعية التى فيها ثروة البلاد . ثانيتهما تحويل تيار أموال الشعب الى خزائنه وتثميرها فى سبيل ترقية الزراعة والصناعة الارلندية . وهذه الأموال ، ومنها ما يبلغ ١٨٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مكدسة كودائع فى المصارف الرأسمالية وكذا

---

(١) راجع ص ٢١٢ من عدد مايو سنة ١٩٢٢ من مجلة "The Irish Economist"

(٢) راجع التقرير السنوى لجماعة التنظيم الزراعى الارلندية الصادر سنة ١٩٢٢ صفحة ٢٤

(٣) أنشأ هذا المصرف كما قلنا "الحكم الجمهورى" فى إرلندا الذى لم يعش طويلا ، اذ قضى نحبه بعد أربع سنوات فقط ، بعدها انقلبت حكومة البلاد ، وأعطيت ارلندا الحكم الذاتى التام المعروف باسم "Dominion Home Rule" فحلت حكومة هذا العهد محل حكومة الجمهورية فى "مصرف الأراضى الأهلى" .

فى صناديق توفير البريد . وهذه الودائع الارلندية الهائلة تربح فائده قليلة لا تتجاوز ٣٪ فى حين أن أصحاب الأسهم فى هـذه المصارف يجنون أرباحا تتراوح بين ١٢٪ و ٢٠٪ وزيادة على ذلك أن هذه المبالغ الطائلة التى تجمعها هـذه المصارف من ثروة إرلندا تستعملها فى إنعاش الصناعة والتجارة فى انجلترا .

من ذلك يستنتج أن هذا المصرف يعمل لحفظ ثروتين عظيمتين داخل البلاد ، بعد أن كانتا تتسربان منها سنويا تاركين إياها قاعا صفصفا . الثروة الأولى ثروة الشباب الناهض ، والثروة الثانية ثروة المـال .

سبق لنا فى الفصل الثانى أن بينا الأسباب التاريخية التى دعت الى تحويل معظم مزارع إرلندا الخصبة الى مراع واسعة ترعاها الماشية ، وافضاء ذلك الى كثرة عدد من لا شغل لهم فى الأراضى ، والتجائهم الى المهاجرة الى أمريكا وغيرها ، تاركين وراءهم من رضوا بمعيشة متوسـطة الحال على الأكثر على ما بقى من المزارع الارلندية . فكأن خير شباب البلاد أخذ فى الرحيل عنهـا ، وقد زاد ذلك أن العـادة السائدة فى البلاد هى أن الولد الأكبر وحده هو الذى يرث الأرض وما عليها ، أما سائر الأولاد فلا أرض لهم ولا متاع ، فكان تيار الهجرة لغاية الآن مستمرا ، ولو أنه قل كثيرا عنه فى العام المـاضى لتغيير الحكم وانتقاله الى أيد إرلندية . ونحن قد رأينا أن أول عمل يقوم به "مصرف الأراضى الأهلى" هو مساعدة من لا أرض لهم على اقتنائها ، فكأن هذا المصرف لا يدع سبيلا لشباب إرلندا الى مهاجرتهم بلادهم . وهذا ممـا يحفظ كيان عنصر البلاد ، ويقوى العصبية فيها . لأنه فى الغالب لا يقدم على المهاجرة الا من قويت بنيته وعلت آماله وكثر نشـاطه . وهذا ما قصدنا من قولنا إن هذا المصرف يعمل لحفظ ثروة الشباب الناهض داخل البلاد .

أما حفظ ثروة المـال داخل البلاد وتثميرها فيها ، فقد سبق بيانها .

من ذلك يرى أن الخدمة التى أوقف هذا المصرف الارلندى نفسه عليها هى من أجل الخدم ، وتدل على بعد نظر من فكر فى إنشائه ، وأن فى اتباعه النظام الذى يعمل بمقتضاه هو وجماعات الفلاحة ونجاحه فيه لفوزا عظيما للتعاليم التعاونية ، وبرهانا واضحا لما يمكن أن تاتى به هذه التعاليم من الخير العـام للشعوب .

الفصل الثانى عشر

الجماعات التعاونية للاتجار بالجملة

ما من بلد دخل فيها النظام التعاونى، وانتشرت فى أنحائها جماعاته، زراعية كانت أم صناعية، الا وشعرت الجماعات فيه بضرورة ايجاد جماعة عامة لها، تشترى وتبيع لها بالجملة. والسبب فى ذلك هو الحاجة، لأن كلا من هذه الجماعات المتعددة تعمل فى دائرة صغيرة، وبداهة تكون تجارتها فى بضائع معينة، وبمقادير محدودة. ولا يخفى ان من أربح الأشياء فى التجارة تعدد الأصناف، والتعامل فيها بمقاديروافرة، وهذا يؤدّى الى التوسع فى التجارة وما يعقبه من الرخص فى الأسعار، والاقتصاد فى النقل، والتوفير فى المصاريف، والربح فى النهاية.

هذه نظرية تجارية معلومة لا يجهلها المتعاونون، ولذلك كانوا يرتقبون الوقت الذى يكون فيه لجماعاتهم هيئة عامة يتجرون معها بالجملة. على أن هذه الرغبة حرّكها فى إرلندا عامل خارجى حملهم على الاسراع فى إنشاء هذه الهيئة. وهذا العامل سوء نية تجار الجملة العاديين نحوهم، والتآمر فيما بينهم على القضاء على الجماعات التعاونية حتى يخلو الجو للرأسماليين من تجار الجملة والقطاعى على السواء، ويومئذ يستبدّون بالفلاحين، ويملون عليهم أسعارهم، وليس أمام الفلاحين الا الأذعان.

فمن ألاعيب هؤلاء التجار لتحقيق هذه الغاية امتناعهم فى كثير من الأحوال عن امداد جماعات التعاون بالبضائع اللازمة لها من حاجات زراعية ولوازم منزلية، واذا أمدوهم فكثيرا ما يضايقونهم بتأخير توريد هذه البضائع اليهم. مثل هذه الأمور المعوجة وغيرها قصدوا بها معاكسة الجماعات وعرقلة سيرها ليسقطوها، ويرجع الفلاح الى التاجر كما كان أولا، وفى ذلك ما لا يخفى من الربح الوفير للأول والخسارة للثانى.

استمر التعاونيون فى مقاومة التجار، وبفضل قادتهم وتشبعهم بالمبادئ التعاونية، قاوموهم أشد مقاومة؛ حتى جمعوا قواهم واتفقوا على خطة بها يسلمون من شر هؤلاء التجار. وذلك بتصميمهم على إنشاء هيئة خاصة بهم، يشترك كل الجماعات التعاونية فى ايجادها وفى تمويلها وفى إدارتها وفى المعاملة معها بالجملة. فتصبح هى الواسطة الوحيدة بين الجماعات والأسواق التجارية فى البيع وفى الشراء.

إن الفكرة الأساسية لانشاء الجماعات التعاونية هذه الهيئة العامة هى نفس الفكرة التى دارت بخلد الأفراد التعاونيين قبل انشائهم جماعاتهم. فكما أن الأفراد اجتمعوا لتحقيق مزايا اقتصادية اجتماعية وكوّنوا جماعات لهم، كذلك اجتمعت هذه الجماعات الصغيرة وكوّنت جماعة كبيرة لنفس تلك المزايا. وبذا انتفع الفرد انتفاعا لم يكن فى وسعه أن ينتفعه بصفة كونه فردا، ولا فى وسع جماعته كذلك.

من نوع هذه الجماعة التعاونية العامة اثنتان فى إرلندا ، إحداهما أنشئت فى سنة ١٨٩٢ وهى " الجماعة الوكيلة التعاونية الارلندية "(١) والأخرى فى سنة ١٨٩٧ واسمها " الجماعة الزراعية الارلندية للاتجار بالجملة "(٢) .

قد ذكرنا عن الأولى شيئا فى الفصل الخامس (فصل جماعات الزبدة) وقلنا إنها أوجدت خصيصا لمصلحة جماعات الزبدة ، فتصدّر الى الأسواق زبدة المعامل التعاونية ، وكذا تورد اليها كل ما تحتاج اليه من لوازم وحاجات . ولكن هذه الجماعة لم تحقق الآمال التى علقت عليها . وربما كان من أوائل الأسباب لذلك أنها بدأت عملها قبل الأوان ، أى قبل أن ينتشر التعاون فى ريف إرلندا انتشارا يستوجب وجود جماعة مثل هذه ، وقبل أن يتمكن التعاون من نفوس الارلنديين تمكنا يجعلهم تعاونيين بالمعنى الكامل ، فيحرصوا على مصلحة إخوانهم حرصهم على مصلحة أنفسهم وقد بينا فى الفصل المذكور ما ترتب على ذلك من ضعف مركز هذه الجماعة أمام التجار حينما اتبعوا فى محاربتهم للتعاونيين سياسة " فرّق تسد " .

ولما تمادت معامل الزبدة التعاونية فى سوء معاملتها مع هذه الجماعة ، بأن لا ترسل زبدتها اليها الا اذا عجزت هى عن بيعها مباشرة فى الأسواق ، أما فى حالة رواج السوق فتستغنى عنها وتعامل التجار مباشرة ، مما يكون من شأنه ولا شك أن يربك الأعمال ويفضى بالخراب العاجل على الجماعة — لما حصل ذلك وجدت هذه الجماعة أنه من الضرورى لحفظ مركزها فى السوق ولعدم انفضاض معامليها ، أن تملك معمل زبدة خاصا بها ، حتى تضمن تصدير مقدار ، وان كان محدودا ، من كميات الزبدة التى اتفقت مع التجار عليها ، وذلك لعلمها أنه قد تخونها معامل الزبدة التعاونية فى أى وقت ، فتقع فى حيرة .

قامت الجماعة بذلك وبذلت جهدها فى مقاومة كل هذه الصعاب ، ولكن الحال لم يتحسن ، بل ازداد المستقبل ظلاما عندما رأت أنه قد أتاها منافس كبير من داخل الحركة التعاونية نفسها ربما يقضى على حياتها كما سيأتى بعد .

والآن نأتى للجماعة التعاونية العامة الثانية وهى " الجماعة الزراعية الارلندية للاتجار بالجملة " فنقول إن هذه الجماعة أنشئت فى دبلن تحت اسم "الجماعة التعاونية الزراعية الوكيلة الارلندية"(٣) وكان محلها حجرة صغيرة وضيعة فيها تقوم بأعمال الوسيط فتشترى للجماعات التعاونية الزراعية بالنقد ما يطلبونه من سماد وبزور وغيره من الحاجات الزراعية وترسل مباشرة لها . وهذه عملية بسيطة لا تحتاج الى مخازن ولا الى دفاتر حساب عديدة . وبداهة لا ينتظر لجماعة كهذه أن تكبر الا اذا دخلت فى دور أوسع مجالا من ذلك . ولكن هذا لم يكن متيسرا وقتئذ لقلة عدد أعضائها (وأعضاؤها جماعات تعاونية) وكذا ماليتها . فاكتفت بأن تستمر فى عملها وتحوز ثقة الجماعات الزراعية وتكسب تجارتها الى أن يأتى الوقت الذى تتمكن فيه من توسيع نطاق أعمالها . هذا ما كانت

---

(١) Irish Co-operative Agency Society. (٢) Irish Agricultural Wholesale Society.
(٣) Irish Co -operative Agricultural Agency Society.

ترمى اليه فى أول الأمر، وحققته بعض التحقيق ، اذ أنه فى أول سنة من حياتها بلغت قيمة معاملتها التجارية مع ما التحق بعضويتها من الجماعات التعاونية الزراعية ١٤,٥٠٠ جنيه. أى أنها حازت خمس تجارة الجماعات الارلندية تقريبا ، لأن تجارة هذه الجماعات بلغت فى تلك السنة ٧٦,١٣٤ جنيه[١] . وهذا نجاح يبشر بمستقبل زاهر .

لم تمر السنة الأولى من حياة هذه الجماعة حتى تعلم التعاونيون دروسا جعلتهم يفكرون فى إدخال تغيير على أغراض جماعتهم ونظامها ، وكان ذلك . وتغير ضمنا اسم الجماعة فصار "الجماعة الزراعية الارلندية للاتجار بالجملة" وهذا هو اسمها الى الآن . هذا التغيير جاء من جراء انتصار الرأى القائل بوجوب ايجاد اتحاد تجارى[٢] له محل كبير تعرض فيه بضائعه ومخازن تحتوى على كل ما تحتاج اليه الجماعات التعاونية الزراعية من حاجات زراعية ومنزلية ، بدل أن كانت الجماعة تقوم بمهمة "وسيط" يجمع طلبات الجماعات ويشتريها لها جملة ، وترسل مباشرة اليها .

هذه الخطة أحدثت حركة فى الدوائر التعاونية الزراعية فى البلاد ، وجعلت الجماعات تفكر فى الدخول فى عضوية هذه الجماعة المقدامة التى لم تدخر وسعا فى التسهيل عليها فى التجارة . فأقبلت عليها وعضدتها بمالها وبالاتجار معها . فاتسعت دائرة عملها وانتعشت حركتها ، واليك حالها فى سنة ١٨٩٨[٣] .

عدد الجماعات التعاونية الزراعية	عدد الجماعات التى اشتركت فى عضوية هذه الجماعة العامة	عدد أسهم هذه الجماعة	رأس مالها المدفوع	مبلغ حركة معاملة الجماعات التعاونية الزراعية	مبلغ حركة معاملة الجماعات المشتركة مع هذه الجماعة العامة
			جنيه	جنيه	جنيه
٢٤٣	٢٥	٢,٩٨٦	٢٠٠[٤]	٢٧٠,٣٤٦	٣٠,٠٠٠

وقبل أن ندخل فى بيان أعمالها يحسن أن نفسر نظام إدارتها فنقول إن ذلك لا يختلف كثيرا عن نظام الجماعات التعاونيةا لمحلية من حيث المساواة فى روحه والدقة فى وضعه والعمل على تنفيذه . الا أنها تصدر نوعا من الأسهم لا تعرفه الجماعات المحلية ، وهذه الأسهم تسمى "الأسهم الممتازة"[٥] وثمن الواحد منها خمسة جنيهات ، ويشتريها أفراد فقط ، لا يقل ما يأخذه الواحد منهم عن عشرة أسهم ، ولا بد من دفعهم الثمن كاملا عند أخذها . والسبب فى إصدار هذه الأسهم هو افتقار الجماعة الى المال من جهة ، ووجود عدد من أصدقاء التعاون فى البلاد بودهم لو أعطوا فرصة للأخذ بيده من جهة أخرى .

---

(١) راجع كتاب "Twenty-one years of The I. A. W. S. 1897—1918" by L. P. Byrne. صفحة ٢٥

(٢) Trading Federation.

(٣) عن كتاب "Tewenty-one years of I. A. W. S." ص ٩٠

(٤) سبب قلة رأس المال هو ان عند انشاء الجماعة كان ثمن السهم خمسة شلنات يدفع منها عند الالتحاق شلن واحد والباقى يقسط .

(٥) Prefernce Shares.

أما الأسهم العادية فتأخذها الجماعات التعاونية دون سواها . ولا يقل عدد الأسهم التى تشتريها كل جماعة عن عدد أعضائها . وثمن السهم جنيه واحد يدفع من ثمنه الربع عند الالتحاق بالعضوية ، والباقى يؤخذ تدريجا من "العائد" (١) وكذا من الفائدة التى تخص الحصص (٢) فى آخر السنة . أما مسئولية الأعضاء فهى محدودة والحصص يجوز نقل ملكيتها للغير والفائدة التى يأخذها حملة الأسهم لا تزيد على ٥ ٪ ويحفظ ٢٠ ٪ من صافى الأرباح للمال الاحتياطى .

وإدارة الجماعة موكولة "لمجلس مديرين" (٣) ، وعدد أعضائه عشرة ينتخبهم الأعضاء سواء أكانوا جماعات أم أفرادا بيدهم أسهم ممتازة ، وذلك على أساس صوت واحد لكل ١٠٠ عضو من أعضاء الجماعات ، وصوت واحد لكل صاحب أسهم ممتازة . وينتخب حملة الأسهم العادية ستة أعضاء من هذا المجلس ، والأربعة الباقون ينتخبهم حملة الأسهم اجمالا ، عادية وممتازة . أما "رئيس المجلس" فينتخبه المديرون ، ويجب أن يكون من ممثلى أصحاب الأسهم العادية .

بهذه الطريقة لا يخشى من تسلط أفراد على إدارة الجماعة ، وتسييرها الى حيث لا ينفع المتعاونين . بل إن من يرضى أن يدخل كصاحب أسهم ممتازة بهذه الشروط لا بد أن يكون صديقا حميما للمتعاونين يود مساعدتهم والعمل معهم ، فان طريقة دفع ثمن الأسهم ، وتحديد التصويت بشكل يضمن حقوق أصحاب الأسهم العادية كاملة ، بحيث أنهم هم أنفسهم الذين يمسكون زمام العمل مما يثبت أنه لا يرضى بها إلا من أراد حقيقة أن يمد يده للنهوض بهذه الحركة مع عدم الاضرار بمصالحه المالية مع ذلك .

والآن نأتى على أعمال هذه الجماعة فنقول إنها ابتدأت عملها بتلقى درس قاس صدمها فى أول الأمر وأوقع بها خسارة ، وربما كان ذلك موعظة عملية جاءتها فى بدء العمل لتوفر عليها مبالغ هائلة كانت قد تخسرها فيما بعد . هذه الخسارة جاءت من جراء دخولها فى ميدان البيع التعاونى وهو ميدان صعب محفوف بالمخاطر ، والطريق اليه من أوعر الطرق التى يطرقها المتعاونون . وقد كلف ذلك الجماعة التى نحن بصددها خسارة كبيرة عند ما عملت على بيع مواشى أعضائها لهم . ذلك كان كافيا لها وأحسن درس تتلقاه يعلمها أن البيع التعاونى ليس من الحكمة الدخول فيه قبل أن تثبت قدمها فى التعاون ، وتتدرب على أساليب التجارة ، وتتأكد من أن الروح التعاونية قد دبت فى نفوس أعضائها . بعد ذلك اتجه فكرها الى الشراء التعاونى ، وهو توريد حاجات الأعضاء لهم .

أول ما اهتمت به الجماعة فى هذا الباب هو توريد البزور للأعضاء بعد فحصها ، وتيقنها من أن هذه البذور نظيفة النوع قوية النمو . كذلك السماد قد اهتمت بأن ما تورده لأعضائها مضمون الجودة ، محتويا على العناصر المطلوبة بكمياتها القانونية ، وذلك مما شجع الأعضاء على ألا يضنوا على أرضهم باستعمال الأسمدة التى أتت بمزايا لم يكونوا يعهدونها من قبل ، وذلك لجودة نوعها وخلوها من الغش .

---

(١) Dividend. (٢) Interest on Capital. (٣) Board of Directors.

بعد سنتين من عمرها ، رأت الجماعة أن تقوم بتوريد العدد والآلات الزراعية اللازمة لأعضائها فكان ذلك من الأسباب التى أنعشت تجارتها وزادت حركتها وأخذت بها الى الأمام ، ولم يمض طويل من الزمن حتى تقدمت الجماعة تقدما عظيما ، ماليا وتجاريا ، وصارت قادرة على معرفة طلبات أعضائها ، وعلى تقدير الكميات اللازمة لتجارتها من كل الأنواع ، سواء أكانت هذه الأنواع من اللوازم الزراعية أم الحاجات المنزلية . وهذا مما ينير لها الطريق فى سيرها ، ويطمئنها على أن ما تعرض فى محالها سيحوز القبول ، وما تخزن فى مخازنها سيصرف قبل أن يلحقه أدنى ضرر .

استمرت الجماعة فى تقدمها وهى تكبر وتجارتها تتسع ، وتضيف الى بضائعها أنواعا حديثة تتطلبها سنة التدرج فى الرقى ، حتى وصلت تدريجا ، وبدون كلفة ، الى أن دخلت ميدان البيع التعاونى . فمنذ سنة ١٩٠٩ صارت تشترى من أعضائها مايحضرونه اليها من بيض ودجاج وعسل وغيره . ثم بعد ذلك أخذت تورد لجماعات الزبدة كل ما يلزمها من عدد وآلات لمعاملها ، بل لقد أخذت على نفسها أن تشيد معامل للزبدة ، وتركب فيها كل ما يلزم من العدد ، وتقدم لها كل ما تحتاج من الأدوات ، وأخذت أيضا فى تصدير زبدتها الى الأسواق . وهنا ابتدأ التزاحم والتنافس بين هذه الجماعة وبين " الجماعة التعاونية الوكيلة الارلندية " التى تكلمنا عليها . والظاهر أن مركز الجماعة " العامة " آخذ فى التقوى يوما بعد يوم على الجماعة " الوكيلة " ، وهذه سنة التجارة ، فان الجماعة العامة جماعة كبيرة تشتغل بتجارات متعددة ، وبكميات وافرة ، وعضويتها واسعة . ولما رأت الجماعة أن تجارتها فى الحاجات الزراعية والمنزلية اتسعت لدرجة كبيرة جعلت أقساما مخصوصة للأنواع المتعددة من تجارتها ، حتى وصل عدد هذه الأقسام الى اثنى عشر : [1]

(١) أعمال المصارف .
(٢) التقاوى والحبوب .
(٣) عرض المحاصيل فى الأسواق .
(٤) عدد وآلات زراعية .
(٥) لوازم تربية النحل .
(٦) البقالة والمواد الغذائية .
(٧) لوازم معامل الزبدة .
(٨) الأسمدة والعلف والفحم .
(٩) الملابس والأحذية .
(١٠) الطبع ولوازم الكتابة وبيع الكتب .
(١١) لوازم الطحين ، والعدد الميكانيكية ولوازمها .
(١٢) بضائع معدنية .

ولهذه الجماعة الآن محل كبير فى "دبلن" وفروع ومخازن فى بلاد عديدة ومكاتب للتعامل فى انجلترا واسكتلندا .

---

(١) عدد مايو سنة ١٩٢٠ من نشرة "The I. A. W. S. Monthly Bulletin"

وقد عمل قادة هذه الجماعة أخيرا على الدخول فى حركة مباركة تفيد الجماعة والحركة التعاونية إجمالا ، ذلك أنهم حثوا جماعات التعاون المنزلى ولا سيما فى شمال إرلندا ، حيث هـذه الجماعات منتشرة أكثر من الجماعات الزراعية ، على الانضمام الى عضوية هذه الجماعة ، وذلك مما يدل على بعد نظر القائمين بهـذا الأمر ، لأنهم سيتوصلون بذلك الى التقريب بين وجهتى نظر المنتجين والمستهلكين داخل الحركة التعاونية ، وجعلهم أعضاء هيئة واحدة . وستكون هذه الجماعة حلقة اتصـال هاتين الفئتين . يتقابل فيها جماعة المنتجين مع جماعة المستهلكين ؛ فيقدم المنتج ما أنتج ويأخذ المستهلك ما يحتاجه . واذا استمر حسن العلاقة والتفاهم بينهما ، وبطريقة رائدها السـداد فى الرأى والروية فى العمل ؛ فلا يبعد أن نرى الوفاق سائدا بين هاتين الطائفتين من المتعاونين بفضل هذه الجماعة ، لأن الصلة بين المنتجين الذين يهمهم بيع ما ينتجون بأعلى ثمن ، وبين المستهلكين الذين يهمهم شراء ما يحتاجون بأقل ثمن ، لا يوصل اليها إلا بمثل هـذه الجماعة التى يملكها ويديرها معا أعضاء هاتين الطائفتين ، فترى من مصلحة الجميع تحديد الأثمان فى البيع وفى الشراء حتى لا يغبن فيه أحد الطرفين ، فيراعى مصلحتهما ، اذ كلاهما ممثل فى سياستها وفى إدارتها .

ويمكننا أن نتصور مقدار تقدم هذه الجماعة من احصائيات العشرة السنين الأخيرة[١] :

السنة	عدد الجماعات الداخلة فى العضوية	عدد الأسهم	رأس المال العادى المدفوع	رأس المال الممتاز المدفوع	ثمن مابيع أثناء السنة	المكسب للسنة	المال الاحتياطى
			جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٩١٠	١١٩	١٦٫٧٨٥	١٫٩١٩	٥٫٢٢٣	١٢٣٫٥٠٨	١٫٥٩٤	٣٫٣٠٠
١٩١٢	١٥٩	٢٠٫٦١٨	٣٫١٥٢	٥٫٦٨٧	١٧٦٫٩٠٠	٧٥٣	٤٫٠٠٠
١٩١٤	١٨٨	٢٥٫٧٩٤	٣٫٦٤٠	٦٫٥٠٥	٢٦٨٫٣٨٤	٢٫١١٤	٥٫٠٠٠
١٩١٦	٢٦٤	٣٦٫٩٥١	٧٫١٣٩	٨٫٦٨٠	٤٧٩٫٨٧٩	٤٫٩٨٩	٨٫٠٠٠
١٩١٨	٣٧٩	٥٧٫٢٣١	١٤٫٤٩٠	١١٫٥١٥	٩١٤٫٢٤١	٧٫٥٢٧	٥٫٠٠٠[٢]
١٩٢٠	٤٩١	٨٢٫٠١٢	١٧٫٥٣١	١٢٫٩١٧	١٫٦٧١٫١١٥	٩٫٢١٨	٩٫٠٠٠

(١) كما ورد فى كتاب "Co-operation In Ireland" by Smith - Gordon & C.O'Brien صفحة ٨٤ وكذا فى بعض احصائيات من مكتب الجماعة "العامة" .

(٢) نقص المال الاحتياطى هذه السنة لأنه فى السنة التى قبلها سدّدت مصاريف البناء الجديد للجماعة وتكاليف تجهيزه .

الفصل الثالث عشر

"دور المرأة الارلندية الريفية فى الحركة التعاونية"

إن للمرأة مقاما فى هـذه الحركة لا يستهان به . وقد أقدمت على قيامها بمهمتها بجانب الفلاح الارلندى إقداما يعجب به ، وشاركته فى عمله التعاونى الذى وضع فيه جل آماله ليقيم على أساسه مدنية قروية فى إرلندا . يتذكر القارئ المبدأ المثلث الأركان الذى اتخذه زعيم التعاون الزراعى فى إرلندا فى أول الأمر وهو "تحسين الزراعة ، تيسير التعامل ، ترغيد المعيشة" كما يتذكر شدة اهتمامه بالركن الثانى من هـذا المبدأ وأعنى به تحسين التعامل ، تاركا تحقيق الركن الأول لمصلحة الزراعة الحكومية التى هى أقدر على القيام به من كل هيئة أخرى كما بينا . بقى الركن الثالث من هذا المبدأ السامى مغفولا عنه لأن الرجل الارلندى وجد أن هذا العمل ليس من اختصاصه ، فبقى متروكا حتى بدأت المرأة تحس أن ذلك شأنها . لأن جعل المعيشة الاجتماعية هنيئة هو مما يقع فى دائرة اختصاص المرأة ، اذ البيت وحياته وتدبير شؤونه وسعادته متوقف توقفا تاما على اهتمام المرأة به .

من أجل ذلك اجتمع عدد من ذوات النفوس العالية من نساء إرلندا وتشاورن فى الأمر ، وكان الفيلسوف الارلندى "A. E." أقوى عضد لهن بفكره وقلمه ، واتفقن على أن تقوم جماعة منظمة لنساء إرلندا القرويات بالعمل الخاص بهن فى الحركة التعاونية ، وتحقق الركن الثالث من المبـدأ الذى وضـعه الزعيم "هوريس بلانكت" ، ذلك المبدأ الذى اشتهر وذاع فى كل صقع من أصقاع البلاد المتمدينة .

كان ذلك فى سـنة ١٩١١ ، ومنذ ذلك الوقت الى الآن تعمل هـذه الجماعة بهمة وصبر على تحقيق المهمة التى وكلت اليها ؛ تلك المهمة التى هى فى الحقيقة أسمى غرض ترمى اليه الحركة التعاونية بأسرها وهى الحياة القروية السعيدة . فكأن النساء جئن ليكملن بالنجاح العمل الذى بدأه الرجال . وهذا ولا شك أكبر دليل على نجاح الحركة التعاونية فى إرلندا الزراعية التى اجتازت المراحل الأولى فى حياتها بفضل رجالها . والآن تجتاز المراحل الأخيرة بفضل نسائها . حقا أن مدنية الأمم تقاس بمقدار علو مقام المرأة فيها ، والعمل الذى تقوم به فى حياتها المنزلية والقومية .

هذه الجماعة سميت "جماعة نساء إرلندا المتحدات" (١) وهى جماعة نسوية محضة مستقلة تمام الاستقلال فى أعمالها . بيد أنها تعمل جنبا لجنب مع "جماعة التنظيم الزراعيـة الارلندية" ، وهى الموكول اليها أمر تحقيق مبدأ المعيشة الفضلى فى ريف إرلندا . فهى اذن العامل لرفع مستوى الحياة الاجتماعية فى الأرياف ، كما أن جماعة التنظيم المذكورة هى العامل لتقدم الحياة الاقتصادية فيها ، ومقصدها هو أن توقظ فى نفس المرأة الارلندية شعورها بالمسئولية ، وتجعل كل امرأة تدرك أن مساعدتها ضرورية ولازمة فى تكوين الأمة سواء قضت هـذه المساعدة باشتغالها فى لجان الجماعات

(١) The United Irishwomen.

العامة أو باشتغالها فى مطالب البيت . وعلى "جماعة نساء إرلندا المتحدات" بعد إيقاظ هذا الشعور أن تعمل على ألا يذهب شئ من المجهودات المبذولة سدى ، والا يضيع مجهود الفرد بسبب قلة المعونة . ولذلك كان عنوانها هو "التعاون" فهن يعملن على ايجاد رابطة بين نساء إرلنـدا غير ناظرات الى ما بينهن من الفروق فى المراتب والسياسة والعقائد ما دمن يلتمسن المصلحة العامة المشتركة .

والمركز العام لهذه الجماعة فى دبلن عاصمة إرلندا . ولها فروع عديدة فى الأرياف وأمرها موكول الى "لجنة تنفيذية" تنتخبها ممثلات هذه الفروع فى الجمعية العمومية التى تجتمع مرة فى السنة . أما اللجنة فتجتمع مرة فى الشهر . وتحت هذه اللجنة التنفيذية لجان صغيرة تعمل لجمع المعلومات المختلفة وهى بمثـابه حلقة اتصال بين المركز الرئيسى والفروع ، تمهد السبيل للأول للوقوف على حقيقة الثانى ، وتحمل للثانى النصائح والارشادات التى تنير له الطريق فى أعماله . أما هـذه الفروع فهى جماعات نسوية محلية منتشرة فى الأرياف تعمل لتحقيق الغرض الذى ذكرناه تحت اشراف لجـان منتخبة من أعضائها . وكل فرع حرفى العمل فى أى موضوع يرى أعضاؤه أنه موصل للقصد الذى أجمعن على تحقيقه .

وللجماعة "منظمات" يجعلن معلوماتهن وتجاربهن وقفا على الفروع ، فهن لها بمثابة "المستشار" ومن آن لآخر يزرن الفروع ليجتمعن بأعضائها ، ويبثثن فيهن من الروح العالية مايرفع مستوى الحياة الاجتماعية ، ويمددنهن بالنصائح الغالية والارشادات الحكيمة ، ويشجعنهن على الاستمرار فى عملهن ، وتحقيق غرضهن الأسمى . واذا ما آنسن فى جهة ما أملا فى إنشاء فرع لها توجهن اليها ، واجتمعن بنسائها ، وتفاهمن معهن ، وفسرن لهن مهمتهن ، وشرحهن لهن المبدأ الذى يعملن لتحقيقه ، والمزايا التى تعود عليهن وعلى قريتهن من وجود فرع لهن بها . حتى اذا جاء الوقت ، وأردن انشاء فرع لهن كنّ لهؤلاء القرويات خير عضد لذلك حتى يخرجن الى حيز الوجود ما كنّ يبثثن من الأفكار .

وهناك أيضا للجماعة "معلمات" مدربات يذهبن فى أى وقت الى الفروع ليعشن بين أعضائها مدّة تتراوح بين أسابيع وأشهر ، يقمن فى غضونها بتدريس علوم خاصة بهن مثل الصحة والاسعاف ، والطهى والتطريز ، ويقمن كذلك بالقاء محاضرات فى ضرورة النظافة والاعتناء بتربيـة الأطفال وترتيب نظام البيت ، كما انهن يدربن الأعضاء على كيفية تعهد الحدائق حتى يخرجن منها ما يلزم لمنازلهن من الخضراوات والأزهار ، ويبصرنهن بتربية الدجاج وانتاج البيض ، وكذا اقتناء النحل على الطريقة العلمية الحديثـة حتى يحصلن على عسل نظيف وافر ، كما انهن يعلمن الأعضاء بعض الصناعات القروية مثل الغزل وعمل الأسـفاط أى الأسبتة ، وصناعة المربة ، وحفظ الفواكه فى زجاجات فى محلول من السكر بطريقة تحلى طعمها وتقيها العطب .

كما أن الجمـاعة تعمل لمعرفة المـاهرات من الممرضات والمولدات وترشحهن للفروع التى تكون فى حاجة اليهن : ومن هذه الفروع مايستخدم هؤلاء السيدات بصفة ثابتة فى جهاتها ، ومنها ما يحتاج اليهن من آن لآخر .

وهذه الوظائف الثلاث ، وظيفة " المنظمة " ووظيفة "المعلمة" ووظيفة "الممرضة" هى التى يتعاطى صاحباتها أجرا عليها من الجماعة ومن الفروع تبعا للخدمات التى يقمن بها . أما الوظائف الأخرى مثل رئيسة الجماعة والسكرتيرة وأمينة الصندوق وغيرها فهى وظائف شرف لا أجر عليها غير الشعور بالقيام بواجب اجتماعى ، وانه لنعم الأجر .

وقد يلتحق بعضوية الجماعة أفراد رجالا وإناثا توافق اللجنة التنفيذية على قبولهم ، وذلك لأن هناك عددا من الرجال والنساء يودون مساعدة الجماعة أدبيا وماديا حبا لتقدّمها ونشر مقاصدها وتعميم مزاياها ، لأنهم رأوا فى الحقيقة أنها من عوامل رقى المرأة القروية ، ومن الأسباب التى ترفع مستوى الحياة فى الريف .

وقد بلغ عدد هؤلاء الأعضاء من الأفراد فى سنة ١٩٢٠ ، ٥٩٣ عضوا . أما عدد الفروع فكان ٤٩ ، أعضاؤها ١,٢٧٨ (أى أن متوسط عدد أعضاء الفرع ٢٦ تقريبا) فكأنّ مجموع الأعضاء كلهم ١٨٧١

أما قيمة اشتراك الجماعة للسنة ، فالعضو فيها يدفع شلنين ونصفا على الأقل ، ويدفع الفرع ضعف هذا المبلغ ، ويدفع العضو لفرعه نصف شلن فى السنة .

وبلغ دخل الجماعة فى سنة ١٩٢٠ ما يزيد عن ٤٠٠٠ جنيه يتضمن مساعدة مالية من الحكومة تقرب من ١٠٠٠ جنيه ؛ وكذا هبة مالية من وقف المثرى الاسكتلندى الأمريكى الشهير المرحوم " اندروكارنيجى " تقرب من ٣٠٠ جنيه ، والباقى من اشتراكات أعضائها وتبرعاتهم .

أما ما أنفقته أثناء السنة فبلغ نحو ١٥٠٠ جنيه ، وذلك فى مرتبات موظفين وأجور وبدل سفر ، وأجرة المكتب الرئيسى ومصاريف افتتاحه الى غير ذلك من الوجوه الضرورية للعمل[١] .

الآن وقد عرفنا غرض هذه الحركة النسوية ونظامها بما فيها من جماعة مركزية وفروع محلية ، بقى علينا أن نبين أعمالها ، وما يقوم به هؤلاء النساء بالفعل لرفع مستوى الحياة الاجتماعية فى الريف . ولتفصيل ذلك نقسم الموضوع الى ثلاثة أقسام[٢] .

(١) عملهن لتقدم الزراعة وما يتبعها من الصناعات الريفية

ان هؤلاء النساء باتقانهن الفروع الثانوية للفلاحة كتربية الدجاج والأرانب ، وكاقتناء النحل ، وكزراعة الخضروات والفواكه ، وكالاعتناء بتربية وتغذية الأبقار الحلوب وعجولها ، والخنازير وصغارها ، كل ذلك من شأنه أن يساعد رجالهن فى عملهم من الوجهة الفنية ويجلب لهم ثروة أن وجدناها قليلة نسبيا فان أثرها فى حياتهم الاقتصادية عظيم .

---

(١) التقرير السنوى لجماعة الارلنديات المتحدات عن سنة ١٩٢٠

(٢) راجع صفحة ٢٧ من كتاب "The United Irishwomen; their place, work & ideals" by Horace Plunkett, Ellice Pilkington & A. E.

كما انهن بتعلمهن غزل الصوف وعمل بعض الملبوسات منه ، وصناعة المربة وحفظ الفواكه مسكرة ، وانتاج العسل على الطريقة الحديثة ، وغير ذلك من الصناعات التى لها ارتباط بالحياة الريفية ، يساعدن على تمتع بيتهن بخيرات الريف ، وما يزيد على الحاجة يقدم الى السوق .

واذا كان فى الجهة التى هن فيها جماعة تعاونية ، فالمرأة هى خير عون لها ، اذ أنها تشترى منها حاجاتها المنزلية من سكر وشاى وملابس وأحذية ، واليها تبيع ما تنتجه من عسل وبيض ودجاج وغير ذلك ، ولايخفى أنها بعملها هذا تعاون الرجال عموما على تقويم جماعاتهم التعاونية ، كما أنها تعاون زوجها مباشرة بالانتفاع من معاملتها مع الجماعة التعاونية فى البيع وفى الشراء .

(٢) عملهن فى المعيشة المنزلية

إن وجود "فرع" فى قرية يجعل للقرويات محورا يلتففن حوله ، وهناك يتقابلن ويتعارفن وهن متساويات كأعضاء جماعة واحدة ، فتقوى رابطتهن القروية . وعندها يتمكن ربات البيت الوضيع من الاطلاع على الحياة فى البيت الرفيع والاكتساب منه اكتسابا أدبيا ، فتتعلم الفقيرات بالاسوة شيئا عن النظافة والتنظيم وتربية الأطفال وتعليمهم وترتيب البيت وتجميله وغير ذلك ، اذ أن بيت كل عضو من الأعضاء مهما صغر مركزه الاجتماعى مفتوح لزيارة كل عضو آخر مهما علا مركزه ، وكذا لزيارة ممثلى الجماعة الرئيسية . ولا يخفى ما يدور فى نفس صاحبة الدار اذا لم يكن بيتها كما يجب من النظافة والترتيب ، أو لم يكن أطفالها على مايرجى من التربية والتعليم ، وهى باعتبارها عضوا عاملا فى جماعة ذات غرض سام تعلم كل العلم واجبها نحو بيتها فتحس بتأنيب نفسها ، وهذا ولا شك يؤثر فى أدائها مهمتها خير تأثير . يومئذ تجهد نفسها على أن تظهر أمام باقى الأعضاء بمظهر يشرفها ويرفع رأسها . وهنا يأتى التنافس المبنى عليه التقدم الشخصى والذى هو أساس العمران . إن عدم اليسر المالى ليس بمانع من النظافة وتنظيم الهندام وترتيب المتاع وتربية الأطفال وغير ذلك مما هو فى الحقيقة أساس سعادة الحياة المنزلية . فكم من بيوت وضيعة فى قرى أوروبا تجدها صالحة لزيارة ملوكها . وكم من بيوت رفيعة فى ريف مصر يعاف الانسان أن يدخلها ، اذ لا نظافة فيها ولا نظام ولا ترتيب ولا تربية .

(٣) عملهن فى الحياة الفكرية والاجتماعية

ذكرنا فى الفصل الثانى شيئا عما يسمى بالهجرة القروية وأعنى به مهاجرة أهل القرى من شبان وشابات الى المدن فرارا من المعيشة البسيطة الراكدة التى لا روح فيها . هذه المعيشة المنفردة التى يعيشها الفلاح بين زرعه وبيته ، والتى ليست بمنبهة للفكر ، ولا هى بمنعشة للنفس ، كانت سببا فى فتح باب الهجرة من الأرياف الى المدن حيث الحياة الاجتماعية ممثلة بأكبر معانيها . فهناك حركة واجتماعات ومقابلات واحتكاك أفكار وسرور باللقاء .

من ذلك رأت "جماعة الارلنديات المتحدات" أن تعمل جهدها فى إيجاد رابطة قروية فى ريف البلاد تعطى فرصة لأهل الريف لينموا أفكارهم ويوسعوا معارفهم ويتمتعوا ولو ببعض ما يتمتع به أهل المدن حتى لا تكون حياتهم مقصورة على العمل كل على انفراد . وفى هذا السآمة والألم فالهجرة .

وقد كان أول ماعملن أن أنشأن فى القرية بهوا كبيرا يستعمله الأهالى فى اجتماعاتهم لأغراض مختلفة ، كالقاء محاضرات متنوعة ، وتمثيل روايات وعرض صور "السنما" وإقامة حفلات ساهرة وغير ساهرة ، كما انهن عملن لانشاء مكتبة صغيرة تجمع فيها من أصناف الكتب ما يميل اليه ذوق الفلاح وأهل بيته ، كالفلاحة وفنونها ، والتاريخ الطبيعى وفروعه . وكذا قصص تمثل الحياة الريفية فى العصور المختلفة ، وهذه وتلك محلاة جميعها بالصور والرسوم الملونة .

وعملن كذلك على قيام معرض سنوى للجهة التى فيها الفرع يعرض ما ينتجون من زراعتهم وصناعتهم . ويقدم الفرع جوائز تشجع الأهالى على التقدم والترقى ، وفى هذا إنعاش وحركة للجهة تتخللها المسرة والفائدة .

وهن يتهزن صفاء الجو ، واعتدال الهواء ، فيرتبن حفلات للألعاب الخلوية يشترك فيها شبان القرية وشوابها ، وفى هذا إصلاح لصحتهم ومزيد لسرورهم .

وقد عملن كذلك على تعليم الموسيقى لفئة من أبناء القرية ، وألفن منهن فرقة تفرح القرية بألحانها فى أيام الآحاد والأعياد ، وغير ذلك مما يجمع شمل القرويين والقرويات ، وينعش روح الحياة فى القرية فلا يدخل نفوس الأهالى الضيق والملل ، بل يجعلهم بحيث يحبون قريتهم وحياتها ، فلا يفارقونها ، واذا فارقوها حنوا اليها فعادوا .

هذا هو موجز عن أعمال هذه الجماعة وفروعها . على أنه إن كان القائم بالعمل فيها القرويات أنفسهن ، فانه على رأسهن سيدات من ذوات الجاه والثروة والتربية العالية ، ولا غرابة فى ذلك اذ أن هؤلاء أقدر من غيرهن على تمدين الأرياف ، وعلى إيقاظ الغرائز للنهضة الاجتماعية فيها ، وذلك لما امتزن به من العلم والتربية ، ولما يملكن من السعة فى وقتهن .

وقد كانت هذه النساء المهذبات المثقفات ذوات الثروة والجاه قبل نشوء هذه الحركة إما غانيات فى قصورهن ، أو خاطرات فى مراسح اللهو واللعب ، أو فى المروج والغابات للصيد والقنص ، لا يعملن لبلادهن عملا ، وربما كن يرغبن من صميم فؤادهن أن يعملن شيئا يرفع مستوى الحياة الاجتماعية لدى أهل القرى ، ولا يجدن السبيل اليه .

أما الآن وقد وجد السبيل وأنشئت جماعات فى الريف تضم بين أحضانها النساء من كل الطبقات على أساس المساواة ، فقد اجتمع المستنيرات والبسيطات والأميرات والقرويات ورغيدات العيش والفقيرات ، وأصبح من الممكن وضع خطة قومية للعمل تسير عليها السيدات ، تجعل لحياتهن معنى وفيها لذة ، وتبصرهن بالطرق المؤدية الى الانتفاع بمواهبهن ، والهادية الى ترقية أهل القرى فى الحياة الاجتماعية ، فيكن خير عون على رفع مستواهن ، وأقرب سبيل الى تمدينهن .

الفصل الرابع عشر

النتائج الاقتصادية

دخل القرن الحاضر على إرلندا وهى تشعر بدبيب روح قومية فى جسمها ، وتحس حياة جديدة نشيطة . نعم إن هذه الروح دخلت جسم إرلندا قبل ذلك بربع قرن ، ولكنها لم تكن تحس بها وقتئذ لأن ذلك الجسم كان منهكا بأمراض عديدة أتلفت فيه الشعور والاحساس . ولكن من شأن الروح القومية اذا دبت فى جثمان أمة أن تبدأ باستئصال الأمراض ، وكذلك فعلت روح القومية الارلندية ، حتى اذا خلا الجسم منها تنبهت مشاعره فأحس وأدرك . وقد تشعبت أغراض هذه الروح القومية ، فعملت فى وجوه مختلفة ، بيد انا نعنى هنا بالوجه الاقتصادى من عملها .

إن من أكبر العوامل التى تركت أثرا عظيما فى حياة إرلندا الاقتصادية هو التشريع الذى قامت الحكومة بسنه فى أوقات مختلفة ولأغراض متباينة ، ونحن فى هذا المجال لا يسعنا الا أن نثنى على عزيمة الأمة ، وكبر نفس الشعب ، وحكمة قادة الأهالى ، فانها لم تجعل مفرا للحكومة من سن القوانين التى عادت بالخير العميم على البلاد . وفى مقدمة هذه القوانين أربعة ، كان لها الأثر الفعال فى تحسين الحالة الاقتصادية .

(١) "قوانين الأراضى"[١] . بفضل هذه القوانين صار معظم أراضى إرلندا مزارع يملكها صغار الفلاحين الارلنديين ، يبلغ مساحة المزرعة منها خمسة وعشرين فدانا تقريبا ، بعد ان كانت نفس هذه الأراضى مراع لا يملكها الا عدد قليل من الناس جميعهم من العنصر الأجنبى عن البلاد ، ولا شأن للأهالى فيها الا باعتبارهم مستأجرين أو عملة بالأجرة .

(٢) "قوانين العملة فى المزارع"[٢] . كان هؤلاء العملة قبل سن هذه القوانين على غاية مايكونون من البؤس من حيث المسكن ، اذ كانوا يسكنون أخصاصا لا تليق بالانسان ، فقد كانت أشبه ببيوت فلاحينا بمصر ، حيث البيت حجرة واحدة تسكنها عائلة كاملة رجالا ونساء وأطفالا ، وقد يشاركهم بعض حيواناتهم فيها . ومما يزيد الحال بؤسا فقدان المنافذ أو المداخن التى تخرج دخان الوقود . إلا أن الحال عندنا فى مصر أخف وطأة لقلة الأمطار ، وحسن الجو على وجه الاجمال ، ولأثر الشمس التى هى أقوى مظهر طبيعى . جاء هذا القانون ومهد الطريق لبناء مساكن لائقة للعملة ، مساكن يدخلها النور و يتخللها الهواء ، تشتمل على القاعات اللازمة لعائلات الفلاحين يحتم فيها وجود حديقة صغيرة لزرع لوازم الفلاح المنزلية بها كالخضراوات والأزهار . كل ذلك بطريقة اقتصادية تسهل على الفلاح دفع الأجرة المناسبة

---

(١) Land Acts (٢) Agricultural Labourers' Acts

(٣) "قانون مجلس الجهات المكتظة"[١] هـذا القانون خاص بتوزيع العائلات الريفية على مساحة أكبر وأخصب دفعا للاكتظاظ والاحتشاد، وتوخيا لتحسين حالة المعيشة والصحة والتعليم .

(٤) "قانون مصلحة الزراعة والتعليم الفنى"[٢] . ترتب على هذا القانون الاهتمام والعناية بالتعليم الزراعى والفنى، وكذا بطرق الزراعة وتربية المواشى، وبالاختصار ساعد على تقدم الزراعة من جميع وجوهها.

هـذه القوانين وغيرها ساعدت على إكثار ثروة البلاد مع توزيعها على الأهالى توزيعا أقرب الى العدالة منه فيما مضى . كما أنها مهدت الطرق للأهالى أن يعيشوا عيشة صحية محترمة ، ويعملوا على كسب معاشهم بغير ظلم ولا غبن ، بيد أنها أدت الى شئ آخر عظيم النفع للبلاد ، فان الاصلاحات التى تمت بموجبها أوقفت تيـار المهاجرة الى البلاد الأجنبية ذلك التيار الذى جرف من إرلندا أكثر من نصف سكانها فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر بسبب الويل الذى لحق أهلها ، والذى وصفناه فى فصل سابق .

حقا أن التشريع مفيد جدا ، ولكن البلد الذى يدخله التمدين الحديث لا يصل فيه الاصلاح الى درجة عالية اذا اقتصر فيه هذا الاصلاح على المجهودات التى تأتى بها الحكومة . نعم إن الحكومة بتشريعها قد تزيل عقبات واقفة فى طريق تقدم البـلاد ، كما أنهـا قد تمهد الطريق الى ترقية الأهالى ، ولكن الحكومة بطبيعتها وتكوينها ليس فى مقدورها مهما كانت أهلية أو وطنية أن ترقى بالشعب رقيا حقيقيا اذا هو لم يقم بواجبه المدنى ويعمل مستقلا عنها فيما يعود عليه بالمنفعة والخير. قال "A. E." :

"أظن أننا محقون فى توقع الجليل من الحكومة ، ولكنه ينبغى أن نتوقع الأجل من أنفسنا . ينبغى أن نعلم كل العلم أنه لو فعلت الحكومة ضعف ما تفعله ما نهضنا أبدا من توسـط الحال بين الأمم ، اللهم الا أن يحدونا الايمـان المطلق بقوة مجهوداتنا الشخصية على النهوض بارلندا وتبويئها مكانا رفيعا ، وأن نقرن هذا الايمان بالأفعال . إنه فى استطاعة الحكومة أن تتيح للرجل كفافه الاقتصادى ، ولكن الرجل وحده هو الذى يحول هـذا الكفاف جنة ونعيما . ومن الجمود المزرى بأشرف المخلوقات أن يدأب على عمل لايخدم فيه غرضا نبيلا ، ولايسعى فيه الى تحقيق مثل أعلى".

فعلى الحكومة واجب، وعلى الشعب واجب، والخطر كل الخطر اذا ارتكن أحدهما على الآخر. اذ لكل منهما عمل لا يقوم به غيره ، فان لم يتم بقيت الأمة فى تأخر . واذا تمادى هذا الاهمـال شلت حركة البلاد الى درجة تحدث قلقا واضطرابا .

رأينا فى إرلندا أن "مصلحة الزراعة والتعليم الفنى" ساعدت على نشر التعليم الزراعى الصحيح فى البلاد ، وأبانت للزارعين نتيجة تجاربها العلمية . على أن هذه التعاليم وهذه التجارب ليس فى مقدور

---

(١) Congested Districts Board Act. (٢) Department of Agriculture & Technical Instruction Act.

الحكومة أن تلزم الأهالى باتباعها ، واذا ألزمتهم باتباعها وعقب ذلك تحسين واكثار لمحصول أرضهم لم يكن فى وسعها أن تكثر دخلهم من وراء ذلك . فان ذلك يتوقف على مجهودهم الخاص فى تحويل هذه المحاصيل الى دخل وافر ، وليس من وسيلة للقيام بذلك أعظم من تعاون الفلاحين بشكل اختيارى يضمن لهم الحصول على أكبر قسط ممكن من نتيجة أعمالهم الزراعية ، هذا هو الحل الوحيد لتتميم العمل الذى يؤدى الى رقى البلاد اذا هى أرادت أن تظفر فى ميدان الحياة ، وتحل محلها اللائق بها بين أقطار العالم . وهذا هو السبب الذى حدا رجال الاقتصاد الاجتماعى فى إرلندا الى أن ينشروا تعاليم الحركة التعاونية بين الفلاحين لما رأوا فيها من تشجيع الفرد وانعاش قوة الاعتماد فيه على النفس وحرية المعاملة والعمل على مبدأ "الفرد للجماعة والجماعة للفرد" . وقد ذكرنا آنفا أن لهذه الحركة سواء أكانت صناعية أم زراعية وجهتين اقتصادية واجتماعية . ومهمتنا فى هذا الفصل سرد المزايا الاقتصادية التى يجنيها الشعب من وراء عمله على النظام التعاونى .

إننا اذا نظرنا نظرة اجمالية الى احصائيات الحركة التعاونية فى إرلندا الزراعية تبين لنا مبلغ تجارتها والمزايا المادية التى كسبتها البلاد من وراء الأخذ بتعاليمها . وقد سبق أن ذكرنا إحصائيات الجماعات التعاونية المختلفة على انفراد ، على أنا هنا نستعرضها جملة [١] .

السنة	عدد الجماعات التعاونية المختلفة	عدد الأعضاء	رأس المال المدفوع	رأس المال المقترض	حركة المعاملة
			جنيه	جنيه	جنيه
١٩١٠	٨٨٠	٩٤,٥١٢	١٧٧,٨٢٤	٢٤٠,٠١٠	٢,٥٨٩,٥٥٩
١٩١٢	٩٤٧	١٠١,٩٩١	١٨٨,٣٢٣	٢٦١,١١٤	٣,٢٠٥,١٨٩
١٩١٤	١,٠٢٣	١٠٦,٣٠١	٢٠٢,١١٣	٢٨٥,٦٣٣	٣,٦٦٨,٩٥٨
١٩١٦	٩٥٨	١٠٦,٧٣٤	٢٤٥,٥٨٠	٣١٣,٧٤٠	٦,٠٩٩,٨٨٠
١٩١٨	٩٥٠	١١٧,٤٨٤	٣٢٤,٦٧٣	٥٥١,١١٢	٩,٠٨٧,٦٦٨
١٩٢٠	١,١١٤	١٥٧,٧٦٦	٨٠٩,١٧٢	١,٤٦٣,٨٩٩	١٤,٦٠٤,٨٥٢

وقد بلغ الربح الصافى للجماعات التعاونية المختلفة عن سنة ١٩٢٠ ، ١٤٠,٩٤٥ جنيه . أما المال الأحتياطى فقد بلغ لغاية تلك السنة ٤٨٥,٠٧٣ جنيه . وحركة معاملة هذه الجماعات منذ ابتداء الحركة فى سنة ١٨٨٩ لغاية سنة ١٩٢٠ تقدر بمبلغ ٨٨,٠٠٢,٣٣٥ جنيه .

ان كان مجرد الاتيان بهذه الأرقام لا يظهر تماما مبلغ الخدمات الاقتصادية الجليلة التى تؤديها هذه الحركة للفلاح الارلندى ، فانها على كل حال توضح لنا الشئ الكثير . فنحن نرى مثلا أن عدد أعضاء الجماعات التعاونية فى ريف إرلندا بلغ فى سنة ١٩٢٠ نحوا من ١٥٨,٠٠٠ ، على أن كل عضو من هؤلاء الأعضاء يمثل فى الحقيقة عائلة متوسط عدد أفرادها أربعة ، فكأن الذين ينتفعون بمزايا هذه الحركة أربعة أضعاف هذا العدد .

[١] راجع التقارير السنوية "لجماعة التنظيم الزراعى الارلندية" الصادرة مابين سنة ١٩١٢ وسنة ١٩٢٢

هذا ولم تقتصر المزايا التى أتت بها الحركة على أعضائها ، بل تعدّتهم الى الأهالى اجمالا وذلك أن الجماعة التعاونية فى القرية صارت ميزانا لجميع التجار ومثالا يقلدونه من حيث جودة الأصناف وهوادة الأثمان وشرف المعاملة . وذلك أنه اذا بدأ التجار يتعدون حدود العدالة فى معاملتهم ، احتج الأهالى عليهم بما يرون فى جماعات التعاون من جودة الصنف وهوادة الثمن .

ان تكن الاحصائيات تدل دلالة واضحة على مبلغ معاملة هذه الحركة الاقتصادية ، فان الحركة فى الواقع أكبر من هذا وأعظم ، ولن تستطيع الاحصاءات أن تلم بها . فليس من العدل والحالة هذه أن يحكم بها وحدها على قدرها ، بل يجب أن نرجع البصر كرتين لنرى أى أساس هذا الذى قامت عليه هذة الحركة الاقتصادية . انه أساس جعل الفلاح يجنى ثمار أتعابه كاملة فهو يشترى وينتج ويبيع بنظام يكفل له تحويل نتيجة أتعابه الى ثمار يجنيها هو ، اذ هو أحق بها من غيره . ولقد بينا ما كان يجنيه التاجر أو الوسيط قبل ذلك من وراء الفلاح الذى كان مظلوما فى أيديهم ، وأن هذه الحركة قد تعقبت ذلك الفريق الذى كان يعيش طفيليا على الفريق المنتج من الأهالى فبددته بطريقتين أولاهما أنها مهدت سبيل الاتجار للفلاح حتى يتعامل مباشرة مع من يود معاملته ، ثانيتهما أنها منعت الخسارة التى تحصل من وراء المنافسة غير الرشيدة فى التجارة .

وقد صار الفلاح عقب ذلك قادرا على أن يحصل بصفته منتجا على الحاجات الأولية التى يستعملها فى صناعته بثمن أرخص مما كان . وذلك أنه بواسطة جماعته يحصل على السماد والبزور والعلف بثمن الجملة بعد أن كان يأخذ هذه الأشياء من التجار المحليين بأى سعر وضعوه . على أن هؤلاء التجار لم يقتصروا على رفع أثمانهم ، بل تعدوا ذلك الى احتكار السوق ، فكانوا يتفقون فيما بينهم على الأثمان التى توافقهم ، ويطالبون الفلاحين بدفعها ، وليس للفلاح الا الخضوع والتسليم .

نتج من ذلك أن الجماعات التعاونية تمكنت فى السنين الأولى من عملها من تخفيض ثمن حاجات الفلاحين من سماد وبزور وعلف تخفيضا كبيرا ، وفضلا عن ذلك فقد كانت هذه الجماعات تحصل على ضمان يكفل جودة هذه الحاجات . كذلك الفلاح لكونه منتجا لبعض المواد الأولية كالألبان وغيرها أصبح محميا من غوائل التجار ، اذ كان معمل الزبدة الذى هو عضو فيه يدفع فى اللبن الذى يرسله الفلاح اليه ثمنا بقدر ما يستخرج منه من الزبدة ، وهذا أعدل تقدير لثمن اللبن ، فى حين أن معامل الزبدة غير التعاونية ما كانت تدفع الا أقل ما يمكنها دفعه التماسا للربح الكثير .

هذا هو الحال أيضا فى جماعات اللحوم ، وجماعات البيض التى سبق شرحها . فان الفلاح يحصل فيها على قسطه من الربح كاملا ، ببيعه هذه المواد بواسطة جماعته .

وكذلك الفائدة التى يكسبها من وراء معاملته مع مصرفه التعاونى ، فقد حماه من غوائل المرابين ، وأمده بما يحتاج اليه من المال بفائدة معتدلة ، وبطريقة عادلة .

كل ذلك ساعد الفلاح بصفة كونه منتجا ، أما المساعدة التى جناها من وراء هـذه الحركة باعتباره مستهلكا ، فليست خافيـة على أحد ، اذ أن حاجاته المنزلية يشتريها كلها — مأكولات وملبوسات وغيرها — من جماعته أيضا ، فهو محمى بذلك من التجار منتجا ومستهلكا معا .

كل هذه المزايا يشترك فيها الفلاح الكبير والصغير على السواء ، اذ ليس هناك تفريق بينهما ، وكلما اتسع نطاق الحركة ، وكثر المنتمون اليها من مختلف الطبقات الزراعية ، قويت دعائمها ، وقدرت على أن تقوم أحسن قيـام بمهمتها فى مصلحة أعضـائها على السواء . فلم تبق عقبة أمام الفلاح الصغير لأن يستخدم أحدث الآلات الزراعية رغم علو ثمنها كأى فلاح كبير . ولم تبق هناك صعوبة فى أن يشترى كل ما يحتاج اليه بمقادير قليلة بالثمن الذى يشترى به الفلاح الكبير الذى يتعامل بمقادير كبيرة ، ولن يشق عليه الحصول على المـال الذى يطلبه فى أثنـاء السنة . كل ذلك يدل على النعم التى أولتها الحركة التعاونيـة للفلاح الصغير فى حياتيـه المنزلية والعملية حتى تساوى هو والفلاح الكبير .

على أنه لا ينكر مع كل هذه المزايا ، أن العامل الأجير فى المزارع لا يزال غير منتفع تمـام الانتفاع بهذه الحركة . وان حركة مثل هذه شعبية كان يجب عليها أن تقوم بخدمات أكبر لهذه الطبقة من العمال ولكن الواقع ما ذكرنا . وقد كان هذا العيب حجة للمنتقدين . على أنه عيب يعترى كل إصلاح يؤخذ به لرفع مستوى الشعب ، كأن النظم الاصلاحية التى يضعها الفكر الانسانى ليست كفيلة بأن تؤثر لدرجة كبيرة فى أدنى طبقات الشعب ومع ذلك فلا ينكر أن التعاون قد أفاد الأجير العادى فى نفس الوقت الذى عمل فيه لخير الفلاح الصغير ، فوائد نذكر منها ستة :

(١) إن تحسين الحالة الاقتصادية للمزارع الصغير بواسـطة جماعاته التعاونية يمكنه من إعلاء أجور عماله فى المزارع .

(٢) إن الحركة التعاونية عملت كثيرا على إحياء بعض الصناعات الأهلية القديمة فى الأرياف مثل الغزل والنسيج " والدنتلا " وعمل الأقمشة الصوفية التى لا تزال ليومنا هذا تعمل بالنول الذى يدار بالأيدى ، والتى يستعملها الأهالى الى الآن . هذه الصناعات كانت على وشك الفناء حتى جاءت الحركة التعاونية فساعدت على تحسينها وترويجها فانفتح بذلك باب أمام النساء فى الأرياف ساعدن به أزواجهن أو آباءهن الذين يشتغلون كعملة فى المزارع .

(٣) إن ما قامت به الجماعات التعاونية من تمهيد الطريق لاستعمال صغار الفلاحين للآلات الزراعية ، قد أعطت فرصة للعملة فى أن يتقنوا استعمال هذه الآلات وفى هذا إعلاء لأجورهم . قد يقال إن استعمال هـذه الآلات يؤدى الى الاستغناء عن عدد ليس بقليل من العملة . ولكن لا ينسى ان مساحة الأرض القـابلة للزراعة قد زادت فى نفس الوقت ، وأصبحت مراع كثيرة مزارع تفلح ، وكان للعملة فيها نصيب كبير من الشغل . فهذه المسألة ليست اذن محلا للخوف .

(٤) لا يخفى أن الجماعات الزراعية تورد للفلاحين عموما حاجاتهم المنزلية . وذلك ممـا يساعد العملة الزراعيين على شراء حاجاتهم بأرخص الأثمـان .

(٥) لا يخلو الأمر من أن امرأة العامل تقوم ببعض الانتاج فى الأمور الزراعية مثل الفراخ والبيض والعسل ؛ فتجد لذلك سوقا طيبة فى الجماعة التعاونية .

(٦) ان الحركة التعاونية بايجادها معامل للزبدة ، ومغازل لتحضير الكتان ، ومصانع لعمل بضائع صوفية ، ومذابح لتهيئة اللحوم للأسواق وما يتبع ذلك من الصناعات التى لها ارتباط بالمذابح ، إلى غير ذلك ، قد أتاحت فرصا كثيرة لتشغيل عدد كبير من العمال يعود من ورائه خير عليهم وعلى الأمة .

وقبل أن نختم هذا الفصل نذكر فضيلة اقتصادية للحركة التعاونية لا يصح أن يغفل عنها وهى أن هذه الحركة قامت بل ولا تزال تقوم بعمل مهم فى استثارة القوة الطبيعية الكامنة فى نفوس الشعب والقادرة على العمل فى مضمار الصناعة والتجارة وابرازها إلى حيز الوجود وتوجيهها فيما أعدت له ونحن نعلم أن الحاجة شديدة فى كل أمة إلى رجال ذوى مقدرة وهمة يعملون فى هذا المضمار . هذه الحاجة فى إرلندا أشد منها فى غيرها من البلاد . وذلك بسبب فقدها عددا كبيرا من أحسن أهلها وأصحهم وأقدرهم على العمل برحلتهم إلى أمريكا وغيرها سعيا وراء الثروة والسعادة .

قال بعض رجال الاقتصاد إن الحياة الاجتماعية العادية تخرج قوى الناس العملية من نفوسهم إلى حيز العمل ، إذا كان هناك قوى ، فليس والحالة هذه من حاجة إلى حثها بالوسائل الأخرى ، ولكن التجارب الارلندية دلتنا على عدم تمام صحة هذه النظرية . فقد وجدنا أناسا يسكنون الأرياف ، بعضهم زراع بسطاء ، وبعضهم معلمون صغار ، وقساوسة معتزلون ، لم تؤثر فيهم الحياة الاجتماعية العادية ، وظلوا على حالتهم من الركود والسكون ، فلما أنشئت بينهم جماعات تعاونية فى جهاتهم ، بعضها معامل زبدة ، وبعضها مصانع صوف وكتان إلى غيره ، نشطوا إلى مساعدة هذه الجماعات وتولوا إدارتها فأحسنوا وأجادوا ، بل أظهر بعضهم نبوغا فى إدارة دولاب الحركة الصناعية والتجارية التى تولوها دل على قدرة طبيعية ، لو أنها استكشفت فى أول الأمر وأعطيت الفرص لظهورها لكانوا من أكبر الرجال فى مضمار الصناعة أو التجارة .

هذا هو ملخص المزايا الاقتصادية التى جناها الشعب من وراء هذه الحركة ، ومنها يستدل على أنه بانتشار هذا النظام التعاونى فى طول البلاد وعرضها يرتفع الفلاح إلى درجة أرقى مما هو فيها ، ويصير فى حالة مرضية من حياته المعاشية والعملية . ولا مراء فى أن هذا مما يمهد الطريق له فى ترقيه أدبيا ، إذ الواقع أن الانسان قبل أن يفكر فى ترقية نفسه أدبيا ، لا بد أن تكون حالته المعاشية راضية مرضية . والرقى الاقتصادى يسبق الرقى الاجتماعى فى الشعوب .

الفصل الخامس عشر

النتائج الاجتماعية

ذكرنا أن للحركة التعاونية جانبين، أحدهما اقتصادى والآخر اجتماعى. نعم إن الجانب الاقتصادى يأتى أولا ، إلا أن الجانب الاجتماعى هو بيت القصيد، واذا بقى هذا الجانب بلا تقدم فلن يستطيع أن يقوم مقام ذلك أى مجهود يبذل فى سبيل استكمال الحياة الاقتصادية . وقد سبق لنا[١] أن أبنا أن إصلاح حالة الشعب الاقتصادية ليست إلا الخطوة الأولى الى تحسين حياته الاجتماعية ، وأن الأولى هى بداية الطريق والأخرى نهايته، وبين هذه وتلك مراحل يترقى فيها الخلق الفردى وتظهر فيها قواه الكامنة . واذا لم يكن لأى نظام إصلاحى للهيئة الاجتماعية ثمرة غير الثمرة المادية فهو ضعيف الأثر فى محاولة تحقيق الحياة الحسنى . ذلك أن الثروة والسعادة [٢] شيئان يجب مراعاتهما حين نتناول إصلاح أى هيئة اجتماعية . فمن الواجب والحالة هذه أن لا نهمل العنصر الانسانى وانماء كامن قوى خلقه اذا كانت مهمتنا جعل هذه الهيئة خيرا مما وجدناها وأسعد .

ان أظهر دليل على نفع أى نظام اجتماعى هو ما يتركه من الأثر فى نفوس الشعب. أما اذا وقف التأثير عند حد التحسين المادى ، ولم يترك أثرا فى النفوس يحدث تغييرا جوهريا فيها ويظهر فضائل الشعب الكامنة التى قد أخفتها المحن على كر العصور ، فلن يكون لهذا الاصلاح يد دائمة فى بناء قومية الشعب .

رأينا فى الفصول السابقة مبلغ التحسين الذى أدخلته الحركة التعاونية الزراعية على حياة الفلاح الارلندى الاقتصادية ، بقى علينا هنا أن نبحث فى تأثير هذه الحركة فى نفسه وفى خلقه وفى تعليمه وفى مبلغ قدرته على العمل وفى قوة اعتماده على نفسه وفى رغبته فى تعاونه مع غيره من الفلاحين على الخير وبالاختصار فى حياته الاجتماعية على وجه الاجمال قبل أن نحكم حكما عادلا على قدر هذه الحركة بين حركات الاصلاح الاجتماعى .

ولعل القارئ قد تحقق صدق القول فيما كتبناه عن الجماعات التعاونية المختلفة فقد ذكرنا أن اهتمام الأعضاء بشؤون جماعاتهم زاد فى معلوماتهم الفنية فى أمور مهنتهم زيادة أكثرت من قوة انتاجهم وأنمت مداركهم. وكثيرا ما اعترفت بذلك "مصلحة الزراعة الارلندية" وأقرت بأن مساعدة الحكومة على تنفيذ إصلاحها للزراعة وتعليمها للزراع لم تتحقق الا بمعاونة الحركة التعاونية لها ، ولولاها لما قدرت الحكومة أن تقرب معلوماتها من أذهان الفلاح الارلندى ، ولما تيسر لها أن ترشده الى تطبيق ما وصلت اليه من التجارب العلمية . وبالرغم مما لدى الحكومة من كبير اقتدار على العمل على تقدم التعليم الفنى ، ونشر التعاليم الزراعية الصحيحة ، وإرشاد الفلاحين الى النصائح،

---

(١) فى الفصل الثالث

(٢) "Wealth & Welfare"

وتحذيرهم من أخطار الأوبئة والآفات ، وإرشادهم الى طرق تلافيها ومنع انتشارها الى غير ذلك من الأمور ذات الأهمية العظمى فى الزراعة ، بالرغم من كل ذلك لم يكن فى مقدورها أن تقوم بمهمتها خير قيام بدون معاونة الحركة التعاونية لها . ذلك أن هذه الحركة بصفة كونها نظاما أقامه الفلاح بنفسه ، ورضى به ممثلا له ، ووثق بمبادئه تمام الوثوق ، أصبح بينها وبينه صلة دائمة ، فهى تخدمه وترشده وتعمل لمصلحته ، وكل ما يأتى عن طريقها فهو مقبول لديه ، فهى اذن الواسطة الفعالة بين الهيئات العاملة لرقى الزراعة وبين الفلاح نفسه . ومن عرف مقدار جمود الفلاح وحبه لبقاء القديم على قدمه وعدم ثقته بالمعلومات الحديثة ، وشكه فى صلاحية ما تشير به الدوائر الرسمية ، أدرك أهمية هذه الواسطة ومبلغ تأثيرها فى تقدم الفلاح والفلاحة .

فالجماعة التعاونية للفلاح الارلندى هى الأداة الوحيدة التى اتخذها هو من تلقاء نفسه لتكون واسطة بينه وبين كل هيئة تعمل لاصلاح الزراعة . فهى التى تفهم الفلاح بالطرق التى يفهم بها مغزى تعاليم مصلحة الزراعة والغاية التى ترمى اليها من إرسال منشورات زراعية اليه ، والمقصود من القوانين الزراعية التى تسنها من آن لآخر ، وأهمية تنفيذ الفلاح لتعاليم المصلحة ، والعمل بالقوانين التى تسنها ، كما أنها تبين له بالصبر والاناة النقط العلمية ، والموضوعات الفنية التى تنصح مصلحة الزراعة بالعمل بها ، وتبين له ما هو غامض عليه فيما يختص بالاستكشافات الحديثة كاستعمال الأسمدة الكيماوية ، وتربية النباتات والحيوانات ، واستعمال الآلات الزراعية وغير ذلك . واذا علمنا أن كل جماعة تعاونية يديرها لجنة مكونة من أقدر فلاحى الجهة ، وأمكنهم خلقا ، وان كل جماعة منتمية الى الجماعة الرئيسية فى العاصمة التى على رأسها أكبر رجال الأمة فى الزراعة ، وان لهذه الجماعة الرئيسية مستشارين فنيين واخصائيين ، ولها مجلات وجرائد ونشرات يكتب فيها كل ما يهم الفلاح معرفته ، ثبت لدينا أن الفلاح الارلندى هو فى مقام ممتاز بين فلاحى العالم ، لأنه قد نظم نفسه باختياره تنظيما يضمن له أن يكتسب من كل الظروف التى تحيط به ، وذلك بفضل مجهوداته التى لولاها لما وقف هذه الوقفة رافع الرأس مستنيرا محترما ، له هيئة قوية تدافع عنه وعن مصالحه وترشده الى ما فيه خيره . وهذه الهيئة هى ملكه وهو الذى يديرها .

وكما أننا رأينا أن قيمة التعاون التعليمية عامل عظيم فى ترقى القوى الفردية فى إنتاج الثروة ، فانها عامل عظيم أيضا فى تأدية المعاملات التجارية والمالية ، فقد قامت الجماعات التعاونية بقسط وافر فى تنظيم إدارة أعمال الفلاح تنظيما أدخله فى دائرة لم يكن يعهدها من قبل ، فقد كانت أعماله مقتصرة على المعاملة فى دائرة قريته الضيقة . فاذا باع كان ذلك للتاجر فى حانوته ، أو للسوق المحلى حيث يستغل جهله وانفراده وقلة حوله ، فيبيع حاصلاته بأبخس الأثمان . واذا اشترى وقع عليه الضيم أيضا من التاجر . واذا ما احتاج الى قرض يستعمله فيما يعود عليه بالربح من الطرق الانتاجية ، أعرض عن ذلك لجهله بمزايا القروض التى تزيد قوة انتاجه ولعدم قدرته على ايجاد من يقرضه بشروط عادلة . واذا أصاب زراعته أو ماشيته آفة سماوية أو مرضية ضاعت ثروته . أما طرق إمساك دفاتره التى تكفل له معرفة حقيقة مركزه المالى ، وتبين له أى عمل من أعماله أعود

عليه بالربح الوفير سواء كان ذلك فى زراعته أو فى ماشيته ، فأمر يجهله جهلا تاما . ومنه ترى كيف كان الفلاح الارلندى قبل انتشار الفكرة التعاونية فى تأخر فى أعماله الادارية والتجارية والمالية . كان لا يعلم شيئا عن حالة الأسواق العمومية ، واذا علم فلا يتسنى له إرسال محاصيله الى أربحها له . كما أنه كان بعيدا عن موارد التسليف العادلة ، جاهلا بطرق التأمين على المحاصيل والماشية ، والطرق الحديثة فى ضبط الحسابات .

فلما جاءت الجماعات التعاونية أفهمته أنه مهما تقدم فى طرق زراعته ، ومهما أكثر من محاصيله ، فان ذلك لا يحسن مركزه المالى ما دام جاهلا أو مهملا طرق المعاملة التجارية غير قادر على أن يستفيد استفادة مالية من كل زيادة فى محصوله ، وانه اذا قصر مجهوده على تقدم طرق زراعته ، كان ذلك فى الحقيقة فائدة كبيرة للتجار ، لا له .

بعد أن فهم الفلاح هذه النظرية ، أخذت الجماعات تزيد فى معارفه التعاملية وتدربه على الاتجار ، وتبصره بضرورة معرفة حالة الأسواق العمومية القريبة والبعيدة . وكيفية الوصول اليها بأقصر الطرق حتى يتسنى له إرسال محاصيله الى أعلاها ثمنا . فلم يمض طويل وقت حتى تنبه الأعضاء ، وتحسنت طرق معاملتهم التجارية حتى فى حياتهم الشخصية .

على أن هذا العمل لم يتم بسهولة ، بل لقد استغرق وقتا طويلا كابد فيه رجال التعاون مشقات عظيمة ، اذ كان "المنظمون" يعلمون الأعضاء بأنفسهم نظام الجماعات التعاونية ويعلمون مديريها كيف يديرونها ، ويدربون كتبتها كيف يمسكون الدفاتر ويقدمون التقارير ، وأمناء الصناديق كيف يتعاملون مع المصارف المالية ويقدمون الحساب وهلم جرا . وما زالوا كذلك حتى تمكن الفلاح من القيام بكل ذلك بنفسه ، الى أن صار قادرا أن يدير أعماله داخل جماعته وخارجها بنظام وترتيب وروية وبعد نظر ودراية وتجربة لا يقل فى ذلك عن التاجر فى المدن . فأصبح لحياته العملية وجهان ، وجه زراعى ووجه تجارى ، وكلاهما من الأهمية بمكان ، اذ أن عليهما معا يتوقف مقدار دخله ، فكأن مرمى الجماعات التعاونية أن يكون أعضاؤها تجارا متدربين فوق أن يكونوا زراعا مستنيرين . ومن ثم استفاد الريف وأهله ، وشعر الكل انهم أعرف بالأساليب التجارية ، وارتفع مستوى التعامل ، وأحس التاجر أن فلاح اليوم غير فلاح الأمس من طرق معاملته معه . وكان فى هذا الاصلاح فائدة شملت غير التعاونيين من النظام التعاونى .

نأتى الآن الى ميدان عمل فيه التعاون عملا أخلاقيا عظيم الأهمية الا وهو تعليم من اتبعوا نظامه واجباتهم المدنية نحو قريتهم ، وتبصيرهم بمقدار المسئولية الواقعة عليهم فى كل ما يحصل فى وسطهم ، وحضهم على أن يبحثوا عن المركز الذى يجب أن يشغلوه ليقوموا فيه بما عليهم من الواجب الاجتماعى لرفعة قريتهم . نعم أن الحركة التعاونية لم تقم بتعليم أعضائها مباشرة هذا الواجب الحيوى . ولكن تعاليمها من شأنها أن تبعث معها كل الأخلاق الضرورية لكل تقدم اجتماعى .

فالفرد فى الجماعة التعاونية بصفته عضوا فى هيئة تجمع بين مصالحه ومصالح سائر الأعضاء ، يدخل فى نفسه من حيث لا يشعر روح جديدة ، روح متشبعة بفضائل اجتماعية ، هى روح الاتحاد والتضامن والأمانة والغيرة على مصلحة الجماعة . وهذه صفات أساسية ترفع شأن المجتمع القومى .

العضو فى الجماعة التعاونية يعلم أنه اذا غش جماعته كان كأنه غش نفسه ، لان الجماعة جماعته ، ومن ذلك يتدرج الفرد الى أن يشعر أن الغش سواء كان فى جماعته أو فى قريته أو فى بلده شئ يعود على المجموع بالوبال ، وفى ذلك نصيبه منه . ويشعر العضو فى التعاون بأن جماعته بمثابة قرية مصغرة ، فاذا تمكنت هذه الخلة من نفسه ، وتخطى الجماعة الى القرية ، شعر بأن الواجبات التى قضت عليه باتباع الفضائل فى جماعته ، تقضى عليه باتباعها فى القرية ، ثم يتدرج هذا الشعور الى المدن . وهكذا تتسع دائرة نظره ، فيرقى شعوره نحو بنى الانسان جملة .

وقصارى القول ، أن الواجبات التى جعلت العضو يشعر بتلك الفضائل ويتأثر بها ويعمل بمقتضاها حتى أصبح الفرد لا يفكر فى سعادته الا ويفكر فى سعادة عشيرته أيضا ، أدخلت روحا جديدة فى ريف إرلندا ، هى روح الحياة الاجتماعية الحقة .

بدأت هذه الروح تدب فى نفوس الفلاحين تدريجا حتى تغلبوا بفضلها على صعوبات قومية كانت تقف حجر عثرة فى سبيل كل إصلاح فى إرلندا . وكان أهم هذه الصعوبات ثلاث "الجنسية والعقيدة[1] والسياسة" فعمل قادة التعاون على هدمها من أول الأمر ، ووضعوا أساس العمل على أن لا جنسية ولا دين ولا سياسة لحركتهم ، بمعنى أن حركتهم يجب أن تكون تعاونية بحتة لا دخل لهذه الأمور فيها ، ولا دخل لها فى هذه الأمور . فلكل إرلندى الحق أن يدخلها ، والكل سواء فيها ، على أن يعملوا على تقدمهم وترقيتهم اقتصاديا واجتماعيا . ولقد نجحت هذه الخطة فأزالت من النفوس أكثر سخائمها . واليوم نرى الفلاحين الارلنديين الذين كانوا من ربع قرن يتقاتلون ويتشاحنون نراهم إخوانا متناصرين ، يتقابلون فى جماعاتهم التعاونية تاركين وراءهم الاختلافات الشخصية ، عاملين يدا واحدة على تقدم قريتهم اقتصاديا واجتماعيا . وهذا ولاشك فخر كبير للحركة التعاونية . فانها وفقت بين الاهالى ، وجمعتهم على مبدأ واحد لغرض واحد ، وهو ترقية بلادهم اقتصاديا واجتماعيا .

هكذا كان تأثير حركة التعاون فى تعهد خلق التضافر فى الشعب الارلندى . فانه لما كان أساس هذه الحركة هو سد الحاجات الاقتصادية ، وهى الحاجات التى تشترك فيها جميع الناس على اختلاف مشاربهم ، كان من الطبيعى أن يسرع التفاف الشعب حول تلك الحركة بالرغم من اختلافاته المتقدم ذكرها ، وكان من آثار هذا الالتفاف أن أخذ أفراد الشعب يتنبهون عفوا ومن تلقاء أنفسهم الى أنهم أعضاء هيئة واحدة ، وبدءوا يدركون من حيث لا يشعرون ما عليهم من الواجبات والمسئوليات تلقاء تلك الهيئة . وبهذه الصفة أصبحت الواجبات المدنية تتجلى بأيسر مجهود وفى أوضح شكل لعقول الناس ، وأخذ الأفراد ينساقون انسياقا لانماء تلك الصفات النفسية والأخلاقية التى عليها يتوقف تقدم الهيئة الاجتماعية .

---

(١) ان السواد الاعظم من الارلنديين هم من العنصر "الكلتى" القديم "Celtic" . الا أنه دخل البلاد فى العصور الماضية الجنس الانجليزى والاسكتلندى واستوطن بها ، لاسيما فى الشمال . ولم يقتصر الاختلاف على الجنسية ، بل أن الارلنديين الأصليين يدينون بالمذهب "الكاثوليكى" ، والارلنديين الذين هم من أصل انجليزى أو اسكتلندى يدينون بالمذهب "البروتستنتى" . ولأسباب شتى تاريخية ودينية وسياسية واقتصادية واجتماعية لم يكن هذان العنصران من ارلنديي اليوم على وفاق تام .

هذا أساس وضعته الجماعات التعاونية ، وهذا بناء شيدته ، فيه تماسكت العناصر المكوّنة للأمة بعضها ببعض ، وفيه استقرت روح عالية وجهت نفوسهم إلى التفكير فى مصلحة الأمة . حتى تبينوا أن مصلحتها مصلحة لهم . وعلى هذا المذهب يعملون .

على أنه رغما من كل هذه المزايا ، لم يزل تيار المهاجرة إلى أمريكا يسير خببا وان كان قد هدأ عنه فيما مضى . على أن السبب فى ذلك عامل قديم لم يزل بعد ، هو أن الأهالى لم يجدوا من وسائل الرفاهية فى الريف ما يستبقيهم فيه ، فهرع أشدّهم ضجرا وأعظمهم تنبها للحياة الى الحواضر من إرلندا وغيرها من الأقطار كانجلترا ومستعمراتها وأمريكا شمالها وجنوبها تفريجا عن أنفسهم ، وابتغاء للرفاهية التى حرموها . وقد أقلق هذا الخطر بال رجال التعاون فلم يدخروا وسعا فى العمل على تحسين أسباب المعيشة فى الأرياف ليحببوا الى الأهالى كما سبق القول البقـاء والعمل فى قراهم ، وقامت الجماعات التعاونية بعمل كل ما يجعل الريف محببا لدى أهله جالبا للمسرة وداعيا الى السعادة ، فنقلوا من نظم المدن ما يساعد على ذلك حتى صار فى بلاد الفلاحين مكتبات للاطلاع ، وأندية للاجتماع ، وملاه للمسرة والاستمتاع : للموسيقى والرقص وللتمثيل والتخييل ، وغير ذلك من وسائل اللهو البريء ، حتى أصبحت القرية بمـا فيها من هذه الأسباب أدعى الى تعلق النفوس بها ، والبقاء فيها .

وانى ليخيل الىّ أن هذا التعاون سيغير وجه المدنية ، ثم يرقى بها الى المحل الذى لم يزل العلم والأدب يدعوان اليه ، ويمثلانه فى الذهن ركنا من أركان النعيم . بل انى لأعتقد أن هذا اليوم قد قربته المبادئ العالية التى تمخضت عنها الحرب العالمية الكبرى . لهذا أصبح حتما على كل من يريد تقريب هـذا اليوم أن يبذل كل ماليديه من الجهد لنشر أصول التعاون وتدعيمها حتى تتحقق هذه المدنية الفاضلة فانه ما تم فى العالم شئ بغير التضافر والتعاون .

كلمة ختامية

أتينا فى "التمهيد" على موجز للحركة التعاونية فى مصر، لكى يتسنى لنا فى هذه "الكلمة الختامية" أن نجعل مما اكتسبناه من المعارف الارلندية هدى فى طريق المجهودات التى نبذلها فى إصلاح حركتنا والأخذ بيدها . وقد رأينا أن الوقت حان لاتجاه الأنظار الى التعاون والعناية بأمره ، والبحث عن الفوائد التى تعود منه على بلادنا ، واقناع الناس بأنه وسيلة من أنجع الوسائل وأقواها لاصلاح المجتمع الانسانى، بيد أنه ليس سحرا أو إكسيرا تأخذه الشعوب فتصبح به على الفور فى رغد ونعيم، بل أنه نظام اقتصادى اجتماعى تظهر مزاياه بعد سنين عدة تبذل الشعوب فى أثنائها أقصى مجهوداتها لتحقيق مراميه السامية . وعندى أن الشعب الذى يظن أنه اذا تشبع بالمبادئ التعاونية فى سنين قليلة ، ظهرت فيه مزاياه الجليلة عاجلا ، هو شعب واهم . وأن الشعب الذى يأخذ بهذه المبادئ ولا يعمل على تحقيقها ، ثم ينتظر نتائج باهرة ، لهو شعب أشد وهما . وقد علمتنا التجارب الارلندية دروسا كثيرة فى هذا الصدد ، ورأينا أن التعاون لم ينتشر فى إرلندا إلا بعد مجهودات شاقة، وسنين ليست بقليلة ، ومع ذلك لم يكلل النجاح كل مجهوداتهم ، بل بقى كثير من المقاصد التعاونية معلقا ، ولكنهم بالرغم من ذلك لم ييأسوا ، بل ظلوا الى الآن فى جهادهم ، لا تفتر لهم همة ، ولا يضعف لهم رجاء.

وسنأتى هنا على الوجوه الظاهرة فى الحركة التعاونية الارلندية ، ثم نعطف بعد ذلك على حالتنا فى مصر من هذه الوجوه .

*
* *

التعاون فى الاستهلاك :

أبنا فى الفصل السادس أن الجماعات الزراعية هى التى تقوم بمهمة التعاون فى الاستهلاك، وأنها فى أول أمرها كانت تقتصر على توريد الحاجات الزراعية وحدها الى الفلاحين ، ثم ترقت فيما بعد حتى صارت تقوم بكل شئ يحتاج اليه الزارع ، فتورد له اللوازم الزراعية والمنزلية أيضا ، وتبيع له محاصيله ، وتقرضه ما يحتاج اليه من المال ، الى غير ذلك من شؤون الحياة الزراعية ، بيد أن أهم أعمالها لا تزال محصورة فى توريد الحاجات الزراعية .

أما فى مصر فجماعاتنا التعاونية ينطبق عليها كل الانطباق وصفنا للجماعات الارلندية فى أول عهدها فانه لم يكن لهذه الجماعات محل خاص مفتوح الأبواب يأتيه الأعضاء متى شاءوا كما هو الحال الآن ، بل كانوا يجتمعون وقت الضرورة حيثما يقرون ، وذلك فى مواسم معينة من السنة ليقدموا طلباتهم الزراعية من بذور وأسمدة وعلف ، فاذا انتهوا من ذلك ، تفرقوا ولم يعودوا يجتمعون الا فى الموسم الذى بعده . فكأن الجماعة وهى لا مقر لها ، متقطعة الأعمال ، ضئيلة الحركة ، وسيط لا أكثر ولا أقل .

وانى لأرى أننا فى مصر سنصل الى ما وصل اليه المتعاونون الارلنديون ، وأن الخطة التى اتبعها الارلنديون هى التى سنتبعها نحن فى مصر بطبيعة الحال ، واننا اذا أردنا توسيع نطاق جماعاتنا التعاونية لدرجة تكفل نجاحها ، فسنجد أن من الحكمة جعل جماعاتنا متعدّدة الأعمال تقوم كل منها فى جهتها بكل ما يحتاج اليه أعضاؤها الزراع ، وأنها فى القيام بذلك ستتبصر فى الأمور ، ولا تقدم على أمر حتى تكون قد درسته ، وتحققت النجاح فيه ، بيد أنها تكون على استعداد دائم للدخول فى كل عمل جديد تتطلبه سنة التقدم ومصلحة أعضائها .

ولا شك أن هذه الخطة تفضى الى اتساع دائرة أعمال الجماعات اتساعا يعود عليها بالمنفعة كما أنها تدعو الى الاقتصاد فى المصروفات ، ولا تتطلب عددا كبيرا من الرجال لادارة دفة الأعمال ، وزيادة على ذلك فانها توحد قوى الزراع المعنوية ، ولا تجزئ مواردهم المادية ، وتكون لهم واسطة تعارف وتوحيد مصالح . أما اذا كان فى الجهة جماعتان أو أكثر ، تختص كل منها بعمل واحد تقوم به ، فلن تتأتى هذه النتيجة على أتمها . ولا يخفى ما قد يحدث من التنافس بين هذه الجماعات ، ومايقع من الصعوبات فى ايجاد العدد الكافى من الرجال الأكفاء للقيام بأعمال الجماعات المتعددة فى الجهة الواحدة ، فضلا عن اضطرار هذه الجماعات الى الوقوف عن العمل جزءا من السنة ، بسبب قلة أعمالها فى فصول معينة أو انتفائها بتاتا كما يحدث مثلا فى أحوال جماعات التأمين على حياة الماشية وجماعات تبخير أشجار الفواكه ، فان أولاها لاتجتمع الا وقت نفوق ماشية أحد الأعضاء وذلك لعمل اللازم لتعويضه ، وثانيتهما لا تجتمع الا فى الوقت الذى تظهر فيه الأمراض على الأشجار ، وفى ذلك التقطع ما فيه من ركود النشاط التعاونى وفتور الهمة العملية وتراخى الرابطة بين المتعاونين .

*
* *

التعاون فى الانتاج :

أقوى المنشآت التعاونية فى إرلندا "معامل الزبدة" وهى منشآت انتاجية يزيد مقدار ما تتعامل به على نصف ما تتعامل به المنشآت الأخرى التعاونية جميعها (١) .

وهناك غيرها من المنشآت الانتاجية كمعامل الكتان ، وجماعات اللحوم ، وجماعات صيد الأسماك وجماعات تربية النحل وانتاج العسل وغيرها (٢) . كل ذلك يبين لنا أن الارلنديين جروا شوطا بعيدا فى تطبيق المبادئ التعاونية على جملة أعمال انتاجية زراعية ، واستفادوا من وراء ذلك فوائد جمة أتينا عليها فى محلها .

---

(١) راجع الفصلين "الخامس" و "الرابع عشر" تجد أن حركة معاملة المنشآت التعاونية المختلفة بلغت فى سنة ١٩٢٠ ، ٨٥٢ر٦٠٤ر١٤ جنيه . من هذا المبلغ الكبير ، ٨٣٦ر٢٤٧ر٨ جنيه تتعامل به معامل الزبدة وحدها .

(٢) ليس هناك حد فاصل فى الحقيقة بين جماعات الانتاج وجماعات البيع وجماعات الشراء ، لأن هناك تداخلا وتراكبا بين أعمالها . فجماعات الدجاج والبيض مثلا تربى الدجاج وتنتج البيض ومع ذلك تشتغل ببيعه ، وكذا تشترى حاجات أعضائها جملة مثل علف الدجاج وغير ذلك .

هذا درس عملى تلقيناه عن اخواننا الارلنديين ، نأمل أن نعمل به فى بلادنا ، حيث الميدان واسع فسيح لهذا العمل ، ويحسن بنا أن نشير هنا الى بعض المسائل التى يصح أن نسير فيها على المنوال المذكور .

نبدأ بمسألة القطن ، وهو أساس ثروة البلاد ، فأقول إن أمامنا فيه ثلاث درجات فى سلم التعاون ، اذا اتبعها الفلاح المصرى ، واحدة بعد أخرى ، استفاد منها كثيرا ، ونجا من خبث المتلاعبين بشؤونه .

الدرجة الأولى — وهى أبسط الثلاث ، أن يعمل الفلاحون وهم يد واحدة ، مثل ما عمل فلاحو قرية أبى جرج (القريبة من بنى مزار بمديرية المنيا) وهو اعداد القطن للسوق اعدادا تعاونيا . وذلك أنه فى سنة ١٩٢١ أخذ اثنان من أعيان هذه القرية على عاتقهما معا تبعة العمل كوسيطين بين أهالى قريتهما والمصرف ، لأيداع قطنهم فى السوق ، وسحب جانب من المال عليه ، فأخذا يتفاوضان معه على أن تحت يدهما ١٧,٠٠٠ قنطار من القطن يريدان حلجه وكبسه وتكييسه وشحنه الى الاسكندرية حيث يباع القطن المحلوج والبزرة . غير أن المبيع الفعلى أمر متروك لحرية أصحابه من الفلاحين مباشرة ، يخابرون هم بأنفسهم المصرف فى بيع قطنهم على حسابهم متى شاءوا ، وقد تم الاتفاق على ذلك . وهكذا استطاع الفلاحون بالاشتراك والتعاون وبارشاد هذين الذاتين أن يختاروا المصرف الذى يعرض خير الشروط ، وقد اتفق هذا المصرف على أن يعطى للفلاحين على الاقطان ٧٥٪ من ثمن الكونتراتات وقت التسليم اذا كان سعر الكونتراتات أقل من ٣٥ ريالا للقنطار ، واذا كان السعر أعلى من ذلك يدفع ٦٠٪ ، فاذا نزل سعر الكونتراتات عن التسعير وقت التسليم تحتمت "التغطية" على الزارع والا بيع قطنه .

وقد كان معدّل الفائدة المفروضة على المال الذى يقدم لأصحاب الأقطان بهذه الصورة ٦١/٢٪ فى وقت كان فيه متسوقو الأقطان أنفسهم يطلبون ٩١/٢٪ على ما يقدمون . وكانت شروط المصرف الذى اتفقوا معه فى مقابل حلج أقطانهم واعدادها للسوق ٤٥ قرشا عن كل قنطار ، على حين كانت "الفية" السائدة وقتئذ ٦٠ قرشا .

هذا هو موجز ما قام به أهالى أبى جرج ، وهذا ما جنوه من وراء تعاضدهم فى العمل ، غير أن عملهم كان وقتيا فقط ، وكانت المسئولية واقعة مباشرة على هذين العينين اللذين فكرا فى الأمر وقاما بتنفيذه . فاذا أنشئت جماعة دائمة تقوم بأعمال تعاونية زراعية مختلفة طول السنة ، كان فى استطاعتها اذا جاء وقت محصول القطن أن تقوم بمثل ما ذكرنا ، وفيه مافيه من الخير والفائدة . كما أن العمل وفاق النظام التعاونى مما يوزع المسئولية على كل الأعضاء ، ويعمل الكل متعاضدين فيه قلبا وقالبا ، ولا يحصرها فى أفراد مخصوصين يتحملون كل العبء ، وفى خشيانهم العاقبة ما قد يمنعهم عن الاقدام على العمل .

ربما يخطر على بال القارئ انه كان يجدر بنا أن نذكر هذا العمل فى باب "البيع التعاونى" وهو اعتراض حق ، ولكن هناك وجهة انتاجية فى الموضوع ، هى تحضير القطن كمادة أولية [1] مستخرجة من الغيطان ، واحالته مادة أخرى معدة للترحيل الى معامل القطن فى الخارج .

الدرجة الثانية — وهى التى يعمل بها أصحاب جماعات الكتان التعاونية فى إرلندا ، والتى أحيل القارئ الى موضعها من هذا الكتاب ، فانه اذا عمل بها عندنا ، واشترك الفلاحون فى إنشاء محالج لقطنهم على النظام التعاونى فى بعض بلاد الريف ، كما فعل الارلنديون فى إنشاء معامل الكتان ، تحولت كل المكاسب التى يجنيها أصحاب معامل الحليج الحاضرة الى جيوبهم . ولا يخفى مافى ذلك من المزايا التى تنتج من عملية الحليج ، بل ومن وراء صناعة المنتجات الثانوية التى تعقب ذلك كاستخراج الزيت وتكريره ، وعمل الصابون ، وعمل الكسب المستعمل فى تغذية الماشية وغير ذلك .

الدرجة الثالثة — ألا يقصر الفلاح مجهوده على بيع القطن محلوجا جاهزا للخارج ، بل يغزله وينسجه فى البلاد نفسها ، على النظام التعاونى أيضا . فاذا اتفق مثلا عدد من معامل الحليج التعاونية على إنشاء معمل غزل ونسيج لها ، وأمدته بما تحلجه من القطن ، فحوّله خيوطا فأقمشة ، فانه يغنم المتعاونون ، زراعيين وصناعا من وراء ذلك مغنما كبيرا .

على أن هذه الدرجة الثالثة لم يصل اليها المتعاونون الارلنديون بعد فى معامل الكتان عندهم ، فهم لا يزالون واقفين عند الدرجة الثانية ، ولكنهم يرجون الوصول الى الثالثة مع الزمن .

وليست هذه الدرجة بالأخيرة فى سلم التعاون ، بل هناك مرحلة أخرى تأتى فى ميدان "البيع التعاونى" وهى بيع الأقمشة المصنوعة فى المعامل التعاونية بيعا تعاونيا الى المستهلك ، ويكون ذلك بارسالها الى جماعة كبيرة تعاونية للاتجار بالجملة ، وهذه تعامل محال تعاونية متوزعة فى البلاد تبيع رأسا الى المستهلك .

على هذا الأساس يكون القطن من ساعة خروجه من الأرض الى أن يلبس المستهلك الملابس التى تصنع منه ، فى أيدى تعاونية زراعية وصناعية ، تجنى ثمار ماتعمل ، ولا يشاركها فى ذلك من لا شغل لهم الا أن يعيشوا وسطاء طفيليين على النوع الانسانى ، وهم مع ذلك أكثر تمتعا بالثروة التى يعمل غيرهم على إخراجها .

هذا ما نقوله فى موضوع القطن ، وما قد نصل اليه اذا نظمنا حياتنا الزراعية والصناعية على المبدأ التعاونى .

---

(١) وصف الشئ بانه "مادة أولية" يختلف باختلاف وجهة النظر ، فالفلاح مثلا يعتبر تربة الأرض والبزرة والسماد وغيرها من الأشياء اللازمة لنمو الزرع ، "مادة أولية" ويعتبر محاصيله من قمح وقطن وقصب الخ مادة مجهزة ، ويعد صاحب معامل الحليج القطن الذى يأتى به الفلاح مادة أولية ، وما يخرج من معمله مادة مجهزة ، وتعد معامل الغزل هذه المادة الأخيرة مادة أولية ، لانهم يحولونها خيوطا يعتبرها أصحاب معامل النسيج مادة أولية يحولونها أقمشة ويعرضونها فى الأسواق .

وعلى مثل هذا النظام يمكننا ان نهيء الطريق أيضا لزراعة الكتان وصناعة التيل التى أخذت مصر تهتم بها ؛ ويرجى لها فيها مستقبل باهر اذا عنى بأمرها العناية الصحيحة . واذا رجع القارئ الى الفصل التاسع ألفى فى جماعات الكتان التعاونية فى إرلندا أسوة طيبة ومثلا صالحا .

وعلى ذكر زراعة الكتان نلفت النظر الى الخطر الذى يهدد حياة البلاد الاقتصادية اذا نحن استمررنا على الاتكال على مورد الثروة الوحيد فى البلاد الا وهو القطن ، كما نفعل الآن . فمن الحكمة أن نعمل من الآن على تعديد مواردنا ، ولا سيما الموارد الزراعية . ولا يغرب عن البال مع ذلك أن هذه الموارد تتأثر بمؤثرات عديدة ، بعضها طبيعى لا قدرة للانسان على التغلب على كثير منه ، وبعضها صناعى من الصعب مقاومته كله ، فلا بد والحالة هذه من تكثير عددها ، حتى اذا قصر واحد منها ، أتى الآخر بخيره . وإنا نرى فى زراعة الكتان موردا عظيما للثروة فى هذه البلاد واذا نظم انتاجه تنظيما تعاونيا على النحو السابق ذكره كان أعود بالثروة على العاملين وهو الشعب سواء أكانوا زراعا أم صناعا ، وفى سعادة الشعب سعادة البلاد .

وما قلناه عن الكتان يصح أن يقال عن زراعة الدخان وصناعة السجاير ، ولا سيما وقد ثبت أنه فى الامكان زراعة أصناف من الدخان يمكن تهذيبها وترقيتها حتى تعادل أجود الاصناف المعروفة ، وفى صناعة السجاير بمصر ما يساعد على رواجها لتناسب الجو ومهارة الصناع .

ولا يفوتنا أن نلفت القارئ فى هذا الصدد الى أنه اذا انتشرت زراعة الدخان ، مع ابقاء معامل السجاير فى يد عدد قليل من أصحاب رءوس الأموال — ولو كانوا مصريين — لم نكن عملنا الا على اسعاد فئة قليلة خاصة ، ولم نعمل للشعب عامة . لأن الرأسماليين ، وهم الذين يعملون لأنفسهم ولا يهمهم غير ذلك بطبيعة مبدئهم ، واحد سواء أكانوا مصريين أم أجانب ، وعلى ذلك فلا يصح أن يفخر المصريون بأن دمنهور أو دمياط أو غيرهما من المدن ليس للأجنبى فى ثروتها نصيب ظاهر ، بسبب أن هذه الثروة محصورة فى أيدى عدد قليل من الرأسماليين وليس فى شعبها ذاته . والواجب علينا ونحن على أبواب حياة اقتصادية ستفتحها النهضة المصرية الجديدة ، أن نحرص كل الحرص على أن نجعل الثروة فى يد الشعب نفسه ، والعمل على توزعها بين الناس ، عملا بروح الديموقراطية التى تشبعت بها كل نفس مصرية ؛ والتعاون كفيل بذلك .

نرى الشعوب فى أوروبا تئن من مظالم الرأسماليين ، مع أن هؤلاء من جنسهم ، ففى انجلترا مثلا يملك عدد قليل من الأشراف مساحات عظيمة من الأراضى ، وفى جهات المعادن يملك كبارهم مناجم الفحم والحديد ، وفى البقاع الصناعية يملك عدد قليل من رجالهم المعامل والمصانع ، وفى المدن الكبيرة يملك أثرياؤهم المصارف المالية . وهؤلاء الأشراف والكبار انجليز جميعا كسائر الشعب ، ومع ذلك لا هم لهم ولا رغبة الا جمع الثروة غير مكترثين بما يؤول اليه حال الشعب ، ما داموا يزيدون ثروة فوق ثروة . فاذا كان الحال كذلك فى أوروبا حيث انتشر العلم وعمت الحضارة ، فما بالك اذا انتشر مذهب الرأسمالية بيننا فى مصر ، حيث الشعب جاهل بحقه ، عاجز عن صلاح حاله . نعوذ بالله من شر ذلك اليوم الذى يستعبد المصرى فيه أخاه المصرى ويستبد برزقه .

من أجل ذلك نقول إننا اذا أخذنا من الآن فى نشر كل مذهب اقتصادى يعمل على توزيع الثروة بين الأهالى ، فاننا نكون قد جعلنا الطريق وعرا على أرباب رأس المال ، وحلنا دون استقرار الحالة التى نراها الآن سائدة فى أوروبا سيادة تعمل المذاهب الجديدة على تخفيفها أو تغييرها أو قلبها بطرق مختلفة ، تارة بنشر أفكار اشتراكية بين الناس ، وأخرى بتنظيم قواهم على طريقة نقابات ، وتكوين أنفسهم أحزابا كحزب العمال وهكذا .

ومن حظنا أننا فى مصر لم ندخل الى اليوم فى مضمار الحياة الرأسمالية بشكل جدّى ؛ فليس بيننا الا القليل من البيوت الرأسمالية الكبيرة ، تجارية كانت أم صناعية أم مالية ، فمن الواجب علينا ، والفرصة سانحة مهيأة ، أن نأخذ فى العمل على النظام التعاونى لنقيم مكان هـذه البيوت الرأسمالية بيوتا تعاونية كبيرة لتكون مصارفنا ومحال تجاراتنا ومعامل صناعاتنا ملكا للشعب . وفى اعتقادى أننا اذا وفقنا الى ذلك ، أمكننا بفضل النظـام التعاونى أن نقوّم دعائم الشعب الاقتصادية ، بل نجعله يوجه هذه المزايا فى إصلاح حالته الاجتماعية ، إصلاحا يرتفع به مستوى حياة الشعب ارتفاعا لا يخطر الآن على البال . وفى هذا نهضة الأمة وحياتها وعظمتها .

نعم ان كثيرا من المفكرين يخالفوننا فى الرأى ، ويقولون إن الشعوب الأوروبية لم تبتدع الأفكار الاجتماعية التى أفضت الى ايجاد "التعاون" و "نقابات العمال" و "الاشتراكية" وغـيرها الا بعد أن ذاقت الأمرين من أيدى الرأسماليين . كما أن المذهب الجمهورى الذى جاء من فرانسا لم ينشأ الا بعد استبداد الحكم الملكى ، حتى ضاق صدر الشعب فثار فقلب النظام . فلا يكفينا فى مصر على رأيهم أن نأخذ دروس غيرنا ، بل لا بد لنـا من أن نذوق النار التى ذاقتها أوروبا ، حتى يتألم الشعب ، فينهض للدفاع عن نفسه من تحكم الرأسماليين بالطرق التى يجدها أوفق وأصلح من غيرها . ثم يقولون أنه يجب علينا الآن أن نقوى تيـار الحركة العاملة على نقل الرأسمالية فى مصر من الأيدى الأجنبية الى الأيدى الوطنية ، وبعد أن يحصل لنا ما حصل فى أوروبا ، وبعد أن يتنبه الشعب كما تنبهت الشعوب فى أوروبا ، وبعد ما يتيقظ ، يندفع الشعب من تلقاء نفسه الى العمل على تحرير نفسه بنفسه ، وجنى ثمار أعماله كاملة .

هذا بالطبع مذهب يقول به كثير ، وهو ظاهر الصواب فى سطحه ، ولكنه قول غير منطق بل هو فى الغالب مذهب الماديين ، الذين لا يؤمنون بالنظريات الثابتة ، ونتائج التفكير الصحيحة . وعندى أننا اذا اتبعناه أضلنا فى أعمالنا كلها ، وقتل فينا روح القومية العامة ، وكان برهانا على أننا لا نهتم بتاريخ الحركات ، ولا نتعظ ، بل ولا نستفيد من التجاريب التى مرت فيها أوروبا ، سواء أكانت علمية أم اقتصادية أم اجتماعية . بل لعمرى لئن أخذنا به ، لكنا كمن يترك تربية ولده وتعليمه لظروف الدنيا وتصرفات الحياة فلا يفيده بمـا استفاد من الخبرة أو التجربة حتى تسوء العقبى ويستفحل الخطب .

نعم إن تجاريب الدنيا خير التجاريب ، ولكن يجب على الانسان أن يتخذ من المواعظ التى تلقيها هذه التجاريب بلسان غيره عدة تقيه مصاعب الحياة ، وتبصره بسبيل النجاة والقصد الصواب .

فاذا اتعظ الجمهور المصرى بما قاسى غيره وفّر جهده الذى كان عليه أن يقاوم به تلك المصاعب والمصائب ، فصرفه فى طريق الخير بلا تلكؤ ولا اضطراب .

ان الماديين لا يؤمنون بالنظريات المنطقية ، وفى محاولتنا اقناعهم بصواب رأينا بطريق الحجة ، ضياع للوقت سدى . فلنأت لهم بما يؤمنون به ، برهانا ملموسا ، ولنلفت أنظارهم الى مقام إرلندا الحالى فى صناعة الزبدة مثلا ، فان هذه الصناعة نظمت فيها من أول أمرها — منذ ثلاثين عاما — على المبادئ التعاونية مباشرة ، فلم يتطلب الحال دخولها فى دور الرأسمالية قبلا ، كما يرى المخالفون ، بل رأى الشعب بقيادة رجاله التعاونيين أن ينظم هـذه الصناعة وتجارتها على المبدأ التعاونى فنجح نجاحه العظيم الذى وصفناه فى الفصل الخامس

يطول بنا المقام و يضيق المجال اذا نحن أخذنا نكتب عن الصناعات والتجارات المرتبطة بالزراعة وما يعود على شعبنا من تنظيمها على المبادئ التعاونية . ولذلك نكتفى بلفت نظر القارئ الى ماحصل فى إرلندا فى هذا المضمار ، ليجد وجوه شبه كثيرة ، وأمثلة متعددة ترتبت على الاشتغال بالتعاون ومحاولة جعله أساسا للحياة الشـعبية ، فكانت بابا لثروة عظيمة انتفع الناس والبلاد بها ، ودفعت عنهم شرّ الويلات والآلام .

*
* *

التعاون فى الاقراض :

رأينا فيما سبق أن الأساس الذى شيدت عليه ألمـانيا بناءها التعاونى هو المصارف التعاونية ، التى هى أعظم المنشآت التعاونية فى تلك البلاد . أما فى إرلندا فالأمر على العكس ، اذ المصـارف التعاونية لم تكن الأساس ، بل هى الى الآن فى مؤخرة المنشآت التعاونية هناك . وفى الفصلين السابع والثامن بيان حقيقة الحالين ، والأسباب التى أدت الى ذلك ، وفيها للتأمل وجوه شبه بين إرلندا ومصر ، لأن ظروف إرلندا أقرب لنا فى مصر من ظروف ألمـانيا ، وقد نستفيد من التجارب التى خاضتها إرلندا ، والأسباب التى دعت الى تأخر منشآت الأقراض فيها ، اذا نحن درسناها . على أنا نذكر هنا أهم هذه التجارب والأسباب .

(أولا) رأينا من الأسباب التى أفضت الى عدم نجاح المصـارف التعاونية فى إرلندا نجاحها المنتظر حرمانها قانونا من حرية الاتجار بلوازم الزراع كما هو الحال فى ألمـانيا . لذلك ولأسباب أخرى أتينا عليها فى الباب الثامن ، نرى أنه اذا أنشئت جماعاتنا التعاونية فى مصر متعددة الأعمال وتولت ضمن أعمالها الاقراض ، فاننا نتغلب بذلك على الصعوبات التى قابلت المتعاونين الارلنديين ، ونستفيد من وراء ذلك فوائد أخرى ذكرناها فى غير هذا المكان .

(ثانيـا) من العقبات التى قامت فى وجه إرلندا ، أنه لم يكن بهـا مصرف مركزى لجماعات الاقراض التعـاونية ، ليحدث التوازن بينها ، وليكون واسطة فى توزيع أموالها حيث يكون عليها الطلب . على أنه لا حاجة بنـا فى مصر فى بدء الحركة لايجـاد مصرف مركزى ، ولكنا سنشـعر

عما قريب بالحاجة الى شئ من هذا القبيل نستعين به فى هذا الصدد ، الى أن يأتى الوقت الذى تكثر فيه الجماعات التعاونية المتعدّدة الأعمال ، وتستطيع إنشاء مصرف مركزى لها يقوم بالخدمات التى تستوجبها مجهوداتها فى مضمار الأقراض التعاونى .

(ثالثا) إن المصارف التعاونية الارلندية اعتمدت كثيرا على المساعدة التى قدمتها الحكومة كسلفة لمدة معينة ، و بفائدة قليلة تكاد تكون اسمية ، ولكن هذا الأمر كان خطرا عليها لأسباب ثلاثة : الأول أن المال الذى تسلفه الحكومة معرض للاسترداد فى كل وقت تضطرب فيه أحوالها المالية . الثانى أن المصارف تصير تحت رحمة الحكومة ، فاذا رضيت عنها أبقت مالها فيها ، واذا غضبت سحبته بسبب أو بغير سبب . الثالث ان فى هذا الأقراض الحكومى تثبيطا شديدا لهمم الأعضاء عن تكوين رأس مال لمصارفهم يكون لهم عمدة وموردا مضمون الوجود . واذا ذكرنا ما حدث ، عند شبوب الحرب العظمى ، للمصارف الارلندية التى اعتمدت على القروض الحكومية ، من سحب الحكومة لهذه القروض مضطرة ، تاركة اياها على باب الافلاس ، وذكرنا أيضا أن الغرض الأساسى من المصارف التعاونية هو ايجاد مراكز ليوفر الشعب أمواله فيها ، ويثمر بواسطتها فى كل أقليم ما يوفره هذا الأقليم ، وأن وظيفة الأقراض التى تقوم بها هذه المصارف ليست فى الحقيقة إلا عملا ثانويا بالنسبة للتوفير (ولذا سماها مبدعها رايفايزن مصارف التوفير والأقراض) ، فاننا ننبه المتعاونين المصريين الى أن فى الاتكال على موارد الحكومة المالية خطرا عليهم وعلى حركتهم ، يجب الاحتراس منه ، والابتعاد عنه ما أمكن .

ذكرنا أن مستقبل جماعاتنا التعاونية فى مصر عند تعدد أعمالها ، فلا ينتظر والحالة هذه انشاء جماعات خصيصا للأقراض ؛ ولذا أصبحت مسألة الأقراض تهم جميع منشآتنا التعاونية على اختلاف أنواعها ، واذا أردنا بحث هذه المسألة بما يتفق مع مبلغ أهميتها وظروف بلادنا الخاصة ، وجدنا أنفسنا وجها لوجه أمام مشكلة تعاونية هى "مساعدة الحكومة للتعاون مساعدة مالية" .

إن من أهم المسائل المختلف عليها بين النشطين من دعاة التعاون و بين علمائه الثابتين ، مسألة معونة الحكومات للتعاون . فكل من الفريقين أدلى من الحجج فى هذا الموضوع بما جعل الناس ينقسمون فى ذلك . فمنهم من تبع المذهب القائل بأن على الحكومة واجبا نحو التعاون يحتم عليها أن تمده بكل المساعدات أدبية كانت أو مادية . ذلك لأن التعاون حركة شعبية تعمل لرفعة الشعب ، فكل مايبذل فى هذا السبيل فرض لازم على كل حكومة رشيدة ، خصوصا اذا كان الشعب غير حائز للكفاءات العلمية والخلقيه الكفيلة بتسيير العمل على الوجه المرجو ، أو كان غير قادر على تمويل الحركة بالمال اللازم لتدوير دولاب الأعمال . ومنهم من أخذ بالمبادئ الصميمة للتعاون وقال إن التعاون حركة شعبية أوجدتها مجهودات الشعوب ، ولم يكن للحكومات دخل فيها ، وعلى هذا الأساس أينعت وأزهرت ، وكان لها من الأثر المادى والأدبى ما أصلح من حالة الناس المعاشية ، ورفع مستواهم الاجتماعى ، وأدخل فى نفوسهم من الأخلاق المتينة ما جعلهم يعتمدون فى أعمالهم على أنفسهم ، ويجدون من تلقاء أنفسهم للعمل لصالحهم ، متبعين فى ذلك التعاليم القويمة التى تمليها

عليهم المبادئ التعاونية . هذه المجهودات الشعبية قامت فى كثير من البلاد المتباينة فى العلم والأخلاق والثروة . غير أن بعض الشعوب نظرت الى حكوماتها مستعطفة إياها لمناصرة المتعاونين . ولما بدا لها استعدادها لذلك ، طمعوا فى أكثر مما كانوا يتطلعون اليه قبلا ، واستمر الحال على ذلك الى أن دخلت هذه الحكومات ميدان التعاون بأكثر مما كان يخطر على بال من يغارون على نشر هذا النظام . وكان ما كان من أخذ الناس فى الاتكال على الحكومة فى أمر التعاون اتكالا أدخل فى نفوسهم من الكسل وخور العزيمة وضعف الارادة وثبوط الهمم ما لا يصح أن يتصف به أناس منتسبون الى نظام قوامه الاعتماد على النفس .

بدأت مساعدة الحكومات للتعاون من الوجهة التشريعية ، فسنت له من القوانين ما يضمن مصالحه ويمنحه من الامتيازات القانونية ما يسهل نشره ويشجع الناس على الأخذ بتعاليمه وايجاد منشآته . اكتفت الشعوب النشيطة بهذه المهمة التى قامت بها الحكومة ، الا أن غيرها تطلع الى أكثر من ذلك ، وواصلوا مجهوداتهم لتمدهم الحكومة بالمساعدة المادية . وعملوا بالتأثير عليها للوصول الى هذه الغاية . كما أن غيرها من الشعوب الضعيفة الحول تطلع الى أكثر من ذلك الى درجة أدت الى تولى الحكومة بنفسها تنظيم الحركة التعاونية بأكملها [1] .

ليس هذا مقام ذكر البلاد المختلفة والدور الذى لعبته حكوماتها على مسرح التعاون فيها ، ويكفى هنا أن نجمل القول ونقول إن الشعوب التى ركنت الى حكوماتها فى تنظيم التعاون وتمويله ، كان انتشار التعاون فيها انتشارا كاذبا أبعد ما يكون من المبادئ التعاونية . ومن ثم صارت مضغة تتشدق باسمها البلاد التعاونية الحقة ، ولا ينتظر أن يقوم للتعاون فيها قائمة حقيقية .

نترك الآن التعاون فى الخارج ونرجع اليه فى بلادنا ، لنرى ما الذى يجب أن نتبعه حيال هذا الموضوع ، مراعين على الدوام اننا لا نود أن نقلد أحدا تقليدا أعمى ، أو نفعل هذا الأمر أو ذاك ، لمجرد أن هاته البلاد أو تلك فعلته ، بل نتناول موضوع التعاون كأمة لم تعدم رجالا واقفين تمام الوقوف على نظام التعاون وغايته ، عارفين مقدار احتياج البلاد اليه ومبلغ استعداد أهلها للأخذ بتعاليمه . فنحن والحالة هذه مستعدون أن نطبق التعاليم التعاونية على حالة بلادنا ، بتصرف يضمن عدم الشطط عن المبادئ الأساسية للتعاون وفى الوقت نفسه يكفل تسييره تسييرا يوصلنا الى الغاية التعاونية ، وهى تحسين حالة الأهالى الاقتصادية ورفع مستوى حياتهم الاجتماعية .

نحن نبحث هذا الموضوع ومركزنا يجمع بين الفئتين السابق ذكرهما فى أول الأمر ، فكما أننا نتمنى من صميم قلوبنا نشر التعاون فى طول البلاد وعرضها ، لما نعلمه من المزايا المادية والأدبية التى تعود على الشعب من ورائه ، كذلك نرجو أن يكون هذا النشر على أساس صحيح من الوجهتين العلمية والعملية حتى لا يتخلله ضعف أو يلحقه فشل .

---

(١) راجع موضوع " المعونة الحكومية والمعونة الذاتية " فى هذه "الكلمة الختامية"

نشطت حكومتنا وسنت للتعاون تشريعا يصح أن يعتبر بعد إدخال بعض التعديلات عليه من من أحسن القوانين التعاونية . وكان من الواجب علينا وقتئذ ألا نشير على الحكومة أن تفعل أكثر من ذلك ، غير أنه نظرا لعدم وجود هيئة منظمة عامة للتعاون ، تقوم ببث مبادئه وتعليم أنظمته ونشر جماعاته ورعايتها ، اضطررنا أن نقبل دخول الحكومة كمنظمة للحركة التعاونية .

هذا عمل يعتبر ليس فقط معونة أدبية من الحكومة بل ومادية أيضا . لأنه لولا قيام الحكومة بهذه المهمة ، لكلف هذا العمل المتعاونين كثيرا من المال . ويا ليت البلاد وقفت عند هذا الحد واكتفت بما قدمته الحكومة من المساعدة ، وانصرفت مجهودات الناس الى العمل الجدى فى هذا الجو المشجع الذى أوجدته الحكومة .

ظن كثير من الناس أنه لن تقوم فى البلاد قائمة للتعاون الا اذا فتحت الحكومة خزائنها للتعاونين يسحبون منها ما يشاءون قرضا عليهم لأجل غير مسمى وبدون فائدة ما . هذا قول لا يصح أن ننظر فيه بتاتا ، لأنه مناف لكل مبدأ تعاونى مهما كانت الظروف التى وجد فيها التعاون .

نعم إن فلاحينا قليلو الثقة بالتعاون ومنشآته ، حديثو العهد بأصوله وبمزاياه ، ولذا لا ينتظر منهم أن يأخذوا بتعاليمه ويمولوا منشآته فى القريب العاجل بالمال اللازم لتسيير دولاب أعماله على الوجه الذى نرضاه . فليكن ذلك ، وانما لا يمكننا أن نرضى بأن تشترى ثقة الأهالى بالتعاون بمال الحكومة ، أو أن تبسط الحكومة يدها للتعاونين لاعتبارات قد تكون بعيدة عن التعاون وان تخفت تحت ستار خدمته . لأننا لو قبلنا ذلك لخرجنا عن كوننا متعاونين ، ولقضينا على أكبر أمل يرمى اليه التعاون ، وهو استقلال الناس فى أعمالهم استقلالا اقتصاديا ، وقيامهم بأنفسهم بما يرفع مستواهم الاجتماعى .

ليعلم القريب والبعيد أن المنشآت التعاونية ليست جمعيات خيرية تستمد قوتها من إحسان الحكومة ، ولا هى بهيئات تتخذ سلما يرقاه المغرضون نحو مآربهم ، بل هى جماعات وجهتها التعاملية من تجارية ومالية مبنية على أصول اقتصادية محكمة ، ووجهتها الأدبية لا تسمح بالتلاعب بشؤونها .

إننا لو خيرنا بين الطريقين لرضينا السير فى طريق التعاون السوى على مهل ، ننظم جماعاتنا وننمولها بقدر ما تسمح به ظروفنا التنظيمية والتمويلية — وفلاحنا أحوج للتنظيم منه الى التمويل — ولفضلنا ذلك على أن ننشر التعاون ونسيره فى طول البلاد وعرضها معتمدين فى ذلك على رغبة الحكومة ورهبتها ، وعلى تنظيمها له وتمويلها إياه .

وانما هناك طريق وسط ، ربما فى اتباعه الخير لنا . نحن رضينا بأن تنظم الحكومة الحركة التعاونية فى البلاد ، وانما لم نهمل تعليم الأهالى واشراكهم فى العمل ، وتركنا لهم تحت إشراف الحكومة إدارة الجماعات . كذلك يمكننا أن نشرك الحكومة مع الأهالى فى تمويل الحركة التعاونية . ويصح تلخيص ما نراه خير كفيل للوصول الى غايتنا فيما يأتى :

(١) أن تضع الحكومة مبلغا من المال بفائدة معينة فى مصرف ذى صبغة أهلية ، تحت تصرف الجماعات التعاونية المسجلة طبقا لقانون التعاون . هذا المبلغ تقرره وتضع شروط التعامل به

لجنة مشكلة من أعضاء من وزارتى الزراعة والمالية ، و يتناسب مقداره مع الخطة التى ستتبع فى نشر الحركة فى البلاد ، وكذا مع السياسة التى ستتبعها الحكومة فى مساعدتها .

نحن فضلنا أن تتعامل الجماعات التعاونية مع مصرف عن أن تتعامل مع قسم حكومى ، لأننا نعتقد أن المصارف الرأسمالية هى ، عند عدم وجود مصرف مركزى تعاونى ، خير من الحكومة فى تدبير أمور المتعاونين المالية . لأن نظام هذه المصارف وما اعتادته من السرعة فى انجاز الأعمال ، واتقان الأساليب المالية ، والتدقيق فى المعاملة ، أنسب لروح العمل المرتبط بمصالح الشعب . ولا داعى للتذكير بما فى نظام الحكومات مما يدعو الى التعطيل والتأخير ، ومما قد يسبب دخول خلة الاعتماد على الحكومة فى نفوس الأهالى الذين يأتون أقسام الحكومة وكأنهم يطلبون حقالهم ، وليس كما يدخلون المصارف يطلبون تعاملا .

وقد اشترطنا فى المصرف بأن يكون ذا صبغة أهلية ، لأن أموال مثل هذا المصرف غير معرضة للسحب عند حلول أزمات خارجية ، وفى ذلك ما فيه من الأمان على حياة جماعتنا التعاونية . دع ما يدخل نفس صغار الفلاحين من الارتياح لمعاملة مصرف أهلى يتفاهمون معه شاعرين على الأقل أن المورد الغير التعاونى الذى دفعتهم الضرورة الى الالتجاء اليه ، ليس موردا أجنبيا .

(٢) أن يقرض المصرف الجماعات لا بدون فائدة — فان عدم تحصيل فوائد يشجع على الاعتماد كلية على هذه القروض المجانية ، فتقل بذلك الغيرة على استقلال الجماعات بماليتها ، و يضعف الحث على التوفير والايداع ، فتضيع بذلك مزية من أكبر المزايا للتعاون ، وهى إنماء ملكة الاقتصاد والاستقلال المالى — بل بفائدة يراعى فيها تقليل سعرها ، و بشروط تسهل طرق التسديد .

(٣) أن يكون أقصى قيمة للقرض بنسبة معينة الى مجموع ما عند الجماعة من المال المتجمع من رأس المال المدفوع من ثمن الأسهم ، وكذا من المال الاحتياطى ، ومن الأموال المودعة لدى الجماعة لمدة لا تقصر عن أجل القرض المطلوب ، كأن يكون هذا القرض مثل هذا المال أو مثليه أو ثلاثة أمثاله تبعا للقاعدة التى توضع وتلتزم .

(٤) ألا يتعامل المصرف مع الجماعات الا بعد موافقة وزارة الزراعة على هذه المعاملة ، وكذا على مقدار القرض المطلوب لها ، لأن وقوف هذه الوزارة على دخائل الجماعات يضمن معرفة مركز الجماعة المالى ، ومقدار احتياجها للقرض وقدرتها على الدفع .

(٥) الضمان الذى تقدمه الجماعات لوفاء تعهداتها هو المسئولية التى يرتبط بها أعضاؤها حسب شروط مبينة فى عقد تأسيسها ونظامها الداخلى .

هذا التضامن التعاونى هو الدعامة الكبرى التى تقوم عليها الثقة فى معاملة الجماعات التعاونية ، وهو الركن الركين الذى تعتمد عليه فى إقتراض ما يلزم لها من المال لادارة دولاب أعمالها .

هذه خطة وهذه شروط من شأنها أن تمد الحكومة يد المساعدة المالية لجماعات التعاون ، وفى نفس الوقت تشجع على إشراك المتعاونين فى تمويل جماعاتهم عن طريق ازدياد رأس مالهم وكذا احتياطهم ، كما أنها تشجعهم على التوفير ، وتزيد ثقتهم فى أن يودعوا أموالهم لدى جماعاتهم . وبهذا تتحقق الرغبة الطيبة فى موضوع الأقراض .

*
* *

التعاون فى بيع الحاصلات :

رأينا أن الحركة التعاونية فى إرلندا نجحت نجاحا باهرا فى ميدان توريد الحاجات الزراعية والمنزلية ، التى يتطلبها أعضاء الجماعات ، وإنها لم تقف عند حد الاتجار بالقطاعى ، بل تعدته الى الاتجار بالجملة ، فانشأت الجماعة التى تكلمنا عليها فى الفصل الثانى عشر . أما البيع التعاونى فالواقع أن الحركة لم تنجح فيه كثيرا ، لأنها لم تستطع تركيز أعمال هذه المهمة فى الجماعة المذكورة ، وعند ما تألفت جماعة مركزية خصيصة لبيع الزبدة المصنوعة فى المعامل التعاونية جميعها ، لم تصادف فى ميدان البيع ما صادفته من النجاح فى ميدان التوريد التعاونى .

رأينا فى الفصول السابقة أن "جماعات البيض" "وجماعات الكتان" "وجماعات اللحوم" "وجماعات الأسماك" "وجماعات الزبدة" وكلها جماعات انتاج قبل أن تكون جماعات بيع ، تقوم ببيع ما تنتجه . وقد نجحت فى هذه المهمة نجاحا تاما . ولكن هذه الجماعات تقوم ببيع مالديها منفردة ، وفى ذلك مالا يخفى من التزاحم والتنافس بين الجماعات ، وزيادة المجهود ، وكثرة النفقات ، ومن شأن هذا أن ينقص ثمن الأشياء فى الأسواق ، ويقلل الأرباح . وقد عمل رجال التعاون كثيرا على تركيز البيع التعاونى فى جماعة واحدة أو فى جماعات قليلة تختص كل منها بعمل من الأعمال ولكنهم لم ينجحوا الا بعض النجاح ، وذلك لأن البيع التعاونى ، كما بينا فى الفصل السادس ، هو أصعب أشكال المجهود التعاونى ، لأنه يتطلب كل ما يتيسر من القوة المنظمة بين التعاونيين . وهذا هو السبب الذى جعل البيع التعاونى فى مؤخرة المجهودات التعاونية ، رغم انتشار التعاون فى انحاء إرلندا ، وتوطد دعائمه على مدى ثلاثين عاما ، توطدا جعله وضعا من أوضاعها الثابتة .

هذا ما نقوله فى هذا الموضوع عن إرلندا القديمة العهد بالنظم التعاونيه ، فماذا نقول عن مصر وهى حديثة عهد بها !

نحن نعلم أن أول درجة فى سلم التعاون هو التوريد التعاونى ، وان ذلك أسهل مجهود تقوم به الجماعات التعاونية ، ومع ذلك فاننا فى مصر لم ننشئ الا القليل من منشآت التوريد التعاونية ، ولم نعمل شيئا يذكر فى هذا الباب .

ومن العجيب أنه لما حلت الأزمة القطنية فى مصر ، ونزل سعر محصولنا الوحيد الذى تتوقف عليه ثروة البلاد ، وتحكم فينا تجار الاسكندرية ولفربول ، وصناع لانكشير عامة ومانشستر خاصة ،

ولما خابت مساعى الأمة فى إغراء الحكومة بأن تدخل سوق القطن مشترية كميات عظيمة ، كوسيلة لارتفاع الأسعار فى السوق ، توجهت الأفكار إلى "الجماعات التعاونية" واعتقد الناس كبيرهم وصغيرهم أنها هى المنقذ الوحيد للقطن من تدهور الأسعار ، وهو وثوق يتعدى كل الحدود المعقولة . وقد دلت التجارب على تعذر تحقيق مراميه ؛ فان إرلندا مثلا وهى التى مضى عليها ثلاثون عاما تفكر فيها بعقول كبيرة ، وتجدّ بهمم لا تكل فى ميدان التعاون ، لم تقدر أن تصل الى بيع أكبر محصول زراعى لديها وهو الزبدة بيعا تعاونيا كاملا . نعم إنها توصلت الى أن تبيع كل جهة فيها زبدتها على يد معملها التعاونى ، ولكن هذا لا يكفى بل انه قطع لنصف الطريق ، اذ البيع التعاونى لا يكون تاما حتى تتولى جماعة مركزية بيع منتجات الجماعات الفردية . ونحن فى مصر نريد أن نبيع قطننا بيعا تعاونيا يؤثر فى السوق العامة تأثيره المرجو ، وليس عندنا من الجماعات التعاونية ما يزيد على عدد أصابع اليد الواحدة ، على أنها جماعات لا يصح أن يذكر مجهودها فى معرض الكلام على التعاون فى البلاد المتمدينة ، لأنها ضئيلة جدا ، ولا تجمل مقارنتها بالجماعات الارلندية فى شئ . ربما قال قائل أننا سننشئ جماعات عديدة بعد أن صدر قانون التعاون ، وفى كثرتها ما يقرب ذلك اليوم . ولكن هذا القانون ليس سحرا يغير نفوس الناس فى وقت قصير ، أو رقية تذهب بخلق الأثرة والعمل الفردى الذى كونته العصور الماضية ، وتحل محله الأخلاق التعاونية الكريمة التى تدعوهم الى التفكير فى مصلحة المجموع لا فى مصلحتهم فقط "ولا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" .

لست ممن يتخيلون فيخالون ، وانما أنا أنظر الى الواقع الميسور ، ولذا أقول للتعاونيين منا أن اعتمادهم الكلى على التعاون ولا سيما فى بيع الحاصلات ، على تقدير أن يأتى بنتائج عاجلة أى أنه يؤتى ثمره على الفور ، هو على حسنه باطل . نعم إن التعاون جدير بكل خير ولكنه من النظم التى لابد أن تستوفى حقها من الزمن . حتى اذا ما آمن الناس بمبادئه العالية واستقرت هذه المبادئ فى النفوس ، جاء بنتائجه المرجوة . وبقدر اعتقاد الناس بالمبادئ والعمل عليها بتلك الروح العالية تكون النتائج ، وهذا ولا شك يقتضى وقتا ليس بالقصير . ولو كان الأمر غير ذلك لنجح التعاون وأتى بخيره يوم أراد اللورد كتشنر أن ينتشر التعاون فى مصر فأمر أمرا عسكريا بذلك سرعان ما قامت على أثره الجماعات التعاونية قيام الرغوة وسرعان ما قعدت ، فانه لم يمض عليها الا سنة أو أقل حتى لم يبق لها وجود ، ولم يعش من الجماعات التعاونية الا ما أنشأه عمر لطفى وتلاميذه ، وهى الجماعات التى اعتقدت بصحة المبادئ التعاونية فعملت بها بعد ما أخذت روح التعاون تتطرق اليها شيئا فشيئا على مدى الزمن الطويل .

بيد أن المبادئ التعاونية لم توضع لرفع أثمان الحاصلات الزراعية ، بل لاعطاء كل ذى حق حقه من الثروة المستخرجة من مجهودات الأمة ، فالمنتج — سواء أكان زارعا أم صانعا — والمستهلك كلاهما يأخذ حصته من هذه الثروة بالعدل والانصاف . وهذا هو الجانب الاقتصادى من التعاون . على أنه ليس فى المبدأ ولا النهاية الا مقدمة للجانب الآخر — الاجتماعى . فان تحسين حالة الشعب الاقتصادية ليست الا أول مدارج الاصلاح لرفع مستوى الحياة الاجتماعية من كل وجوهها ، وتمدين الشعب هو الغاية القصوى للحركة التعاونية ، ولا يتم له هذا الا من طريق تحسين معاشه . لأن ذلك من ضروريات الحياة الراقية .

ولذلك أعود فأقول إنه لا علاج لتدهور سوق القطن على يد التعاون من حيث هو مبدأ وخطة، ولكن نشر الروح التعاونية بين الزراع ، وما يعود عليهم منه من أسباب الثقافة والحذق والاتحاد فى العمل و إدراك الواجبات القومية، من شأنه أن يساعد على انجاح ما قد يخطط من الوسائل الكفيلة برفع السعر عند التدهور . قد يعد بعضهم تدخل الحكومة عونا على ذلك ، أو يرون الاقلال من زراعة القطن والاهتمام بمحاصيل أخرى كفيلا بزيادة السعر لنقص المعروض، أو ليسد هذا المحصول فراغ ذاك . وقد يكون لهذا الرأى أو ذاك من روح المتعاونين الاجتماعية ما يحققه ، أو من علمهم وخبرتهم التى يعنى التعاون بتقريرها فيهم ما يساعد على تمحيصه ، ولكن التعاون نظام ليس قصده الأول رفع أسعار المحاصيل الزراعية ، بل لعمرى لو كان كذلك لكان عبئا على الهيئة الاجتماعية ؛ ولما جاز أن يعضده رجال الاقتصاد الاجتماعيون . ولكننا فى مصر لا ندرك صدق هذا القول تمام الادراك لأن بلادنا زراعية محضة ، ولا مورد لثروتنا غير الزراعة ، ولذلك نعد كل نظرية ترفع أسعار محاصيلنا الزراعية أعظم النظريات وأدعاها الى القبول والتصديق ، والعمل بكل ما عندنا من قوة الرغبة على تحقيقها ولو على حساب كل خير آخر ؛ ولو كان لنا فى مصر صناعات عظيمة أى لو كنا أمة صناعية كما أننا أمة زراعية ، لرأينا بأعيننا أن ليس من العدل ولا من المصلحة العامة رفع ثمن الحاصلات الزراعية رفعا غير مقيد .

سبق إن بسطت رأيى فى مسألة البيع التعاونى لمحاصيلنا الزراعية ، وأشرت على زراعنا ألا يفكروا الآن فى دخول جماعاتنا التعاونية فى هـذا الميدان ، بل لا بد لهم اذا أرادوا نجاح التعاون أن يوجهوا همتهم كلها الى التوريد التعاونى ليتقنوه ، فاذا استقر مبدأ التعاون ، وشغف الناس بمزاياه حتى أصبح ديدنا ودينا ، اتسع نطاقه بطبيعة الحال فشمل وجوه التعاون الأخرى من انتاج وبيع وغير ذلك على مضى الزمن .

إن مسألة البيع حقيقة من أصعب المسائل التعاونية . وليس يمكننا أن ندخل فيها قبل أن نتمرن على ما هو أسهل منها ، ثم نتدرج من ذلك اليها . ولذلك أعود فأقول لنتقن أولا أبسط الوجوه التعاونية وهو التوريد التعاونى ، ولا ننس فى نفس الوقت الوجهة الاجتماعية وفيها مستراد لكل عالم ومخلص ، فاذا عملنا على هـذا المنوال فقد وجدنا أنفسنا بعد قليل من السنين قد حسّنا حياتنا الاجتماعية أثناء القيام بذلك ، ومرنا أنفسنا على اقتبال ما هو أشق عملا ، وأصعب تحقيقا من الأغراض التعاونية الأخرى .

الاتجار التعاونى بالجملة :

حينما يتسع نطاق الحركة التجارية عند الجماعات التعاونية ، يصبح من الضرورى وجود هيئة تجارية عامة كما حدث فى إرلندا ، وقد فصلنا ذلك فى الفصل الثانى عشر .

أما عندنا فى مصر فلم نصل بعد الى هذه المرحلة ، ولكن ستجد الجماعات القليله الموجودة الآن وكذا الجماعات التى ستنشأ قريبا ، حاجة الى ما يقوم مقام مثل هذه الهيئة الى أن يأتى الوقت الذى تتحد فيه الجماعات نفسها ، وتؤلف جماعة تجارية عامة خصيصة بها . فأما ونحن كما قلنا فى بدء

حركتنا ، فليس أمامنا سوى طريقين على ما بهما من نقص لسد هذه الحاجة فى الوقت الحاضر : أولهما طريق "الجمعية الزراعية السلطانية" وثانيهما "وزارة الزراعة" على أن لكل منهما محاسن وعيوبا فأما من يؤثرون الطريق الأول فيقولون فى تزكيته إن الجمعية الزراعية أول هيئة عنيت بتربية مواشينا وبتحسين محاصيلنا وبفتح أبواب المعارض الزراعية لزراعنا فرغّبتهم فى ترقية زراعتهم ، وشجعتهم على الابتكار فى أعمالهم كما أنها كانت واسطة فى تقريب مزايا الأسمدة الكيمياوية من أذهان الفلاحين بل تجاوزته الى إحضارها وبيعها لهم بأثمان معتدلة فأحسنت اليهم والى الزراعة من جهة وحالت دون عبث السوق بهم وبمزارعهم من جهة أخرى .

فاذا اعتمد المتعاونون عليها فى مثل ذلك وشجعوها بالاتجار معها فى الأسمدة وفى كل ما يلزمهم من بزور وآلات زراعية وغاز وفحم وغير ذلك ، تيسر للجمعية بما تناله من الربح من وراء هذه المعاملة أن تنهض بأعمالها الفنية الأصلية وتتوسع ، فينال الزراع من وراء ذلك مزايا المعاملة مع تاجر أمين يبيع أحسن البضائع بأرخص الأثمان وقصده الأول مصلحة الفلاح وترقى الزراعة . وقد يتفقون معها على أن تعطيهم فى آخر السنة جزءا من الربح بنسبة مشترياتهم . واذا سار العمل على هذا المنوال فكأن الفلاح يعين نفسه باعانته الجمعية الزراعية اذ هى هيئة زراعية عظيمة تعمل للزراعة وتسهر على مصلحة المشتغلين بها .

وأما المفضلون طريق وزارة الزراعة فيرون أن الجمعية الزراعية جمعية وجدت لتعمل على ترقية الزراعة من الوجهة الفنية . فمساعدتها بالاتجار معها عدول بها عن قصدها وعن الحد الذى تلتزمه مثيلاتها فى أوروبا وأمريكا . فان الجمعية الزراعية الملكية فى انجلترا مثلا لم تتدخل مرة فى الأمور التجارية منذ نشأتها فى سنة ١٨٣٨ بل جعلت كل عملها مقصورا على الأعمال الفنية كغيرها من الجمعيات العلمية كالجمعيات الجغرافية والاقتصادية والتاريخية وغير ذلك . نعم أن الجمعية الزراعية لم تتدخل فى الأعمال التجارية البعيدة عن قصدها الا رغبة فى مساعدة الفلاح للحصول على أضمن الأسمدة وأنفعها فى أوقات شديدة ولكنها توسعت فى هذا العمل بعد ذلك وتجاوزت حدوده ، ثم لم تستطع أزاء تقلبات الأحوال التجارية أن تحافظ على الغرض الأصلى وهو خدمة الفلاح بدون مقابل بل تخطته لتتلافى مقادير من خسارة ترتبت على سوء تصرف تجارى وقعت فيه ، ثم دبّ فى روحها شئ من شهوة المكسب والربح حتى أصبحت الآن وكأنها بيت تجارى واسع النطاق له عملاء ووسطاء قصده الانتفاع من بيع الأسمدة والبذور للفلاح . نعم كان يجب على الحكومة التى أمدت الجمعية بأموال وعقار لتقيمها وتعينها على عملها الفنى أن لا تسمح بدخولها فى الأعمال التجارية ، ولكنها إنما فعلت ذلك لأنه لم تكن توجد هيئة حكومية زراعية تعمل لمصلحة الفلاح فى ذلك الوقت . فلما أنشئت وزارة الزراعة واتضح أن الجمعية أوغلت فى الاتجار ، نشطت الى توريد الأسمدة والبذور للفلاح الصغير وفضلت لو رجعت الجمعية الى حظيرتها العلمية لتجرى فيها مجراها السابق الذى لا ينسى أحد ما عاد على البلد معه من الخير . ولا شك أن الحكومة لا تبغى من وراء ذلك ربحا مطلقا ، لأنها تبيع هذه الحاجات بتكاليفها فقط ، ولن تكون هذه التكاليف كثيرة ، لأنها لا تشغل عددا كبيرا من الموظفين

خصيصا لهذه المهمة بل تضيف جانبا عظيما منها الى أعمال موظفيها الحاليين ، وذلك طبعا مما يوفر فى النفقات ، ويخفض من الثمن . وهنالك نقطة من الأهمية بمكان عظيم وهى أن الجمعية الزراعية تحتم على الفلاح دفع ثمن ما يأخذه من السماد فورا عند التسليم ، ولا يخفى أن هذه الطريقة وان كانت أحسن الطرق وأضمنها الا أن الفلاح الصغير غير قادر فى كل وقت على اتباعها ، فتبقى أرضه بلا سماد أو يلتجئ الى الاقتراض بفائدة عالية لاضطراره . وكلا الأمرين ضار بمصلحة هذا الصنف من الفلاحين .

لهذه الأسباب وجهت الحكومة عنايتها ففتحت اعتمادا ماليا فى سنة ١٩٢٣ قدره ٢٠٠,٠٠٠ جنيه لشراء الأسمدة والبذور التى يحتاج اليها صغار الفلاحين وبيعها وإرسالها اليهم الى أقرب محطات السكة الحديد من قرية كل طالب . أما طرق الدفع فهى عند المعسرة بتأجيل التسديد الى أن يجنى الفلاح ثمار أتعابه وفائدة ما اشتراه ، ويقوم بتحصيل الثمن صيارفة المالية . فاذا عاملت الجماعات التعاونية وزارة الزراعة فانها ولا شك تستفيد كثيرا ، وتكون المزايا المادية التى تعود عليها أكثر مما يعود من الجمعية الزراعية .

وفى رأيى أن الطريقة الثانية أقرب الى الصواب من الطريقة الأولى للتعاونين وللجمعية الزراعية نفسها . أما أفضليتها للتعاونين فظاهرة من التفسير السابق ، وأما أفضليتها للجمعية الزراعية فذلك لأنها تجعلها توجه اهتمامها الى ما أوجدت له وهو ترقية الزراعة من وجهتيها العلمية والعملية تبعا لقانون الجمعيات الزراعية الأخرى فى البلاد المنظمة . ويكفيها ما يكفى الجمعيات الزراعية الأوروبية من اشتراكات كبار الزراع وما تحصل عليه من إقامة المعارض المختلفة . أما مسألة توريد الحاجات الزراعية فهذا أمر ليس من شؤونها ، وما دامت وزارة الزراعة قد نهضت اليه مع ما بيناه من المزايا فلنتركه فى يدها مشكورة لحين أن تنشئ الجماعات التعاونية جماعاتها التجارية المركزية فتتولاه هذه مستقلة عن مساعدة الحكومة المالية وغير المالية ، جارية بذلك على مبادئ التعاون الخالصة ، فتموّلها وتديرها وتهيمن عليها الجماعات نفسها .

*
* *

المعونة الحكومية والمعونة الذاتية :

التعاون حركة اقتصادية اجتماعية قائمة على المجهود الاختيارى المشترك للشعب فهى تحمل الأفراد على القيام بأمورهم فتلقى بذلك تبعاتهم على عاتقهم وبهذا تدربهم على الاعتماد على أعمالهم ومواردهم فى تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية . ووحدة هذه الحركة هى الشخص ، وقوته هى فى الدور الذى يمثله بالاشتراك مع رفاقه من الأعضاء . ولا يظهر هذا الا فى المجهود الاجماعى الذى يبذلونه جميعا . فالحركة حركة شعبية محضة ولا بد أن تبقى كذلك اذا ظلت محافظة على مبادئها ينظمها الشعب نفسه ويموّنها ويديرها . وقد تم هذا فى بعض البلدان التى قام الشعب نفسه فيها بما هو أنفع مما تستطيعه أفضل الحكومات وذلك باتحاده الاتحاد المنطوى على العقل والذكاء .

وقد استطاعت الحكومة فى بلدان كثيرة أن تمد الى الحركة يد المعونة فأمدتها فعلا بأشكال مختلفة من المساعدة مدركة أنها بهذا العمل تعين على إظهار كامن قوى الخلق الانسانى وموارد البلاد المادية والعمل على تنميتها ، وهذا واجب جوهرى من واجبات الحكومة التى أصدرت قوانين التعاون فى بعض البلدان كما حدث فى إيطاليا وغرضها من ذلك تمهيد الطريق لنشر التعاون ووقاية المصالح التعاونية . وذهبت الحكومة الى أبعد من هـذا فى بلدان أخرى كما وقع فى إرلندا فأعانت التعليم الذى تقوم به الهيئة العامة للجماعات كيما تمكنها من توسيع نفوذها وانماء جدارتها . وقدمت الحكومة فى غير ذلك من البلدان المساعدة المـالية بالفعل على صورة قروض بلا فائدة أو بفائدة قليلة الى الجماعات على يد اتحاداتها المـالية والتجارية كما هو الحال فى فرانسا . بل ذهبت فى الهند الى أبعد من ذلك فتولت تنظيم الجماعات التعاونية فى طول البلاد وعرضها .

من هـذا يتضح أن الحكومة فى كل بلد اذا رغبت فى تحسين حالة الشعب من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية ، لا تعمل طبقا لمبدأ معين بل تبعا للظروف . على أنها لا تفترعن اشـعار الناس بأن معونتها للتعاون مؤقتة فقط ، بل تدرك أن مبدأ المعونة الذاتية هو من الحركة بمثابة حجر الزاوية ، وأنه ليسر الحكومة يوم ترى التعاون مستقرا على قاعدة وطيدة أن تنسحب وتترك الحركة تسير بمفردها .

ونحن لا نسـتطيع الجزم بأن أى حكومة محقة فى اعانتها حركة قائمة على مبدأ المعونة الذاتية فى أدوارها الأولى أو غير محقة ، فقد دلتنا التجارب فى بلدان كثيرة على وجود حالات حقت على الحكومة اعانة الحركة التعاونية فى مناح شتى والى درجة معينة . وقد كاد يكون من المستحيل على الشعوب المتأخرة أن تسـيّر الحركة دون معونة الحكومة ، وما كانت هـذه الشعوب لتثق بالحركة مالم تظاهرها الحكومة ، ولم يكن سوى الحكومة من يدفعها الى السير . على أنه لا يزال يرن فى آذاننا ما يقوله أصحاب النظريات ، من أن وصف حركة تساندها الحكومة بأنها حركة تعين نفسها بنفسها يعد مهزلة . فهم يرون أن السيادة الحقيقية هى لمن يدفع المال ، وأننا اذ نسمح للحكومة بأن تدخل الحركة بصفة سيدة تعوقها بالقيود والمطاولة والتلكؤ الحكومى ، نكون قد عرضنا روح الحركة للخطر العظيم وثبطنا الهمة الذاتية لأنصار الحركة .

فما الذى نحن متبعوه فى مصر حيال هذين الرأيين ؟ هل نلتزم تعاليم الحركة ونتبع أصحاب النظريات أم نسمح لأنفسنا بشئ من الانحراف ونراعى الظروف فندرس معونة الحكومة ، محاسنها ومساوئها ، غير غافلين عن أن معونة الحكومة هى معونة مؤقتة فقط الى أن تستطيع الحركة النهوض على قدميها ؟ على أن المشاهد أنه ما من حركة وجدت إلا وشعر أتباعها أحيانا أنهم مضطرون الى الانحراف قليلا عن تعاليم الحركة الأصلية للملاءمة بينها وبين ظروف الزمان والمكان .

من هذا نستخلص أنه اذا اقتنعنا بأن التعاون فى مصر لا يمكن أن يتقدّم تقدّما حقيقيا فى الوقت الحاضر إلا اذا تلقى المساعدة من الحكومة ، نكون محقين فى قبول معونة الحكومة بشروط تضمن تقدّم الحركة تقدّما حرّا ما أمكن وتجعل سيرها يتمشى مع تعاليم التعاون قدر المستطاع . وإلا فانه يكون

خرقا منا نحن الذين نعرف الخطة السيئة التي يسير عليها التعاون فى مصر الآن أن نرفض معونة الحكومة لمجرد المحافظة على المبادئ التعاونية مع علمنا بأن تلك الخطة تسير بالحركة الى الانحلال وأن الحكومة بنصائحها وارشادها الحازم سترد التعاونيين الى الطريق المستقيم .

وقد يسألنا سائل لماذا نستعين بالحكومة خاصة ؟ أليس فى مصر أشباه من يعرفون فى أوروبا بالمصلحين الاجتماعيين مستعدين للعمل بنشاط وإخلاص بعيدين عن الظهور مضحين بأنفسهم لخير الشعب ؟ وهذه لعمر الحق مسألة يتعذر الاجابة عليها بيد انى لا أكون محقا اذا نفيت بتاتا وجود صنف هؤلاء الرجال فى مصر، ولكن لايدرك الصعوبة التي يصادفها هؤلاء الرجال فى أعمالهم إلا الذين يعرفون مصر وأهلها جيدا اذ الحكومة هى الكل فى الكل هنا وستظل كذلك الى أن يتكوّن خلق الشعب من جديد وهذا يحتاج الى سنوات عدّة تنفق ومجهود متواصل يبذل فى تعليم بنى مصر وبناتها تعليما صحيحا ناجعا فى هذا العصر الديموقراطى الحديث .

أما الكلام عن قيام جماهير مصر بتنظيم أنفسهم بأنفسهم الآن فهو على حد المثل الانجليزى "وضع العربة أمام الحصان" اذ لابد أولا من التعليم وترقية الأخلاق . وفى اعتقادى الجازم أن التعاون ينفع كثيرا فى تحقيق هـذه الغاية فيجب اذن أن نقنع فى الوقت الحاضر بقبول معونة الحكومة وقيامها بتنظيم تلك الحركة الى أن يصلح الشعب لتسلم قيادها .

ومعونة الحكومة تأخذ شكلين أحدهما معونة مادية والأخرى معونة أدبية ، ورأينا فى ذلك قد بسطناه عند الكلام فى هذه "الكلمة الختامية" على "التعاون فى الاقراض" وكذا على "الاتجار التعاونى بالجملة" . وهنـا نزيد على ما بسطنا شيئا آخر أوحى به ما قامت به الحكومة الارلندية من إنشـاء "مصرف الأراضى الأهلى" الذى شرحناه فى الفصل الحادى عشر .

فانه لما أنشئت فى إرلندا حكومة أهلية كان أول عمل قامت به أنها أسست مصرفا أهليا للأراضى حل معضلة اقتصادية زراعية شرحناها فى الفصل المذكور وهى نقل ملكية الأراضى الارلندية من أيدى العناصر الأجنبية الى أيدى العناصر الوطنية وقررت لهذا العمل الجليل اعتمادا قدره ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

وهذا المصرف هو مصرف تعاونى يعمل مع جماعات تعـاونية لتحقيق مسألة قومية فى إرلندا فى عهدها الجديد . فهل لنا نحن فى مصر أن تقوم حكومتنا بشئ من ذلك فى عهدها الجديد، و بيننا و بين إرلندا وجوه شبه كثيرة ؟

نعم إن أكثر أراضينا فى حوزتنا والحمد لله ولكن هناك من البرارى والأراضى البور ما لا يملكه مصرى ولا أجنبى ، بل شخص آخر ليس من النوع الانسانى هو وحش الفلاة . وهـذه الأراضى يمكن إصلاحها لاستغلالها وزيادة ثروة البلاد وخلق مرتزق واسع للعاطلين وأشباههم من إخواننا . فهل تنشط حكومتنا الى إنشاء مصرف كالمصرف الارلندى مهمته المسـاعدة على استعادة الأراضى التي فى أيدى الفضاء وأخذ الأهالى الأراضى البور لاصلاحها واستعمارها ؟ على أن خير طريقة لذلك هى أن تتفق الحكومة مع جمـاعات تعاونية فتعطيها هـذه الأراضى بلا ثمن أو بثمن قليل وتتفق

مع المصرف المذكور على صيغة الاقراض والتسديد ، وفى هذه الحالة يجب على الحكومة أن تقدم أقصى ما تستطيع من وسائل المساعدة مثل تسهيل المواصلات للجهات المتطرفة والبعيدة عن العمران ومثل تنظيم طرق الرى بحفر الترع والمصارف ومنح امتيازات خاصة لهذه الأراضى حتى يتسنى للجماعات التعاونية أن تعمرها ، ومثل امدادها بالأسمدة والبذور والأشجار والماشية الجيدة بنظام يسهل على أعضاء هذه الجماعات تحقيق أغراضهم . وعندى أنه اذا استمر العمل على هذا الأساس عشرا أو عشرين سنة عمر كثير من الأراضى البائرة التى لا ينتفع بها الآن أحد . وأمامنا من أعمال شركة أبو قير ومن أعمال شركة كوم امبو برهان على امكان تحقيق هذه الفكرة .

أما الأيدى العاملة فهى وافرة عندنا ، وها نحن أولاء نرى عددا كبيرا من أهالى الأرياف يأتون الى المدن ولا عمل لهم فيها الا الضئيل من المهن الحقيرة ، بل أن منهم كثيرين يضطرون الى التشرد لعدم وجود شغل لهم . وفى اعتقادى أن هؤلاء "العاطلين" اذا قادهم جماعات من الشبان المتعلمين المتخرجين من المدارس الزراعية يستطيعون أن يفيدوا أنفسهم والبلاد معا ، بل يوجدون أعمالا حرة شريفة لهذا الفريق من المتعلمين الذين يضطرون بسبب قلة المشروعات الى التماس أبواب الحكومة وهيهات أن يجدوا بها من الأمكنة قدر عددهم المتزايد المتصاعد .

أما استفادة الحكومة مباشرة من ذلك فغير خفية ، اذ بالاكثار من مساحات الأراضى الزراعية يكثر على الأقل دخلها السنوى من ضرائب الأراضى ، هذا الى الفوائد العمرانية الأخرى التى تترتب على عدم وجود عاطلين فى بلادها . نعم إنه اذا تعاونت الحكومة مع الشعب على تحقيق تلك الأمنية كثرت ثروة البلاد واتسع المجال للأفراد وكانت جماعات الفلاحة التعاونية هذه وسيلة لاكثار ثروة البلاد ونشر التعليم والمدنية فى البرارى والقفار على أساس اقتصادى اجتماعى متين .

أما معونة الحكومة الأدبية فأعظم ما تقوم به تنظيم الحركة التعاونية فى هذا القطر ، ولا أعنى بذلك أن تسير الحكومة الحركة بحذافيرها كأنها مصلحة حكومية ، بل أن يعين لكل من الشعب والحكومة قسط خاص من العمل يقوم به كل منهما على أن يزاد قسط الشعب على مر الأيام بينما يصغر قسط الحكومة شيئا فشيئا الى أن يأتى الوقت الذى تصبح فيه الحركة حركة شعبية بحتة لا دخل للحكومة فيها بتاتا . وفى رأيى أن هذه الخطة جديرة أن تتبع فى مصر وفى البلدان الناهضة المتأخرة فى موكب الأمم العاجزة عن تنظيم شؤونها الاقتصادية بنفسها . على أنه يجب أن تجرى هذه الرقابة الرسمية المؤقتة بطريقة تحترث الخلق الاستقلالى فى الحركة ، وذلك بأن تحول القوة والابتكار تدريجا الى التعاونيين أنفسهم .

*
* *

الوجهة الاجتماعية للحركة :

اذا رجعنا الى هذا الموضوع فى كلمتنا الختامية دون أن نذكر شيئا عن الوجهة الاقتصادية فما نحن بمستصغرين هذا الجانب من الحركة التعاونية ، وانما يحملنا على العودة الى الجانب الاجتماعى إهمال المتعاونين إياه إهمالا يختلف مقداره باختلاف البلاد وانصرافهم عنه الى الجانب الاقتصادى وجعلهم

إياه فى المحل الأول لضعف فى النفس أو غريزة اكتسابية قديمة تأتت الى النوع الانسانى من طول عنايته بالمادة وتقديره اياها تقديرا ليس وراءه مزيد : واذا ذكرنا مصر وجدنا الناس فيها قد تغالوا فى ذلك حتى جعلوا الجانب الاقتصادى من التعاون هو الأول والآخر .

وقد أبنا فى الفصل الخامس عشر عظيم أهمية الجانب الاجتماعى للتعاون ، وأنه كفيل بترقية العضو وتهذيب نفسه وتبصيره بحقائق القومية الفاضلة وبحقوقه وواجباته وتمكينه من القوة اللازمة له فى حياة المدنية والعلم ، فلا داعى للخوض فى ذلك هنا بيد أنى أريد أن ألفت النظر الى انه اذا لم تجعل الجماعات التعاونية رائدها وقصدها الأعلى من مجهودها إصلاح النفوس وتهذيب الأخلاق وخلق نمط راق من أعضائها ، اذا لم تفعل ذلك وقصرت همها على إحراز الثروة وتكثير المادة ، فلتعلم أنها مخفقة فى مهمتها الأولى ؛ ألا وهى ترقية الشعب وتقديمه فى موكب الأمم . اذ لا قدرة للأمة على الرقى والتقدم ما لم يكن أفرادها من الادراك والوعى بحيث يجعلون كل تفكيرهم منصرفا الى مصلحة الأمة وسعادتها : يومئذ تكون سعادة الفرد ورفاهيته ولا سعادة بغير ذلك .

وأعود فأكرر القول بأن هذه الأمنية العالية يتوقف تحقيقها على المتعاونين وحدهم . وليثقوا أن حركتهم كفيلة بتحقيق ما تعد ، على شريطة أن تنفذ تعاليمها بالروح الحقيقية ، روح القومية النبيلة والعلم الثائر على الفوضى ، الراغب فى تنظيم الحياة الدنيا على أساس الحق والاخاء والسلام .

مصر أحوج الشعوب الى إصلاح حياتها الاجتماعية . فاذا استمر رجالنا التعاونيون على إهمال الجانب الاجتماعى من حركتنا التعاونية وتركوا الأمور فوضى كما هو الشأن الآن ، فليعلموا أن الحياة الاقتصادية مهما بلغت من الكمال لا تستطيع أن تعوّض على بلادنا شيئا من أمرها الاجتماعى .

*
* *

مكان المرأة من الحركة :

قال كاتب عظيم "المرأة آخر مخلوق يمدينه الرجل" وقد كتب هذا عن الغرب حيث المرأة "محرّرة" فماذا يقال عن الشرق والمرأة لا تزال فيه محرومة حتى من أبسط تعاليم الحرية ؟ وسنأخذ فى تناول موضوع المرأة المصرية والدور الذى ينبغى أن تمثله فى الحياة القومية عموما ثم نعطف على مكانها فى الحركة التعاونية خصوصا ولكن لا بد لنا من القول هنا أنه ما من أمة تاقت الى العظمة فبلغتها الا وكان فى قلبها من الثقة والايمان بما يستطيع أن يفعله جنسها رجالا ونساء معا فوق مابلغت . — ألا تدرى أنه قبل أن يشيد معبد من المعابد الرائعة الجليلة كان يتمثل هذا المعبد فى مخيلة واضعه أجل وأروع ؟ — فما قولك اذا ذهب من هذه الثقة نصفها بانعدامها فى النساء .

وانى لشاعر كل الشعور بأن الكلام عندنا عن المرأة علانية أمر لا يعد لائقا . وقد شاء العرف أن تظل المرأة بعيدة عن فكر الجمهور ، ولا يلوح أن للنساء أية مطالب قومية ، اللهم الا فى السنين الأخيرة لما قامت حركة نسائية مباركة تدافع عن المرأة المصرية ، وتطالب بحقوقها ، ولكن هذه الحركة لاتزال فى عهد نشأتها .

ولست فى حاجة الى تذكير القارئ بالموقف الذى وقفته الحكومة أخيرا فى إبائها على المرأة حق الانتخاب على الرغم من الخدمات القيمة التى أدتها فى النضال القومى من أجل الحرية السياسية . وهذا فى اعتقادى تحريم تشريعى لا لزوم له بتاتا ، وما أحسبنا نخشى من المرأة الآن أن تتسلط على الحياة العامة وهى الضعيفة التى لاتستطيع السيطرة على بيتها . ولا بد أن يكون قد فات مشرعينا المصريين أن من الخطر أن نجعل جانبا كبيرا من الشعب يعتقد أنه غير صالح بطبيعته لأن يمثل دورا فى حياته القومية . وكان ينبغى حقا أن يتعلموا الدرس القائل بأنه "لا قبل لانسان بالعمل لأمته دون أن يحدوه الرجاء فى أن يبلغ جنسه أقصى ما بلغته الانسانية وأبعد من هذا" كذلك لا يستطيع أمرؤ أن يعمل لبلاده مالم يحده الأمل فى أن يبلغ هو ذاته أقصى مابلغه مواطنوه وأبعد منه . فان هذا الأمل يستأصل من نفوس الأهلين الارتياب بأنفسهم ويبعث فيهم الثقة بقواهم ، والثقة بالنفس بشير النجاح ورائد الفوز .

وأظن أنه يحسن ألا يغيب عن أذهان قادة الشعب أن مصر تجتاز الآن مرحلة انتقال وأنه ينبغى أن ينظروا وجه الصواب من أن تتاح للمرأة المصرية فرصة لاثبات قيمتها والاهتداء بنفسها الى العمل الذى يجب أن تقوم به فى الحياة العامة . ولا فائدة من جحود حقيقة واقعة هى أن الاصلاح فى مصر قائم على قاعدة أوروبية . فنظمنا السياسية وطرقنا التعليمية وحكومتنا المحلية وسياستنا الدولية بل ومبادئنا العليا لم تعد ذات صبغة شرقية . وقد قال هذا القول اسماعيل منذ أعوام خلت وأيدت الحقائق أقواله . لهذا يجب ألا نغمض أعيننا أو نصم آذاننا كلما عرضت مسألة المرأة وتحريرها على بساط البحث ، فانه لا بد يوما ما أن نواجه هذه المشكلة ، فلماذا لا نواجهها الآن ونجتهد فى حلها من تلقاء أنفسنا بعقل واسع وصدر رحب ؟ أليس خيرا أن ندرس هذه المسألة من الآن ونرسم الخطة القومية التى تحرر نساءنا تدريجا ، وتعلمهن وترفع مستواهن وتعدهن للعمل الذى ينبغى أن يقمن به مع الرجال فى تشييد مصر الكبرى ؟

إن النساء فى أوروبا لسن بمعزل عن أعمال الرجال وأمثلتهم العليا وأمانيهم . وكلا الفريقين هنالك رفيق للآخر يعمل معه فى وفاق ويشاطره عبء البيت والوطن . كلاهما مستعد بطبيعته للقيام بواجبات معينة فى حياتيه الخاصة والعامة ، ولكل وجهة فى النظر الفكرى ، ولكل موهبة نماها واجبه ، فاذا لم ينتفع بهذا كله فى تشييد مصر الكبرى فستضيع أمتنا بين هذا وذاك . ولنحول وجهنا شطر الغرب ولننظر العمل الذى تقوم به النساء هناك وبخاصة فى انجلترا وأمريكا ، فانه اذا أقصيت النسوة المتعلمات المثقفات عن ميدان الاصلاح الاجتماعى شلت حركة العمل فيه . وأنه لا مشاحة فى أن عملهن فى الهيئات العامة والمجالس المحلية والأنظمة الاقتصادية والأعمال الاجتماعية ذخر عظيم لبلادهن .

أما هنا فى مصر فالحال على حد المثل الانجليزى القائل "أشع عن الكلب مرض الكلب يلق حتفه"[1] فانه يكفى أن يقال عن انسان ان امرأة ربته ليقضى على سمعته . على أن موظفا بريطانيا

---

(١) "Give a dog a bad name & hang him."

كبيرا فى هذا القطر حدثنى مرة عن أولاده الذين كانوا يعرفون فى دائرتهم العائلية "بالدردنوطات" لاقدامهم وشجاعتهم ؛ فقال لى "ان الفضل فى تربية أولادى يرجع الى أمهم وحدها" وانى لتارك للقارئ مغزى هذين الموقفين القوميين .

ان من يعرفون أوروبا منا جيدا — ولا أعنى أولئك الذين استمتعوا ببضعة عطلات فيها فعرفوا شوارعها الكبرى ومشاربها العديدة وفنادقها الفخمة وملاهيها العظيمة ، بل ولا من قضوا جانبا من عهد الشباب يدرسون هذا العلم الخاص أو ذاك مدة خمس سنين وان شئت فقل عشرا ، لست أعنى هؤلاء ولا هؤلاء ، بل أعنى أولئك الذين عاشوا فى أوروبا بالمعنى الحقيقى ودرسوا الثقافة الأوربية دراسة حقيقية استغرقت أمدا طويلا وخبروا أسبابها ومسبباتها — أولئك وحدهم هم الذين يستطيعون أن يحكموا عل الدور الحيوى الذى تقوم به المرأة فى الغرب فى حياتها الخاصة والعامة .

وأود أن تدرك مصر أن مستقبل أية بلاد لا يتوقف على نظمها العامة توقفه على بيوت أفراد الشعب حيث تسيطر المرأة ، فهى التى تهيئ الجيل المقبل إما للخير وإما للشر وفى يديها يستقر مصير الأمة . فالبيت هو مهد الأمة .

وينبغى أن لا تقتصر أعمال المرأة على أمورها المنزلية بل يجب أن يكون لها وجهة قومية أيضا . وفى هذا الميدان الأخير يجب أن تكون قادرة على القيام بدورها كبر أم صغر تبعا لظروفها وتعلمها ومواردها وشخصيتها .

وأخشى أن أكون ضربت بعيدا فى محاولتى بيان الأهمية الجوهرية المترتبة على إعطاء المرأة المصرية فى الوقت الحاضر فرصة للدخول فى الحياة العامة متساوية مع الرجل . فان هذا ينفع خلقها بصفتها امرأة وبصفتها من أفراد الشعب المتساوين فى الحقوق والواجبات كما ينفع البلاد بأكملها .

ولقد نجح ساستنا فى إقصاء المرأة عن السياسة فلعل اقتصاديينا يكونون أوسع عقلا فيسهلون لها الدخول فى الميدان الاقتصادى ولا سيما ذلك الذى تسود فيه الحركة التعاونية حيث الرجال والنساء فى مستوى واحد . فقد كانت هذه القاعدة الديموقراطية متبعة حيثما وجدت الحركة . ونجاحها فى كل البلدان يتوقف على إدراك العضو رجلا كان أم امرأة واجباته ، ولكل منهما لعمرى واجبات[1] . فعلى نسائنا فى مصر واجبات فى هذه الحركة اذا أريد لها أن تتقدم تقدما حقيقيا . فهل يخرجن وملؤهن الشجاعة والثقة والرجاء ويقمن بدورهن ؟ إنه ليس ثمة ما يحول بينهن وبين الحركة التعاونية ، فهن حرّات فى البحث لأنفسهن عن المكان الذى هو مكانهن والقيام بقسطهن الى جانب الرجال فى تحسين الأحوال الاقتصادية ورفع الحياة الاجتماعية بين الشعب المصرى رجالا ونساء على السواء .

---

(١) قد أبنا فى الفصل الثالث عشر أعمال المرأة الارلندية فى الحركة التعاونية الزراعية .

وإنه ليتعذر أن تجد فى أوروبا أمة تقدم فيها التعاون الا وهى حاصلة على نظام تعاونى للنساء يحكمن فيه أنفسهن ويعملن بواسطته لخير الشعب ويسعين على أساس المساواة فى العضوية بين الرجال والنساء الى اقامة الهيئة الاجتماعية على قاعدة أعدل وأعظم مساواة مما هو حادث الآن . وهذه هى الروح التى يشعنها فى أعمالهن سواء فى الريف أو الحاضرة . وانى لأوصى أنصار التعاون بالاتصال بأعمال النظم النسوية فى مختلف البلدان ، وحسب هؤلاء أمثلة على النظم التعاونية النسوية المختلفة فى أوروبا وأمريكا (١) "جماعات التعاون النسوية" فى انجلترا واسكوتلنده و" الارلنديات المتحدات" فى إرلندا و "جماعات النساء" فى كندا وبلجيكا و" اتحاد بروسيا الشرقية لجماعات نساء المزارع" فى ألمانيا وغيرها .

ان فى مصر لعملا عظيما معدا لأيدى النساء فى الريف والحاضرة فى هذه الحركة التعاونية . ومع أن النساء من كل الطبقات سيجتمعن متساويات فان هذا العمل لأسباب ظاهرة فى مصر ستتولاه نساء متعلمات رخيات العيش يملكن الفراغ من وقتهن . فيجدر بهن أن يبدأنه ويفتتحن الطريق . وأظن أن هذه الجماعات ستبدأ بداية حسنة فى مصر فى الأقاليم ، فان الفلاحة المصرية تشاطر زوجها حياتها بالمعنى الغربى أكثر مما تفعل أختها الحضرية . فهى تعمل معه وتصحبه الى السوق ولها كلمة فى شؤونها المنزلية وهى لا تتقنع . نشطة قادرة كدودة متمتعة بالصحة تصلح إن تكون مادة أولية للعمل الذى نبحثه هنا أكثر مما تصلح المرأة الحضرية .

ومن الطبيعى أن هذا الجانب من عملنا سيتأخر الى حين تستقر الجماعات التعاونية على أساس صحيح . وسيستغرق هذا بضع سنين يجب فى أثنائها أن تبدأ حركة لبث الدعوة بين النساء كى يألفن الموضوع ويعددن أذهانهن له حتى اذا آن الأوان نكون قد أعددنا أرضا خصبة للبذرة التعاونية .

وستكون المراكز العامة لهذه النظم النسوية حين تأتى ، فى مدن الأقاليم ويكون لها فروع هنا وهناك فى القرى والبلدان أشبه بالفروع الارلندية التى فصلناها ، وتكون هذه الفروع بمثابة مراكز لتنظيم نساء كل أقليم تبعا لحاجاته الخاصة به وتمكينهن من تحسين مركزهن الاقتصادى وحياتهن الاجتماعية . وستقوم هذه الفروع بتعليم أعضائها تعليما تعاونيا فى الاقتصاد وقواعد حفظ الصحة وتجاهد فى إيقاظ النفوس للتقدم الاجتماعى ، وبذا تساعد على وضع أساس المدنية القروية فى الريف . وفى هذه الأثناء تكون المراكز العامة للمدن الأقليمية قد مهدت الطريق لتشكيل جمعية كبيرة مركزية لها فى العاصمة ، تمثل فيها . وستكون هذه الجماعة لهن بمثابة "برلمان تعاونى" وتكون لجماعاتهن بمثابة "الاتحاد" لجماعات التعاون عموما .

بهذه الوسيلة تستطيع نساؤنا أن يقمن بدور فعلى فى تحسين مركزهن اقتصاديا واجتماعيا ، ويساعدن فى الوقت نفسه على اظهار الكامن من قوى افرادهن ، وينشطن من خمود حياتهن ذلك الخمود الذى لا يتناسب مع الطبيعة ، فاذا آن هذا الأوان أصبحت لهن شخصيات حقيقية فى بيوتهن

---

(١) أنظر فى كتابى "مصرى فى إرلندا" صفحات ١٤٨ — ١٥٠ و ١٦٨ — ١٧٣ و ٢٦٤ — ٢٦٧ و ٢٧٥ — ٢٨٢

واستعملن قواهن لرفع حياة البيت المصرى وتهذيبها بدلا من أن يكن كقطع الأثاث مجردات من قوة الارادة والشخصية والثقافة . يومئذ يكن محررات قادرات على القيام بدورهن من الواجبات المدنية بدلا من أن يكن ألعوبة فى أيدى الرجال . يكن نساء يعددن رجالا ، لا نساء يعددن بوجلهن وجهلهن أبناء ضعافا يفضون بالجنس المصرى الى الانحطاط .

ولن يكون شعب مصر صاحب الشأن الحقيق فى بلاده ، ولن تكون بلاده سائرة فى طريق التقدم حتى يتعلم كيف يستخدم الروح التعاونية استخداما كاملا بواسطة تلك النظم الرجلية والنسوية معا كما أسلفنا ، وانى لا أبالغ فى القول اذا قلت أن شعب مصر فى الوقت الحاضر يكاد لا يعد الا خليطا من السكان فقط ، لأنه فى المجاميع المنظمة تسترعى مصالح الشعب أنظار الفرد بصفة مباشرة ويعنى الشعب من جهته بخير الفرد . وهذا النظام فى الأمة يساعد على خلق رأى عام معين يكون حياة الشعب . أما فى الشعب الغير المنظم كما هو الحال فى مصر حيث لا يعنى الأفراد بمصالح الجماهير ولا يؤثر الافراد غير المنظمين تأثيرا كبيرا فى تكوين الهيئة الاجتماعية فليس الحال كما ذكرنا .

إن تنظيم الأمة يبدأ من البيت ، فالبيت هو الوحدة التى يجب أن تنظم أولا فمن الواجب والحالة هذه أن يربى الفرد على أن يكون عضوا جليلا فى بيته ، ومن ذا الذى يربيه سوى أمه ؟ فاذا لم تستطع الأمهات أن يقمن بدورهن على أتمه فلن يكون نصيب المدرسة — مهما حسنت وسائلها — الا الاخفاق . وفى رأيى أنه يجب أن يكمل عمل المدارس بقيام هيئات من الرجال والنساء الى جانبها تكون مهمتها القيام عمليا بما تعلمه المدارس نظريا ، واعتقادى أنه اذا سارت الحركة التعاونية على القواعد التى سردناها فى هذا الكتاب ، ساعدت بمجهودات نظمها الرجلية والنسوية على تحقيق تكوين الشعب المصرى فى صورة متمدينة . وسيكون التعليم الالزامى هو المجهود الذى تبذله الحكومة ، والتعاون الاختيارى هو المجهود الذى يبذله الشعب لتحقيق نظام اجتماعى سام فى مصر — حقق الله الآمال ٤

(المطبعة الاميرية ١٣٦٢/١٩٢٥/٢٠٠٠)

فريد توفيق

١٢/١٠/٩٦٩

6882

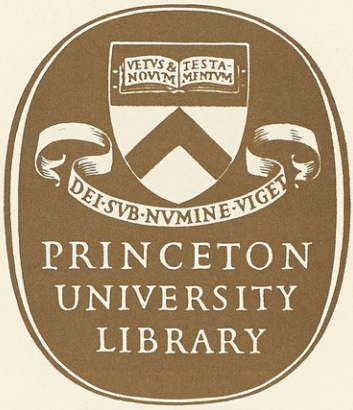

WERT
BOOKBINDING
Grantville, Pa.
JULY - AUG 1994
We're Quality Bound

(NEC)
HD1491
.A3
R374
1926
vol.1